أفريقيا

وراء الصحراء

تأليف

صلاح صبري

الألف كتاب (٣٠٣)

إفريقيا

وراء الصحراء

بإشراف إدارة الثقافة العامة
بوزارة التربية والتعليم

الإقليم الجنوبي

تصدر هذه السلسلة بمعاونة المجلس الأعلى
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

الألف كتاب (٣٠٣)

إفريقيا

وراء الصحراء

تأليف
صلاح صبري

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى — القاهرة
١٩٦٠

إهداء

إلى مفجر روح القوميات الحديثة . .

إلى الزعيم الملهم ، والقائد الموهوب . .

إلى باعث النور الجديد ، ومذكى الشعلة المقدسة . .

إلى الرجل الذى علم العالم معانى ثبات الإيمان وقوة الإصرار . .

إلى رائد الحرية ومحطم كابوس الاستعمار . .

إلى قطب الحياد الإيجابى والتعايش السلمى . .

إلى المثل المحتذى ، والقدوة الرائدة للزعامات الإفريقية . .

إلى مطلق الكلمة المدوية ، والقوة الموجهة فى إفريقيا . .

إلى أمل القارة العذراء ، وبطل قناتها ، ومقيم سدها ، ومحور مستقبلها . .

إلى

جمال عبد الناصر

أهدى كتابى هذا عن « إفريقيا وراء الصحراء » .

صلاح صبرى

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الجزء الثانى

صفحة

الجزء الثالث

صفحة

مقدمة

بقلم السيد يوسف السباعى

تفتقر المكتبة العربية إلى الكتب الخاصة بإفريقيا ، وليس هذا بالغريب فقد دأب الاستعمار فى هذه القارة الغنية البكر على إلقاء ستار كثيف بين شعوبها وبين العالم الخارجى . وكنا حتى وقت قريب نعتمد فى معلوماتنا عن إفريقيا على كتب بقلم أبناء الدول المستعمرة فجاءت هذه الكتب بطبيعة الحال ترديداً لما يقوله المستعمر وتأكيداً لسياسته فى هذه البلاد .

وكانت الحرب العالمية الثانية وبدأت شعوب المستعمرات تخرج عن حدودها وتقابل أبناؤها مع أبناء الدول الشقيقة ، جاءوا إلى الشرق الأوسط وذهبوا إلى الهند وإلى دول آسيا الأخرى واستطاعوا أن يجدوا شعوباً صدوقة لاقت من الاستعمار الأمرين فنبت بينهما تآلف أساسه الظلم المشترك الذى تعرضت له والأمل المشترك فى مستقبل زاهر قوامه الاستقلال والحرية والعزة القومية .

ثم جاء مؤتمر باندونج التاريخى وظهرت أسسه الخمسة التى أصبحت دستوراً جديداً لدول آسيا وإفريقيا وشعوبها ، بل ولبعض دول العالم التى رأت فى هذه القوة الجديدة مصدر أمل وإلهام لها ، على أساسه يرتفع بنيان السلم فى العالم . وعقد مؤتمر التضامن الإفريقى الآسيوى فى القاهرة فجاء لبنة أخرى فى صرح هذا البنيان فقد اجتمعت شعوب خمسين أمة مستقلة وبعضها ما يزال يرزح تحت نير الاستعمار ، اجتمعت هذه الشعوب واتخذت قرارات تعد نقطة تحول فى تاريخ العالم الحديث ، لقد وحدت هذه الشعوب قوتها ونادت بأن استقلالها لا يمكن أن يتجزأ وأن هذا الاستقلال لن يكون كاملا ما دامت هناك شعوب لا تزال فريسة للاستعمار .

وفى أكرا اجتمعت الدول الإفريقية المستقلة ثم الشعوب الإفريقية عامة لتقرر مصيرها ، ومن هذه المؤتمرات والاجتماعات انصهر وعى قوى فعال اضطر الاستعمار حياله أن يعيد النظر فى سياسته وحاول جاهداً مقاومته سواء بالقوة أو بالمكر ، فأرسل قواته تقاوم الحركات القومية وحين أعيته الحيلة لجأ إلى مشروعات فى ظاهرها الإغراء وفى باطنها الخديعة . ولكن الشعوب الإفريقية ومن خلفها شعوب آسيا كانت للاستعمار بالمرصاد ولم تعطه الفرصة كى ينفذ أغراضه وبدأت معركة النصر لهذه الشعوب .

ونحن فى الجمهورية العربية المتحدة جزء من هذه المعركة ، فنحن من إفريقيا ، ومعارك الشعوب الإفريقية هى معاركنا ، ولكن لكى نأخذ دورنا الكامل فى المعركة يجب أن نكون على معرفة تامة بهذه الشعوب بتاريخها وتقاليدها ، بآلامها وآمالها ، ومن ثم تظهر أهمية هذا الكتاب القيم الذى يسرنى أن أقدمه إلى القراء . إن الكتاب ليس عرضاً صحفياً بل إنه بحث ممتاز كنا فى حاجة ماسة له .

وهو ليس بالبحث الأول للسيد صلاح صبرى فقد سبق أن كتب « إفريقيا للإفريقيين » الذى صدر فى مجموعة كتب سياسية ، وفى ذلك الكتاب حاول أن يشرح بطريقة سهلة أساس التغلغل الأجنبى فى إفريقيا ، ذلك التغلغل المبنى على آراء اقتصادية مشوهة .

وهذا الكتاب الجديد يعطى تاريخ القارة من العصور الغابرة ، بل إلى ما قبل التاريخ فيتحدث عن حضاراتها العريقة المنبثقة من داخل القارة ، وعن اتصال العرب بإفريقيا ودور الإسلام فى التأثير على عادات البلاد وتقاليدها . ويذكر المؤلف ما قاله الرحالة العربى الكبير ابن بطوطه عن رحلاته فى إفريقيا ووصفه الدقيق لهذه البلاد .

وقد يرى البعض أن فى غزارة مادة هذا الكتاب وتشعبها شيئاً من التعقيد الذى يجعل فهمه بعيد المنال عن القارئ العادى ، فهو يعالج إفريقيا بأكملها

من الناحية التاريخية والاجتماعية والسياسية ويحاول أن يبين نمو القومية الإفريقية الجديد ومعالمها ودور الاستعمار فى محاولة القضاء على هذه القومية . وبعد ذلك يتحدث الكاتب عن الدول والمستعمرات فيعطى وصفاً دقيقاً للنواحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونظام الحكم فيها والمشكلات القبلية التى يحاول الاستعمار أن يعمقها لتكون عراقيل فى سبيل وحدة هذه الشعوب .

ويفرق المؤلف فى كتابه بين طبيعة الاستعمار الفرنسى والاستعمار البريطانى ويعرض مشكلات الأوربيين فى إفريقيا فى بعض المستعمرات مثل كينيا وروديسيا ودور الأقليات الأوربية فى مقاومته الكفاح الوطنى . أقول أمام هذه الغزارة والتشعب قد يجد القارئ نفسه فى حيرة ولكننا فى الواقع فى أشد الحاجة إلى مثل هذا الكتاب الشامل ، وأرجو أن تتبعه بحوث أخرى بقلم الأستاذ صلاح صبرى وأمثاله من المهتمين بشئون إفريقيا والمتمكنين منها .

تقـــدمة المؤلف

إن الحديث عن إفريقيا لا يمكن أن يقف عند حد ، فهو دواماً حديث مستفيض ، يشمل جميع نواحي الحياة ، فى كافة صورها ، لأن إفريقيا هى ذاتها مجموعة كاملة من صور الحياة ، فيها يلتقى التاريخ مع الزمان فيمتدا معاً إلى أغوار بعيدة ، ويلتقى الحاضر مع المستقبل فيحملا شعوبها إلى طفرات عارمة تهدر أحياناً فتعصف بما فى طريقها وتجرفه فى عنف فتبيده وتقضى عليه ، وتسير الهوينا حيناً آخر فهى تطور أو مقاومة سلبية .

وإفريقيا فى تكوينها الجغرافى تجمع شتاتاً وأصنافاً من الأجواء ، فهى إلى الشمال تدخل فى منطقة اعتدالية هادئ جوها ، تطل خلالها القارة على العالم فتبعث إليه بمدنيات انبثقت فيها ونبتت على أديمها ، قد ثبتت جذورها وامتدت إلى أعماق القارة وأعماق التاريخ معاً . وهى تلتقى فى شمالها ذاك مع حضارات أخرى جاءتها من أنحاء مختلفة من ذلك العالم ، فيمزجها الشمال وأهله ، بما ورثوه وتوارثوه عن أجيال سالفة ، ثم هو يخرج بها بعد ذلك وقد اندمج منها ما يتفق وتراثه مع حاضره ، فيقبل عليه أبناء القارة ما شاء لهم الإقبال ، يعبون من نهله كما يعبون من ماء أنهاره .

والقارة فى الوسط تكثف أدغالها ، وتتقارب أشجارها وتكثر أمطارها وتنبع أنهارها . منطقة استوائية أشد ما تكون تلك الصفة ، وإقليم خصب أقوى ما تكون الخصوبة . تتراكم فيه الثروات ، فى باطن الأرض وفوق ثراها ، فى حيوان كثير وفى مراع ممتدة ، خير عميم فى بلد طيب أهله ، كثير ثراؤه ، بعيد تاريخه ، بسيط حياته ، مسالم حاضره المغلوب ، ثائر مستقبله المرقوب ، ذلك فى الوسط .

وفى شرقها تطل على محيط ، التقت عبره فى آماد طويلة مع تاريخ

وحضارات جاءت من ركن عالمنا الشرقى ، فتفاعلت عراقتها مع عراقته واستمدت من أمجاده ما جدد لها الأمجاد ، وقامت فيها مدنيات وحضارات دفعت تياراتها إلى داخل القارة فامتدت حتى بلغت غربها . وعاشت ممالك وإمبراطوريات امتدت فى التاريخ عبر قرون .

وإلى الغرب تطل القارة على محيط آخر ، لاقت منه العناء كل العناء ، فتعرضت لسرقات تجار العبيد لبنيها ، غضى الإهاب ، فأخذوهم عبر المحيط إلى مستعمرات فى أمريكا . ولهذا الشطر الغربى آماد من حضارة قديمة ، وتقاليد متوارثة ، فقد قامت فيه ممالك ممعنة فى العراقة عميقة فى المدنية ، هى امتداد كما ذكرنا لممالك قامت فى الشرق .

أما فى الجنوب ، ذلك الجنوب الذى يعادل الشمال فى مناخه ، فتقوم صورة حديثة كئيبة لقسوة السلب . سلب الوطن من أيدى بنيه ، واستبداد الدخيل واستعباده لأصحاب الحق . ومن هو الدخيل ؟ إنه نسل جماعات من أفاقين توسلوا أحط الوسائل فى الغصب والسلب ثم تمكنوا ، ثم استبدوا ، ثم قالوا إننا أسياد ، ومن سوانا فهم العبيد . ومن هم أصحاب الوطن الأصلاء؟ إنهم سلالة أشراف كانت لهم حضارات عفا عليها الزمن ، أبناء قبائل البانتو جاءت أصولهم من شرق القارة ووسطها .

تلك هى قارتنا فى قديم ، فكيف هى فى عصرنا هذا الحديث ، عصر النور والحضارة الغربية التى يسمونها ظلماً بتلك الأسماء ، وهى فى الواقع أبعد ما تكون عن النور سوى أن يكون نوراً كشف مساوئهم وأبان آثامهم .

إن نظرة واحدة إلى مصور جغرافى سياسى لإفريقيا تدل بجلاء على مؤامرة ممتدة الجذور ، لعب فيها ساسة وأفاقون أخطر أدوار عرفها تاريخ البشرية فى استعباد واستذلال الشعوب . فقد عرفت إفريقيا أبشع صور الاستعمار ، وسطر تاريخها الحديث أكثر سطوره وحشية وكان ما جذب هؤلاء الأفاقين وما أغرى أولئك الساسة ، هو نهم إلى خيرات كثيرة جذبت منها بلادهم ، وجوع إلى استبداد يجعل من دولهم إمبراطوريات تقوم على العسف .

ودنس المستعمر أرض بلادنا منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، جاءوها بحراً من جنوب ومن شرق ومن غرب على توال . ودخلوها فى أسمال الأفاقين ، وأقاموا بها تحت أستار الضيافة الكريمة التى منحت لهم بسخاء . ثم استبد الضيف وادعى لنفسه السيادة ، ثم القوامة ، ثم الوصاية . وتلك كلها مترادفات لأمر واحد هو المخادعة والاستغلال ، وتملك القلة لمقدرات الكثرة .

ألوان مختلفة فى المصور الجغرافى السياسى للقارة ، كل لون ينتمى إلى استبداد بعينه . ورسم المصور فى برلين عام ١٨٨٧ ، رسمته أيدى ساسة يمثلون أتباعاً من الأفاقين ، رسموه حتى لا تتعارض قواتهم فتذهب هباء . كان مؤتمراً للقسمة بين لصوص ، بيض الوجوه وفى قلوبهم سواد قاتم .

واستمر الاستبداد الأبيض فى القارة السوداء ، وأراد البيض أن يدعموا استبدادهم بكثرة عددية ، فدعوا إلى هجرات بيضاء اللون سوداء الغاية . وكيف وصل تعدادهم مع ذلك ؟؟ ... إن إحصائياتهم الرسمية تصل بهم إلى أربعة ملايين فى إفريقيا وراء الصحراء ، يستقر أغلبهم فى برجهم الأبيض فى الجنوب ، ويتناثر الباقون فى سائر مناطق الشرق والوسط والغرب أما فى الشمال فهو منهم شبه براء . وهؤلاء الملايين الأربعة يبغون سيادة على تعداد شامل للوطنيين فيما وراء الصحراء بلغ ١٨٥ مليوناً ، وذلك حسب التعداد الرسمى عام ١٩٥٧ . أى أن ٢,١٦٪ يريدون أن يتحكموا فى مقدرات هذه القارة . ذلك منطقهم ، وتلك هى أمانيهم التى تستقر فى صدورهم .

وقد التقيت مع القارئ فى كتابى الأول عن الأقاليم التى تحت إشراف الوصاية الدولية « إفريقيا للإفريقيين »(١) ورأينا فى ذلك الكتاب صورة من صور الصناعة الدولية لافتعال ألوان من أسباب بقاء نظم قضى عليها التطور الطبيعى أن تزول . ورأينا كيف أن مستقبل إفريقيا ينبغى أن يوضع

---

(١) « إفريقيا للإفريقيين » تأليف صلاح صبرى – مجموعة كتب سياسية العدد ٩١ .

بين يدى بنيها وألا يكون لغيرهم من سلطان عليها تحت أى مظهر من مظاهر النفوذ الدولى .

وألتقى اليوم مع القارئ وقد كثر ترديد لفظ « إفريقى » بحيث أصبح من اللازم أن نعرف مدلول ذلك اللفظ ، وأن نعرف ما ينبغى أن يقوم عليه من مفاهيم جديدة . فمن هو الإفريقى ؟ وما تاريخه ؟ وما هى سماته وملامح شخصيته ؟

إن القارة ليست حديثة عهد ، بل هى تشاطر التاريخ فى قدمه . وتحوى آثاراً تدل على عراقة حضارتها الممتدة وعلى مدنيات متباينة . وهى قد غبنت كثيراً ، وأنكر عليها كثير من حقوقها ، ولكنها مع ذلك ثبتت فى مواضع الثبات ، وقاومت حين اقتضت المقاومة ، وقاتلت حين كان ينبغى عليها أن تقاتل . وقد حوت تربتها الكنوز والثروات ، وضمنت فى باطنها الثمين من المعادن .

على ظهرها ، وعلى أديم ثراها عاش الإفريقى وكافح عند ما دعا داع للكفاح ، وحارب حين أوجبت الضرورة أن يحارب ، ولكنه لم يسلم أبداً . وهو إن يكن قد غلب على أمره حيناً من الزمان ، وإن كان قد استبد به مستبد وقف به على حد السيف ، إلا أن روح المقاومة فيه ، وكفاحه المستمر ، لم يخبيا لحظة واحدة ، فإن شعلتهما المقدسة دائماً موقدة . عاش حياته فى ربوع القارة يؤمن بالحرية كما وهبتها له الطبيعة ، حرية حقة لا زيف فيها ولا صناعة ، ينادى بها ، فينبعث النداء من أعماقه قوياً مدوياً يملأ العالم كله وتردد أصداءه شعوب آمنت بنفس الحق فى الحرية والحياة .

ومن هذا التاريخ الطويل ، وعبر هذه الأحداث التى عصفت بالقارة من كل جانب ومن تلك المدنيات والحضارات التى نبتت وانتقلت من القارة وإليها ، وخلال دموع الأسرى والعبيد ، وفى ذكرى آلام السياط وقسوة النخاسين ، وفى الذهن صورة ملوك وأباطرة وزعماء ، تمتزج هذه جميعها

لترسم الخطوط الواضحة التى تميز الإفريقى ، سمات هى العزم والتصميم والإصرار على الكفاح ، سمات هى معالم الشخصية الإفريقية الفردية والجماعية ، تراها فى الزعيم ، كما تراها فى كل إفريقى ، بل ترى ملامح منها فى كل حر فى أرجاء هذا العالم الكبير .

إن هذه الملامح وذلك التراث والتاريخ ، تعتمل جميعها فى نفس الإفريقى ، ثم تتحول المشاعر إلى كلمات معبرة صادقة ، تنبع من القلوب المخلصة وتصدر عن الألسنة المؤمنة ، وإن أصدق مثال لهذه الشخصية الإفريقية الحديثة ، وأعمق تعبير عن مفهومها هو ذلك الذى ورد على لسان الزعيم العربى الإفريقى ، رئيسنا ورائد كفاحنا ورمز نهضتنا ، بل رمز كل نهضة وأسوة كل زعيم فى إفريقيا ، وفى العالم الحر بأسره ، الحر بمفهوم الحرية الصحيح ، الرئيس جمال عبد الناصر حين يقول(١) :

« ولا أكون مغالياً إذا قلت إن آباءنا حاولوا أن يلعبوا ، أو أن يقوموا بالدور الذى نقوم به اليوم ، ولكن لم يستطيعوا أن يحققوا النصر بل مهدوا لنا لننتصر ، حاربوا هذه المعارك ، ولم يضنوا فيها بالشهداء ، وتحملوا الآلام ، ولكن كانت الانتفاضة ، وكانت المعركة تنتهى لتبدأ معركة أخرى ، من أجل تحقيق الثورة السياسية ، ومن أجل تحقيق الثورة الاجتماعية » .

« أخذنا منهم العلم ، علم الكفاح من أجل تحقيق الثورة السياسية ، ومن أجل تحقيق الثورة الاجتماعية ، وكافحنا فى الطريق الذى كافحوا فيه ولم يستطيعوا أن ينتصروا ولكنا بعون الله استطعنا أن ننتصر ، وأن نرى معالم المجتمع الجديد ، وأن نرى معالم نجاح ثورتنا السياسية ، ومعالم نجاح ثورتنا الاجتماعية » .

« وهذا العبء أيها الإخوة ، عبء كبير ، عبء شاق . إن النجاح هو عبارة عن فتح الطريق إلى المستقبل ، وحتى نفتح الطريق إلى المستقبل لابد

---

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بالمؤتمر التعاونى بالقاهرة فى ٢٧ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٥٨ .

أن نكون من أنفسنا الجسر الذى يربط بين الحاضر البغيض ، وبين المستقبل المشرق ، الذى نتصور فيه المجتمع الذى نتمناه ، والذى نعمل من أجله . المجتمع الذى يمثل فعلا العدالة الاجتماعية ،والثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، وتتخلص فيه أوطاننا من الاستبداد السياسى ، ومن الظلم الاجتماعى ، المجتمع الذى نتخلص فيه من السيطرة المستبدة التى أتت إلينا من الخارج والسيطرة المستغلة التى تكونت فى بلادنا فى الداخل » .

« واستطعنا أن ننتصر بعون الله ،وأن نرى الفرصة التى تمكننا من وضع دعائم هذا المجتمع ، ولهذا فإننا قبلنا حينما رفعنا هذا العلم ، علم الجهاد ، وعلم الكفاح ، أن نكون جسراً بين عالمين ، بين العالم الذى كان يتفشى فيه الإقطاع والاستبداد والاستغلال ، والفساد السياسى ، وبين العالم الجديد الذى يتمثل فيه هدفنا الأكبر وهو إقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية » .

« وقبلنا أن نكون القنطرة التى تعبر عليها الأجيال القادمة فى أوطاننا ، تعبر عليها فى زحفها إلى عالم أفضل من العالم الذى وجدناه . ونحن نعمل ونكافح ونسعى حتى نحقق للأجيال التى تأتى من بعدنا عالماً أفضل . بدل العالم الذى نشأنا فيه والذى قاسينا فيه والذى اشتكينا مر الشكوى من مآسيه » .

« وفى نظرة سريعة ، قد يظهر أو قد يحس الفرد ، أن هذا الجيل ، جيلنا ، محمل بأعباء أكثر مما يطيق ، ولكننا إذا نظرنا نظرة عميقة نشعر فعلا أننا على موعد مع القدر ، فتاريخ أى جيل أيها الإخوة يقاس بما يستطيع هذا الجيل أن يسجل فى حياته ، والأجيال القادمة ستتطلع إلى ما نعمله اليوم بفخر ، والأجيال القادمة ستشعر أن هذا الجيل كان فعلا هو نقطة التحول الكبرى فى تاريخ شعبنا ، وأنا لا أقول ذلك أيضاً لأستثير فيكم العزة ، أو لأستثير فيكم الفخر ، ولكن أقوله لأننى مازلت أطلب منكم عملا أكثر وجهداً أكثر وتصميما أكثر ، وعزيمة أكثر ، وأشعر أيضاً أن كل فرد منكم يطلب العمل الأكثر والعزيمة الأكثر ، وذلك أيها الإخوة حتى نستطيع فعلا أن نبنى المجتمع الجديد ـــ المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى » .

« ... نحن مطالبون بأن ندرس تجارب الآخرين ، حتى نستطيع أن نستفيد منها ، ولكننا لا نستطيع بأى حال من الأحوال أن ننقلها ، ولهذا فنحن حينما نقول إننا نبنى هذا المجتمع الجديد ، فنحن لا نبنى فقط ، وإنما نصمم ، وهذا التصميم يتطور ويتشكل مع تطور المجتمع الجديد ، ومع حاجات المجتمع ومع طبيعة المجتمع . هذا التصميم تصميم مستمر ، والعمل فيه مستمر ، نحن نبنى المجتمع ، ونضع تصميم المجتمع ، ونستوحى هذا التصميم من ظروفنا ، ولكننا صممنا على أن الخطوط الرئيسية فى هذا التصميم ، هى الاشتراكية ، والتعاونية ، والديمقراطية ، وبهذه الكلمات القليلة نستطيع أن نصمم المجتمع بما يلائم ظروفنا،ونستطيع أن نبنى البناء ، المستمر المتكامل » .

هذه هى الملامح التى أرعبت المستعمر ، وأزعجته أشد ما يكون الإزعاج ، وخرجت به عن خططه المرسومة فى أناة وصبر والتى درج عليها خلال أجيال من السيطرة والاستغلال ، لمقدرات شعوب إفريقيا ، وهى التى ألقت به فى غمرة من الهذيان المحموم وأوقعته فى سلسلة متعاقبة من أعمال البطش والهمجية الأولى التى كشفت عن حقيقة زيفه واصطناعه .

إن هذا الجيل حقاً على موعد مع القدر ، فقد وهبه الله زعامات نبتت من تجارب طويلة من آلام واستبداد وعبودية . وهو جيل سمته الأولى التضحية ، بحيث يجعل من نفسه جسراً بين حاضر أليم ، إلى مستقبل زاهر مأمول نوشك أن نستشعر نسماته آتية من بعيد . مستقبل نصطنعه لأنفسنا وبأيدينا ليس بمفروض علينا ، ولا هو دخيل على تراثنا وأمجادنا ، بل هو شغاف قلوبنا وعصير حياتنا وثمرات تجاربنا ، رسمناه حتى يتفق مع طبيعة حياتنا وتقاليدنا التى توارثناها . مستقبل لم يكن مستجلباً من خارج بيئتنا بل منبثقاً عن إرادتنا الحرة الواعية النامية .

ومن هذه المدينة الحبيبة ، القاهرة ، فى الركن الشمالى الشرقى من القارة ، من الوطن الصغير الذى انطلق منه صوت الحرية والنداء إلى الحياد وإلى الحياة

الكريمة ، من القاهرة التى تطالعك فيها الوجوه التى تحمل سمات المحبة والتسامح والسلام والإصرار والعزم ، التى تحمل مظاهر الهدوء والأمن والبشاشة والترحاب .

من هذه القاهرة العزيزة ، وباسم هؤلاء الملايين – فى هذه القارة ، وفى غيرها – الساعين إلى الحرية والمتمسكين بها ، منها يخرج إليك أيها القارئ الكريم ، فى أنحاء هذه القارة ، وفى هذا الوطن الصغير ، وفى عالمنا العربى الأكبر ، وفى كتلتنا الإفريقية الآسيوية الأشمل ... يخرج هذا الكتاب حاملا بين طياته عرضاً ودراسة عميقة للبقاع التى يسكنها إخوان فى الجهاد ، وأبناء عمومة فى الكفاح ... ولعلى بهذا الجهد الضئيل أسهم فى تعريف وتقارب وسير على الدرب نحو تعاون وتآذر فى سبيل الهدف المشترك الأسمى ، الحرية والاستقلال .

وحق على أن أتقدم بالشكر العميق والعرفان ، للسيد الأستاذ يوسف السباعى سكرتير عام مؤتمر التضامن الآسيوى الإفريقى ، لما تفضل به على من حسن التوجيه والإرشاد فى هذه الدراسة ، وإنى إذ يعجز قلمى عن الارتفاع إلى مستوى التعبير عن الشكر ، لايسعنى سوى تسجيل فضله على .

والله ولى التوفيق .

المؤلف

فى الخامس عشر من رمضان المعظم ١٣٨٨ ﻫ
الموافق الثانى عشر من مارس ١٩٦٠ م

تمهيد

هذه القارة . . . منبع للحضارة . . !

هذه القارة التى تخطو من أعماق التاريخ وأغوار الحياة العتيقة القديمة التى تسودها عقائد بالية وخرافات ساذجة ، تدخل فجأة فى عالم قد وصل بمدنيته إلى عصر الفضاء والكواكب الصناعية . هذه القارة التى رسفت أجيالها المتعاقبة تحت أغلال المغتصب الذى أحاط بنيها بسياج حرمهم التطلع إلى ما يسير بالعالم من خطوات أو تقدم . هذه القارة التى ينكر المستعمر وجودها قبل القرن الخامس عشر ، وكأن التاريخ لم يكن يسطر إلا بإذن منه ، فينكر أن كانت لها حضارة أو كان لشعوبها مدنيات .

هذه القارة كانت المنبع الذى انبثقت منه حضارات عريقة أثرت وتأثرت كما تتأثر الحضارات وتؤثر فى غيرها من حضارات أخرى . فهى قد أثرت فى الحضارة الإغريقية ، ونقلت عنها ذلك التأثير الحضارة الرومانية من بعدها . وإن قواعد الفن الإغريقى تقوم على أسس هى ذاتها قواعد الفن الإفريقى الصميم . وآلهة اليونان فى مسمياتها وفى تخصص كل منها إنما هى مرادفات للعقائد الإفريقية القديمة .

وروما بدورها قد عنيت فى إقامة إمبراطوريتها أكبر العناية بإفريقيا التى كانت تعدها دعامة رئيسية لتلك الإمبراطورية .

ثم إن إفريقيا بعد ذلك كانت تلتقى مع التاريخ فى أكثر من موضع ، فهى التقت معه فى علاقات أقامتها فى شرقيها شعوبها مع شعوب أخرى غير إفريقية عبر البحر أو المحيط . فبادلت علاقاتها مع العرب فى طور الجاهلية قبل ظهور الإسلام ، ويهجر العرب اليمن ثم هم يستقرون فى مقدشوه ثم فى ممباسة ؛

وتقوم فى إفريقيا حضارات ، ويشهد أديمها أمجاداً ، وبطولات .

ولكن طريق تحرر القارة ما يزال شاقاً عسيراً تحوطه عقبات . عقبات فى مضمار السياسة العالمية ، وعقبات على الأرض السوداء العذراء نفسها . فما تزال معاقل الاستعمار باقية بظلها الثقيل ، تفتك وتقتل وتشرد ما شاءت لها همجيتها . وما تزال قلة من الرجل الأبيض تتحكم فى جزء عزيز من جنوب القارة وتقيم لنفسها ما تدعيه من حكم مستبد ، وتضع ما يعن لها من قواعد تفرقة عنصرية تبذر الشك القاتل بين الأجناس . وما تزال أقليات أخرى فى شمال من تلك البقعة تتأسى خطاها وتريد أن تقيم لنفسها أبراجاً أخرى بيضاء . وما تزال دماء تسيل فى شمال غربى القارة فى الجزائر ، وما تزال معارك تدور فى كل مكان .

فالصورة مخضبة بالدماء ، والقلوب مشبوبة بالكراهية ، والنفوس مليئة بالأحقاد والأطماع .

العنصرية مجاعة افتراء وضلالة :

إن للأرقام بلاغة إذا ما تحدثت لا تدانيها أية بلاغة ، فهى الصدق الذى لا يرتقى إليه أى شك ، وهى الفصل الذى لايشوبه أى مراء . وإن الرقم إذا ركن إليه المنصف المتوخى للحقيقة ، يكون أحد من السيف البتار يقضى على كل أرجوفة مهما بلغت .

يقولون إن إفريقيا يوشك أن يمتد فيها خط ، وهمى فى أذهانهم ، يفصل بين الجنوب إلى أقصاه ، يسود فيه البيض على السود ، لكثرة خليقة بأن توفر للبيض تلك السيادة . ويقولون إن ذلك الخط يبدأ عند الساحل الشرقى إلى الجنوب منه ، ويرتفع فيستوعب اتحاداً فدرالياً أقاموه حتى الحدود الجنوبية لتنجانيقا والكنجو البلجيكى ، ثم ينخفض إلى جنوب مرة أخرى حتى حدود اتحاد جنوب إفريقيا فيلتقى مع المحيط الأطلسى وإن استقراء الأرقام التى أفصح عنها تعدادهم هم أنفسهم ، يخرج إلينا بأن مجموع تعداد سكان

[هذا القطاع برمته ، بجميع عناصره ، يبلغ حوالى اثنين وعشرين مليوناً . وقد أسلفنا القون بأن مجموع الأوربيين كلهم فى إفريقيا بأجمعها لا يتعدى الأربعة الملايين .

وتفصيلا لذلك نقول إن فى اتحاد جنوب إفريقيا ، حيث يشتد الأوربيون كثافة يصل عددهم إلى قرابة الثلاثة الملايين . وتعداد الاتحاد كله هو ١٤,٤ من المليون ، أى مقابل ١١,٤ من المليون من السود . وفى الشق الجنوبى من اتحاد روديسيا ونياسالاند الفدرالى تتم المقابلة بين ٢٠٧ آلاف أوربى فى مواجهة ٢,٤٢٠ مليون إفريقى . وفى روديسيا الشمالية ٧٢ ألف أوربى مقابل ٢,٢٢٠مليون إفريقى . أما فى نياسالاند فلا يتعدى الأوروبيون بضعة آلاف فى مواجهة جمهرة كاسحة من الإفريقيين .

تلك الحال فى أكبر معقل للأوربيين فى ذلك الركن الذى يدعون إنه ملك لهم لما هم عليه فيه من كثرة . وإن تلك القوة التى ينسبون أنفسهم لها والتى يدعمونها بما يخلقون من قوانين جائرة ، أثارت مشاعر غلاة المستعمرين أنفسهم ، ولا تستند إلى أى أساس من منطق أو عدالة أو أى لون من أشد ألوان الاستبداد مجافاة للطبيعة الإنسانية . ولعل السبب الوحيد الذى يدفعهم إلى ذلك ، هو ما عليه تلك البلاد من ثروة معدنية ضخمة ، ففيها أغنى مناجم الذهب ، وعلى حدودها تقع أكبر مناجم النحاس .

فكأن أساس العنصرية هنا ، يعود إلى بواعث اقتصادية ، وإلى حرص على تسلط واستبداد ، وبالتالى إلى خوف وإحساس بالنقص يراد معه الحفاظ على تميز غير مؤهل ولا مبنى على أساس سليم ، وإن التفسير النفسى للتمييز العنصرى هو أنه تعبير عن النقص ، وأنه لا يقوم إلا فى مجتمع وبيئة تعرف أنها غير ثابتة .

ولعل أصدق تحليل للنزعة العنصرية هو ما أوردته إحدى علماء الجنس

من النساء ، وهى الدكتورة مارى جهودا حين قالت : « إن التفرقة العنصرية إنما هى محاولة يقوم بها أشخاص غير واثقين من أنفسهم وذلك طمعاً فى أن يصونوا شخصياتهم » . وقالت تلك العالمة ، إنه سوف يكون هناك تمييز عنصرى حيثما كان هناك أفراد غير واثقين من مراكزهم فى المجتمع .

وقد أثبتت الدراسات المستفيضة عبر سنوات كثيرة ، قام بها علماء الأجناس والتاريخ والاجتماع ، أنه ليس ثمة أساس علمى يمكن أن يقوم عليه اتجاه التمييز العنصرى . وخلاصة ما ذهبوا إليه من استنباط فى هذه الميادين هو أنه بالرغم من إمكان وجود فوارق واضحة بين طوائف معينة من الأجناس البشرية ، فإن هذه الفوارق لا تنبعث عن فوارق فى الأصل والأصلاب المتوارثة . وأرجع العلماء قيام الفوارق الظاهرية بين الأجناس إلى عوامل ديناميكية كامنة ومعقدة أسموها القابلية الكامنة للتغيير فى ميكانيكية التكوين الإنسانى . وهذه القابلية هى التى تتحكم وتعد مسئولة عن توارث الصفات التى تحدد اللياقة الجسمية والعقلية للحياة ، لدى الجنس البشرى . وهذه القوة الكامنة — كما يقول علماء الأجناس — هى سر قوة الجنس الإنسانى ، ومبعث قدرته على التوافق فى سرعة تميزه عن سائر المخلوقات ، لمواءمة الأوساط المختلفة التى قد يوجد فيها ، ووسائل حياته المتنقلة المتباينة .

وهم قد ضربوا لذلك أمثلة عدة ، منها أن الهنود الأمريكيين ، وهم حديثو عهد نسبياً بالمعيشة فى وسط القارة الأمريكية ، قد تغير لونهم الأحمر إلى لون قاتم . ومثال آخر ساقوه ، ذلك التناقص السريع فى تركيب الدم لدى الزنوج الذين نقلوا من إفريقيا إلى أمريكا الشمالية ، بحيث نقصت نسبة « الهيموجلوبين » خلال قرابة قرنين من الزمان ، وإن الهيموجلوبين كان مطلوباً فى نسبة عالية لحياة الإفريقيين التى تهددها أخطار الملاريا ، حتى تستطيع التكوين الكيميائى للدم مواجهتها . ومثال ثالث ، هو توقع تطور لون

سكان أمريكا الشمالية نفسها ، من اللون الأبيض الممعن فى البياض ، إلى لون خمرى مشوب بسواد . وذلك نتيجة عوامل الوراثة والتزاوج ، الشرعى وغير الشرعى بين سكانها من البيض والسود . وهم قد وضعوا ميقاتاً لذلك التطور خلال نصف القرن المقبل من الزمان[١] .

تلك سنة الله فى خلقه ، وهل يريدون لسنة الله تبديلا ؟ !

أما وقد ثبت ببرهانهم هم ، وبما فسره به علماؤهم ، مايدين تلك الاتجاهات العنصرية ويصمها بالتفاهة والإحساس بالنقص . فإننا فى غنى عن أن نقول إن مثل تلك الدعوة إلى عنصرية مستبدة ، إنما هى بداية النهاية ، وأولى درجات الانهيار ، وإن ذلك الخط الوهمى مقضى عليه بأن يهدم وألا يقوم .

فإن الأساس الذى يقوم عليه التميز العنصرى فى الجنوب الإفريقى ، هو كما قدمنا أساس اقتصادى أولا ، وإحساس بالنقص ثانياً ، وهو يتضح فى تصوير الهدف من تثقيف الوطنيين فى تلك البقعة بأنه[٢] « ينبغى أن يختلف عن هدف تربية البيض ، لأن النظامين الاجتماعيين اللذين يعد لهما كل منهما يختلف عن الآخر . فإن تربية الطفل الأبيض إنما هى لإعداده ليكون عضواً فى مجتمع سيد . أما تعليم الطفل الأسود ، فيكون لإعداده ليكون عضواً فى مجتمع مسود » .

تلك هى المباءة البيضاء فى الجنوب الإفريقى ، وهى صورة واضحة لكل مباءة بيضاء فى أى مكان من القارة العذراء . وإن افتضاحها لم يعد يدع أى مجال للجدل فيما يفكر فيه الرجل الأبيض ، وفى حضارته التى زعم أنه قد جاء بها إلى إفريقيا . استبداد فى مطلعه ، واستغلال حين يتحكم ، ومحاولات متتابعة مآلها الفشل لإبقاء وجوده الكريه فى القارة المباركة .

---

(١) دراسات معهد العلاقات العنصرية — لندن — يناير سنة ١٩٥٩

(٢) من تقرير اللجنة الإدارية لدراسة تعليم الوطنيين فى جنوب إفريقيا ١٩٥٥

التطور الإفريقى الحديث :

[إن شعوبنا قد أعيتها الحروب ، وأعياها العنف ، ونداؤها هو نداء العدل والشرف ، أما من يتجاهل هذا النداء ، فعليه وحده أن يتحمل سوء العاقبة] .

إن شعلة القومية تجتاح القارة الإفريقية ، وزاد عدد الدول المستقلة فى إفريقيا فأصبح تسع دول هى : الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة الليبية المتحدة ، وجمهورية تونس ، والمملكة المغربية ، وجمهورية السودان ، واتحاد الحبشة وأريتريا ، وجمهورية غانا ، وجمهورية غينيا ، وليبريا . ويبلغ مجموع تعداد هذه الدول المستقلة قرابة التسعين مليوناً أى حوالى نصف تعداد سكان إفريقيا كلها .

وفى عام ١٩٦٠ سوف يزيد عدد تلك الدول أربعاً أخرى تصل إلى مرحلة الاستقلال هى الكمرون تحت الوصاية الآن ، وتوجولاند (تحت الوصاية أيضاً) ، ونيجيريا المستعمرة البريطانية ، والصومال (تحت الوصاية) ؛ ويبلغ مجموع تعداد هذه البلدان أكثر بقليل من أربعين مليوناً .

وهناك معركة تدور رحاها فى الجزائر ، وتقودها حكومة لها حرة ، تتخذ مقرها بالقاهرة ، وهى معركة سيخسرها المستعمر ، وسيفوز فيها الشعب الباسل المكافح . وهناك معارك أخرى فى كل مكان ، فى الكونجو البلجيكى ، وقتل من قتل ، وطالب الوطنيون بحكومة إفريقية عام ١٩٦١ ، وتردد البلجيكيون فى تحديد موعد معين ، ولهيب الثورة لن يخمد أبداً ؛ وهناك قتال فى روديسيا ونياسالاند ، قتال عناد واستماتة ودفاع وشرف ، وفى كينيا ، ما تزال ذكرى ماوماو تملأ السمع والبصر وزعيمها جومو كينياتا فى منفاه ، قوة ترهب المستعمر . وفى أوغندة يطالب كاباكا بوجندا بفصم عرى معاهدة الحماية التى أجبر المستعمر آباءه عليها ، وتطالب أوغندة كلها باستقلال كامل لها . وحتى فى مستعمرتى موزنبيق وانجولا البرتغاليتين ، بدأت الأصوات ترتفع وتطالب بالحرية :

الحرية ، ذلك النسيم العطر ، الذى ينساب من قمة الفكر الإنسانى ، فيملأ النفوس بالاستقرار والطمأنينة .

ولكن ، تهامس شفاه المستعمر بكلمات ، فى ظاهرها نصح ، وفى باطنها الحقد وحب السيطرة . يريد أن يوحى بألا غنى للرجل الإفريقى عن الرجل الأبيض ، تلك الدعوى البالية . فيقول إن أية دولة جديدة مستقلة فى أمس الحاجة إلى خبرات ، وإلى إداريين ، وإلى من يأخذ بيدها نحو أساليب الحياة المستقلة ومناحيها . ويشير بأن الرجل الأبيض وحده هو الكفاءة المتوافرة ، والخبرة الأكيدة ، وقد يكون الرجل الأبيض كفوءاً وقد يكون ذا خبرة ، ولكنه قبل هذا وذاك ، رجل أبيض ، جبل على الاستعمار حريص على إبقاء ما كسبه عنوة فى القارة ، يتوسل كل وسيلة للتدمير والفرقة حتى تتمكن له السيادة .

ويقولون إن نسبة الجهل والأمية التى ترتفع فى البلدان فيما وراء الصحراء إلى ٦٠ أو ٧٠٪ هى أولى العقبات الكبرى التى تقف فى سبيل الدول التى استقلت مؤخراً أو التى تسعى إلى الاستقلال . وإنها لذلك فى أمس الحاجة إلى المعلمين والمدربين وإن هؤلاء المعلمين والمدربين ينبغى أن يؤتى بهم من الغرب . ولكن فاتهم أمر هام ، أن الغرب هو المسئول الأول عن هــذا الجهل المتفشى ، وهو المسئول الأول عن كل شر ثبت أقدامه فى القارة ، فالشرور إنما جاءت فى ركابه ، والجهالة إنما نمت وترعرعت فى ظله .

إن فى إفريقيا بلاداً قد استقامت لها أقدار كثيرة من مدنية ومن ثقافة ، وهى مستعدة لأن تحرم نفسها فى سبيل إخوة لها فى الوطن الكبير . إن هناك آلافاً من المعلمين والخبراء المخلصين فى علمهم والصادقين فى خبرتهم ، على أهبة الاستعداد للبذل المخلص غير المتحيز أو المتجانف لإثم من سيطرة أو استغلال .

وهذه منارات للحرية تقوم فى بلدان إفريقية أسمعت صوتها مدوياً فى العالم ، ووقفت مع الأحرار فى كل مكان ، تؤازر وتمد العون الصادق المخلص . وتلك منارات للعلم البحت ، تفتح أبوابها للإفريقيين ينهلون ويعبون ، دون أن تلوث أفكارهم بخطايا تفرقة لعنصر أو للون .

إن الاستقلال هو النتيجة الحتمية للحركة النامية فى إفريقيا اليوم ، وللثورة العارمة التى تجتاح كل ركن فيها . وإن تمسك الرجل الأبيض بعقلية المستعمر الرجعية سوف تنقلب عليه بأوخم العواقب . بل إن الدعوة التى تسود إفريقيا الآن هى أن « إليكم عنا ودعوا لنا أرضنا ومقدراتنا ، لقد زهدنا حضارة أنتم ولاتها إن كانت تلك هى عينة حضارتكم ، ولقد سئمنا مدنية وتقدماً ينسب إليكم ، إن كان ما تمارسون هو التقدم والمدنية » .

ولقد أحس المفكرون من الغرب أنفسهم أن الرجل الأبيض قد رسم بيده طريق طرده من إفريقيا ، وأنه بأفعاله قد بذر بذور مقته وكراهيته فى قلوب الإفريقيين . وقد تنبأ البروفيسر توينبى بأن « الأوربيين سوف يغادرون إفريقيا كلها ، إلا أن ذلك لن يتم — على الأقل فى الجنوب — إلا كنتيجة لمذابح دموية يقضى فيها على طوائف كبيرة من الأوربيين » .

وإن هذا التنبؤ الحديث قد حذر منه من قبل اللورد بريس عام ١٨٩٩ ، عند ما كتب معلقاً على الأوضاع فى جنوب إفريقيا فقال : « إن الانزعاج يراود ذهن من يحاول أن ينظر إلى مستقبل جنوب إفريقيا بعد ستين عاماً أو ثمانين . وأيا كانت الصعوبات التى ستعترض الحياة المستقبلة فى ذلك الوقت ، إلا أنها قد تكون أخف قسوة إذا ما سلم الرجل الأبيض — قبل أن يبدأ الملونون فى الإحساس بالاضطهاد والحقد — بأن عليه — الرجل الأبيض — أن يعيش مع الوطنيين ، وأن مصالحه ينبغى أن تتفق مع مصالح هؤلاء[1] .

ولكن الرجل الأبيض لم يكن يعنى سوى بذر الأحقاد التى يجنى هو

---

(١) كتاب africa Today المرجع السابق ص ١٨٨

ثمارها اليوم ثماراً يانعة مستفحلة ، هى ثمار غرسه الذى ملأ به القلوب البيضاء فى نفوس من لقبتهم مدنيته بالملونين .

إن إفريقيا لا تريد ، ولا تقبل ، أن تكون داخلة فى أى رباط سياسى أو اقتصادى مع أوربا . وهى لا تقبل أيضاً أن تفرض عليها ألوان من اتحادات مصطنعة يقصد بها إقامة منظمة على نمط الاقتصاد الأوربى ، أو يقصد بها تأكيد نزعة عنصرية بوضع مقدرات البلاد فى يد حفنة من الناس بدعوى تفوق مزعوم ، وتميز باطل . إن الحرية لا تحتاج إلى دراسة حتى يكتشف أسبابها شعب من الشعوب . فهى فطرة جبل عليها الإنسان ، وهى عاطفة غريزية تنشأ فى المجتمعات البشرية أيا كان حظها من ثقافة أو مدنيـــة أو حضارة .

والشعب الإفريقى ليس أقل فى الإنتاج والذكاء والخلق العام من كثير من المجتمعات الريفية فى أوربا فىالوقت الذى بدأ فيه الاستعمار ،إن لم يتفوق على بعضها .

وإفريقيا لا تريد لأحد أن يرسم لها طريق المستقبل ، إن أبناءها وحدهم هم الذين سيخطون ذلك السبيل ، ويرسون دعائمه . وهم سوف يستهدون فى ذلك آمالهم وأمانيهم المنبثقة عن إرادتهم الواعية . لقد عانت إفريقيا الكثير من جراء تلك الخطوط التى رسمتها أيدى ساسة الاستعمار منذ ١٨٨٧ فى مؤتمر برلين ، وفيما تعاقب من بعده من مؤتمرات .

وإن رد فعل المجتمع الإفريقى بالنسبة للحدود التى اصطنعها المستعمر والتى فصل فيها القارة إلى أقاليم متمايزة ، كان ذا شقين :

الشق الأول : ميل لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى توطيد أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية . أو بمعنى آخر ، إنشاء قوميات إفريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربى للقوميات ، أى تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى . تظل فيها الأقسام التى وضعت صدفة وبدون أى فيصل واضح .

والشق الثانى : ميل فطرى لدى الإفريقى فى التجاوز عن تلك الحدود الصناعية ، إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها . فإن الإفريقى بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد مسافات سعياً وراء العمل . ولذلك فإن الظاهرة الواضحة فى إفريقيا هى كثرة الهجرات الداخلية المؤقتة ، بحيث تكاد تغير من الحدود الصناعية التى رسمها الاستعمار .

وإفريقيا تريد أن تستخدم ما ينفعها مما مارسته فى علاقاتها مع الأوربيين فى إقامة اقتصاد إفريقى لا يغاير كثيراً الاقتصاد الإفريقى القديم ، الذى استقام لها قبل التدخل الأوربى . ويعجب الرجل الأبيض من عدم ثقة الإفريقى المعاصر فيه ، ويمن عليه بأنه قد أعاد عليه فوائد كثيرة فى اقتصاد واجتماع . وأن مستوى حياته قد ارتفع مؤخراً بنسب كبيرة لم تكن تدور فى ذهنه . ولكن نسى المستعمر أو تناسى أنه يقاسم الإفريقى فى خيرات بلاده ويستغلها لحسابه ، ولايدع له سوى الفتات . وأن المنطق يقتضى أن تكون الأولوية لصاحب البلد لا للدخيل الدعى . ونسى أن رفع مستوى معيشته إنما هو بدعة يريد بها تخدير عقل الإفريقى ، ولكنه يعرف جيداً أن ذلك لن يخدع الإفريقى ، الذى يفضل كرامته على أى اعتبار اقتصادى أو اجتماعى .

لهذا قامت الأحزاب الإفريقية ، تتشابه سماتها وأهدافها ، وإن اختلفت وسائلها وطريقة تكوينها . وأسباب التشابه ومقوماته هى أنها جميعها تنادى بشىء واحد ، الاستقلال وحق تقرير المصير . وعوامل تباين وسائلهاوطرق نشأتها تعود إلى أسلوب القوى الاستعمارية التى قامت هذه الأحزاب لمناهضتها وإلى رد فعل تلك القوى تجاهها . والظاهرة الواضحة فى إفريقيا أنه فى الأقاليم الغربية منها عامة ، وأغلبها كان — وما زال — يخضع للاستعمارالفرنسى ، فى هذه الأقاليم تعددت الأحزاب ، وهى فى تعددها ذلك تنتمى إلى حدما إلى الأسلوب القائم فى فرنسا ذاتها ، وتعد فروعاً للأحزاب السياسية الفرنسية نفسها . ومرجع ذلك ، أن أسلوب الإدارة الفرنسية قد بنى على قاعدة انضمام

المستعمرات للوطن الأم – كما يريدون أن يطلقوا على فرنسا – وأن يتم ذلك الانضمام على أساس التشابه :

وفى إفريقيا الشرقية والوسطى ، حيث يغلب الاستعمار البريطانى ، تتشابه الأحزاب فى تكوينها وحتى فى تسميتها ، وهى تقوم على نظام الحزب الواحد أو الحزبين والتسمية الغالبة هى « حزب المؤتمر » . فنجده فى كينيا وفى روديسيا وفى نياسالاند وفى جنوب إفريقيا . وقد تقوم إلى جانبه أحزاب أخرى ولكنها أقل من مثيلات لها فى إفريقيا الغربية :

وثمة عامل آخر هام فى مسألة الأحزاب الإفريقية ، ونعنى به موقف المستوطنين من غير الإفريقيين . وموقف هؤلاء قد أثر إلى حد كبير فى نشوء الأحزاب القوية فى وسط وشرق إفريقيا . إذ أن النزعة التى تسود المستوطنين فى هذه المناطق نزعة انعزالية وميل إلى التطرف العنصرى . ولذلك نشأت الأحزاب القومية فيها على قدر من القوة والميل إلى وسائل العنف .

تلك هى الخطوط العريضة التى أثرت فى إنشاء الأحزاب فى إفريقيا بوجه عام ، وسوف نعرض لها على قدر أكبر من التفصيل والتحليل فى موضعها بإذن الله . ولكن الذى يعنينا فى هذا التمهيد هو أن نقرر أن الأحزاب الإفريقية تشترك جميعها فى هدف واحد ، وهو تعبير عن الرغبة التى تجيش فى صدور أبناء هذه القارة ، ويتلخص فى الخلاص من أدران المستعمر ، والوصول إلى الحكم الوطنى المستقل والحفاظ على ذلك الاستقلال بعد ذلك أياً كان الثمن وأياً كانت التضحية المبذولة .

وإن ثمة حرصاً تمسك به الزعماء الإفريقيون ، وهو أنه مع التسليم بحاجة بلادهم الماسة إلى العون الخارجى ، إلا أنهم يميلون إلى التريث فى قبول المعونة الآتية من الدول الاستعمارية ، وذلك حتى لا يأتى استقلالهم على حساب تبعية اقتصادية من لون أو آخر . وإن المشكلة التى تعنيهم كثيراً هى الوصول إلى

اللون المناسب من العلاقة مع الدول الغربية ، واتخاذ الترتيبات التى تكفل قدراً مناسباً من الأمن والطمأنينة السياسية .

ولا شك أن العنصر الفعال فى إقامة الدولة المستقلة ، هو حال أبنائها أنفسهم والقدر الذى هم عليه من وعى سياسى . ولذلك فإن أول هدف للأحزاب السياسية القومية فى إفريقيا ، هو نشر الوعى السياسى بين أبناء الوطن ، وتدريب المواطنين على ممارسة حقوقهم ، وما تكاد دولة تبلغ قدراً من الاستقلال حتى يعمد زعماؤها إلى نشر الثقافة السياسية وتمريس الشعب عليها . فإنه ليس هناك معيار يحدد درجة النضج الذى ينبغى أن يتحقق عنده لإقليم ما ، الحكم القومى ، بل إن القاعدة أن الحرية تنتزع ولا تمنح ، وأن قوة الشعب فى انتزاع هذه الحرية هى الفيصل فى مبلغ النضوج الذى وصلت إليه البلاد .

مستقبل إفريقيا :

إن ثمة انطلاقاً للحركة التحررية فى إفريقيا سوف يصل بها إلى قمتها ، حتى تتحول إلى تيار شامل جارف فى جميع أنحاء إفريقيا . ويتحدث العالم اليوم عن صور الكفاح الصادق التى تنبثق فى كل مكان فى إفريقيا ، ويعجب غلاة المستعمرين أنفسهم من تلك القوة الدافقة التى تظهر فى الشعب الإفريقى . وإن الصوت المدوى الذى انطلق فى باندونج وتردد فى القاهرة ثم فى طنجة ثم فى أكرا ، ذلك الصوت الذى أصبح له وزن كبير فى السياسة العالمية قد أصاب الاستعمار بموجة من الذعر حتى أوشك أن يفقد عقله ، فاندفع فى حركات رجعية وإسفاف فى الاستبداد والإرهاب .

والثورة فى كل مكان ، لأن المستعمر لا يفهم غير لغة القتال . وهذه ثورة الجزائر تدخل عامها الخامس من الكفاح المجيد الشريف ، وفرنسا تنكر الواقع وتضع رأسها فى الرمال . وفى شرق إفريقيا ووسطها حركة توشك أن تلتهب ، وخيال ماوماو ما زال ملء السمع والبصر .

وإن إحدى سمات الحركة الإفريقية هو إنشاء اتحادات للدول ، فما تكاد دولة تستقل حتى تسعى إلى اتحاد مع دولة أخرى . ولعل الباعث إلى ذلك هو أن الإفريقى يحس أن الحدود التى رسمت فى بلاده إنما هى حدود مصطنعة خلقها المستعمر لأغراض تفتيت قوى الشعب الإفريقى ، ويشعر بأن إزالتها التزام مقدس عليه إذا أراد لنفسه القوة والمنعة .

والمستعمر ، وقد أزعجته الحركات التحررية ، يسعى إلى كبتها بالقوة والضغط حيناً ، ويتوسل أحياناً أخرى وسائل المخادعة عله يستطيع تخفيف حدتها ، بل هو يتنازل عن بعض امتيازاته فى سبيل التغرير بالشعوب المكافحة ، فيسعى إلى إقامة اتحادات زائفة ومشروعات براقة خادعة . ومن أمثال هذه الأنماط من المخادعة الاستعمارية مشروع « الوحدة الأوربية الإفريقية » فهو لا يعدو كونه استخداماً جماعياً لرأس المال الأوربى فى استغلال إفريقيا ومواردها الطبيعية وأيدبها العاملة الرخيصة استغلالاً يحقق لأوربا الربح الضخم ، ويكفل التبعية الاقتصادية .

ولكن الأحلام التى تراود المستعمر غير قابلة للتحقيق . وقد قال نكروما رئيس وزراء غانا : « إن من انتظم فى صف الكفاح ضد المستعمر لا يمكنه أن يتراجع » . وإن شعوب إفريقيا تعرف ذلك النوع الجديد من الاستعمار الأوربى فى مشروعاته بشأن الوحدة الأوربية الإفريقية .

وإن معاقل الاستعمار الباقية فى إفريقيا لن تصمد طويلا أمام فورة القومية الصاعدة فإن إفريقيا تلهب طريقها إلى الأمام فى عزم وتصميم .

إفريقيا ومن ورائها آسيا ــ الصوت المرجح فى الميدان الدولى :

إن شعوب إفريقيا وآسيا ، فى تعاونهما ذاك ، وفى تضامنهما فى الحقل الدولى قد أصبحت الصوت المرجح الفعال فى السياسة الدولية التى تتسم بالصراع القائم بين كتلتى العالم . وإن هذه الشعوب إذ تضيق بذلك الصراع الذى يصل إلى تهديد البشرية والقيم الإنسانية جميعها تحرص على أن ترسم

لنفسها نهجاً خاصاً بها . نهج السلام والاستقرار والتضامن المؤسس على قواعد العدالة وحرية الشعوب ، بعد أن ثبت لها فشل السياسة التقليدية والنزعات التكتلية :

ولا شك أن الحرب الباردة القائمة بين المعسكرين الشرقى والغربى قد عادت بالخير على الشعوب الإفريقية والآسيوية الصاعدة ، ولكن هذه الشعوب ، وقد أحسنت استغلال الفرصة التى أتاحها لها ذلك الصراع ، إلا أنها تستنكر قيامه أصلا ، وبقاءه ، فهى تريد للعالم أن يسوده السلام . وتتوق لو أن ذلك السباق نحو التسلح وحشد القوى المدمرة ، قد وجه إلى ما ينفع البشرية جمعاء ، بإنماء الثروات المتوفرة فى أرضنا هذه .

وقد كان مؤتمر باندونج هو بداية الانطلاقة التى مكنت لشعوب إفريقيا وآسيا من أن تدلى بصوتها فى المشكلات العالمية ، وأن تصبح قوة ذات أثر فعال مرجح فى ميزان القوى فى العالم . وفى هذا المؤتمر ، قامت الشقيقة الكبرى آسيا بتوجيه إنذار لأوربا بالخروج من إفريقيا أيضاً .

وقد كان درس مغامرة السويس ، صدمة عنيفة للغرب ، أيقن بعدها أن صلابة شعوب إفريقيا وآسيا أشد من أن تثنيها أية قوة حتى لو دعمتها الأساطيل والطائرات . ومن ناحية أخرى ، فإن حرص شعوب آسيا وإفريقيا على موقف الحياد الذى التزمته فى الصراع الدائر بين المعسكرين ، قد أكد لكل من الجانبين على السواء أن هذه الشعوب راغبة عن التأثر بأى مذهب سياسى مستورد من الخارج . وإنما هى تريد أن تقيم لنفسها من النظم ما يستقيم مع طبيعتها ومع وضعها وثقافتها وتقاليدها المتوارثة . فهى ترفض بكل قوة أن تخضع لأى لون من السيطرة أو التبعية ، سياسية كانت أم اقتصادية أم فكرية . وقد تحرر منذ الحرب حوالى ٧٠٠ مليون آسيوى وإفريقى ، وتخلصوا من الحكم الأوربى ، وأرسلت هذه الدول الصاعدة بمندوبيها يغمرون المحافل الدولية فى الأمم المتحدة ويكونون فى تضامنهم صوتاً عالياً . وللغرب اليوم

أن يعرف عن يقين ، أن الحملة التي بدأت فى باندونج قد أوشكت على إحراز النصر الكامل .

ويريد الغرب أن يتوهم ، وأن يوهم العالم معه ، أن نزعة الحرية فى إفريقيا وآسيا إنما هى دفعة شيوعية . ولكن الغرب نسى أو تناسى ، أن الذى ألهب النزعة التحررية هو استبداده واستغلاله لمقدرات الأمم والشعوب . وإن الغرب اليوم حين يحاول — ولو عن صدق — أن يمد يده إلى هذه الشعوب ، لا يمكنه أن يرفع عن أذهان شعوب آسيا وإفريقيا تلك الذكريات المريرة للاتفاقيات الاستعمارية القديمة ، وما جلبته على تلك الشعوب من مذلة واسترقاق . بل إن تكذيب تلك النوايا يتم على أيدى الغربيين أنفسهم ، مما يتبعه المستوطنون البيض فى إفريقيا .

وإنه خداع وتضليل أن يفترض الغرب أن آمال آسيا وإفريقيا يمكن إشباعها بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وحدها . حقيقة أن هذه الشعوب قد تكون فى حاجة إلى العون الاقتصادى على صورة أو أخرى ، ولكنها تعانى حساسية أقوى من تلك الحاجة ، حساسية تجاه الشروط التى قد تصاحب المعونات الاقتصادية . ولذلك فإن تسابق كتلتى العالم إلى بذل المعونات إلى تلك الدول ، إنما تنظر إليه شعوب آسيا وإفريقيا نظرة الحذر الشديد . فهى تريد أولا وقبل كل شىء أن تتم هذه المعونات على قدم من المساواة بين الأنداد . وتستهدف إفريقيا وآسيا هدفاً معيناً ، هو الاحترام المتبادل بينها وبين سائر الدول .

إننا نريد العزة والكرامة لأنفسنا ، ولغيرنا من شعوب هذا العالم ، ونستهدى بتراثنا وأمجادنا ، ونتعظ بحاضرنا وماضينا القريب ، ونريد للعالم السلام وللبشرية التقدم والتآخى ، فى ظل مبادئ جديدة ومفاهيم مستقرة للقانون الدولى والعلاقات الدولية .

* * *

القومية الإفريقية

قال أحد كتاب الغرب فى معرض الحديث عن سرعة التطور الذى تمر به القارة الإفريقية[١] : « إن الإفريقى يهجر حياته فى القرية التقليدية بسرعة أكبر بكثير من تلك التى هجر بها أجدادنا فى أوربا حياتهم التقليدية . وفى الواقع أن هناك ثورة عارمة تأخذ طريقها فى إفريقيا خلال جيل واحد ، فيما يقابل ما استغرق من أوربا قرناً أو قرنين من الزمان » .

وتستبد بهم الدهشة ، ثم ما يلبثون أن يحاولوا إرجاع هذه التطورات الحديثة إلى فضل منهم غير مشكور . فيدعون أن هذا التطور وتلك الثورة إنما قد سببها الاتصال الأوربى بإفريقيا ، وأنه الثمرة الأولى لما جلبته أوربا من نور . ولكن حتى هذا الادعاء حين يريدون إثباته بقدر من التفصيل ، لا يملكون إلا ترديد بعض المظاهر التى تفصح عن كذبه وبطلانه . فهم يقولون إن مظاهر ذلك الاتصال تبدت فى قوانين الأراضى التى خصصت جوانب منها للسود لا يتعدونها ، وأخرى للبيض . وبذلك لم تعد ملكية الأرض مفتوحة كما كانت من قبل . وإن استغلال الحكومات المحلية للثروات المعدنية وإنشاء المناجم واستخدام الأيدى العاملة الإفريقية ، قد أتاحت للإفريقى أن ينتقل من بيئته الضيقة إلى بيئة أكثر اتساعاً . وفى المدن ، حيث يخدم الإفريقيون فى مساكن البيض وفى الصناعات اليدوية وفى الفنادق ، اتصلوا بالأوربيين ولمسوا حياتهم وأسلوبها . وبالإضافة إلى هـــذا وذاك فهناك أثر المسيحية التى حمل الرجل الأبيض دعوتها ، وما بعثته فى المجتمع الإفريقى من تطورات .

حقيقة إن كل هذه العوامل قد بعثت على تطور الإفريقى ، ولكن من زاوية أخرى ، وإن الغزو الأوربى كان العامل الأول الذى تأثرت به القومية الإفريقية .. بل إن القومية الإفريقية تدين بوجودها وتطورها الحديث إلى السيطرة الخارجية . فإن الأوربيين هم الذين بعثوا فى نفوس الإفريقيين

(١) Africa Today.– المرجع السابق – ص ٤٩ .

الإحساس بضرورة التقارب والشعور بشخصية مشتركة ، وذلك حينما ميز الأوربيون أنفسهم عن الإفريقيين . وحينما تسلطوا عليهم ، وجعلوا من أنفسهم عدواً مشتركاً لهم .

ولمس الإفريقى عن قرب كيف تستغل موارد هو المالك الشرعى لها ، وتتدفق ثروات ــ كان يجب أن تئول إليه ، وكانت تئول من قبل إلى أجداده ــ تتدفق إلى جيوب المستعمر المستغل المستبد . ورأى كيف توكل إليه أحط المهن وأدناها . وينظر إليه نظرة احتقار ويعامل معاملة المسود ، فى بلده وأرضه التى وهبه الله إياها .

أما أثر المسيحية على القومية الإفريقية ، فإننا سنعرض فى فصل خاص من الفصول التالية فى هذا المؤلف باذن الله ، لأثر الدعوة المسيحية التى حمل الغرب لواءها ، على إفريقيا ، وعقد مقارنة لها مع الدعوة الإسلامية ، فى قديم وفى حديث . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن رد فعل الدعوة المسيحية ، حين يستوعبها الإفريقى ويتعرف على القواعد والمبادئ التى تدعو لها ، وحين يقارن ذلك مع ما يطبقه دعاة المسيحية أنفسهم فى علاقاتهم معهم ومع غيرهم من الناس ، رد الفعل لذلك كله ، كما يستدل عليه بوضوح فى غرب إفريقيا من الإحصائيات الرسمية ، هو تحول الكثيرين من الإفريقيين إلى اعتناق الدين الإسلامى ، بمجرد أن يستقيم لهم قدر من الفهم والوعى الفكرى ، الأمر الذى حدا بالبعض إلى القول بأن دعاة المسيحية فى إفريقيا ، إنما هم دعاة للدعوة الإسلامية بطريق غير مباشر .

تلك هى بعض نعم الاتصال الأوربى بإفريقيا ، وبعض الشواهد التى يريد المستعمر أن ينسب فضلها لنفسه . ولكن الواقع الذى لا يحتمل أى جدل ، أن يقظة الإفريقى التى دفعت إليها العوامل التى أشرنا إليها ، قد مكنت له من أن يلتقط خيط حياته من المرحلة التى سقط فيها من يده ، عند ما تسلط عليه الاستعمار واستبد بمقدراته منذ قرن مضى . ولما كانت حياته فى ذلك الوقت

على قدر من الحضارة الخاصة ببيئته فإنه من الطبيعي ألا يبدأ درجات الصعود من أدنى المراحل ، بل أن يستأنف سيره الذى انقطع انقطاعاً عارضاً .

ويحاول البعض تشبيه النظام الاستعمارى بنظام الملكيات المطلقة فى أوربا الذى أدى إلى التطور القومى الحديث فيها . ولكن الواقع أن نظام المستعمرات كان حقبة راكدة ، وقفت فيها إفريقيا عن الحياة تماماً ، وأن القومية الإفريقية لا تفعل اليوم أكثر من أن تلتقط خيط التقدم من حيث سقط قبيل قيام نظام المستعمرات .

وهذا يفسر ما يعقد ألسنة المستعمر اليوم من الدهشة ، حيال قفزات الإفريقى فى سبيل الحرية . فإنه ما تزال فى ذهنه مفاهيمها التى لم تطمسها بعد حقبة الاحتلال ولذلك فإنه حين قدر له أن يتنسم نسماتها الأولى ، طالب بالقدر الوافى منها الذى كان متمتعاً به من قبل ، بل طالب بالمزيد عليه ، طالب بها كاملة بمفهومها الحديث إذ أنها كانت مستقيمة له بمفهومها التقليدى القديم . وتنطلق قوة القومية طفرات سريعة فى سبيل التقدم للحاق بالركب العالمى ، فهى لا تقف عند التطور البطىء الذى كان يفترض مرورها به ، ولذلك فهى تطالب بالثورة فى كل شى . وتسعى القومية الإفريقية الصاعدة إلى أن تعتمد أساساً على بيروقراطية تصل بها إلى هدفها بسرعة . يتولى فيها التوجيه مخلصون ، يعرفون كيف يشبعون الرغبة المتأججة إلى الثورة فى كل نهج من مناهج الحياة .

معالم الطريق – للقومية الصاعدة :

قلنا إن الإفريقى حين أتيحت له الفرصة لاستئناف السير فى طريقه ، قد التقط الخيط من حيث سقط منه . ورأينا كيف أن تفسير الخطوات المذهلة التى يريد أن يخطوها إنما يرجع إلى هذه الحقيقة ، وإلى أن ثقافته المتوارثة ، والتى يشعر فى أعماقه أنه ينبغى عليه التمسك بها ، تمكنه من الوقوف بسرعة فى المعترك الدولى الحديث . وقد رأينا فى العرض التاريخى

كيف أن الحضارات الإفريقية المتعاقبة ، كانت تقوم على تقارب وتعاون بين البلدان الإفريقية المختلفة ، وكيف أنها كانت تتيح لإفريقيا لوناً من الإحساس المشترك بأن ثمة رابطة تربطها بعضها بالبعض . وهذه المشاعر كما رأينا ، هى النواة الأولى للفكرة الحديثة للقومية .

ورأينا كيف أن اشتراك إفريقيا برمتها فى تجربة قاسية ممعنة فى القسوة ، ومواجهتها لعدو واحد مشترك ، كل ذلك كان من الدوافع إلى ظهور القومية الإفريقية . وقد قدمنا أن عنصر التجربة المشتركة ، خاصة إن كانت تجربة عنيفة ، من أهم عناصر ومقومات القومية الحديثة .

لذلك ليس بمستغرب أن تقوم الدعوة فى كل مكان فى إفريقيا إلى الوحدة الإفريقية . وتجمعت هذه القوى تحت السطح الهادئ الذى خدع المستعمر ، وما لبثت أن انطلقت كالسيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك ، فقد كانت ملامح هذه القوى القومية تتبدى من حين لآخر قبل الحرب الثانية ، فى مؤتمرات وأحزاب ، فظهرت حركة الحزب القومى الديموقراطى فى نيجيريا ، والمؤتمر الوطنى لغرب إفريقيا ، وجماعة شبيبة الكيكويو فى كينيا ، وحزب المؤتمر الإفريقى فى اتحاد جنوب إفريقيا .

ولكن المظهر القوى الواضح للقومية الإفريقية بدأ بعد نهاية الحرب عام ١٩٤٥ . وقد كان المستعمر يستهين بدعوات الحرية من قبل ، معتقداً أنها نبت حديث لن يصعب عليه اقتلاعه فى حينه . ولذلك بذل الوعود الخلابة إبان الحرب ، وهو يعلم أنه سينقض جوهرها ، ولن يحقق سوى قشورها إذا اضطر إلى ذلك . ولم يكن يدور بخلده أن النبت قد نما واستوى على سوقه قوياً ثابت الجذور ، لن تهزه أعتى الأعاصير .

وتتضح استهانة المستعمر تلك ، ويبين غروره وخداعه من أقوال أحد المسئولين البريطانيين فى معرض الحديث عن المستقبل الذى تريده إفريقيا ،

إذ قال فى لهجة ملوءها السخرية فى وصف ما أسماه المدينة الفاضلة للجميع [1] :
« وأخيراً ، انطلقت بين شعوب المستعمرات حملة دعاية ضخمة بضرورة الانتصار على هتلر لمبادئه العنصرية ، وكانت تصاحب تلك الدعاية وعود بشأن عهد جديد لعامة الشعب ، وآمال بتوفير الثلاجات ، والسيارات ووسائل الترفية للجميع » .

ولكن الأمر ليس بهذا القدر من البساطة التى خدع بها المستعمر نفسه وأراد أن يخدع بها الرأى العام العالمى . وما لبثت أن انطلقت القوى العارمة ، وارتفعت الأصوات تطلب ما هو حق وما هو مشروع . وبهت المستعمر ، واختلفت الوسائل التى أراد بها الكبت والقضاء على هذه الحركات . ومرة أخرى وقعت الدماء بين المستعمر وبين القومية الإفريقية دماء زكية فى ميدان معركة الاستقلال الخالدة .

وتشعبت المعركة ، وتطورت الأجهزة التى أراد المستعمر أن يجد فيها تأييداً لتسلطه واستبداده ، وتحولت الأمم المتحدة إلى رقيب فعال ، وإلى ميدان للمعارك الدائرة ، كشف فيها الإفريقى أباطيل المستعمر وكذب ادعاءاته . وللأمم المتحدة دور كبير فى إفريقيا ، سوف نعرض له فى موضعه من هذا المؤلف بإذن الله . ونكتفى فى هذا المقام بالقول بأن الأمم المتحدة قد تولت نظام الوصاية وأحسنت التوجيه على قدر طاقاتها وإمكانياتها . فهذا الصومال يتأهب للاستقلال الكامل عام ١٩٦٠ ، وهى قد عملت على إحباط مؤامرات الاستعمار الفرنسى فى التوجو وفى الكمرون بالاشتراك مع بريطانيا ، وهى قد وضعت تاريخ ١٩٦٠ كحد أقصى لاستقلال كل من هذه المناطق ، كما أنها ايضاً ما فتئت تحذر وتستنكر اتجاهات العنصرية المنبوذة التى تسود عقلية البيض فى جنوب إفريقيا ، وتقف بالمرصاد أمام أباطيل تلك السياسة فى إقليم جنوب غرب إفريقيا الداخل تحت وصايتها .

---

(1) W.R. Coucher : Self government for Colonies. p. 18

إن المستعمر قد أغلق عليه الفهم ، وتمكن منه الاستبداد والبطش ، ولكن الطريق الذى ترسمه دماء الضحايا ، هو طريق الحرية الذى لا يضل ، وتقف الكتلة الآسيوية الإفريقية المستقلة صفاً واحداً قوياً ذا كلمة مسموعة فى الميدان الدولى . وتجعل الأمم المتحدة وسيلة إلى الحق والحرية ، لا وسيلة إلى البطش والاستبداد كما أرادها المستعمر أن تكون .

إن المستقبل أوشكت معالمه أن تتحدد ، وإن معاقل الاستعمار فى مستعمراته تتداعى الواحدة تلو الأخرى ، إنها إرادة الشعوب ، وإن إرادة الشعب من إرادة الله . وهذه المعارك الدائرة فى كل مكان لها تفصيل ،سنعرض له فى الجزء الأول وهى كلها تشترك فى سمات واحدة ، هى قوة التصميم ، ووحدة الهدف ، والعدو المشترك ، إنها صورة متكررة للمعركة الخالدة فى سبيل الحرية .

الحركات السياسية فى إفريقيا

إن الحركات السياسية مظهر من مظاهر الوعى القومى وهى الأسلوب الحديث لممارسة السياسة ، وهى بالضرورة تعبير عن نضج شعبى وإفصاح عن رغبة الشعوب فى المشاركة فى التطورات الطبيعية التى تسير بها الحياة العامة لمجتمع ما . وقد كانت المجتمعات القديمة تعتمد على نظام التبعية فى الأسرة ثم فى القبيلة حيث تكون الرابطة هى رابطة الدم أو وحدة الأصل والانتماء لجنس بعينه أو سلالة بعينها . ولكن تشابك المجتمعات الحديثة ، واضمحلال رابطة الدم أو رابطة القبيلة التى كانت تجمع أفراداً قد تتعارض بهم وسائل الحياة ، قد أدى إلى قيام نظام جديد مبنى على روابط مصلحية . فظهرت الجماعات المهنية ، تجمع أبناء المهنة الواحدة وترعى مصالحهم ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء الجماعات ذات الأهداف القومية العامة ، والسياسات المصلحية الثابتة لكل فئات المجتمع ، وكانت الأحزاب .

والحركات السياسية فى إفريقيا ، وراء الصحراء ، حديثة الوجود نسبياً .

فإن حقبة الاستعمار التى عانتها القارة قد فوتت عليها التطور الطبيعى المؤدى إلى قيام الجماعات السياسية ، ولما أتيحت للقومية الإفريقية الظروف المناسبة ، بادرت إلى إنشاء الجماعات السياسية دفعة واحدة ، فقام التنظيم السياسى جنباً إلى جنب مع النظام القبلى ، بل لقد امتزجا واندمج أحدهما فى الآخر فى بعض الأقاليم مثل الكونغو البلجيكى الذى لم ينضج الوعى القومى فيه إلا مؤخراً .

ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الحركات السياسية فى إفريقيا . النوع الأول : جماعات الضغط ، وهى جماعات تهدف إلى استخدام وسائل الضغط السياسى أو أية وسيلة أخرى للتأثير على الحكومات أو السلطات الحاكمة لإتاحة فرص أكثر للنمو السياسى للبلاد . والنوع الثانى : حركات قومية وهى حركات يسعى القائمون بها إلى تحقيق الحكم الذاتى للإقليم ، وإلى وضع السلطة فى يد أبنائه . والنوع الثالث : الجماعات السياسية ، بالمعنى الكامل ، وهى جماعات ذات سياسة معلنة مرسومة ، تتنافس فيما بينها بغية الاشتراك فى الحياة السياسية العامة ، والسعى عن هذا الطريق إلى وضع برامجها موضع التنفيذ .

وإن تطور الجماعات السياسية من إحدى هذه الصور إلى الصورة التالية لها يختلف من منطقة لأخرى فى إفريقيا ، ولم تمر كلها بنفس هذا المراحل . وقد كان ذلك نتيجة عوامل مختلفة أحاطت بكل إقليم أو منطقة . ففى إفريقيا الغربية البريطانية ، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية تم التطور عبر المراحل الثلاث حتى استقرت الجماعات السياسية فى صورتها النهائية الكاملة . أما فى شرق إفريقيا البريطانية وإفريقيا الوسطى ، فإن النشاط القومى يقتصر على المرحلتين الأوليين ، جماعات الضغط ، أو الحركات القومية التى قد تتخذ مظهر العنف أو التنظيم السرى . وفى الكونجو تختلط فكرة الجماعة السياسية بالتقسيم القبلى بحيث يصعب تمييز الحركة السياسية بوضوح .

وقد نتجت هذه الفروق فى تطور الحركات السياسية من تباين السياسات الاستعمارية ويمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسين :

العامل الأول : اختلاف الاتجاهات الاستعمارية للدول الغاصبة فى الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وتأثير ذلك فى قيام ونمو الجماعات السياسية وممارسة النشاط السياسى ، وتتلخص هذه الاتجاهات فى ثلاثة أمور :

١ — درجة الحرية الممنوحة للإفريقيين لإنشاء الجماعات والاشتراك فى الحياة السياسية .

٢ — النظم التى رسمتها القوى الاستعمارية ، وخاصة النظم الدستورية .

٣ — الهدف النهائى الذى رسمته الدول الاستعمارية للمستعمرات وعلاقاتها معها ، وتذهب الدول الاستعمارية فى هذا الصدد ثلاثة مذاهب : فبينما تسير بريطانيا بالبلدان التى تحت سيطرتها نحو لون من الحكم الذاتى ، الداخل فى التبعية البريطانية ، سواء للتاج أو للكومنولث ، تذهب فرنسا إلى قاعدة الضم على أساس التساوى ، وتذهب معها فى ذلك البرتغال ، وهذا المذهب لا يفرق بين النظم الحزبية فى البلد الأم أو فى الأقاليم التابعة ، بل كل منها يتمم الآخر ويعتبر فروعاً منها على نفس نمطها . فى حين تذهب بلجيكا إلى التمسك بفكرة الوصاية الأوربية ، وتنكر أى حق فى الممارسة السياسية لشعوب المستعمرات .

أما العنصر الثانى : فهو المستوطنون غير الإفريقيين ، وإن هذا العامل قد أثر إلى حد كبير فى قيام لون بعينه من الحركات السياسية ، ويدخل فى الاعتبار عدد المستوطنين وجنسيتهم وطبيعة تكوينهم المهنى والاجتماعى . فحيث يكثر المستوطنون ، ويشعرون بقوتهم وتفوقهم ، تثور مشكلات التفرقة العنصرية التى تدفع بالقومية الإفريقية إلى وسائل الضغط والحركات العنيفة حين تحرمهم حق الممارسة السياسية .

وحين تكون فى درجة أقل قوة ، تنشأ الحركات القومية التى قد تكون معتدلة وتسمح بقيام فكرة المشاركة ، وإذا تناقص عدد المستوطنين بقدر كبير ، فإن التطور الطبيعى يجد ميدانه مطلقاً من هذا القيد ، فيمضى قدماً ما لم يتدخل العامل الأول الذى أشرنا إليه .

ومن تفاعل هذه العوامل يمكن تقسيم إفريقيا من ناحية اللون السياسى إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : الدول الإفريقية الصاعدة التى فى طريقها إلى الاستقلال: مثل نيجيريا — وسيراليون — وأوغنده — وتوجولند — والكمرون البريطانى . وهى جميعها تسعى إلى إرساء معالم حكومات وطنية ، تتولى الحكم الذاتى .

النوع الثانى : أقاليم داخلة فى ارتباط اندماجى أوربى إفريقى : مثل إفريقيا الفرنسية الاستوائية . والظاهرة المشتركة فيها جميعاً هى تخلف أى افتراض للاستقلال الإقليمى ، والاشتراك المتساوى للأوربيين والوطنيين فى التنظيم السياسى والممارسة الحزبية فى كل من الوطن الأم والأقاليم المندمجة معها . وتبعاً لذلك تظهر أهمية دور الحركات السياسية سواء ما كان منها فى الوطن الأم أم فى الأقاليم .

النوع الثالث : أقاليم متعددة العناصر : مثل اتحاد وسط إفريقيا : تنجانيقا وكينيا ،والسمة التى تشترك فيها هذه الأقاليم هى وجود عناصر متباينة تسعى إلى الحياة المشتركة ويراد لها ألا تقوم فيها حكومة قومية إفريقية خالصة . ويريد المستوطنون أن تئول إلى أيديهم سلطة الحكم ليحلوا محل القوى الاستعمارية ، كما حدث فى روديسيا الجنوبية ، وكما استتب لهم الأمر فى جنوب إفريقيا .

النوع الرابع : أقاليم ليس بها حركات سياسية . وهى كما قدمنا حين تختلط الحياة السياسية بالنظام القبلى بحيث يصعب تمييز أحدها عن الآخر . ومرجع ذلك إلى حالة التدهور المادى الذى يعانيه الشعب الإفريقى فى هـذه الأقاليم ، وإلى أسلوب الولاية الأوربية الذى تدين بمذهبه القوى المستعمرة فيها .

الجماعات السياسية فى إفريقيا الغربية البريطانية :

لعل العامل الأول الذى مكن للحركات السياسية أن تقوم فى هذه الأقاليم ،

هو قلة عدد الأوربيين فيها ، فلم تثر مسائل العنصرية ، ولم يحرص الحكام المستعمرون على ترجيح كفة فريق على فريق آخر . أتبع ذلك أن الهدف النهائى الذى رسمته بريطانيا هو التطور نحو الحكم الذاتى ثم ربطه بالعجلة البريطانية ، وهو ما أطلق عليه اصطلاح « قاعدة درهام » .

وبذلك ظهرت الحركات القومية الإفريقية ، وتطورت فى طريق الإصلاح السياسى إلى حركات سياسية . ووجدت هذه الحركات من المناسب لها السير فى الطريق الدستورى الذى رسمته السلطات الاستعمارية من قبل حتى لاتثير معارضتها . ونتيجة لذلك فإن طابع هذه الحركات مدموغ باللون الذى كانت عليه الأوضاع الدستورية التى نشأت فى ظلها . فسادت قاعدة الأغلبية فى الوصول إلى الحكم .

الجماعات السياسية فى إفريقيا الفرنسية :

قلنا إن الهدف النهائى الذى ترسمه الدولة الاستعمارية للإقليم الذى يقع تحت سلطتها يؤثر إلى حد كبير فى اللون الحزبى الذى يقوم فيه . ورأينا أن فرنسا تنهج سياسة الضم والإدماج وهى لذلك قد حرمت قيام الجماعات السياسية . وثمة عامل آخر هو كثرة الفرنسيين النازحين إلى هذه المناطق بحيث أصبحوا عنصراً حاسما فى تطوير الموقف السياسى .

لهذه العوامل كلها لم تجد القومية الإفريقية بداً من أن تنتسب إلى الأحزاب السياسية القائمة فعلا فى فرنسا ، باعتبارها امتداداً لها أو فروعاً لها فى الأقاليم ، ورحبت الأحزاب الفرنسية بذلك ، إذ أنه سيكون كسباً عددياً لمؤيديها فى الانتخابات العامة للجمعية الوطنية المكفول فيها أصوات الفرنسيين والإفريقيين على سواء .

ثم تطورت هذه الفروع من الأحزاب الفرنسية ، وأصبحت أحزاباً إفريقية قومية تلعب دورها فى المجالس المحلية إلى حد ما .

الجماعات السياسية فى شرق ووسط إفريقيا . المجتمع المتعدد للعناصر :

إن ملابسات الحياة السياسية فى شرق ووسط إفريقيا تشوبها عقبة المجتمع المتعدد العناصر ، وقد ابتدعت القوى الاستعمارية كما قدمنا مذهباً جديداً أسمته مذهب المشاركة ؛ ووقع فى تفسير مدلوله خلاف انتهى به إلى فشل تام . ولا شك أن عناصر وحدة الهدف ووجود مذهبية محددة والإطار الشعبى المناسب ، تنقص المجتمع المتعدد العناصر ، ولذلك لم تقم جماعات مشتركة فى شرق إفريقيا .

ولذلك لم تجد القيادات الوطنية وسيلة للضغط على الحكومات الاستعمارية سوى الالتجاء إلى أعمال العنف والإرهاب وتحطيم قيود المجتمع العنصرى . ولا ريب أن تعدد العناصر ليس وحده بالعقبة الكئود ، فإن السنغال مثلا متعدد العناصر ولكنه تخطى تلك العقبة بسهولة . إنما الصعوبة فى شرق إفريقيا هى فكرة العنصرية التى يعتنقها المستوطنون ويصرون على أن تصبغ علاقاتهم بالإفريقيين أصحاب البلاد الأصليين بلون الدم والتفرقة المقيتة ، وهم فى ذلك إنما يفصحون عن إحساس الغاصب حين ينكر أى حق على أصحاب الحق المغتصب .

التيارات الفكرية :

وتبلورت هذه الظروف جميعها لتخلق فى إفريقيا لونين من التيارات الفكرية ، تيار يعبر عن القومية الإفريقية وتيار يعبر عن العناصر الدخيلة .

أما التيار الأول ، الذى يعبر عن الوحدة الإفريقية ، فهو بمثابة احتجاج على الاستعمار والسيادة البيضاء وجميع ألوان العنصرية . يطالب بالاستقلال التام للإفريقيين على أساس حكم الأغلبية الإفريقية وعدم الانحياز فى الحرب الباردة وتنطلق هذه المفاهيم الجديدة فى صورة تشكيلات سياسية :

(أ) مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة :

يجتمع كل عامين ، ويضم رؤساء جميع الدول الإفريقية المستقلة عدا اتحاد جنوب إفريقيا وقد دعا نكروما إلى هذا المؤتمر فى أكرا عام ١٩٥٨ ، وقد كان الهدف الأول رسم سياسة مشتركة فى الشئون الخارجية والاقتصادية والثقافية . ويستمر اتصال الدول أعضاء المؤتمر عن طريق وفودها لدى الأمم المتحدة ، الذين يشكلون الجناح الإفريقى فى الكتلة الآسيوية الإفريقية ؛

(ب) منظمة الشعوب الإفريقية :

حركة غير حكومية للأحزاب القومية ، دعا إليها نكروما أيضاً فى أكرا عام ١٩٥٨ ، تجتمع سنوياً ، واختير لرياستها توم مبويا ، وتتخذ سكرتاريتها الدائمة فى أكرا .

(ج) حركة التضامن الآسيوى الإفريقى :

حركة غير حكومية أيضاً ، تمثل الأحزاب القومية فى آسيا وفى إفريقيا والشرق الأوسط وتضم كلا من روسيا والصين الشعبية ، دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر فى القاهرة عام ١٩٥٧ حيث اتخذت مقر سكرتيريتها العامة ، وبرنامجها مماثل لمنظمة الشعوب الإفريقية ؛

(د) الولايات المتحدة لغرب إفريقيا :

فكرة نادى بها وبدعها « زيك » الزعيم النيجرى ، ثم تبناها نكروما ، وتلاقى هذه الدعوة تأييداً شاملا من جانب أكثر الزعماء الإفريقيين فى غرب إفريقيا باستثناء حزب التجمع الديموقراطى . وتهدف الفكرة إلى ربط جميع غرب إفريقيا فى لون من الارتباط السياسى المرن . وتكونت النواة فى مشروع اتحاد غانا وغينيا ولم تلبث الفكرة أن اتسعت إلى جماعة الدول الإفريقية .

(هـ) جماعة الدول الإفريقية المستقلة :

رسم إعلان كونكارى الذى صدر فى مايو ١٩٥٩ عن كل من نكروما

وسكوتورى ، اثنى عشر مبدأ لإقامة جماعة الدول الإفريقية المستقلة . ولم تخرج تلك المبادئ عن المفهوم الذى دفع إلى إنشاء عدد من المنظمات والجماعات الإقليمية ، مثل حركة وحدة شرق ووسط إفريقيا ، التى تضم أحزاب كينيا وتنجانيقا وأوغنده وزنجبار ونياسالاند ، وعلى نمطها أيضاً حركة وحدة الصومال .

والتيار الفكرى الثانى ، يعبر عن وجهة نظر الدخلاء على القارة الإفريقية وهم البيض الذين يشكلون ٢٪ من سكان القارة ، وتنوعت ألوان ذلك التيار الفكرى طبقاً لنسبة عدد المستوطنين :

(ا) التفرقة العنصرية :

وهى السياسة الرسمية لحكومة جنوب إفريقيا ، ومضمونها فصل العناصر بعضها عن بعض اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً . وتهدف إلى إقامة مجتمعات متوازية يتطور داخلها كل عنصر فى طريقه الخاص . ومن هذه الفكرة نشأت مقترحات بإنشاء دويلات سوداء ودويلات بيضاء ولكن تثبت فيها سلطة الرجل الأبيض .

(ب) المشاركة :

وهى كما قدمنا دعوة جديدة لم يجر تحديدها على وجه الدقة ، وهى السياسة الرسمية لحكومة وسط إفريقيا الاتحادية . وتقوم الفكرة على أساس قبول الاندماج السياسى والاقتصادى ، ولكن يحتفظ كل عنصر بالانفصال فى الإقامة والحياة الاجتماعية . والداعية الأولى لهذه الفكرة ، السير روى ويلينسكى يؤكد أن المشاركة لا تعنى حكم أغلبية إفريقية فى أى وقت .

(ﻫ) اللاعنصرية :

وهى السياسة التى دعا إليها ميشيل بلندال مؤسس حزب كينيا الجديد ، وهدف الدعوة خلق الظروف التى يصبح الجنس فى ظلها أمراً لا يعتد به كعامل سياسى . وتقوم على شعار « حقوق متساوية لجميع الأفراد المتمدينين »

ولا تعارض الفكرة قيام حكومة أغلبية إفريقية ولكن ليس فى المستقبل القريب .

تلك هى الخطوط العريضة التى تحدد معالم التطور الذى تمر به قارتنا العذراء وترسم الاتجاهات العامة لمراحل نضال شعوبها فى سبيل تحقيق الاستقلال والحرية اللذين أخذت نسماتهما تنساب من قمم جبالها العالية ، ومعتقداتها الفكرية المتوارثة ، فتمتزج مع مشاعر المعاناة عبر القرون ، والفترات القاسية التى غمرت القارة فى أستار من الظلم والظلمات . وأصبحت الخريطة السياسية لإفريقيا ، خريطة متحركة لا يمضى عام حتى تتغير معالمها ، ويسود الاستقلال أجزاء جديدة فيها .

وتبعاً لمراحل ودرجات الأقاليم من الاستقلال ، يمكن اتباع نهج دراستنا على أساس دراسة القطاعات الإفريقية المناضلة فى سبيل الحرية من ربقة المستعمر المباشر فى جزء أول . ويلى ذلك فى جزء ثان دراستنا للقطاعات التى تخضع للوصاية الدولية كلون من ألوان الاستعمار المستتر وراء اعتبارات إنسانية وسياسية . وأخيراً نلقى بنظرة على القطاعات التى وصلت إلى الاستقلال ، وإلى القارة فى تطورها ، فى جزء ثالث .

الجزء الأول

النضال فى المستعمرات الإفريقية

القوى الاستعمارية التى استقرت لها مستعمرات فى إفريقيا وما تزال المناطق المستعمرة بها تخضع لنفوذها المطلق ، هى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا . وذلك على ترتيب اتساع الرقعة المستعمرة بكل منها ، وأهمية البقاع المستعمرة . وإن لكل من هذه القوى المستعمرة أسلوبها الخاص فى تحقيق الأهداف المشتركة من الاستعمار فى السيطرة والاستغلال ، وإن تباين تلك الأساليب قد طبع البقاع المستعمرة بلون مغاير لما طبعت به المستعمرات الأخرى ، وإن تساوت جميعها فى النهاية فيما تحققه من تدفق خيرات البلاد إلى خزائن القوى المستعمرة .

ولذلك فإنه من المفيد أن تصير دراسة النضال القومى فى المستعمرات الإفريقية على نهج دراسة الأنماط المتشابهة لوقوعها تحت سيطرة قوة استعمارية بعينها . وإنه وإن قامت فروق فى اتجاهات سياسة القوة الاستعمارية الواحدة من إقليم لآخر ، تبعاً لظروف ومؤثرات مختلفة ، إلا أن هـذه الفروق لا ينبغى أن تصرفنا عن اعتبارها وحدة واحدة لمواجهتها لعدو غاصب واحد محدد .

لهذا ، فإننا سنعرض فى دراستنا هذه ، وفى مطالب خمس متوالية للاستعمار البريطانى ، والفرنسى ، والبلجيكى والبرتغالى ، ثم الإسبانى ، مع تفصيل كل مطلب إلى دراسات منفردة لكل قطاع على حدة .

المطلب الأول : الاستعمار البريطانى

قلنا إن الاستعمار البريطانى فى إفريقيا قد بدأ مع الموجة التى اجتاحت أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر ، حين أخذت دول شمالى أوربا تتسابق فى رفع أعلامها على مناطق فى إفريقيا . وقلنا إن رواد هذه الموجات الاستعمارية كانوا يبغون اكتساب أكبر مساحات ممكنة فى القارة التعسة التى ألقت بها المقادير فريسة لهذه النزعات الاستغلالية . ورأينا أن حلم رودس داعية الاستعمار البريطانى كان إقامة ممتلكات بريطانية تمتد من شمال إفريقيا بطول حوض النيل حتى رأس الرجاء الصالح .

لذلك فإن قوام المستعمرات البريطانية تركز حول هذا الخط الوهمى ، ولما تحررت إفريقيا العربية المسلمة فى الشمال من ربقة الاستعمار ، بقى الشق البريطانى من مستعمراتها فى شرق إفريقيا ووسطها . ولم يرتفع العلم البريطانى فى غرب إفريقيا إلا فى بعض البقاع الساحلية فكان أشبه بالخلجان الداخلة فى كتلة المستعمرات الفرنسية .

وتعانى هذه المناطق الواقعة فى نطاق الاستعمار البريطانى لوناً متشابها من الاستغلال البشع ، وترزح تحت سيطرة عدو مشترك واحد ، وذلك بالإضافة إلى تقاربها الجغرافى فى قطاعاتها الثلاثة الشرقية والوسطى والغربية ، بحيث أصبحت مشكلات كل قطاع منها مشكلات موحدة .

وإن الاستعمار البريطانى وقد شعر بهذه المظاهر جميعها ، يحاول جاهداً أن يعد نفسه للاحتمالات المختلفة ، فترسم وزارة المستعمرات الخطط وتحشد الجهود لتواجه الفورة القومية الآخذة فى الانتشار فى إفريقيا . وهى تعتبر عام ١٩٦٠ عاماً حرجاً لها ، ففى هذا العام ستحدث تغييرات جوهرية فى كثير من هذه القطاعات . فإن هذا التاريخ محدد لمنح نيجيريا نظاماً من الحكم الذاتى ، علها بذلك تتمكن من تخفيف حدة المطالبة بالاستقلال الكامل .

وفيه سيعاد النظر فى الاتحاد الفاشل الذى أقامته فى وسط إفريقيا ، كما أن إقليمى الكمرون والصومال الإيطالى الخاضعين لوصاية الأمم المتحدة سوف يحصل كل منهما على استقلاله فى ذلك العام ، وسوف يؤثر ذلك على إقليم الصومال البريطانى بالنسبة لمطالبة الصوماليين بوحدة الصومال الكبير . كما أن مشروع الحكم الذاتى لنيجيريا ليس إلا محاولة لتخفيف وقع استقلال الكمرون المتاخم له عليه .

وقد تنبأ المستر بانتسيل ، السكرتير التنفيذى لمؤتمر الشعوب الإفريقية ، بحدوث حرب سلبية ضد الحكم البريطانى فى إفريقيا ، وخاصة فى اتحاد وسط إفريقيا لتخليص روديسيا ونياسالاند من السيطرة البريطانية ، وأنه سوف يزاح الستار عن الخدعة البريطانية التى أقامت من أجلها هذا الاتحاد .

والمشكلة الرئيسية التى تواجه بريطانيا الآن ، هى مشكلة المناطق ذات المجتمعات متعددة العناصر ، والاتجاهات المتعارضة التى تسود التيارات السياسية فيها . ولذلك فقد أزمعت وزارة المستعمرات تشكيل لجنة واسعة السلطات لبحث وسائل الإصلاح فى الاتحاد الفدرالى الزائف ، عام ١٩٦٠ ، بحيث تقرب بين وجهات النظر المختلفة ، وتستر النوايا العنصرية المقيتة التى تستقر فى نفوس المستوطنين البريطانيين فى روديسيا الجنوبية والهادفة إلى التسلط على ذلك الاتحاد . ومن هذه الأساليب الخادعة ما يتردد فى دوائر وستمنستر من السخط على سالزبرى — عاصمة روديسيا الجنوبية واتجاهات سير روى ولنسكى رئيس حكومة الاتحاد وتهديده بالمضى فى سبيله بمفرده إذا ما عارضته حكومة لندن .

ونفس المشكلة تثور فى كينيا ، وإن كان عنفها لم يصل إلى درجة شديدة ، ولكن الاتجاهات تظهر من ترشيح السير هيوفوت — حاكم قبرص السابق — حاكماً عاماً فى كينيا ، وهو معروف بقسوته وشدة بطشه . بالإضافة إلى

إصرار بريطانيا على نفى وتشريد زعماء الحركة القومية فى كينيا ، واستمرار وضع جومو كينياتا الزعيم الإفريقى الكبير تحت المراقبة الشديدة بالرغم من انقضاء مدة عقوبته . وحتى تجيد بريطانيا لعبتها المعروفة توعز إلى نفر من حزب العمال المعارض ، بتوجيه النقد الشديد للحكومة بسبب هذه الإجراءات ، حتى تمسك العصى من منتصفها ، وكأن حزب العمال لم يكن فى الحكم خلال معركة الماوماو والقتل والتشريد الذى عاناه الإفريقيون لم يكن على أيدى هذا الحزب .

تلك هى رءوس المسائل التى تعانيها المستعمرات البريطانية فى إفريقيا ، ومن واقع تقارب مشكلات القطاعات المختلفة فى هذه المستعمرات ، يمكن دراستها فى ثلاثة أقسام حسب التقابل الجغرافى والتشابه فى المعاناة . القسم الأول شرق إفريقيا ويضم أوغندة وكينيا ، وتخرج منها تنجانيقا باعتبارها تحت نظام وصاية الأمم المتحدة — الذى سنعرض له فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ؛ والقسم الثانى ، وسط إفريقيا ، ويشمل الاتحاد الفدرالى بين روديسيا ونياسالاند ، ويضم إليه للتشابه أقاليم الحماية الثلاثة فى بتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتو لاند . والقسم الثالث ، غرب إفريقيا ، ويشمل نيجيريا وسيراليون وجامبيا ، ويخرج عنه الكمرون البريطانى الموضوع تحت وصاية الأمم المتحدة .

وبذلك لا يبقى من المستعمرات البريطانية سوى الصومال البريطانى وقد رأينا من الأنسب أن ندرسه مع دراسة الصومال تحت الوصاية الدولية — صوماليا — بالنسبة لفكرة وحدة الصومال الكبير .

وعلى هذا النهج فسوف تسير دراستنا للمستعمرات البريطانية فى هذا المطلب فى ثلاثة فصول : إفريقيا الشرقية البريطانية — إفريقيا الوسطى — إفريقيا الغربية البريطانية .

الفصل الأول : إفريقيا الشرقية :

قدمنا فى العرض التاريخى أن البرتغال كانت أول الدول الأوربية فى الاتصال بشرق إفريقيا على طول الساحل الممتد من مواجهة عدن حتى رأس الرجاء الصالح ، وما تزال موزنبيق هى الأثر الباقى للاستعمار البرتغالى . وقد احتل البرتغاليون زنجبار كما قدمنا فى منتصف القرن السادس عشر ، وكانت تلك المدينة هى أعظم مدينة تجارية فى المنطقة وقد تم للبرتغاليين ذلك عند ما ضعفت قوة الإمبراطورية الإسلامية ، ولكن لم يلبث العرب أن قذفوا حضرموت بالبرتغاليين إلى البحر .

وقامت إمبراطورية السلطان برقش بن سعيد فى الصومال ، وامتدت حتى ميناء رأس دلجارو ، وانتعشت كل من موانى ممباسة ودار السلام وأصبحت مراكز تجارية عظيمة تجوب أساطيلها الخليج العربى والبحر الأحمر والمحيط الهندى ، تحمل الثروة الإفريقية من الداخل ، فتنعش سلطنات وبلاد العرب .

وفى نهاية القرن التاسع عشر بدأ غزو أوربا الشمالية لإفريقيا ، وبدأت الأعلام الأجنبية ترتفع على الأقاليم التى أخذت تتهاوى أمام جيوش الاحتلال . فاحتلت بريطانيا زنجبار أجمل موانى العالم فى القرن التاسع عشر وأكثرها حيوية مقابل تنازلها لفرنسا عن مطالبها فى مدغشقر ، وأطلقت يد ألمانيا فى تنجانيقا مقابل احتلالها لكل من كينيا وأوغندة .

(١) أوغندة :

أوغندة من أغنى المستعمرات البريطانية فى إفريقيا ، وهى تقع فى أحضان مجموعة من البحيرات التى يصل ارتفاعها إلى آلاف الأقدام عن سطح

البحر ، حتى ليخال الناظر أن بحيراتها جبال وأن جبالها وديان بين البحيرات : فتقع بحيرة فيكتوريا فى ركنها الجنوبى الشرقى وبحيرتى ألبرت وإدوارد على حدودها الغربية ، وتستقر بحيرة كيوجا فى وسطها . وتنطلق الأنهار والنهيرات الروافد فى جميع أرجاء الأرض السوداء فتكسبها ما تتميز به من خصوبة رائعة لم تدانها أية بقعة فى إفريقيا . وبالرغم من مرور خط الاستواء فى وسط أوغندة تقريباً إلا أن مناخها على قدر من الاعتـــدال بسبب ارتفاعها العظيم عن سطح البحر .

أما تسمية أوغندة ، فهو تحريف للاسم الأصلى ، نطقه السواحليون الذين قدموا فى ركاب القوات المستعمرة فحل محل الاسم الأصلى ، ولم يبق من الاسم الأصلى سوى مملكة بوجندا ، المملكة المستقلة — محمية — فى داخل إقليم أوغندة .

وبالرغم من خصوبة البلاد ، ووفرة ثرواتها الزراعية والمعدنية ، إلا أن الاستعمار قد أحال أهلها إلى طبقة من الفقراء الأجراء ، باحتكاراته لمقدراتها وابتزازه لثرواتها . وأوغندة كثيفة السكان ، وأهلها معتزون بأنفسهم وتراثهم وتقاليدهم . ومن أهم ثرواتها الزراعية ، القطن والبن وفيها أكبر مناجم الفوسفات فى العالم حول منطقة ثورورو Tororou .

وقد تنبأ تشرشل عجوز الاستعمار البريطانى فى عام ١٩٠٧ بأهمية هذه البلاد حين قال : « إن أوغندة حية ، إنها عظيمة الأهمية ، وأعتقد أنها ستصبح يوماً ما أهم وأكثر أقاليم شرق ووسط إفريقيا كلها ، وأوفرها رخاء ، وإنى أنصح بتركيز الجهود حول أوغندة ، وسترون النتائج السريعة المثمرة » .

وقد صدق حدس الداهية الاستعمارى ، وصارت أوغندة منبع رخاء ، ولكن ليس لأهلها ، إنما للمستبد الغاصب ، ويسمونها أيرلندة الثانية ، وهى

حتما سائرة إلى أن تصبح أيرلندة ثانية ، ولكن ليس من وجهة نظر جمال طبيعتها فحسب ، بل بأنها ستكون مصدر المتاعب المستمرة للنعرة الاستعمارية البغيضة .

وتبلغ مساحة أوغندة حوالى ١١٠ ألف ميل مربع ، منها ما يقرب من ٩٠,٠٠٠ ميل مربع صالحة للزراعة . ويصل تعداد سكانها حوالى ٥,٨ من المليون نسمة ، بينهم ما يقرب من ٩٩٪ إفريقيين أى حوالى ٥,٧٥٥,٠٠٠ نسمة . ويعيش فى أوغنده من غير الإفريقيين ما يقرب من ٣٧,٥٠٠ آسيوى من عرب وهنود . أما عدد الأوربيين فهو لا يعدو ٧,٥٠٠ أوربى . وعاصمة أوغندة أنتيب على بحيرة فكتوريا .

وقد وهبت الطبيعة أوغنده أكثر ألوان سحرها الخلاب ، الذى لم يملك ليفنجستون حياله إلا أن قال يصف أروع منظر شهدته عين فى شلالات فيكتوريا « هذا الجمال وتلك الروعة الساحرة لا بد وأن الملائكة نفسها قد شهدته واستهواها قبل ارتفاعها إلى السماء » .

وترتفع بحيرة فكتوريا عن سطح البحر بمعدل ٢٠٠٠ قدم ، وتهب عليها رياح باردة وتشبه صفحة البحيرة مياه المحيط بما تتميز به من أمواج عالية . وتبلغ مساحة البحيرة كلها حوالى ٢٦,٠٠٠ ميل مربع ، وهى المنبع الدائم لمياه النيل العظيم . ولذلك فإن ارتباط أهل أوغندة بسكان وادى النيل إنما هو رباط خالد ، حيث يشترك الإفريقيون فى واديه جميعه فى عب الخيرات الدافقة التى يجود بها عليهم . وإن القول بأن ماء النيل يسحر من ينهل منه مرة ، فيربطه إليه ويزرع فى قلبه الحنين والولاء له ، كفيل بأن يوثق روابط من شاركوا التاريخ فى التمتع بمائه العذب الرقراق .

وأوغندة كل ما فيها أخضر ، مزارع خضراء تكسو الجبال وتمتد فى الوديان الكثيرة الضيقة ، تنساب خلالها الأنهار سريعة دافقة ، وأهلها قد طبعتهم الحياة بجمال فى الشكل وصفاء فى الروح . فإن نساء أوغنده يميزهن

طابع ذواق ، وبهاء فى الخلقة ارتفع بهن إلى أن وصفن بأنهن من أجمل نساء العالم . وإن لأهلها فنا وذوقا فى النحت وفى طبع وتلوين ثيابهم بتلك الألوان المتجانسة الزاهية .

أوغندة وبريطانيا والتاريخ :

إن التقاء أوغندة مع الاستعمار البريطانى يرجع إلى بضع سنوات متجاوزاً منتصف القرن التاسع عشر ، فخلال هـــذه الفترة التى تسابق المغامرون فيها يحملون أعلام بلادهم ليدنسوا بها الأرض العذراء ، رفع البريطانيون علم بلادهم على أوغندة . ولكن الأرض الطيبة لم يقبل أهلها هذا الدنس ، وقاموا فى ثورة امتدت سبعا وثلاثين عاماً . وتاريخ الثورات فى أوغندة يقترن دائماً ومملكة بوجندا . فتزعم تلك الثورة أن الملك ميتسا من تلاميذ المجاهد الوطنى الكبير مسيرى ، وكان ذلك فى عام ١٨٦٠ ، وتابع الثورة ابنه موانجا ، فأقام محاكم شهيرة قدم فيها الدخلاء من البيض المغامرين إلى المحاكمة ، وصدرت عليهم أحكام ثورية كانت كفيلة بردع أمثالهم . ولكن استطاع البريطانيون أن يعزلوه فهرب إلى الغابات متربصاً ، ولم يلبث أن عاد إلى مملكته وقد قويت شوكته منتهزاً التنافس بين المبشرين المسلمين والمسيحين . واستمر حكم موانجا حتى أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة عام ١٨٩٤ .

وقد ارتبط الاستعمار البريطانى وسائر ألوانه الأخرى ، أكبر ارتباط بالدين فكان رجال التبشير والإرساليات الدينية هم العناصر الأولى للسيطرة الاستبدادية المستعمرة ، بما كانوا يثيرونه بين القبائل من حروب ومنازعات لتمكن الفرقة للاستعمار من تثبيت أقدامه . وإن قصة غزو أوغندة وتحطيم مقاومة زعيمها موانجا جاءت حملتها من الشمال ، حين فشلت من الغرب عن طريق كينيا ، ففى ١٨ ديسمبر عام ١٨٩٠ دخل الكابتن ف . ج . لوجارد أوغندة تحت راية الشركة الإمبراطورية لشرق إفريقيا . وقد كان هذا المغامر الاستعمارى ضمن حملة صمويل بيكر فى السودان ، وانفصل عن الحملة

المصرية عند «ماسندى» قرب بحيرة ألبرت. وانفرد بتكوين الشركة الإمبراطورية للتجارة ، حتى لا يقترن غزو أوغنده باسم مصر . واستخدمت بريطانيا قوات من السودان تضرب بها معاقل الأحرار من أتباع موانجا ، ولكن هذه القوات ثارت على البريطانيين وانضمت إلى أحرار أوغندة وأعملت التقتيل فى الدخيل وجنوده . وعاد موانجا إلى مقر حكمه مرة ثالثة أشد عزماً وأقوى تصميماً . ولم تجد بريطانيا سوى الحيلة والخداع ، وكانت فى هذا الفن لها أطول باع ، واستطاعت بالخيانة أن تقبض على موانجا ، ثم ذهبت به إلى المنفى فى جزيرة سيشل حتى قضى نحبه عام ١٩٠٣ .

نظام الحكم :

اتبعت السياسة الاستعمارية البريطانية أسلوباً فريداً فى حكمها لمستعمراتها فى إفريقيا . فأوجدت ما أسمته نظام مستعمرات التاج ، حيث يعين لكل مستعمرة حاكم يستعين فى إدارة الإقليم بمجلس تشريعى يختاره لنفسه من بين الموظفين البريطانيين وبعض غير الرسميين ، وقد يتم شبه انتخاب لغير الرسميين هؤلاء ، ولكن أيا كانت درجة الانتخاب فإن للحاكم السلطة المطلقة وصوته يرجح كافة الأصوات .

وإلى جانب نظام مستعمرات التاج ، ابتدع الاستعمار البريطانى لوناً آخر من نظم الحكم ، وهو نظام الحكم غير المباشر . ويطبق هذا النظام غير المباشر فى المناطق التى يصعب فيها التغلب على الشعور القومى ويتعذر اتباع أسلوب الحكم المباشر . ومقتضى هذا اللون غير المباشر أن توكل مسائل الإدارة المحلية للوطنيين من زعماء القبائل أو الأمراء ، مع إخضاعهم لإشراف المسئولين البريطانيين . ونظام الحكم غير المباشر يهدف إلى استغلال النظم القومية المحلية ، وإلى التستر وراء الأمراء وزعماء القبائل وإخفاء أساليب الاستبداد الأجنبى وراء مظاهر الحكم المحلى . وتدعى السياسة الاستعمارية

أن هذا اللون من الحكم إنما هو مدرسة للتربية السياسية ، وهو فعلا مدرسة باهظة النفقات تتلقى فيها الشعوب دروساً فى وسائل استبداد المستعمر بها واستغلاله لمقدراتها .

وقد قسم البريطانيون أوغندة إلى أربع مقاطعات يحكم كل مقاطعة ملك ، وولايتين تقعان تحت الحكم البريطانى مباشرة . وتنتهى جميع السلطات إلى الحاكم العام البريطانى ومقره فى « غتيبى » ويعاونه مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى . ويشكل المجلس التشريعى من ١٦ عضواً يعينهم الحاكم العام ، منهم أربعة أوربيون ، وثمانية إفريقيون وأربعة هنود .

وأكبر أقاليم أوغندة ، هو مملكة بوجندا حيث تضم أكثر من ثلث الإفريقيين . ويتميز شعب بوجندا بتماسكه القوى ، وبما قام به ملوكه الأقدمون والمحدثين من مقاومة للاستعمار البريطانى فى عناد وإصرار ، حتى ليمكن القول بأن بوجندا هى عصب الحياة السياسية فى أوغندة كلها .

بوجندا :

كتب المستر رينالد رينولدز[١] يصف انطباعاته بعد زيارته لأوغنده فقال : « يبدو أن ليس هناك مثل هذه التسمية — أوغندة — وليس هناك مثل هذا المكان ، إنما هناك بلاد اسمها بوجندا ، يعيش فيها قوم يسمون موجندا (جمع كلمة بوجندا) ، ويتكلمون لغة تسمى لوجندا ، ولهم تراث وأهازيج يطلق عليها كيجندا » .

وملك بوجندا هو الكاباكا ، واسمه موتيسا الثانى نسبة إلى جده الأكبر ميتسا الذى قاد الثورة الأوغندية فى مواجهة الاستعمار فى القرن التاسع عشر . ويحكم الملك بسلطات مطلقة ، ويعاونه فى الحكم زعماء القبائل وهم موظفون يتولى بنفسه تعيينهم . وللملك مجلس استشارى يطلق عليه الليكوكو ، وهو

---

(١) Reginald Raynolds. ص ١٤٠ "Beware of africans."

يستعين برأيه فى كثير من المسائل ، ولكن قرارات الملك لا يمكن لأية سلطة أن تنقضها سوى سلطة الحاكم العام وحده .

إنه نظام الحكم غير المباشر ، وهى نفس صورة الاستعمار فى كل مكان من الأقاليم البريطانية فى العالم ، وهى قصة الأمراء الهنود مجددة فى إفريقيا مرة أخرى ، ذلك الطابع التقليدى الذى برعت انجلترا فى إبداعه ، والذى استترت وراءه خلال أجيال عديدة تتحكم وتستبد من وراء ستار الحكم الوطنى تبعد به نفسها عن عوامل السخط والملامة .

ولكن لعل هذا التشابه كان ذا جدوى وفائدة للوطنين فى بوجندا ، فهو كما استشعرته العناصر القومية الصاعدة ، قد استشعر نتائجه الملك نفسه ، وذكرى نهاية أمراء الهنود ما تزال ماثلة للأذهان . فعمل الملك على أن يقف فى صف الشعب ، فعزز من سلطات مجلس الليكوكو ، ثم طالب لبلاده بالاستقلال والخلاص من الحماية البريطانية المقيتة . وأصبح الملك بطلا شعبياً ، استمد قوته من مجد أجداده الأبطال ، وأيد الاتجاهات القومية الحديثة فى بلاده .

وبهت الاستعمار البريطانى ، وأراد البطش ، فأبعد الملك وخلعه عن عرشه عام ١٩٥٣ وأصر الملك على ألا تمثل بلاده فى مجلس تشريعى عام لأوغندة يضم ممثلين عن الأقليات غير الإفريقية على قدم المساواة . ووقف الشعب مع الملك الشاب وفشلت جميع محاولات الإرهاب والتهدئة التى توسلت إليها السياسة الاستعمارية . واشتدت الثورة عنفاً وواجه الشعب مستعمريه فى عزم وثبات . ولجأت بريطانيا إلى التفاوض واستمرت المفاوضات لمدة عامين كاملين ، وانتهت المفاوضات بحل وسط ، عودة الكاباكا إلى عرشه وإنشاء نظام مركزى لكل أوغندة تمثل فيه طوائف الأقلية الأجنبية ولكن مع صيانة المصالح الرئيسية وكفالة الحقوق الأساسية لمملكة بوجندا .

وقد أفاد إبعاد الملك عام ١٩٥٣ فى تجمع القوى الشعبية وراءه وانقلب

معارضوه إلى غلاة المؤيدين له . وأصبح الكاباكا منذ عودته يتمتع بقوة لم تكن لمثله يوماً ما . واتجهت القومية الإفريقية فى أوغندة كلها تتآذر وتتعاون فى سبيل صالح البلاد المشترك . ومافتئت بريطانيا تعلن فى كل مناسبة تأكيدها بالعزم على الرحيل فى الوقت الذى تستكمل فيه أوغندة مقوماتها . وخفتت النزعة الانفصالية فى بوجندا إلى حد ما . وحلت مكانها رغبة جارفة فى تخليص الوطن الكبير « أوغندة » من براثن الاستعمار الجشع المسيطر . وإن القوى القومية سوف تنطلق متجمعة فى المجلس التشريعى المركزى الجديد لأوغندة كلها ، وإنه بالنظر إلى قلة عدد الطوائف الأجنبية من أوربيين وهنود وعرب فإن السيطرة سوف تتحقق للعنصر الإفريقى ، ولا يمكن توقع قيام نظام المجتمع المتعدد العناصر ، وإن النهاية المحتومة هى حكم إفريقى مع ضمانات طبيعية معقولة لمصالح الأقليات .

وبرز ترابط القومية الإفريقية فى اتجاهها نحو توثيق الصلات مع الدول الإفريقية فى الشمال ، دول النيل العظيم . بل لقد نادى البعض[1] فى المجلس التشريعى فى أوغندة بأن أفضل سبيل لمقاومة اتجاهات بريطانيا نحو ربط كينيا وأوغندة وتنجانيقا فى اتحاد من اتحاداتها الزائفة ، أفضل سبيل لمقاومة ذلك هو ربط أوغندة مع دولتى النيل العظيمتين ، مصر والسودان .

وعاد الكاباكا مرة ثانية يطالب بريطانيا بإلغاء الحماية على بوجندا ، مستنداً إلى تأييد شعبى عام وإلى الرغبة التى أعرب عنها ممثلو الشعب فى الليكوكو ، وأرسل إلى وزارة المستعمرات بهذه الرغبة وبصورة من قرار الليكوكو فى ذلك الشأن فى مطلع عام ١٩٥٩ . واهتزت وزارة المستعمرات ، وارتجفت ، ثم درست وتفننت وخرج وزيرها أخيراً برسالة عظيمة الخطر

---

(١) اقتراح تقدم به الدكتور ب . ن . كونونكا نائب بوجندا فى ٢٤ من يناير ١٩٥٥ .

بالغة الأثر بما حوت من تضليل وخداع ، وبما أفصحت عنه من معاندة وإصرار على البغى الباطل والعدوان الآثم .

رد المستر لينوكس بويد وزير المستعمرات على رسالة الكاباكا[١] :

« يشرفنى أن أشير إلى رسالة سموكم المؤرخة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ ، الموجهة إلى جلالة الملكة ، والمذكرة المرافقة لها من مجلس بوجندا والتى أعربتم فيها سموكم عن تأييد المطلب السلمى لشعب بوجندا الذى عبروا عنه فى مجلس الليكوكو بإنهاء الحماية البريطانية على بوجندا .

« وإنى أشكركم ، وقد أسعدنى ما أشارت إليه مذكرة المجلس إلى الفوائد التى جنتها البلاد من حماية التاج ، وتقدير التقدم الذى حققه شعب بوجندا خلال السنوات الأربع والستين الماضية .

« وكما تعلمون سموكم ورجال حكومتكم ومجلس الليكوكو كما يبدو من الفقرات الختامية لمذكرة المجلس ، أن طلب إنهاء الحماية على بوجندا يثير مسائل عظيمة الأهمية لا تتصل ببوجندا أو شعبها وحدهما ، بل تؤثر أيضاً على شعوب أخرى ومناطق أخرى فى محمية أوغندة .

« وإنى بعد تقديرى العميق لجميع هذه الاعتبارات ، أحيط سموكم أنى قد عرضت رسالة سموكم ومذكرة المجلس المذكور على جلالة الملكة ، ولكنى لم أستطع أن أنصح جلالتها بإجابة الطلبات الواردة فيها .

« ولا أعتقد أن إنهاء الحماية البريطانية ، وما يتبع ذلك من فصم أو إضعاف الروابط بين بريطانيا وبوجندا ، يكون فى مصلحتكم أو فى مصلحة شعبكم أو شعوب أوغندة عامة ، التى تتحمل قبلها حكومة جلالة الملكة مسئوليات خاصة . وإنى أعتبر بدلا من ذلك أن أفضل الاحتمالات لمستقبل بوجندا وتقدمها ورخائها إنما هى أمور أخرى ، تتلخص فى الاتجاه الذى أوجزه فى الفقرات التالية من هذه الرسالة ، والذى آمل صادقاً أن تتم مباحثات

(١) ترجمة نص رسالة وزير المستعمرات إلى الكاباكا فى ٢٠ من أبريل ١٩٥٩ — نقلا عن جريدة التيمس .

ومناقشات بشأنها بين ممثلين عن حكومة سموكم والحاكم العام ممثل حكومة جلالة الملكة فى أوغندة .

« تفرد الشعب : إن التقارير والمناقشات التى أجراها الحاكم العام مع أعضاء اللجنة الدستورية لبوجندا فى نهاية عام ١٩٥٧ ، ووجهات النظر التى تلقيتها فى ذلك الحين من السير فريدريك كراوفورد ، لم تدع لدى أى شك فى حرارة الرغبة المنطقية لدى شعب بوجندا فى الاحتفاظ بنظام الكاباكا ، وصيانة تفرده والإبقاء على تقاليده .

« وإنى أعطف على هذه الأمانى ، وأقدر المخاوف التى تنتج من احتمال تأثير الأحداث السياسية فى أوغندة كما فى غيرها من إفريقيا وعزلتها تحقيق هذه الأمانى . ولكنى لا أعتقد أن المخاوف والأمانى يمكن مواجهتها بإنشاء دولة بوجندا فى ظروف انعزالية خالية من التأييد الاقتصادى وبعيدة عن حماية بريطانيا العظمى ، وينقصها فى الغالب قيام علاقات مرضية مع جيرانها فى أوغندة .

« بل إنى أعتقد على العكس من ذلك أن الأجدى تحقيق بعض التطور أو التنمية بحيث تهدف إلى إبقاء وصيانة نظام الكاباكا ، والحفاظ على الشخصية المتفردة لبوجندا وصيانة تقاليدها ، وضمان إسهام بوجندا فى المجالس المركزية والاقتصادية المشتركة فى أوغندة كلها . ذلك كله من شأنه أن يتيح أفضل الاحتمالات للمستقبل فى بوجندا وفى أوغندة بوجه عام .

« الرأى المحلى : وينبغى تطوير هذه المفاهيم ، بوجندا المتفردة ، وتحمل قدراً متزايداً من المسئولية عن الشئون المحلية ، ولكنها مندمجة مع ذلك فى أوغندة كمجموع . ولهذا الغرض تساهم فى مجالسها المركزية وتستمر فى التمتع بفوائد الحماية البريطانية ، بينما تسير المحمية كلها حثيثاً نحو الحكم الذاتى . وذلك كله يقتضى فكراً ورأياً عاماً محلياً متسعاً ومشاورات متشعبة . وآمل أن تبدأ المناقشات المحلية فى وقت قريب حول هذه الأسس العامة وأن تنتج فى الوقت الملائم تعديلات للاتفاقات المختلفة التى أبرمتها بوجندا .

« وقد كان دائماً من تقاليد حكومة جلالة الملكة أن تراعى بدقة تامة ، نصاً وروحاً ، قواعد وشروط الاتفاقيات التى أبرمتها مع الأطراف الأخرى . وإن الاتفاقيات القائمة بين حكومة جلالة الملكة ، والكاباكا ليست مستثناة من هذا التقليد ، وأتوقع أن تبذل حكومة سموكم حسن نواياها فى تعاون مثمر للمباحثات الدستورية التى اقترحتها فى رسالتى هذه باستئناف تمثيل بوجندا فى المجلس التشريعى لحمية أوغندة .

« وأكون دائماً صديق سموكم المخلص »

ألان لينوكس بويد .

التطور السياسى والوعى الإفريقى :

بهذه الكلمات المبالغ فى تهذيبها ، وبهذا الأدب الجم والاحترام الزائد الذى أظهره وزير المستعمرات البريطانى ، أكدت السياسة الاستعمارية البريطانية تمسكها بميزات حصلت عليها على طرف السيف ، وإصرارها على استبداد واستغلال ، متذرعة بادعاءات كاذبة .

قلنا إن أوغندة تميزت بشعب له ثقافة وتاريخ ، وهو فى ذلك يشبه شعوب غرب إفريقيا . ولذلك كانت نزعة القومية فيها منبعثة من الداخل ، وعلى النحو الذى رأيناه من تزعم بوجندا للحركة القومية الصاعدة ، ظهرت طبقة شعبية واعية بجانب الطبقة الأرستقراطية الحاكمة وقد أفاد نفى الكاباكا فى تجميع الشعب البوجندى حوله ، وفى تركيز أمانى شعب أوغندة بأسره فى تلك الروح القومية العارمة .

وشكل الزعماء القوميون فى أوغندة « حركتهم الوطنية » وهى جماعة تطالب بتحقيق أهداف التحرر الاقتصادى لأوغندة وإلغاء نظام الاحتكار الذى تتبعه الحكومة الاستعمارية ، ولكن الحكومة أصدرت قانوناً بحل هذه الجماعة ، ولم يلبث الزعماء الأحرار أن كونوا جماعة جديدة باسم « حركة الحرية » ، تتبع نفس أهداف الجماعة السابقة ، وأعلن المستر « أريدادى مولسيرا » أحد

زعمائها أن هدف هذه الحركة هو الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى للإفريقيين واستقلال أوغندة عام ١٩٦٠ . وتعارض الحركة الجديدة المجلس التشريعى القائم وتطالب بجمعية عمومية ديموقراطية . ولم يرهبهم الإجراء التعسفى الذى حل به البوليس جماعتهم السابقة ، كما لم تفت فى عضدهم أوامر البوليس بتحديد إقامتهم وتجميد أموال جماعتهم .

والحركة القومية فى أوغندة لا تتسم بسمات العنف الواضحة فى غيرها من البلاد الإفريقية الأخرى ، ولكن هذا الهدوء هو الهدوء الذى يسبق العاصفة . فإن لكل عاصفة مركزا يتميز بقدر من الهدوء النسبى ، ولكن هذا الهدوء لا يستمر إلا لفترة قصيرة تنطلق بعدها العاصفة قوية عارمة . وإن من أسباب الهدوء النسبى قلة عدد الأوربيين — مصدر القلق الدائم فى سائر أقاليم إفريقيا — بالإضافة إلى تركيز الاتجاهات القومية حول كاباكا بوجندا فى كفاحه البطولى فى سبيل تحرير بلاده ، الأمر الذى يشبع إلى حد ما الأمانى الوطنية .

وفى أوغندة ستة أحزاب منها حزب الحركة الوطنية الذى حلته الحكومة الاستعمارية وقام مكانه حزب « حركة الحرية » . وحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى الأوغندى ، ومن بين زعمائه « أبومايانجا » وهو شاب ثائر درس فى جامعة « ماكيريرى » فى أوغندة ثم فصل منها بسبب اتجاهاته الثورية المتحررة ، ولم يلبث أن سافر إلى كمبردج فأمضى بها بقية دراسته . وعاد إلى بلاده قوة دافعة وانضم إلى حزب المؤتمر وبرز فيه ، واشترك فى تأسيس النقابات التعاونية للفلاحين .

ولحزب المؤتمر الأوغندى مطالب إصلاحية كبيرة ، فطالب الحكومة ألا تغالى فى بذخ المبانى للمدارس ، وأن تقصر من نفقاتها لتكثر من عدد المدارس ، وطالب الشعب أن يتعاون فى سبيل إقامة تلك المدارس مساهمة جماعية . كما طالب بإصلاحات فى التعليم الجامعى وتوفير هيئة تدريس وطنية

بإرسال بعثات إلى الخارج بدلا من استعارة المدرسين الأجانب ذوى الأجور العالية . ومن مطالب الحزب السياسية تحقيق الانتخاب المباشر وتوسيع سلطات المجلس التشريعى ومنح المرأة حق الانتخاب .

النظام الاقتصادى والزراعة :

إن أوغندة بلد عظيم الثراء ، فهو يحتوى على أكثر البقاع خصوبة فى إفريقيا ، ولكن النظام الاستعمارى قد جعل هذه الثروة الضخمة تضيع هباء . فإن المساحة المزروعة فعلا فى أوغندة لا تتجاوز ١٠,٠٠٠ ميل مربع ، بينما مساحة الأراضى الصالحة للزراعة تبلغ حوالى ٦٠,٠٠٠ ميل مربع .

ويبلغ متوسط ما تملكه الأسرة الإفريقية ٤ فدادين فقط ، وإن الحد الأدنى الذى يتيح حياة كريمة هو ٢٠ فداناً لكل أسرة ، أى أن تستوعب جميع المساحة الصالحة للزراعة[١] .

وإنه بالنظر إلى توافر الوقاية الصحية ، وانخفاض نسبة وفيات الأطفال ، فإن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال ربع القرن المقبل . ولذلك فإن الذى ينبغى عمله لمواجهة هذه الزيادة المطردة ، الاتجاه إلى التصنيع ، وإن الصناعة ليست بالعسيرة فى أوغندة حيث يتوافر الكثير من أسبابها وموادها الخام ، وحيث تقوم ثروة معدنية كبيرة تكفل للبلاد رخاء ورفاهية دائمة .

وإن مرجع اضمحلال الزراعة فى أوغندة تلك القوانين التى أصدرتها الحكومة المستعمرة ، والتى كان آخرها قانون الأراضى الذى أصدره « السير جون هاثورن هل » الحاكم العام لأوغندة عام ١٩٥١ . وبمقتضى هذا القانون ، اعتبرت جميع الأراضى خارج المراكز التجارية والمدن فى غير بوجندا مملوكة للتاج (البريطانى) ويقوم التاج باستغلالها بنفسه ، لصالح الشعب الإفريقى .

وخول القانون المذكور للحاكم العام سلطة تخصيص مناطق للمنافع العامة وصيانة الغابات بعد مشاورة الحكومات المحلية .

(١) المقياس هو الفدان الإنجليزى (acre)

وتلتزم الحكومة بعدم نقل ملكية الأراضى إلى غير الإفريقيين إلا لأغراض زراعية أو صناعية تراها كفيلة بتنمية المصالح الاقتصادية للسكان ، ولأغراض السكن فى مساحات صغيرة . كما تتعهد بألا تحيل أوغندة إلى أرض للمستوطنين غير الإفريقيين .

وتؤجر الحكومة الأراضى الزراعية للقادرين من الإفريقيين وتتقاضى لنفسها الإيجار مقوماً بالحاصلات الزراعية ، التى تتولى هى بيعها ، فيتم بذلك لها احتكار المنتجات الزراعية وتمنح الفلاحين نسباً من الدخل تتقاضاه منهم ثانية نظير مواد زراعية وكيميائية .

وتدفع الحكومة جانباً من ذلك الريع إلى الحكومات المحلية وإلى رؤساء القبائل لتضمن ولاءهم .

وبالرغم من تشدق بريطانيا بتمسكها بوعودها والتزامها بما رسمت من قوانين ، وتعهدها بعدم نقل ملكية الأراضى إلى غير الإفريقيين فقد انتقلت ملكية ٥٠٠ ميل مربع إلى غير الإفريقيين لأغراض الزراعة . غير المساحات الواسعة التى أجرتها لهم الحكومة باعتبارها ذات الولاية الدائمة على أراضى التاج . وليس ثمة شك فى أن معنى الولاية الدائمة هو الملكية المطلقة فى مفهوم الاستعمار البريطانى .

ذلك فى ميدان الزراعة ، أما فى الاقتصاد ، فإن ولاية الحكومة على أراضى التاج قد جعلها مالكة للثروات المعدنية الوفيرة فى أوغندة ، ولا ينال شعب أوغندة من هذه الثروات سوى قيمة الإيجار بالنسبة التى تدفعها الحكومة للحكومات المحلية نظير استغلالها لهذه المناجم .

والمواد الخام متوافرة بكثرة فى أوغندة . وتحل القوى المائية الهائلة محل الفحم فى إدارة الصناعة ، وهذه القوى متوافرة عند مساقط أوين على النيل بين بحيرة فكتوريا وشلالات مرشيزون .

وتتباين الثروة المعدنية فى أوغندة ، ففيها الكوبلت والنحاس حول كيلمبن .

وفيها البسموث والزنك حول كيجزى، والرصاص شرق بحيرة جورج ، كما توجد كميات وافرة من اليورانيوم . وتحتوى منطقة ثورورو على أكبر مناجم الفوسفات فى العالم ، كما تحتوى على مادة الفيروميكوليت المستخدمة فى المركبات العازلة . وفى حقل المناجم فى منطقة سوكولو تقع عدة مناجم للرصاص والحجر الجيرى والحديد والزنك والفوسفات ، فى مساحة دائرة قطرها خمسة أميال . كما تحتوى على كميات كبيرة من معدن الثوبيوم المستخدم فى صناعة المعادن المسبوكة ، وتقدر قيمتها المبدئية بحوالى ٣٠٠ مليون دولار .

هذه الثروات الطائلة ، فى الزراعة وفى المعادن وفى الصناعة الآخذة فى النمو السريع ، تذهب جميعها إلى جيوب المستعمر ، ثم هو يمتن بعد ذلك على أصحاب الحق الشرعى للبلاد ويمنحهم ما يتراءى له منحه لهم من معونات وهبات ، فى برامج كاذبة من إصلاح . إن أوغندة فى حاجة ماسة إلى خبراء ، فى ميادين الاقتصاد والزراعة والصناعة ، خبراء يؤمنون بحق الإفريقى فى الحياة الحرة الكريمة ، وإن تلك هى المهمة الملقاة على عاتق سائر الدول الإفريقية المستقلة التى تملك هذه الخبرات ، تقدمها واجباً وطنياً مخلصاً لا تشوبه شوائب المصلحة المستغلة التى تطبع ولاية حكومة جلالة الملكة البريطانية . وإن الطريق طويل وشاق وتعترضه عقبات ، ولكن الإيمان كفيل بأن يدنى ما يخاله المستعمر بعيداً أو مستحيلا . وإنها عزيمة الإفريقى وإرادة الشعب الإفريقى فى كل مكان ، وإرادة الشعب من إرادة الله .

(٢) كينيا :

رواب خضراء ، وجبال تكسوها الثلوج ، وأناس أولو عزم وبأس ، طباعهم الحرية والعناد فى سبيل حريتهم . إنها صورة من صور الكفاح المناضل الملتهب ، فالأرض الخضراء تخضبها الدماء ، إن شعب كينيا الأبى قد أراد لنفسه الحياة الحرة التى فطره الخالق عليها وحبته الطبيعية فى إغداق سخى بعواملها وأسبابها . إنه شعب آمن بحقه فى الحرية والمساواة وآمن بحقه فى

اختيار من يتولى شئون بلاده ، ضارباً بما فرضه عليه الاستعمار من حكومة مستبدة تشكل خطراً على مقدراته ومستقبله عرض الحائط . ولقد عانى الشعب الكيني أشد المعاناة من صنوف التعسف والاضطهاد والقتل والتشريد ، حتى أصبح اسم كينيا رمزاً للمصابرة والكفاح فى مواجهة سلسلة متعاقبة من الأذى والاغتصاب .

وقد انحرفت الحكومة الاستعمارية فى كينيا عن مهمتها التى ادعى الاستعمار أنها قد نيطت بها ، وحشدت الجيوش الجرارة لتفرض على شعب كينيا الباسل لوناً من النظام لا يرتضيه ، ولتغتصب ثرواته وتستغل خيرات بلاده ، فاحتكرت كل شيء ، التجارة والزراعة ، حتى حق الحديث والاجتماع قد جعلته وقفاً على الأوربيين . والتعليم ذلك الحق الطبيعى للإنسان ، قد حرمته على الإفريقيين وأعملت فى مدارسهم سوطها فأغلقت المدارس وهدمت المعاهد واضطهدت المعلمين وشردت المثقفين القلائل . كما حرمت على الإفريقيين فرصة التعلم فى الخارج ، فأصدرت قانون جوازات السفر حددت به عدد ما يمنح منها للإفريقيين لتفوت عليهم فرص الحصول على منح دراسية خارج البلاد .

وانتهى الاستبداد بهذه الحكومة أن حولت كينيا إلى مجموعة من معسكرات الاعتقال تفوق فى بشاعتها أفران النازية ومحاكم التفتيش الأسبانية .

ذلك هو النور الذى جاء به المستعمر الأوربى فى كينيا ، النور الذى استشفه من احتراق الشعب المغلوب على أمره . إنه نار تشتعل ، ولهيب يرتفع ، إنها ثورة أشعلها الاستبداد ، ثورة ضد الظلم والطغيان ، لن تبقى ولن تذر ، وسوف يحترق بها من أوقد شجرتها ، وسيقضى بها على المستعمر .

وصف وإحصاء :

أرض ساحرة تحوى شتى المناظر الرائعة التى تفننت الطبيعة ، وهى أعظم ساحر ، فى رسم معالمها وإبداع مواطن الجمال والروعة فى أركانها . فهذا

جبل كليمانجارو تكسوه الثلوج ويمتد أمامه سهل ساحلى ضيق . وتلك صحراء كينيا المحرقة فى الشمال ، والأراضى العالية الخضراء الممتدة التى خصصت للأوربيين ، وترتفع الهضبة بين ٥٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، مما أتاح للأوربيين وسائل الإقامة سهلة ميسرة .

ويبلغ تعداد الإفريقيين فى كينيا حوالى ثمانية ملايين ، تشملهم أكثر من مائتى قبيلة تسودها قبيلة البانتو ، وثمة قبائل نيلية وحامية . وأهم القبائل هى البانتو والسواحلية والتركانا والباجنــدا والواتياكيوسا ، والشاجا ، والكيكويو ، والمساى . وبعض هذه القبائل رعاة محاربون بالفطرة مثل قبيلة المساى ، ولكن الغالبية من الفلاحين مثل قبيلة الكيكويو أكبر القبائل وأشهرها ، ويعيش أهلها فى نظام زراعى متنقل .

وفى كينيا عدد من الأوربيين يبلغ الآن حوالى ٦٠,٠٠٠ ، وهؤلاء الأوربيون يستبدون استبداداً مطلقاً بالإفريقيين الذين يبلغ تعدادهم حوالى مائة وسبعين ضعفاً بالنسبة لهم .

والظاهرة العامة فى كينيا اليوم هى الأسلاك الشائكة تحيط بكل شىء ، فهذه مراكز بوليس قد حصنتها الأسلاك الشائكة والمدافع الرشاشة ، وهنا وهناك سيارات البوليس المسلحة تستوقف الناس وتجرى تفتيشهم ومتاعهم وسياراتهم . والجو النفسى فى ظاهره قد أصبح هادئاً ولكنه الهدوء الذى ينذر بالعاصفة . ولعل أصدق تشبيه للموقف فى كينيا هو ما ورد على لسان أحد الصحفيين الإنجليز الذين زاروا كينيا حين قال : « إن البحيرة التى بالقرب من مواقع قبيلة الكيكويو أشبه شىء بحالة كينيا ، فهى تغطيها طبقة من الأعشاب تخفى الماء حتى لتخالها عن بعد امتداداً للأرض ، فإذا خضت فيها أغرقتك فى أعماقها »[1].

والآفة التى تسيطر على عقلية المستوطنين الأوربيين فى كينيا ، وفى

---

(١) أرنولد رينولدز ، ص ١٧٠ المرجع السابق (Beware of africans)

غيرها من بلاد إفريقيا هي الاعتقاد بأن الأوربي يتفوق بطبيعته على الإفريقي . ولقد بلغت حالة التوتر فى كينيا إلى إحساس الأوربيين بأنهم على حافة حرب ، وهو نفس إحساس سكان لندن وباريس إبان الحرب الأخيرة . وقد بلغ ذعر الأوربيين وإشفاقهم من استفحال روح القومية الإفريقية الصاعدة أن قال الكولونيل جروجان فى مطلع عام ١٩٥٣ ، إن على الحكومة البريطانية أن « تأخذ مائة من هؤلاء المشردين (يقصد القوميين) وأن تشنق البعض منهم أمام الآخرين ثم تطلقهم إلى قراهم مرة ثانية ليكونوا عبرة لغيرهم بما يروون » . تلك هي عقيدة الأوربيين فى أسلوب معالجة المشكلات لإفريقية .

وفى وسط مظاهر الهدوء السطحي ، وبين الحقول الأنيقة فى مستعمرات المستوطنين وتحت ناطحات السحاب فى نيروبى ، ويرويونه خلال قطعان المشابة المنظمة فى المزارع ، وتحت سقوف المصانع ، وبين أروقة الفنادق ما يلبث الباحث المدقق أن يلمس أحاسيس القلق الغامض . ويبدو أن أحداً فى كينيا لا يعرف إلى أين يسير . فالأوربيون يشعرون كأنهم على حافة بركان يوشك أن يقذف الحمم . والأسيويون حائرون ، هل يتمسكون بالحكم الأوربى الذى ضمن لهم حتى اليوم قدراً من الحرية ، أم يؤيدون الإفريقيين الذين تملى عليهم فطرتهم أنهم ينبغى عليهم أن يؤيدوهم .

أما الإفريقيون ، فهم أصحاب الحق السليب ، أرضهم انتزعت منهم ، وحقهم فى الحياة أنكر عليهم ، والدخلاء يسلطون عليهم سوط عذاب ، ومشاعرهم القومية تلتهب فى أعماقهم ، على فطرتها القوية الخارقة .

وبدأ الأوربيون يطبقون فكرة الكولونيل جروجان ، وأصبح المستوطنون وأبناؤهم بما تحت يدهم من سلاح وذخيرة ، وبإسفاف فى استخدامها ، عنصر إرهاب أبيض فاق إرهاب الماوماو ، وأطلق عليهم الإفريقيون اسم الماوماو الأبيض . وانتشر الإرهاب الأبيض بسرعة ، وأخذت دوريات المتطوعين الأوربيين تجوب البلاد : وأصبح مجرد انتماء إفريقى إلى قبيلة

الكيكويو مبرراً قوياً لإعدامه رمياً بالرصاص . وأصبح الإفريقى المثقف عدواً طبيعياً ينبغى القضاء عليه .

البريطانيون فى كينيا :

قدمنا أن اتصال بريطانيا بكينيا قد بدأ فى نهاية القرن التاسع عشر فى زحمة السباق المجنون نحو اكتساب المستعمرات فى إفريقيا . وأعلنت الحماية البريطانية على كينيا عام ١٨٩٥ ، وكان قدوم المستعمرين الأول إلى كينيا تحت ستار الصداقة واستغلال عواطف الكيكويو الطبيعية فى الكرم والضيافة ، فيقول جوموكينياتا فى كتابه « فى مواجهة جبل كينيا » : « عند ما جاء الأوربيون أول الأمر ، رحب أهالى الكيكويو بهؤلاء المشردين ، مدفوعين بعواطف الكرم والعطف التى جبلوا عليها ، وكان ترحيبهم مليئاً بالإشفاق والعطف . وعلى هذا سمحوا للأوربيين أن ينصبوا خيامهم فى أراضيهم ، بل أعطوهم الحق المؤقت فى زراعة جزء من هذه الأراضى على نحو ما يفعلون مع زملائهم فى القبيلة » .

ولكن الأوربيين كانوا يعرفون ما هم مقبلون عليه ، واتسعت خيامهم فأصبحت مستعمرات وأحيطت بالأسوار العالية . وأنشأ البريطانيون الخط الحديدى بين كينيا وأوغندة ، وبدءوا يستبدون بالأهالى ونفوا زعيمهم « وباكى » . وصدم الإفريقيون بالحقيقة المريرة . وكانت مقاطعتهم للأوربيين ، ظناً منهم أن تلك المقاطعة ستقضى عليهم ، ولكن لم تلبث القوات العسكرية أن تدفقت إلى البلاد . تحصل على ما يرفضه الإفريقيون من تعاون عنوة ، وبدأ نظام السخرة .

وكان أول المستوطنين ورائدهم هو اللورد ديلامير الذى دخل كينيا عام ١٨٩٧ . وأسس عام ١٩٠٣ أول مزرعة بيضاء ، واكتسب منها ثروة طائلة فى الزراعة وتربية الأغنام .

وصدرت قوانين كسب ملكية الأراضى للمستوطنين الأوربيين عام ١٩٠٢ ، وأعقب ذلك فيض المهاجرين من البيض من انجلترا ومن جنوب إفريقيا .

وكان الإفريقيون لوفرة الأراضى يتركون جوانب منها للأوربيين ، ولم يكن يدور بخلد أحد من المستعمرين أنه سيقع تعارض يوماً ما بين مصالح الإفريقيين الذين خصصت لهم مناطق غابات ليعيشوا فيها ، وبين مصالحهم فى المزارع الجديدة . وبلغ عدد المستوطنين البيض عام ١٩٣٠ ، ١٦,٠٠٠ نسمة بينهم حوالى ٢,٠٠٠ مزارع .

ومنذ عام ١٩١٠ بدأ المستوطنون ينادون بكينيا أرضاً للرجل الأبيض وطالبوا الحكومة بالتمكين لهم من تمثيل فى المجلس التشريعى ، وكونوا أول منظمة سياسية للضغط على وزارة المستعمرات ، وبدأت نعرة الحكم الذاتى الأبيض فى كينيا منذ عام ١٩٢٠ ، وطالب المستوطنون بوضع تشريعات تنظم استخدام الأجراء السود فى المزارع . وهكذا ، عاد الإفريقيون مرغمين إلى أراضيهم وأراضى أجدادهم ، عبيداً وخداماً للرجل الأبيض المستعمر .

وفى عام ١٩٢٣ أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض عن كينيا ، ادعت فيه أن حكومة كينيا تلتزم برعاية المصالح الإفريقية وأن مهمتها إنما هى مهمة التوجيه للوصول بالشعب الإفريقى فى كينيا إلى مرحلة النضج الكامل . ولكن لم تتعد كلمات الكتاب الأبيض ذاك سطوره ، ولم تتجاوز قيمتها قيمة المداد الذى كتبت به . وبدأ المستوطنون البيض يتهمون وزارة المستعمرات بالتحيز لصالح الإفريقيين ، وارتفعت فى نفس الوقت أصوات منصفة فى بريطانيا نفسها تستنكر استغلال المستوطنين البيض المتسلطين للغالبية الإفريقية المغلوبة على أمرها .

وأرسلت لجان التحقيق لدراسة المشكلات القائمة فى كينيا ، ولتحقيق العدالة وتوزيع الأموال العامة لتحقيق مصالح الطوائف المختلفة . وبعد الحرب وضعت خطط التنمية والتمويه الذى تتقنه السياسة الاستعمارية البريطانية ، وخصصت مبالغ وصلت ٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لهذه البرامج ، وارتفعت صادرات كينيا إلى ما قيمته ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيها عام ١٩٥٢ فى مقابل أقل

من ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٨ ، أى أن الريع الذى دخل جيوب حكومة كينيا المحتكرة لكل التجارة وصل إلى ستة وعشرين مليوناً من الجنيهات فى العام ، بينما ما خصص لبرامج التنمية جميعها كان واحداً وأربعين مليوناً من الجنيهات .

ولم يأل الإفريقيون جهداً فى سبيل التعبير عن سخطهم على أساليب الاستعمار فى انتزاع أراضى أجدادهم . وتركز السخط فى مبدأ الأمر حول مجرد فكرة انتزاع الأوربيين للأرض ، مستغلين بذلك سلطاتهم التى فرضوها لأنفسهم قسراً بعد أن تركزت فى أيديهم السلطة السياسية . وإنه عسير على الإفريقى أن يفهم تفسيراً لأن يمنح رجل أوربى واحد مساحات من الأرض تكفى لإعالة مئات من الأسر الإفريقية . وإن استخدام الأوربى للإفريقى كأجير فى هذه الأراضى لا يعد ألبتة تعويضاً عن الحقوق المغتصبة . كما أن القول بأن هذه الأراضى لم تكن مملوكة لأحد ما من قبل ، قول غير صحيح ، حيث أنه ثابت من الوقائع التاريخية أن نظام الزراعة الإفريقى نظام تبادل زراعة الأرض حتى لا ترهق . ولذلك فإن تركهم لأجزاء من أرضهم كان تركاً مؤقتاً .

وإن مشكلة الأرض فى كينيا هى مشكلة الساعة ، آخذة فى الزيادة والضخامة ، وتواجه مئات الآلاف . وإن المساحات الواسعة التى يراها الإفريقيون مخصصة لعدد بسيط من الأوربيين ، لاشك تثير فى نفوسهم السخط إذا ما استحضروا فى أذهانهم صنوف البطالة وقلة الأراضى التى يعانونها فى المناطق المخصصة لهم . ولا ريب أن حديث استجلاب مستوطنين جدد من انجلترا لاستغلال هذه المساحات يدفع بهم إلى شديد الكراهية والسخط .

والعجيب أن سياسة الاستعمار تلك قد بررها بتعلات وادعاءات بلغت غياة السخف والخرافة غير المقبولة لأى منطق أو عقل — فقد قيل فى تبرير

ذلك إن الإفريقيين لا يرغبون فى الحياة فى الجانب المخصص للأوربيين نظراً لارتفاعه وشدة برودته . ولكن بالإضافة إلى مجافاة ذلك الادعاء للواقع التاريخى الذى يؤكد استغلال الإفريقيين لهذه الأراضى ، فإن الواقع العملى هو أن الإفريقيين المدفوعين بعوامل الفقر والجوع قد التحقوا فى خدمة هذه المزارع لحساب البيض .

نظام الحكم :

تتولى الحكم فى كينيا حكومة من الموظفين البريطانيين على رأسها الحاكم العام الذى تتجمع فى يده جميع السلطات . ويعاونه مجلس تشريعى يمثل الطوائف على قدم مساواة . وتنقسم كينيا إلى أربعة أقاليم إدارية على رأس كل إقليم موظف بريطانى مسئول أمام الحاكم العام . وتنقسم هذه الأقاليم إلى دوائر محلية كل دائرة تشمل حوالى نصف مليون نسمة على رأسها مفوض محلى يرأس مجلساً يسمى المجلس المحلى المكون من ٤٧ عضواً ويعين المفوض ثمانية أعضاء منهم والباقى يجرى انتخابهم .

وقد أثبت الإفريقيون جدارة فى هذه المجالس المحلية ، لم يملك حيالها الأوربيون سوى أن يعترفوا بها وأن يسلموا بأن كثيراً من المشروعات المحلية كانت نتيجة المبادأة من جانب الممثلين الإفريقيين .

ولكن ، شأن الإدارات الاستغلالية فى كل مكان فى إفريقيا ، انحرفت السلطات المحلية عن أهدافها وحرصت على أن يتحقق الكسب للأوربيين وحدهم . ففى إدارة نيانزا المحلية ، أنفق المجلس المحلى الذى يحصل على ميزانيته من حصيلة الضرائب على الإفريقيين ، أنفق حوالى ٣٥,٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٥٥ على إصلاح الطرق وصيانتها . ولم تدفع من هذه المبالغ حكومة كينيا سوى ٢,٠٠٠ جنيه من حصيلة ضريبة السيارات البالغ قدرها أضعاف تكاليف الإصلاح كلها . وبذلك تكون الطرق التى لا يستفيد منها فعلا غير الأوربيين قد تولى تعبيدها الإفريقيون الفقراء .

ويقوم نظام الحكم المحلى على الاستغلال والاحتكار ، فتحتكر الحكومة زراعة البن احتكاراً غير قانونى بنى على لائحة مخالفة للقانون كما ثبت ذلك للمحكمة فى سنة ١٩٥٥ بصدد قضية رفعها أحد رؤساء القبائل وأجازت له المحكمة زراعة البن[1] .

وأجبرت الحكومة الإفريقيين على نظام توحيد الأراضى وبموجبه يجبر الفرد الذى يملك قطعاً من الأرض فى أماكن مختلفة أن يكتفى بواحدة منها ويترك الباقى لغيره ، وهكذا ... وتخرج الحكومة من هذه العمليات بتملك قطع من الأراضى . ويمتد الاحتكار إلى الزراعة ، فلا يجوز زراعة نوع ما من المحصولات إلا إذا وافقت السلطات المحلية ، وتشترى الحكومة المحصولات بالأثمان التى تحددها هى . ومن هذه الاحتكارات يتبين مدى ضخامة الدخل الذى تجنيه حكومة كينيا من ورائها .

وبالرغم من ثروات كينيا الزراعية الضخمة ، فإن مظاهر الفقر تسود على كل شىء فيها . ويملك الأوربيون البالغ تعدادهم ١٪ من مجموع السكان مقدار ٢٠ ٪ من أجود الأراضى . أما الباقى المشتمل على صحارى وأرض بور شاسعة فقد ترك للإفريقيين . فيعيش شعب الكيكويو فى مساحة قدرها ٦٠٠٠ ميل مربع ، ويبلغ عددهم أكثر من مليون ونصف المليون . بينما يملك المزارعون الأوربيون البالغ عددهم ١٥,٠٠٠ نفس مساحة تبلغ ١٦,٠٠٠ كيلو متر مربع .

وعند ما تثار هذه المقارنة يدفعها الاستعمار بمنطق غريب ، بأن المسألة ليست مقارنة المساحة وتناسبها مع التعداد . بل إن العبرة باستغلال الأرض . ولكن التطبيق العملى دلل على أن اتساع الرقعة المخصصة للأوربى أدت إلى عجزه عن استغلالها ، حتى بما يستخدمه من الأيدى العاملة الإفريقية . ولذلك ما لبثت أن ارتفعت أصوات الأوربيين تطالب ملء الفراغ فى

---

(١) قضية رئيس القبيلة كوينانج — ١٩٥٥ .

الأراضى المخصصة للأوربيين باستجلاب المهاجرين الجدد وتخصيص قروض لمساعدتهم قدرت بحوالى ١٢ ألف جنيه لكل منهم . ويقرر أحد الخبراء الزراعيين فى عام ١٩٤٨ « أنه بالرغم من رخص الأرض وسخرة الأيدى العاملة والاحتكار وتوافر أفضل البذور ، فإن ما يحققه الأوربيون فى الزراعة لا يبعث على التشجيع ألبتة »[١] .

ومتوسط ما تملكه الأسرة الإفريقية لا يتجاوز أربعة فدادين[٢] ، بينما ثبت من الإحصاءات التى وضعها البريطانيون أنفسهم أن حاجات الأسرة عام ١٩٤٥ قدرت بحوالى ١١,٥ فدان فى المتوسط . ومع ذلك فإن سياسة الحكومة الاستعمارية فى كينيا لم تفعل شيئاً فى سبيل زيادة رقعة الأرض المخصصة للإفريقيين ، بل هى على العكس من ذلك عملت على إنقاص تلك الرقعة بقوانين توحيد الأراضى ، لتنزع من الإفريقيين القدر الضئيل الباقى لهم . وهى تهدف بذلك إلى تحويل الإفريقيين من ملاك إلى أجراء عبيد للسادة الأوربيين المستعمرين . وفى أعقاب الحرب الثانية تناقص عدد المزارعين الأوربيين إلى ٣,٥٠٠ مزارع وتزايدت رقعة المساحة المخصصة لهم إلى ١٧,٠٠٠ ميل مربع ، أى أنه يخص كلا منهم حوالى خمسة أميال مربعة أو يزيد . وتكاثف الإفريقيون الذين قدر عددهم بحوالى ٥,٢٥ من المليون فى مساحة لم تتعد ٥٧,٠٠٠ ميل مربع ، منها ١٥,٠٠٠ ميل خصصت لصيانة الثروة الشجرية فى الغابات[٣] .

وقدرت نسبة كثافة الإفريقيين فى منطقتى كيامبو وفورت هول بحوالى ٤٢٠ إفريقى فى الميل المربع الواحد ، أى أن النسبة تعدل ٢,٠٠٠ شخص فى مساحة مساوية لما يملكه المزارع الأوربى الواحد .

تلك هى الصورة التى يضع معالمها المستعمر الأوربى فى كينيا ، يريد

---

(١) رأى الخبير الزراعى البريطانى « كولين ماكيير » عام ١٩٤٨ .

(٢) فدان إنجليزى (Acre) .

(٣) الإحصاء الرسمى عام ١٩٥٢ .

أن يحيل البلد الإفريقى إلى مزرعة للرجل الأبيض . وهى عقيدة النور والعرفان التى جلبها الأوربى إلى القارة العذراء ، وعندما يرتفع صوت الحرية والقومية، يحشد الأوربى الجيوش ويعلن حالات الطوارئ ويعمل القتل والإرهاب والتشريد فى العناصر القومية . إنه منطق الحرية والديموقراطية الغربية ، ومنطق التبشير بالمسيحية الأوربية التى يريد الرجل الأبيض تحت ستارها استغلال واسترقاق شعوب ولدت لتعيش وتمارس حرياتها الفطرية التى وهبها لها الخالق . وفى غمار هذه الحشود من الجيوش ، وتحت ظلال هذه الأعمال الإرهابية ورغماً عنها .. قامت الحركة السياسية الإفريقية فى كينيا ، قوية دافعة عارمة جارفة ، فملأت أسماع العالم أجمع ، إنها بطولات سوف يخلدها التاريخ ، وتسجلها أحداث هذه الأعوام التى يراها هذا الجيل من الإفريقيين ، الجيل الذى وصفه الرئيس عبد الناصر فى مصر بأنه على موعد مع القدر ، وهو أيضاً فى كينيا على موعد مع القدر ، وفى كل بلد إفريقى يسير فى طريق الكفاح ويسعى فى سبيل الحرية ، وإن التيارات السياسية فى كينيا ، التى كانت وما تزال أروع مثل للبطولة القومية ، فى مواجهة التعسف والإرهاب ، هذه التيارات قد ولدتها أحداث بعيدة وأخرى قريبة ، وتجارب وانفعالات شعبية .

التيارات السياسية فى كينيا :

رأينا كيف أن السياسة الاستعمارية فى كينيا قد اتسمت بطابع إنكار كل حق للإفريقيين أصحاب البلاد الأصلاء ، والسعى بالبلاد لتحويلها إلى أرض للرجل الأبيض . وتتجاهل السياسة الاستعمارية فى ذلك كله ما قطعته على نفسها من وعود وما تشدقت به من عهود ومواثيق متعددة ، سواء تجاه الرأى العام العالمى أو تجاه الإفريقيين أنفسهم . وتأميناً لهذه السياسة الاستعمارية عملت الحكومة الاستبدادية فى كينيا على كبت أى حركة إفريقية واعية ، ولم تأل جهداً فى القضاء على أى صوت يرتفع بكلمات الحرية السياسية .

واستخدمت شتى صنوف الإرهاب والعنف وحشد القوات فى سبيل تحقيق ذلك .

وتميل السلطات الاستعمارية فى كينيا إلى اعتبار كينيا بلداً ذا مجتمع متعدد العناصر ، وهى البدعة الجديدة التى افتعلها المستعمر ليستبد بمقدرات البلاد ، فيدفع بجماعات من الغرباء إلى إقليم ما ، ثم يخول لهم حقوقاً يخصهم بها اغتصاباً من أصحاب الحق الشرعى . وبعد ذلك ، وبحجة حماية تلك الحقوق التى اغتصبها لهم ، يستنبط المبررات لوجوده وبقائه . ويريد المستعمر بذلك أن يفرض سيادة هذه القلة الدخيلة الغاصبة ، على الكثرة الأصيلة المغلوبة على أمرها .

وإن المستعمر حينما وجد فى شرق إفريقيا مناطق معتدلا جوها وتصلح لأن تستقر جاليات منه فى أعمال الزراعة الاستغلالية أو فى مناطق المناجم والصناعة ، عمد إلى ابتداع فكرة المجتمعات المتعددة العناصر ، وأراد بذلك أن يفرق بين التطور المستقبل لهذه الأقاليم ، عن التطور الطبيعى الذى وقع فى غرب إفريقيا ، والذى حقق الاستقلال فى غانا ويوشك أن يحققه فى نيجيريا . وهو يبغى من أدعاء تعدد عناصر إقليم ما ، القول باستحالة انتهاء أمور ذلك الإقليم إلى أيدى أبنائه من الإفريقيين ، كما أنه يستحيل انتهاءه إلى أيدى العناصر المكونة لذلك المجتمع على أساس المساواة العددية لأن فى ذلك هدما لحق الأقلية الممتازة فى نظره . ولذلك فإن تفسير فكرة تعـــدد العناصر حسبما يريدها المستعمر هو سيادة الأقلية البيضاء على الأكثرية السوداء، فى لون من الوصاية .

وتتضح هذه الحقيقة فى التفسير الذى أورده الأستاذ جيمس كولمان فى بحث له عن الأحزاب السياسية فى إفريقيا ، حين قال عن فكرة المجتمع المتعدد العناصر « الظاهرة العامة فى هذه المجتمعات هى التعايش المشترك بين جماعتين أو أكثر مختلفة العنصر ، وعدم وجود فكرة الحكومة الإفريقية

الخالصة . وتطور القوى الاستعمارية وانتقالها إلى أيدى ساسة من الأوربيين المستوطنين ، وبذلك فإن السيادة تكون للأحزاب الأوربية ، وللمقيمين الأوربيين فى هذه المناطق[1] » .

ذلك هو ما أراده المستعمر وما يسعى إليه مستخدماً شتى أساليب العنف والتغرير والكبت والإرهاب . وهو يخشى انتشار روح القومية فى كينيا ؛ ويعمل كل جهد فى سبيل إماتتها أو توجيهها إلى الانطلاق فى الاتجاهات الدينية أو العقيدية التقليدية القديمة . وتحقيقاً لهذه السياسة حرص المستعمر على ألا يحظى شرق إفريقيا بأى فرص للتعليم أو الثقافة التى أتيحت لغرب إفريقيا ، والتى ولدت هناك زعامات قومية ناضجة قوية . فحارب المستعمر وسائل العلم والتعليم فى شرق إفريقيا كلها . وفى كينيا خاصة . فعمد إلى مدارس الوطنيين فأغلقها ، ومنع الإفريقيين فى كينيا من السفر إلى الخارج للدرس والثقافة . وقد دلت إحصائيات البعثات إلى الخارج من شرق إفريقيا بمقارنتها مع غربها إلى تخلف لم يكن يصل إلى الثلث . فبلغ عدد طلبة البعثات من غرب إفريقيا عام ٥٢،٥٣،٢٫٥٤٨ طالباً ، بينما لم يتجاوز عددهم من شرق إفريقيا كلها أكثر من ٧٥١ طالباً عن نفس العام .

ولم يكن تحريم العلم والثقافة أسلوب المستعمر الوحيد ، فقد عمد إلى الإرهاب تارة وإلى الظهور ببدعة جديدة أسماها مبدأ المشاركة . وقد قدمنا فى هذا المؤلف أن فكرة المشاركة التى بدعها خيال المستعمر المعلول لن تخدع الإفريقى ، بل إن مفهومها لديه قد جعلها سلاحاً يدعم به حقه ، إذ أنه لن يقبل تفسيراً لها إلا المساواة الكاملة فى الحقوق وفى تحمل الواجبات بين جميع المقيمين فى إقليم ما ، وهو بكثرته العددية سوف تنتهى إليه كل السلطة .

ولكن الواقع هو أن المشاركة فكرة سياسية وهمية ، دفعت إليها خشية

---

(١) جيمس كولمان — فى كتاب إفريقيا اليوم — المرجع السابق ص ١٥٠ .

تطور القومية الإفريقية وضياع نفوذ الرجل الأبيض . وفكرة المشاركة ، لم يظهر النداء بها كثيراً فى كينيا نظراً لقلة عدد المستوطنين نسبياً ، ولكن أمام القوة الخارقة التى بدأت تجتاح كينيا نحو القومية الإفريقية ، وسيادة العنصر الإفريقى الغالب ، والمطالبة بالاستقلال ، لم يملك الأوربيون سوى التلويح بفكرة المشاركة .

ولا شك أن نجاح القومية الإفريقية فى تحقيق استقلال دول غرب إفريقيا وتخلصها من السيطرة البريطانية ، كان حافزاً على تمسك الأوربين فى كينيا بنظرية المشاركة ، التى تحقق لهم فى تفسيرهم لها بقاء سيطرتهم وسيادتهم .

ومن ناحية ثانية ؛ فإن التطرف العنصرى فى جنوب إفريقيا ، والنزاع القائم فى اتحاد وسط إفريقيا حول فكرة المشاركة وتفسيرها ، والمتاعب التى يعانيها الشعب الإفريقى فى نياسالاند ، ذلك كله يدفع بالشعب الإفريقى فى كينيا إلى رفض فكرة المشاركة ، وإلى التمسك بالقومية الإفريقية التى تحقق سيادة الإفريقى فى أرضه .

وقامت الزعامات الإفريقية فى كينيا ، قامت على الرغم من حذر المستعمر وحرصه ، وساعد على قوتها ونموها السريع ترابط الدول الإفريقية المستقلة وتأييدها واتصالها بالشعوب المكافحة ، كما أن انتشار الوعى العالمى وسهولة تأثره بالأحداث التى تقع فى أى بقعة من العالم قد أمن إلى حد ما بقاء هذه الزعامات .

موقف الأوربين :

الأوربيون فى كينيا تتجاذبهم رغبتان ، فتدفعهم من جانب رغبة وحرص على ما تحت أيديهم من ميزات لم تستقم لأية أقلية فى ركن من أركان العالم ، وتعتريهم من جانب آخر رهبة وخشية فى أن يتحرك المارد الإفريقى فيحطم القيد الذى كبلوه به ، وينفض عن كاهله السيطرة التى تمكنت لهم منه ، وينطلق كما انطلق فى بقاع إفريقية فى الشمال ، فيتولى بنفسه جميع شأنه .

وبين هاتين الرغبتين يتأرجح موقف الأوربيين فلا يكاد يستقر على حال ، فهم يلينون من جانبهم حيناً ، وينزلون إلى حد المناداة بفكرة المشاركة ، فيكونون حزباً جديداً يريدون أن ينضم إليهم فيه إفريقيون ويهدفون فى برنامجه إلى إتاحة الفرصة المتكافئة للجميع ، والقضاء التدريجى على حواجز العنصرية ، والسعى إلى ربط المقيمين فى كينيا لتكوين أمة واحدة . ويعلن رئيس الحزب الجديد — وهو أوربى كان وزيراً للزراعة فى حكومة كينيا الاستعمارية — أنه ينبغى الاعتراف بالأفضال التى أداها الأوربيون فى كينيا ، كما يجب الاعتراف أيضاً بفضل المسلمين والهنود والعرب فى تلك البلاد . ويقرر أنه يتعين حفظ ذلك التراث والإبقاء عليه متميزاً بعضه عن بعض إذا ما أريد لكينيا التقدم والنمو(١).

وتطبل وزارة المستعمرات الاستعمارية فى لندن لهذه النزعة الكريمة من جانب المستوطنين ويصرح وزير المستعمرات أنه خضوعاً لرغبة وفد من الإفريقيين والآسيويين من كينيا فى لندن قد قرر قاعدة جديدة لعقد مؤتمر للمائدة المستديرة لرسم خطوات للتطور الدستورى فى كينيا ، ولكن وفد الإفريقيين والآسيويين يصر على أن مطلبهم الأول هو تحقيق ديموقراطية برلمانية مبنية على الانتخاب العام المباشر ، وهو ما يؤدى إلى حكم مطلق ذاتى للإفريقيين . ويطالبون برفع لوائح الطوارئ للتمكين لهم من الحياة السياسية الحرة . ويبهت وزير المستعمرات فيتراجع ويشترط لذلك تقوية سلطات الحاكم العام لمواجهة ما يمكن أن يقع من انحرافات نحو الحرية القومية التى تشكل خطراً على الاستعمار فى كينيا . ويعرب المستعمر عن أمله فى إمكان تحقق حل وسط يخرج به الحزب الجديد فى كينيا . وأن يستطيع رئيس ذلك الحزب تقريب الهوة ، وابتداع حيلة يخدع بها الإفريقيين ويظهر بمظهر المعتدل(٢) .

---

(١) حزب المستر ميشيل بلندال — تصريحاته فى ٢ من أبريل ١٩٥٩ .

(٢) تصريحات المستر لينوكس بويد وتحليل مجلة الاكونوميست فى ٢ من مايو ١٩٥٩ :

ومن ناحية ثانية يظهر التطرف الأوربى نحو تعصب عنصرى فى فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى أوربى لكينيا ، على غرار المؤتمر الوطنى الأوربى فى روديسيا . وقد دعا إلى هذا المؤتمر أحد أعضاء المجلس التشريعى الكينى بعد عودته من جولة فى روديسيا وزيارة لسالزبرى . وهدف ذلك المؤتمر الاحتفاظ بوضع الأوربى ومستواه فى المستعمرة ، وأنه من المأمول أن ينتهى الأمر إلى تأسيس مؤتمر عام أوربى يضم جميع بلدان جنوب الصحراء . وفى هذا الموضع يثير الأوربيون مسألة الخطر الشيوعى الموشك على الإحداق بإفريقيا كلها(١) . ويحذرون من أن كينيا هى المعقل الأخير ، فإذا ضاعت ضاع معها سائر إفريقيا البريطانية .

وليس ثمة شك فى أن هذه النزعة الاستعمارية العنصرية هى امتداد للروح العنصرية السائدة فى الجنوب ، وهدفها كما أعلن الداعون إليها هو قيام حياة متعددة العناصر . وإن هذا الموقف يناقض اتجاه الأوربيين حين يعيبون على الإفريقيين دعوتهم القومية ، فيتهمونهم بأنهم انفصاليون وعنصريون .

وتتبلور اتجاهات الأوربيين فى الموقف الشاذ الذى أعلنته نقابة المحامين فى كينيا حين اعتذرت لقبول بعض المحامين مضطرين الدفاع عن المتهمين من الماوماو . وأعلنت أن توليهم لهذه القضايا إنما يتم بالدور ، ولذلك لا ينبغى أن يوصم أحد منهم بوصمة عار إذا ما قبل ذلك مرغماً(٢) . وذلك يبين بجلاء مدى ما يعتنقه المستوطنون من عصبية جامحة حتى ليصبح فى نظرهم الحق الطبيعى للمتهم فى الدفاع جريمة تصم من يتولاها بوصمة عار.

وتكشف الجالية الأوربية عن نواياها الباغية ، وتسفر النقاب عن طغيانها واستبدادها فظهرت تطبيقات الفكرة الإرهابية التى دعا إليها الكولونيل جروجان ، ففى أعقاب ثورة الماوماو التى سنعرض لتفاصيل مأساتها بعد

---

(١) دعا إلى هذا المؤتمر المستر هوارد وليامز عضو المجلس التشريعى الكينى .

(٢) (Beware of Africans) — المرجع السابق ص ١٦٠ وما بعدها .

قليل ، شكلت قوات احتياطى بوليس كينيا من بين الأوربيين ، وقامت تلك القوات بأشد أنواع الإرهاب ، وكان الهدف من موجات الإرهاب تلك هو إثارة الذعر والهلع بين الوطنيين . وتقف الحكومة الاستعمارية فى كينيا وراء المستوطنين فى أعمالهم الإرهابية . وتسبغ عليهم حمايتها وتكبت أى صوت يرتفع بالشكوى ، وأصبح التقليد المستقر أن الشكاوى التى تصل إلى علم الحكومة والتى تضطر حيالها إلى إجراء تحقيق ، يتم ذلك التحقيق فى ميل ظاهر إلى ممالأة البيض وتغطية أعمالهم . وجرت القاعدة على عدم إمكان إدانة أى أوربى بتهمة القتل ، وعلى أسوأ الفروض تعتبر مثل تلك الحالات مسألة قتل جماعى فى معركة عامة ، وتخفف العقوبة إلى أدنى درجاتها .

ويروى رجنالد فى كتابه « احذروا من الإفريقيين[١] » الحادثة التالية التى تبين تعسف الحكومة تجاه أى صوت يرتفع للدفاع عن الإفريقيين . ومؤدى تلك الحادثة أن أحد المحامين البريطانيين الذين كانوا يمارسون المحاماة فى كينيا عام ١٩٥٣ ، صرح بأنه قد كشف النقاب عن عدد من قضايا القتل العمد ارتكبها رجال قوات احتياطى البوليس . وأنه قد تجمعت تحت يده أدلة دامغة فى قضايا أخرى كثيرة ، وقدم ما عثر عليه من أدلة فى إحدى تلك القضايا إلى الحاكم العام ، مطالباً إياه بإجراء تحقيق شامل . وكانت الأدلة التى أوردها فى صحيفة دعواه متكاملة ودامغة أشد ما يكون الدليل فى القطع ، وثبتت فيها تهمة القتل العمد على أحد الأوربيين بعينه ، وتعرفه الحكومة تمام المعرفة .

ولكن ، خلال ٢٤ ساعة صدرت الأوامر بترحيل ذلك المحامى ، وهو يدعى المستر « بيتر إيفانز » إلى خارج كينيا . ولم يعد أحد يسمع أى شىء عن تلك القضية أو غيرها من القضايا ، ولفقت لإيفانز تهمة التحريض باتصاله مع أحد رؤساء قبيلة ليو الموالية للحكومة ، لتحويله إلى مؤازرة إخوانه من

(١) المرجع السابق ص ١٧٠ (Beware of Africans) .

الكيكويو . ولكن كان التهديد واضحاً ، وعبرة لغيره من المحامين ، بل لقد حذر البوليس أحد المحامين بأنه قد وضع على القائمة السوداء ، لإخلاصه فى دراسة بعض القضايا التى وكلت إليه .

تلك هى الصورة التعسة للاستبداد الأوربى فى كينيا ، ولعل أصدق وصف لها هو ما ذكره أحد أعضاء قوات البوليس الاحتياطى فى معرض الحديث عن أعمال تلك القوات فقال : «أما غارات الليل التى تشنها قوات البوليس الاحتياطى على أكواخ الإفريقيين ، فقد كانت تصيبهم بذعر وهلع شديدين ، فيعمدون إلى الهرب ، وينطلق الرصاص عليهم من ظهورهم فيقعون صرعى . وإن قوام رجال الاحتياطى من الأوربيين الموتورين المعقدة نفوسهم التعسة حياتهم الخاصة . إنهم يلعبون دور رعاة البقر مع الهنود الحمر» .

موقف الإفريقيين :

الإفريقيون متهمون بأنهم إرهابيون وأنهم عنصريون متعصبون لأنهم ينادون بحق الأغلبية فى تولى شئون البلاد ، ولأنهم لا يقبلون فى استسلام أعمال العنف والاستبداد التى تمارسها الحكومة الاستعمارية . ويتهمون بأن حركة الماوماو التى قاوموا بها تعسف الحكومة وتعنت الأوربيين هى حركة كراهية مقيتة بعيدة عن الإنسانية .

والإفريقيون ثاروا حين واجهتهم إجراءات التعسف الأوربى ، وحين أغلقت مدارسهم القومية التى بنوها بأيديهم لإيمانهم بأهمية العلم والثقافة ، وحين قررت الحكومة حل الجمعيات التعاونية للفلاحين والتجار الإفريقيين ، وذلك كله لتيقن الحكومة أن العلم والتعاون هما من العوامل الأولى فى سبيل نمو القومية الإفريقية .

وحين اعتقد الأوربيون أنهم بذلك قد قضوا على الروح الإفريقية وبدأت أبواقهم تنعى أن ليس للإفريقيين روح متميزة ، وأن ليس لديهم قوة على

الخلق والإبداع تمكنهم من المبادأة فى أى شىء ، وأنهم لا يستطيعون الحياة وحدهم بدون توجيه وأمر من الأوربى .

حين ضاقت الحلقة إلى هذا المدى، لم يكن أمام الإفريقى سوى الانطلاق فى الجماعات والمنظمات السرية . ولم يجد الإفريقى بدأ من ذلك وقد سدت أمامه جميع السبل : حتى سبيل المقاومة السلبية لم يكن متاحاً له . فكانت بطولات الماوماو التى سنعرض لها بعد قليل .

وإن روح المسالمة التى فطر عليها الإفريقى تغلب عليه دائماً ، فإن المسيحيين من الكيكويو ، الذين لم يكونوا راضين كل الرضا عن الماوماو ، رفضوا حمل السلاح فى وجه إخوانهم الإفريقيين . وقد سخر أحد رجال الدين البريطانيين من هؤلاء المسيحيين قائلا : « إنهم يبدون مسيحيين أفضل منا » وكان رجل الدين يخطب فى جمع من الأوربيين وقد تمنطق بسلاحه ويبشرهم بسيادة الرجل الأبيض .

وتتضح روح المقاومة الإفريقية ونزعة الإفريقى إلى السلم وتجنب البطش فى إيمانه بالوسائل الإقناعية ، وقد روى ريجنالد فى كتابه « احذر من الإفريقى» أنه التقى مع أحد الإفريقيين الشيوخ وأنه لما عرفه بنفسه ومهمته فى البحث عن الحقيقة ناشده قائلا : « يجب عليك أن تتكلم بالنيابة عنا . فلم يعد هناك من يتكلم باسمنا الآن . فإن جوموكينياتا فى السجن هو ورفاقه ، ونحن لا نستطيع الكلام وإلا ألقى القبض علينا » . ويعلق المؤلف على ذلك قائلا : « وغمرنى إحساس باليأس والضياع الذى يعانيه ذلك الرجل وسائر الإفريقيين — وانطلقت السيارة بنا ، ومضيت أرقب الرجل العجوز وهو واقف فى الطريق أشبه شىء بالرمز منه إلى الرجل الحى »[١] .

وقد كانت بطولات الماوماو موضع إشادة من الصحف الوطنية الإفريقية فى كينيا ، فنشرت جريدة أوهورو سلسلة مقالات فى مديح أولئك الذين

---

(١) المرجع السابق (Beware of Africans.) ص ١٥٩

أنشئوا الماوماو . وكانت نتيجة هذه المقالات أن أصدرت الحكومة قرارها بإغلاق تلك الجريدة بدعوى أن هذه المقالات من شأنها إثارة عوامل الحقد وإعادة أعمال العنف وزعزعة السلطة الشرعية .

وجاءت زيارة ملكة انجلترا الوالدة لكينيا فى فترة فى أعقاب مشكلة الماوماو . وقد قرر أعضاء المجلس التشريعى فى كينيا مقاطعة زيارة الملكة ، ودعوا سائر الإفريقيين ورؤساء العشائر إلى تلك المقاطعة ، تضامناً فى إظهار شعورهم بالسخط على أعمال الإرهاب التى ارتكبتها الحكومة الاستعمارية والمستوطنون الأوربيون . ومع ذلك فإن روح الضيافة الفطرية التى جبل عليها الإفريقى ، قد دفعت بزعماء الإفريقيين إلى التأكيد بأن هذه المقاطعة إنما هى موجهة إلى الحكومة الاستعمارية فى كينيا ووزارة المستعمرات والحكومة البريطانية من ورائهما ، وأنها ليست موجهة إلى شخص الملكة ، فصرح المستر نيجالا بأنه « إذا لم تلق الملكة الوالدة استقبالا حاراً فى كينيا ، فإننا نأمل أنها ستفهم أن ذلك نتيجة للظروف المحيطة القائمة . » كما صرح المستر توم مبويا بأنه واثق بأن الذين سيقولون إننا نزج بالملكة الوالدة والأسرة الملكية فى المعركة السياسية ، يكفى للرد عليهم أن حكومة كينيا هى المسئولة عن ذلك ، حين استبدت بالإفريقيين أولا ، ثم حين نظمت زيارة الملكة فى وقت مضطرب كهذا » .

وقاطع الإفريقيون المجلس التشريعى ، وامتنع الأعضاء الإفريقيون فيه عن المساهمة فى جلساته حتى يتم اتفاق بشأن تعديل دستور كينيا ، بما يتفق مع الأمانى القومية للإفريقيين . ودعت بريطانيا إلى المفاوضة ، وسافر وفد من كينيا برئاسة الزعيم السيد أودينجا وطالب الوفد بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وزعيم كينيا الأول كينياتا ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وتعديل الدستور بحيث يمكن الشعب من ممارسة حقوقه الديموقراطية . وفى نفس الوقت تناقض وزارة المستعمرات نفسها . ففى أثناء وجود وفد كينيا فى لندن ومقابلته

لوزير المستعمرات ، تعمل القوى الغاشمة فى قطاع إفريقى آخر ، فى نياسالاند ، على تشريد الزعماء الوطنيين والزج بهم فى السجون : فألقت القبض على الدكتور باندا وآخرين ، لما كانوا يطالبون به من حق الإفريقيين فى الحياة الديموقراطية . وليس ثمة شك أن السياسة الاستعمارية الملتوية هى التى تملى هذا التناقض ، ومافتىء المستعمر يكشف عن نواياه الممقوتة .

مأساة الماوماو :

لا يأتى ذكر الكفاح الإفريقى ، ولا يستقيم أى عرض للبطولات الإفريقية المناضلة ، إلا وتبادرت إلى الأذهان معركة الماوماو . تلك المعركة النبيلة ، التى حاول المستعمر إصباغ مظاهر الوحشية الهمجية على حقيقتها القومية ، وأراد أن يصورها للعالم فى إطار مشوه بجانب الحقيقة الكريمة التى قامت عليها . وسوف نحاول فى هذا العرض الموجز أن نبين الحقائق وراء ثورة الماوماو ، مستقاة من مصادر إفريقية عاشت تلك الثورة ومارستها ، ومصادر أوربية صدقت فى روايتها فلم تفسد الحقائق أو فشلت فى تشويهها بحيث اتضحت الحقائق من وراء ما افتعلته من شوائب .

الكيكويو :

قبيلة الكيكويو هى أكبر قبائل كينيا ، ويعيش أفرادها حياة استقرار لاعتمادهم على الزراعة . ويبلغ تعدادها حوالى مليونى إفريقى ، يعيشون فى أكثر مناطق كينيا خصوبة ، ويملكون أجود أراضيها . وبحكم وضعها الممتاز وقربها من مدينة نيروبى كانت تلك القبيلة هى أول القبائل اتصالا بالمستعمر حين وطئت أقدامه أرض البلاد . وشأنها شأن أى مجتمع زراعى حرصت قبيلة الكيكويو على السلم ولم تجنح إلى القتال . وقد استغل المستعمر تلك الفطرة ، ومكن لنفسه من البقاء فى كينيا . وكانت قبيلة الكيكويو تتبع نظام الزراعة التبادلية ، فتستقر عاماً فى قطاع من ممتلكاتها ، تنتقل بعده إلى قطاع آخر ، وذلك حتى لا ترهق الأرض باستغلالها على التوالى . وكان يساعد على

ذلك وفرة الأرض الصالحة للزراعة ، وقلة تعداد أفراد القبيلة نسبياً فى ذلك الوقت .

وكانت التقاليد القومية لقبيلة الكيكويوتقضى بأن المجتمع الإفريقى ينبغى عليه أن يقدم لمن يقيم بين ظهرانيه وسائل العمل ، وأن يوفر له أسباب الحياة المنتجة ، وكانت الحياة قوامها الزراعة . ولذلك قدم شعب الكيكويو بعض المساحات للقادمين من الأصدقاء الأوربيين ، لكى يزرعوها طبقاً للتقليد الإفريقى ، ولكن الأصدقاء الأوربيين لم يكونوا شرفاء ، فلم يكتفوا بما قدمه لهم المجتمع الإفريقى المسالم ، فأرسلوا إلى بلادهم يطلبون المزيد من المهاجرين وتكاثر عددهم ، وقويت شوكتهم ، ثم عمدوا إلى أجود المناطق فانتزعوها من يد أصحابها عنوة وقسراً ، وطردوهم وشردوهم . وانتفض شعب الكيكويو ، وقامت أول ثورة عام ١٩١٠ ، ولم يلبث المستعمر أن تدخل بقواته ومعداته فعمل القتل والتشريد فى القبيلة المسالمة العزلاء . وصادر مساحات شاسعة بلغت ١٦,٠٠٠كيلو متر مربع ، حرم على الكيكويو العيش فيها إلا فى صورة العبيد المسخرين الأجراء للسادة الأوربيين . ويتشدق الأوربيون بأنهم قد دفعوا ثمنها ، وأنهم قد عوضوهم عنها عام ١٩٣٠ ، ولكن الثابت أن المساحة التى خصصت للكيكويو والتى يعيشون فيها حالياً ، لا تتجاوز ٦,٠٠٠ ميل مربع ، ومن مستوى أقل من الأراضى التى انتزعت منهم .

وقد كانت الكيكويو منذ أن استبد المستعمر ببلادها ، مصدراً دائماً للمتاعب ، ما تفتأ تندلع منها نيران ثورات تحاول استخلاص بلادها من براثن المستعمر الغاصب . ومع تطور قبيلة الكيكويو وتزايد عدد أفرادها بدأت تعانى نقصاً شديداً فى الأراضى الزراعية ، وبدأت تظهر الحاجة الماسة إلى إلغاء نظام الإقطاعيات الزراعية المخصصة للأوربيين والتى تبلغ فى مجموعها قرابة ٢٠٪ من الأراضى الزراعية فى أشد المناطق خصوبة .

ولما فشلت محاولات الأوربيين فى خداع الإفريقيين من قبيلة الكيكويو

بمشروعات إصلاحية كاذبة ، عمدت الحكومة الاستعمارية فى كينيا إلى وسائل الإرهاب والتشريد ، فأغلقت مدارس الكيكويو التى أقامها أفراد تلك القبيلة بجهودهم ، وألغت المنظمات التعاونية واتحادات المزارعين الإفريقيين ، وحشدت الجيوش ، وأنشأت فرق البوليس الاحتياطى من بين الأوربيين المستوطنين .

شخصيات وزعامات إفريقية :

بالرغم مما يدعيه الأوربيون من أن مشكلة الأرض فى كينيا لم تكن مشكلة عنصرية ، إلا أنها قد أدت إلى تجمع الإفريقيين تحت زعامة واحدة . فقد أحس الإفريقيون أن أراضيهم قد اغتصبت منهم وأنهم قد حرموا مواردهم الزراعية الطبيعية ، وأمام الرغبة فى المطالبة العادلة بحقهم فى الحياة ، وفى استغلال مواردهم التى وهبها الله لهم ، بدأ تكتل الإفريقيين ، وظهرت بينهم زعامات قوية .

فأقام جوموكينياتا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أول منظمة سياسية قوية فى كينيا ، هى الاتحاد الإفريقى لكينيا . وكينياتا ليس بالحديث العهد بالكفاح ، فهو قد عاصر ثوكو الزعيم الثائر ، ودرس فى لندن ثم فى موسكو وتعمق فى الدعوة الإفريقية ، وعرف كيف يعمق دراسته وكيف يملأ رأسه بمبادئ الحرية . وأحس بالهاوية التى يرسف فيها شعبه تحت وطأة المستعمر . وعاد كينياتا إلى وطنه فى مطلع الحرب العالمية الثانية وكان أول ما صافح أذنه ، صدى الصرخة التى أطلقها الزعيم « هارى ثوكو » : « إننا نحن أصحاب الأرض ، وعلينا أن نحصل عليها بالقوة من المغتصبين ، فالله لم يميز قط بين بيض وسود » .

وانضم كينياتا إلى الزعيم الثائر فى جمعية إفريقيا الشرقية الوطنية . وبدأت الدعوة المنظمة لتبصير أبناء كينيا بحقوقهم المسلوبة ، وبدأ مرجل الثورة يغلى . ولكن المستعمر كان بالمرصاد فما لبث أن ألقى القبض على « ثوكو »

وألقى به فى السجن ، وتجمع شعب كينيا حول السجن ينادى طالباً إخلاء سبيل الزعيم « ثوكو » فلاقاه المستعمر على أطراف الرماح وطلقات البنادق .

وكانت مهزلة العدالة البيضاء ، فقد وكل الإفريقيون أحد المحامين البريطانيين ويدعى « درايكون » وجمعوا له المال قطرة قطرة من بينهم ، فما لبث أن حصل على المال وحزم حقائبه وهرب . وانهار آخر ركن من إيمان الإفريقيين بعدالة الرجل الأبيض تلك الأضحوكة الساخرة التى بدعها الخيال الأوربى المريض فى إفريقيا .

وتكونت جماعة الكيكويو لمناهضة الاستعمار ، وتزعمها جوموكينياتا ، ثم تحولت قبل الحرب الثانية إلى الاتحاد الإفريقى لكينيا . وأقسم الاتحاد الإفريقى تحت زعامة كينياتا على المضى فى المعركة حتى نهايتها . ولم يلبث المستعمر وقد دهمته الحرب العالمية أن أحس بضعفه واستشعر خطر الانطلاقات الإفريقية ، فمضى يتذلل ويبذل الوعود بالأساليب التى أتقنها ، ويؤكد للشعب الإفريقى فى كينيا وفى غيرها من الأقاليم أنه سيحقق لهم جميع مطالبهم فى الحرية والاستقلال .

ومرة ثانية خدع الشعب الإفريقى المسالم فى كينيا وغيرها ، وأقدم على البذل فى سبيل نصرة بريطانيا وحلفائها فى حربها ضد الاستبداد الفاشى إيماناً منه بأن الحرية تعلو ولا يعلو عليها . وانتهت الحرب ، وانتصر الغرب ، وبدأت الشعوب الإفريقية تتطلع إلى مرحلة تحقيق أمانيها . ولكن الخداع والتضليل كان أقوى من الوعود ، وامتدت يد البطش بكل صنوفه ، عاتية عنيفة مستبدة .

وأعلنها كينياتا ثورة عارمة ، انتفض فيها شعب كينيا على بكرة أبيه ، ثورة لا تبقى ولا تذر ، وترك كينياتا دعوته إلى المقاومة السلبية حين وجد أنها لن تجدى أمام وحشية البريطانيين ، وواجه القوميون فى كينيا الحديد والنار بسلاح أقوى منه ، هو سلاح الإيمان ، وأصبح كينياتا علامة الرعب للاستعمار البريطانى ، وأطلقوا عليه تسمية « السهم المحرق » .

وبدأت مجزرة رهيبة ضد الشعب المكافح ، استعملت خلالها كل وسائل البطش والإرهاب . وحشد الإنجليز القوات ، واستقدموا السفاح أرسكين الذى عرفت أرض القنال مدى وحشيته . واستخدم الإنجليز جميع وسائل الخداع الذى يجيدونه فى سبيل تحطيم الزعيم كينياتا .

ومن ناحية ثانية ، ظهرت منظمة الماوماو ، تلك المنظمة التى أحالت كينيا إلى قلعة من الجحيم ، وعرفت كيف تثير الأرض كلها ضد الإنجليز ، وارتجت الإمبراطورية العجوز ، واهتزت أركانها فى رعب مجنون . فأنشأت حكومة كينيا الاستعمارية قوات بوليس الاحتياطى أو الماوماو الأبيض . واندفعت حكومة الاستعمار فى أعنف مراحل البطش والإرهاب ، ومضت تعمل القتل والحرق فى الأبرياء العزل من الإفريقيين ، وتنسب تلك الأفعال بهتاناً وزوراً إلى أعمال الماوماو والإفريقيين .

ووقع كينياتا فى أسر الاستعماريين ، ولم يلبثوا أن قرنوا اسمه بمنظمة الماوماو واتهموه بأنه المحرك الأول لهذه المنظمة ، وجاءوا بشهود مزيفين ، وزج كينياتا فى السجن وحوكم محاكمة كاذبة حتى لقد صرح المحامى العام البريطانى بقوله : « إن الأدلة والقرائن التى أقدمها لتخجلنى من أن أكون إنجليزياً » .

وألقى كينياتا وخمسة من زملائه القوميين فى غيابة سجن لوكيوتونج الرهيب . وانتهت مدة عقوبته التى لاقى فيها صنوف العذاب ، التى وصفها بقوله : « إننا نعذب بطريقة وحشية والطعام يصرف لنا بكميات ضئيلة وحقيرة ، حتى الماء لا نستطيع أن نشربه من البئر النظيفة لأنها خاصة بالإنجليز ، بل علينا أن نشربه من بئر قديمة مهجورة حكم عليها الأطباء من زمن بعيد بفساد مائها » .

وخرج كينياتا من السجن ليعتقل فى معسكر من معسكرات الاعتقال التى فاقت أفران النازية البشعة . ففى جوف الصحراء إلى الشمال من كينيا ،

أعد معسكر الهولا ليكون مقراً دائماً ينفى إليه كينياتا ومعه خمسون من زعماء كينيا . وانتشرت فى المعسكر بيوت التعذيب على مختلف صنوفه وألوانه .

جوموكينياتا فى إيجاز :

– من مواليد ١٩٠٠ .

– سافر خارج كينيا للدعوة لقضية بلاده فى سن الحادية والعشرين بوصفه سكرتيراً عاماً لجمعية الكيكويو المركزية . وأصبح من ثقات المشكلة الكينية ومشكلة الأراضى ، والناطق الشعبى لأهالى كينيا .

– درس الاقتصاد فى لندن ، وجاب بلدان أوربا فى زمالة كوامى نكروما زعيم غانا . وعقد بالاشتراك مع كوامى نكروما وبعض الزعماء الإفريقيين المؤتمر الإفريقى العام الخامس فى لندن .

– وعاد فى عام ١٩٤٦ إلى بلاده ، وما لبث أن اختير رئيساً للاتحاد الإفريقى فى كينيا الذى أصبح أقوى منظمة سياسية قومية فى كينيا .

– اعتقل فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ بدعوى تشكيله منظمة الماوماو . وصدر عليه الحكم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات فى الثامن من إبريل سنة ١٩٥٣ وصودرت أملاكه التى قدرت بحوالى ٣١,٢٤ من الفدان .

– وفى ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٨ ، اعترف « روسون ميشاريا » شاهد الإثبات الكاذب فى قضية كينياتا ، بأنه قد دفع إلى شهادته المفتعلة وأن كل ما ورد بها كان كذباً ، وكشف الستر عن أن حكومة كينيا قد أنفقت حوالى ١١,٠٠٠ جنيه فى سبيل افتعال قضية كينياتا .

– وفى ١٤ من أبريل ١٩٥٩ أطلق سراح كينياتا ، ونقل فى ظل الأحكام العرفية إلى منفى خاص أعد له ولزملائه فى صحراء شمال كينيا ، فى معسكر الهولا ، حيث فرض عليه أن يقضى بقية حياته فى المنفى .

– وقد أعلن كينياتا أنه لم يكن وراء الماوماو ، فقال : « إنى لم أفعل شيئاً لمساعدة الماوماو ولم أكن يوماً عضواً فى تلك المنظمة ، لقد كانت منظمتى ،

وهى الاتحاد الإفريقى لكينيا ، منظمة سياسية ولم أشترك يوماً فى تنظيم البوليس أو الجستابو » .

— وقد واجه كينياتا جلاديه عند صدور حكم الأشغال الشاقة عليه عام ١٩٥٣ بقوله : « إننا لسنا مذنبين ، ولن نقبل ما تدعونه ضدنا ، ونشعر بأن هذه القضية من وجهة نظرنا قد أعدت بقصد خنق الاتحاد الإفريقى لكينيا ، وهو المنظمة الإفريقية السياسية الوحيدة التى تكافح فى سبيل حقوق الشعب الإفريقى ، وإننا سوف نستمر فى معارضتنا للتفرقة التى تتبعها حكومة هذه البلاد . ولن نقبل ذلك ، سواء كنا فى داخل السجن أو خارجه .

وأنتم بوصفكم أوربيين ، من الطبيعى أن تشعروا بأن لدينا الدليل ضد عسف الأوربيين . وقد كان نشاطنا موجهاً ضد الظلم الذى يرسف تحته الشعب الإفريقى وإذا كنتم تعتقدون أن مطالبتنا بحقوق الإفريقيين تجعل منا ما تدعونه من أننا من الماوماو فإنه يؤسفنا أن يكون هـذا هو اعتقادكم . فإن ما فعلناه ، وما سوف نصر على الاستمرار فيه ، هو المطالبة بالحقوق للشعب الإفريقى بوصفه من الآدميين ، وفى أن نمارس ونتمتع بنفس الحقوق المكفولة لسائر البشر ، وإننا نتطلع إلى اليوم الذى يسود فيه السلام هذه البلاد — كينيا — وإن الحقيقة ستعرف للجميع ، بأننا نحن الزعماء الإفريقيين قد وقفنا فى جانب السلام .

ولن يقبل أحد منا انتهاك حرمة المبادئ البشرية ، كما لن يقبل أحد منا الوسائل التى تتهموننا باتباعها . وإنى لا أطالب بالعفو سواء عن نفسى أو عن زملائى » .

— وقد صرح « ماشاريا » فى اعترافاته أمام النائب العام فى نيروبى قائلا : « إنى أعرف وأقدر الخطورة التى أتعرض لها بفضح العمل السيئ الذى قامت به حكومة كينيا ، وأقدر النتائج التى قد تتبع نشر هذه الوثائق . ومن المحتمل أن يقوم رجال البوليس السرى باغتيالى بقصد إخفاء الحقائق التى لدى .

ولكن مع ذلك : فإنه سوف يسعدنى حقاً : أن يحدث شيء سيئ لشخصى ، إذا كان فى ذلك وفى كشف الحقيقة ما يساعد على إطلاق سراح جومو كينياتا » .

من الذى حرك الماوماو :

إن مؤامرة المستوطنين الأوربيين بالاشتراك مع حكومة الاستعمار فى كينيا ، الذين ملأت قلوبهم عوامل الحقد والكراهية للإفريقيين ، هدفت إلى كبت أى تعبير سياسى يصدر عن الشعب الإفريقى فى كينيا . وإن الشعب الإفريقى فى كينيا لم يفعل أكثر من المطالبة بأراضيه التى سلبت منه ، والتى خصصت وما تزال مخصصة للمستوطنين البيض الذين لم يولدوا بعد .

ولم تكن حركة الماوماو سوى انطلاقة شعبية عامة جارفة ، انطلاقة هى رد الفعل العنيف للاضطهاد الأوربى أو الماوماو الأبيض . ولكن المستعمر أراد أن يستغل تلك الانطلاقة التى تسبب فيها بعمله ، لكى يقضى على الحركة السياسية الواعية الممثلة فى الاتحاد الإفريقى فى كينيا ، فعمد إلى الادعاء بأن ذلك الاتحاد هو المنظم والمحرك لمنظمة الماوماو ، ومضى يمعن فى تشتيت زعماء الاتحاد وفى الزج بهم فى السجون .

المراحل السياسية الأولى : رأينا أن جماعة شرق إفريقيا كانت المنظمة السياسية الأولى فى كينيا ، وكيف أنها قامت تحت قيادة الزعيم هارى ثوكو "Harry Thuku" لحماية حقوق الإفريقيين من الاستغلال حين بدأ المستعمر بإخلاء الأراضى العالية من أصحابها الإفريقيين لتوفير مساحات من الأرض للمستوطنين البيض . ورأينا كيف أن المستعمر الغاصب قد أثارته مطالب الزعيم ثوكو ، وألقى القبض عليه فى عام ١٩٢٢ . وثار الشعب وتجمعت الجماهير حول مركز البوليس فى نيروبى ، من الرجال والنساء والأطفال فى صفوف طويلة ، ويحملون الأعلام البيضاء ، وتقدم وفد منهم لمفاوضة رجال الإدارة . ولكن المستعمر لم يلبث أن ألهب الجماهير المسالمة حمماً من نيران ،

وتساقط الآلاف تباعاً . وانتشرت أنباء القتل فى طول البلاد ، وتحركت جموع من الإفريقيين بين مصدق ومكذب ، ولكن اليد الحديدية الإرهابية لم تلبث أن سيطرت على الموقف بحد السلاح . وحرمت الاجتماعات وأصدرت حكماً بإبعاد ثوكو واثنين من أقاربه .

بين الحربين : وفى الفترة بين الحربين ، تحولت جماعة شرق إفريقيا إلى جماعة جديدة باسم الجماعة المركزية للكيكويو ، وأنشأت لها فروعاً فى كل مكان فى كينيا ، حتى بين القبائل الأخرى وتولى قيادتها الزعيم جيس كاريوكى "Jessie Karuiki" وكان سكرتيرها الزعيم جومو كينياتا كما قدمنا .

الاتحاد الإفريقى لكينيا : عند عودة كينياتا فى عام ١٩٤٦ ، استقبلته وفود تمثل جميع طبقات الشعب فى مدينة ممباسة ، وممثلون لجميع شعب وفروع الاتحاد الإفريقى لكينيا الذى كان قد تشكل ليخلف الجماعة المركزية للكيكويو . وقد خطب كينياتا فى ألوف المستقبلين خطبة طويلة جاء فيها :

« لقد عدت إليكم بدون أى نتيجة من أوربا بعد إقامتى فيها قرابة السبعة عشر عاماً ولكن الذى أحضرته لكم جميعاً ، هو الحقيقة عن حقوقنا . وعند ما أعلن هذه الحقيقة للأوربيين ، فإن النتيجة ستكون الكراهية الشديدة لأنها ستؤلمهم كثيراً ، وهم فى النهاية سوف يعلنونها حرباً على الحقيقة ، وسوف يواجه كل من يتصل بالاتحاد الإفريقى شتى ألوان التهديد .

« إن تمردنا يعتبر بالنسبة لهم وفى وجهة نظرهم ، كأن تتمرد علينا قطعان أغنامنا وماشيتنا ، إذا قدر لها أن تثور وأن ترفض أن تذبح . وهكذا أيها الإخوة ، فإن مطالبنا بالأراضى التى يستغلها الأوربيون الآن ويتمتعون بالزبد واللحم الناتج منها إنما هو بمثابة تهديد لهم ، وإن مطالبتنا لهم بالجلاء سوف تؤدى إلى هذه النتائج ، ولذلك ينبغى أن تكونوا واثقين من أنكم على استعداد لمواجهة الصعوبات التى ستثور ، حينئذ فقط ... أستطيع أن أعدكم بقيادتكم فى الطريق إلى الحرية . »

وهتفت الجماهير : « سنقف أبداً أمام أى عقبة مهما بلغت فى سبيل مطالبنا الإنسانية » .

وانتخب كينياتا رئيساً للاتحاد الإفريقى فى كينيا ، وفى عام ١٩٤٧ أرسل الاتحاد مذكرة إلى حكومة لندن مطالباً بأمور محددة :

١ — أن الهدف السياسى للاتحاد هو تحقيق الحكم الذاتى الإفريقى للإفريقيين ، وأنه فى ظل هذا الحكم ستكفل الدولة حقوق الأقليات العنصرية .

٢ — توفير عدد أكبر من المقاعد الإفريقية فى المجلس التشريعى واستنكار نظام التمثيل العنصرى فى الجمعية العامة المشتركة لأقاليم شرق إفريقيا .

٣ — تخصيص مساحات أكثر من الأراضى فى كل من أراضى التاج ، والأراضى العالية للإفريقيين .

٤ — أنه قد آن الوقت لتحقيق التعليم المجانى الإلزامى لجميع الأطفال الإفريقيين أسوة بسائر الأجناس .

٥ — إلغاء نظام البطاقات الشخصية المفروض على قبيلة الكيكويو لما يتضمنه من امتهان للكرامة الإنسانية فى إجراءاته .

٦ — تحسين أجور ومساكن الأجراء الإفريقيين ، وتطبيق قاعدة تساوى الأجر عند تساوى العمل .

ولكن كان مآل هذه المطالب الرفض ، لتغلب رأى المحافظين على رأى العمال فى البرلمان البريطانى .

التكتل الأوربى فى كينيا : وفى عام ١٩٥٠ ، عقد المستوطنون اجتماعاً عاماً فى نادي جيمخانا فى نيروبى ، ونادى الأوربيون بتكوين جبهة متحدة لمقاومة القومية الإفريقية الصاعدة التى وصفت بأنها تهديد لحق الإقامة الدائمة للأوربيين فى كينيا . وفى العام التالى تكرر نفس الاجتماع وانضم إليه السير ميشيل الحاكم العام لكينيا فى ذلك الوقت ، وأعلن تعاونه مع الاتحاد الأوربى . ووصف مطالب الإفريقيين بأنها صرخات فى الهواء لن ينصت إليها أحد فى الأمم المتحدة .

واتخذت جبهة الأوربيين فى كينيا قرارات كان أهمها :

١ ــ الضغط على حكومة كينيا لوضع جميع الرسميين فى خدمة فكرة الزعامة الأوربية .

٢ ــ تشكيل جناح من الرسميين البريطانيين فى كينيا للمساهمة فى تحطيم السياسة الإفريقية التى تعارض مشروعات الاستيطان الدائم .

٣ ــ إنشاء الصوت الأوربى فى كينيا لكسب عطف وتأييد الشعب البريطانى والأمريكى .

٤ ــ تشكيل الوحدة العسكرية البريطانية البحت فى كينيا لمواجهة احتمالات العنف الإفريقى .

٥ ــ توجيه حملة متطرفة لكسب تأييد رجل الشارع فى بريطانيا وتأييد الحكومة البريطانية عند تولى حزب المحافظين للحكم .

وعلقت صحيفة « شرق إفريقيا »[1] على مطالب الأوربيين تلك بقولها : « إن الأوربيين يقولون إنهم يريدون تولى حكم الرجل الإفريقى . ويطالبون بقطع جميع صلات لندن مع كينيا ويطالبون بحكومة من المستوطنين البريطانيين » .

وبدأت حملة الإرهاب الأبيض ، وقامت حملات التفتيش المستبد ، وحشدت السجون بالأبرياء لمجرد الشبهات ، وكان جزاء كل مقاومة الضرب حتى الموت ، وكثرت حوادث القتل إثر الضرب أو التعذيب ، ولم يكن أحد يجرؤ على التبليغ عن هذه الحوادث . وغلى مرجل الشعب ، وتجمع الشباب الإفريقى لتشكيل فرق المقاومة لإنقاذ حياة إخوانهم ، ولجأ كثيرون إلى الغابات ولم تستطع قوات الحرس الأوربى مواجهة المقاومة الشعبية المتزايدة . واستجلبت الحكومة القوات من كل مكان ، وصدرت لها الأوامر بأن تقتل لمجرد الاشتباه ودخلت المعركة فى طور جديد ، فحرقت البيوت وسبيت النساء ووقعت أشد صنوف التعذيب .

---

(١) East African Standard فى عدد ٢٢ من يوليو ١٩٥٢ .

واستمر القتال بين القوات العسكرية ، ورجال المقاومة الوطنين الذين أطلق عليهم الأوربيون اسم الماوماو . وألقى القبض على الآلاف ، وقتل عدد لا حصر له منهم .

ولم تعن القوات بحفظ النظام بقدر انهماكها فى ارتكاب أبشع الجرائم وسبي النساء .

وكان القتل دائماً لإخفاء معالم الجرائم الوحشية ، ولضمان عدم الشكوى حيث أن الموتى لا يتكلمون . وبدأ المستعمر ينسج أسطورة الماوماو على الوجه الذى أريد للعالم أن يراها عليه ، ونسبت جرائم القتل جميعها إلى أعمال الماوماو بينما كان جنود الحكومة هم القتلة السفاحون .

وكانت النتيجة لهذه الموجة الإرهابية ، تزايد عدد أفراد المقاومة الشعبية من الماوماو ، ولم يكن ينتقص القتل من عددهم شيئا بل كانوا فى تزايد دائم .

اعتراف الأوربيين : ومع كل أباطيلهم وادعاءاتهم ، التى أرادوا بها تصوير حركة المقاومة الوطنية بأنها حركة وحشية ظالمة باغية ، فإنهم قد اعترفوا بأن الإفريقيين أصحاب حق ، وأنهم لم يكونوا باغين . ولننظر إلى ما كتبه السير فيليب ميتشيل الحاكم العام السابق لكينيا والذى عاصر الماوماو فقـــال :

« . . . ومع كل ، فهذه قصة أخرى ، لا أثر لها على ادعاء الكيكويو بملكية الأراضى التى لاشك فى أحقيتهم لها إذا نظرنا إليهم كمجموع . ولعل ما أصدره أحد المفوضين الإداريين بعد دراسته للأوضاع فى كينيا حوالى سنة ١٩١٠ فى كتاب بعنوان قبائل كينيا ، بين فيه ملكية الكيكويو للأرض أبلغ دليل على ذلك .

« . . . وبدأ القلق بعد الحرب بقليل ، ولا شك أن كينياتا كان شاعراً بالروح المستاءة التى أخذت تسود الإفريقيين ، وأنه كان ينوى استغلالها استغلالا غير عنيف ، وإنى أشك فى أنه كان ينوى فى مبدأ الأمر أن يحيلها

إلى جرب . وأكاد أجزم بذلك بدليل أنه عند ما ألقى القبض عليه عام١٩٥٢ ، بدأ أعوانه فى اتخاذ وسائل العنف بطريق يدل على عدم الاستعداد السابق لها ، أو الخبرة والمران عليها . ولم تقع مذابح ما .

« . . . ومن المفهوم لدى جميع الأوساط تقريباً . أن حركة الماوماو هى حركة لقتل وإبادة الأوربيين ، وذلك يصل بى إلى مرحلة هامة فى الموضوع . فإن الماوماو ، إن كانت حقاً قد قصدت أن تكون حركة ذبح للأوربيين ، فقد كان فى مقدورها أن تذبح بضعة آلاف من الأوربيين فى الليلة الأولى .

« وكنت فى انجلترا فى خريف عام ١٩٥٢ ، واطلعت على صحيفة تحمل « مانشيتات » ضخمة على صفحتها الأولى تقول : « ليلة الخناجر الطويلة فى كينيا » . وظننت أنه قد وقعت مذابح دموية شاملة ، ولكن الواقع لم يتجاوز أن الذى قتل كان رجلا واحداً فقط ....وعلى هذا النمط سارت الدعاية طوال الوقت . . »[1] .

هكذا كانت الصورة الحقة التى لم يستطع غلاة المستعمرين أن ينكروها . ولكنهم بماذا كانوا يعللون المعركة إذن ؟ كانوا يدعون أن سبب الثورة هو مطالبة الإفريقيين بحقهم فى أرض أجدادهم ، ومع تسليم أحد المسئولين البريطانيين بهذه الحقوق ، إلا أنه أراد أن يفتعل سبيلا ملتوياً إلى إنكارها ، فيقول فى موضع من مقاله المشار إليه آنفاً إن الكيكويو أنفسهم لم يكونوا الملاك الأصليين لتلك الأرض . بل إنها آلت إليهم عن طريق حق بيع الاستغلال الذى تنازل لهم عنه رجال قبيلة الأندوروبو ، التى كانت تقطن جنوب نهر ماراجوا . وإن حق الملكية كان بذلك منصرفاً إلى رجال تلك القبيلة التى انقرضت .

ولكن ، من المعروف أولا أن المجتمع الإفريقى فى ذلك الوقت لم يكن

---

(١) من مقال للسير فيليب ميتشيل – حاكم كينيا السابق . ص ٤٨٥ وما بعدها من المرجع السابق Africa Today

يعترف بملكية الرقبة ملكية فردية خالصة ، بل كان التصرف يقع دائماً على ملكية حق الانتفاع فقط ؛ أما ملكية الرقبة فكان المفروض فيها أنها مشاع للمجتمع الإفريقى بأكمله . وبذلك فإن التصرف الذى وقع من قبائل الأندوروبو وانصرف إلى نقل حق الانتفاع إلى قبائل الكيكويو ، إنما هو تصرف كامل بالمفهوم الإفريقى ، يقصد به نقل الحقوق بكافتها التى يجوز نقلها . ومن ناحية ثانية ، فإنه بعيد عن ذهن أى خيال مهما بعد به الشطط ، الذهاب إلى أن بريطانيا على أى نحو من الأنحاء تعتبر خلفاً لقبائل الأندوروبو المنقرضة حتى تدعى بأن لها ثمة حقا فى أراضى الكيكويو .

ويدعى الاستعمار الأوربى أن مشكلة الأراضى كانت نتيجة حتمية للزيادة الضخمة فى تعداد الإفريقيين بسبب خصوبتهم الطبيعية فى التكاثر ، وبسبب تحسن وسائل الوقاية الصحية وامتناع الحروب القبلية ، فيقول حاكم كينيا السابق فى مقاله المنوه عنه « وأخذ النمو يتزايد بدرجة لم تكن متصورة . وكان من المحتم عندئذ أن يشعر رجال القبائل أنه يتعين عليهم البحث عن مساحات أوسع من الأراضى ، وعندئذ ظهرت هذه المطالب الملحة » .

ولكن ، أليس من الطبيعى أن يلجأ أصحاب الأرض إلى التوسع فى بلادهم إذا ما تكاثروا تكاثراً طبيعياً ، أم ترى العدالة البيضاء تفرض عليهم الجوع فى بلادهم ؟ وهم حين يطلبون حقهم ، يتلقون بدلا منه الإرهاب والقتل والتشريد ، وكأننا بالمستعمر الأوربى وهو يأسف لهذا التكاثر الذى ساعد عليه امتناع الحروب القبلية حين اتحد الإفريقيون لمواجهة المستعمر ، وحين نما الوعى القومى والصحى لديهم فأبعد عنهم أشباح المجاعات والأوبئة ، كأننا به يريد أن يعوض هذه العوامل الفتاكة ، بما يشنه من حملات إبادة جماعية على الإفريقيين العزل . وكأننا بالمدنية البيضاء أو النقمة الأوربية تريد أن تحل المشكلة حلا بشعاً بإزالة كل سبب لها بالقضاء على أعداد ضخمة من الإفريقيين حتى يصبح عددهم الباقى كافياً وراضياً بما حدد لهم من مساحة ضئيلة من أرض بلادهم .

وإن أبلغ دليل على نهج الأوربيين وانحرافهم إلى فكرة الإبادة الجماعية ما وقع فى مذبحة لارى .

مذبحة لارى : فى مطلع عام ١٩٥٣ ، وفى منطقة تسمى لارى تبعد حوالى ٢٥ ميلا جنوبى نيروبى ، وقعت أسوأ مذبحة عرفت فى كينيا . قتل فيها الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ، فى وحشية بشعة . ونسب المستعمر تلك المذبحة إلى أعمال الماوماو ، وهو الأسلوب الذى اتبعه ليخفى معالم جرائمه .

والمعروف أن سكان منطقة لارى هم من قبيلة الكيكويو ، وغالبيتهم من الأجراء الذين يعملون فى المزارع الأوربية وهم بهذا الوضع أكثر الناس اتصالا بالأوربيين وأكثرهم معرفة ولمسا لحقوق الإفريقيين الضائعة . وهم أيضاً من أوائل المطالبين بهذه الحقوق .

ويقول السير فيليب فى صدد تلك المذبحة : «وإن المذبحة الكبرى ، مذبحة لارى التى قام بها الماوماو ، لم يقتل فيها أوربى واحد ، فقد كانت موجهة ضد قبيلة الكيكويو نفسها . وكان الدافع لها أن قادة العصابة اعتقدوا أن دعوتهم توشك أن تهدأ وكان ذلك فى مطلع عام ١٩٥٣ — وهذا مجرد تخمين ليس إلا — ولذلك فكرو فى مذبحة لبنى جلدتهم . وقد نظمت المذبحة تنظيما كاملا وفى سرية تامة .

« . . والهجمات التى وقعت على مزارع الأوربيين اقتصرت على قتل المواشى أو جرحها وتركها لتموت . ولا يمكن تفسير هذا النوع من الهجمات إلا بأن القائمين عليها كانوا ملتاثين مهووسين» .

لا ياسيدى السير العظيم ، إن الهوس واللوثة لا ينصرفان إلى الإفريقيين الذين تعنيهم ، بل هما ينصرفان إلى الأوربيين الذين قاموا فعلا بتلك الأعمال . وأعجب به من تفسير ينبئ كما يعترف به قائله على مجرد تخمين ليس إلا القتلى بالمئات ومن الإفريقيين ومن قبيلة الكيكويو بالذات ، ولم يقتل من

الأوربيين أحد ، بل إن العدوان الذى وقع عليهم انحصر فى بعض الماشية ، وبعد ذلك تستدل العبقرية الغربية الفذة أن الفاعلين هم رجال المقاومة الوطنية ، ولماذا ، لإثارة الشعب الإفريقى الثائر فعلا ، ويقع القتل فى المنطقة الملتهبة التى تطالب بحقها فى الأرض الوطنية لتعود للأيدى الوطنية . إنه إذا كانت الماوماو ترغب فى دفع الإفريقيين إلى القتال فهناك سبل أخرى ، وإنها إذا أرادت الالتجاء إلى التهديد هددت زعماء القبائل فى الغابات وفى داخل المنطقة الإفريقية الخالصة ، وإذا اضطرت إلى قتل رأفت بالنساء والأطفال وقصرت القتل فى عدد قليل .

إن مذبحة لارى بين الإفريقيين ، ومهزلة الهجمات على المزارع الأوربية لقتل المواشى الأوربية ، إنما هى من فعل الأيدى النجسة التى لطخت فى كل بقعة من إفريقيا بدماء الأحرار . إنها يد السفاح أرسكين وأمثاله وصوره المتعددة فى كل بقعة من القارة العذراء :

بل إن حاكم كينيا السابق يعترف بنفسه فى موضع آخر من مقاله ذاك بأن حركة الماوماو لم تكن منظمة التنظيم الكامل ، ولم يكن يتضح لها هدف معين من التدمير والتخريب . فلم تمس السكك الحديدية التى تمر فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها فى الأدغال . كما أنها لم تدمر أنابيب المياه التى تغذى نيروبى وهى تمتد عبر مناطق الاضطراب وذلك مع أن الماوماو كانت تملك كميات ضخمة من المتفجرات .

ويقول : « . . . لا يمكن إرجاع هذه الأعمال إلى هدف سياسى معين أو أية ثورة أو حركة تحررية ، أو أى شعار من الشعارات العصرية ، وكانت مذبحة لارى هى الحركة الفاصلة لأنها أرعبت وأثارت استياء الكيكويو أنفسهم » :

وإن الذى لا شك فيه ، أن شعب كينيا الواعى كان حريصاً على ألا تدمر مرافق بلاده العامة ، لأنها مملوكة له وليس منطقياً أن يحطم إنسان ما يعود عليه بالنفع . أما أن تكون مذبحة لارى هى الحركة الفاصلة ، فإن ذلك ليس

راجعاً إلى سخط الإفريقيين على الماوماو كما حاول الأوربيون تصوير المسألة . إنما كان بسبب ضخامة عدد القتلى من الماوماو أنفسهم وهم الذين ذبحوا فى فى تلك المعركة ، وللقبض على عدد كبير من زعمائهم . ولكن حركة الكفاح لن تخمد أبداً ، وهى إن توقفت فإن ذلك إلى حين .

من المسئول عن ثورة الماوماو؟ :

لقد كانت ثورة الماوماو هى انطلاقة الشعب الإفريقي فى مواجهة الإرهاب الأوربى . وكانت رد فعل لاجتماعات وتكتل الأوربيين فى نادى «جيمخانا» فى نيروبى عامى ٥٠ — ١٩٥١ وكانت نتيجة للجبهة الأوربية التى جمعت المستوطنين والحكومة ، والتى أصدرت قرارات تهدف إلى كبت الحركة السياسية الإفريقية القومية ، وكانت إجابة عملية على تشكيل قوات البوليس الاحتياطى من بين المستوطنين الأوربيين للقيام بأعمال القتل والإرهاب ، وكانت النهاية الطبيعية لحشد الجيوش ولإنكار حقوق الشعب المشروعة فى ملكية أرض بلادهم .

وإن الأصل أن حكومة كينيا ، قد شكلتها الحكومة البريطانية للقيام بشئون إصلاح وتنمية البلاد بقصد تحقيق نضج ونمو سياسى يمكن البلاد من الوصول إلى الحكم الذاتى . وذلك بموجب الالتزامات الديموقراطية التى تعهدت بها بريطانيا ، وما أكثر تعهدات بريطانيا المنقوضة المنكودة . وكان حاكم كينيا يعلم تلك الالتزامات جميعاً وأن الهدف الأساسى من منح بعض الأراضى للمستوطنين الأوربيين كان بدعوى تنشيط النمو الاقتصادى للإفريقيين ، وليس للاستيلاء نهائيا عليها ، والسيطرة على الإفريقيين . ومع ذلك فقد انحاز ذلك الحاكم إلى جانب الأوربيين ، فانهار بذلك حياده الذى يتعين عليه الحرص عليه .

وإنه إذا كانت حكومة كينيا بعدت بنفسها عن التحيز ، وبادرت إلى اتخاذ وسائل الإصلاح والتنمية ، بدلا من حشد الجيوش وافتعال الجرائم ، والفتك الجماعى بالشعب المسالم ، لو أنها فعلت ذلك ، لوفرت للبلاد وسائل الرخاء ولزالت بذلك عوامل الضيق والقلق ، ولأصبحت كينيا من أكثر بلاد إفريقيا رخاء .

معسكرات الاعتقال :

ولكن حكومة كينيا فى شاغل عن اتخاذ أى إصلاح ، لقد أحالت أرض كينيا إلى مجموعة من معسكرات الاعتقال . زجت فيها بالآلاف الذين لم يلحقهم رصاص رجال البوليس الاحتياطى وقوات الجيش من سفاحى أرسكين . ولجأت حكومة كينيا إلى نظام المعسكرات حين امتلأت السجون بالمعتقلين ، ولما ثبت من أن السجون إلى حد ما ، ينبغى أن تخضع لقدر من النظام ومن التفتيش . وليس ببعيد عن الأذهان إبعاد عضو مجلس العموم البريطانى المستر « ستونهوس » النائب العمالى حين زار معسكر الاعتقال فى « إجونى » وحين أبدى تساؤله عن تهمة كل هؤلاء المعتقلين :

وليس ببعيد عن الأذهان أيضاً النبأ الذى انتشر عن قتل أحد عشر معتقلا فى سجن الهولا ، وحين اضطرت حكومة كينيا إلى إجراء تحقيق صورى خرجت منه بأن الوفاة كانت نتيجة التسمم من الماء الآسن الذى أجبر المعتقلون على الشرب منه وجيء به فى عربة خاصة لشرب المسجونين .

ولكن الحقيقة التى ظهرت فى تحقيقات النيابة هى أن الوفيات كانت نتيجة الضرب المبرح بالهراوات الغليظة : وما لبث المعتقلون أن أضربوا عن الطعام احتجاجاً على أساليب البطش والتعذيب التى يتعرضون لها كل يوم :

وينقل الكاتب الإنجلىزى إيلين فلتشر صورة للمعتقلات المغلقة فى كينيا فى مقال له بجريدة الأوبزرفر فيقول : « ومن الصعب أن ننقل الصورة إلى الشعب البريطانى الذى لم ير الأحداث ساعة وقوعها . وشعب الكيكويو فى طبيعته شعب مرح يميل إلى الدعاية كما أنه شعب منطلق . ولكن المجاهدين من المعتقلين أصبحوا يعيشون فى كآبة وصمت مخيفين ، تملأهم مرارة الغيظ المكبوت حتى إنك تشعر وأنت فى حضرتهم بما يشع من عيونهم من عداء صامت . وهؤلاء هم الذين تدرجوا فى جهادهم فى الحركة حتى وصلوا إلى أعلى مرتبة . فأقسموا اليمين على الانتقام لقتلاهم بقتل الأجانب : وأقسموا على عدم التعاون مع الحكومة أو مع أى أوربى » .

التطورات الأخيرة فى كينيا :

انتقلت كينيا منذ إبريل ١٩٥٧ إلى مرحلة من الصراع الدستورى ، تمسك فيه الإفريقيون بمطلبهم ، وهدد البريطانيون والمستوطنون بأنهم ماضون فى حكم كينيا بدون مساهمة الإفريقيين. وسافر لينوكس بويد إلى كينيا فى أكتوبر عام ١٩٥٧ ، وافتعل دستوراً « متعدد العناصر » ، غلفه بغلاف براق وأعلن أن الإفريقيين سيتاح لهم ستة مقاعد إضافية أخرى. وفى مارس عام ١٩٥٨ انتخب الإفريقيون ممثليهم الستة الجدد ، على نفس مبدأ انضمامهم لزملائهم السابقين فى رفض الدستور الجديد « متعدد العناصر » الذى فرض على البلاد. وأصر الممثلون الإفريقيون على المطالبة بزيادة عددهم من أربعة عشر إلى ستة وعشرين لتحقيق التوازن بين ممثلى العناصر المختلفة ، كما حددوا سائر مطالبهم التى كانوا قد أعلنوها فى عام ١٩٥٧ .

وتبع ذلك مرحلة من سياسة فرق تسد ، ومرحلة من الإرهاب والبطش والاستبداد ، هدفت جميعها إلى تحطيم المكاسب النفسية التى حققها الإفريقيون. وفى يناير عام ١٩٥٩ ، طالب الشعب الإفريقى ممثليه الأربعة عشر بأن ينسحبوا من المجلس التشريعى ، وأيدهم الهنود بأن طلبوا من ممثليهم بدورهم الانسحاب .

وفى الفترة بين أكتوبر ١٩٥٨ ويونية ١٩٥٩ ، وقعت أحداث معينة فى كينيا ، كان لها تأثير ورد فعل بعيد على الكفاح الإفريقى فى سبيل الحرية :

ففى الثانى والعشرين من نوفمبر ١٩٥٨ ، كشف إمبرجوا مشاريا مؤامرات المستوطنين للقبض على كينياتا ومحاكمته . وأثبت فى محاكمته كيف تلقى من المستوطنين المال ، وأنهم أنفقوا قرابة ١١,٠٠٠ جنيه فى سبيل تلفيق شهود ضد كينياتا .

وقعت مذبحة الهولا فى مارس ١٩٥٩ ، حيث لقى أحد عشر إفريقياً مصرعهم نتيجة للضرب القاسى ، وادعت حكومة كينيا فى بادئ الأمر

أنهم ماتوا بسبب الماء المسمم ، وتسترت وزارة المستعمرات عليها . ولكن أثبت التحقيق فيما بعد أن القوميين قد قتلوا نتيجة للضرب غير المشروع .

وفى أوائل فبراير ، اكتشفت خطة للثورة أزمع القيام بها المستوطنون لتجىء مصاحبة للثورة فى نياسالاند ، للسيطرة على الحكم ، وفشلت الخطة ؛ وكان من شأن هذه الأحداث أن ألهبت القومية الإفريقية ، وأثبتت للإفريقيين أن المستوطنين ومن ورائهم بريطانيا يشكلون عقبات ضد أمانيهم ومصالحهم ورخاء مستقبلهم .

ولما حاصرت دوامة هذه الأحداث بريطانيا ، أقدمت على التراجع طبقاً لخطة جديدة ، وقبلت فى الثانى والعشرين من إبريل ١٩٥٩ عقد المشاورات الدستورية ، وحددت البدء فيها الثامن عشر من يناير ١٩٦٠ .

وتغير المفهوم الدستورى فجأة من « العنصرية المتعددة » إلى « الاعتدالية » « واللاعنصرية » ، « والتعاون » ، وترك زعيم المستوطنين « ميشيل بلندال » — الذى تآمر عام ١٩٥٢ فى إعلان حالة الطوارئ — ترك منصبه فى وزارة الزراعة الكينية ، ليؤسس حزباً جديداً أسماه « جماعة كينيا الجديدة المعتدلة » ؛

وفى أواخر يوليو عام ١٩٥٩ ، أعلن فى كينيا أنه قد أبيح إنشاء أحزاب سياسية عامة للإفريقيين ، ولكن بشرط ألا تؤسس تلك الأحزاب على قاعدة العنصرية ، أى أن تضم بينها عناصر من المستوطنين فى مراكز مكاتبها التنفيذية ، بينما لم يكن ثمة تنظيم يخول اشتراك الإفريقيين فى المنظمات السياسية الخاصة بالمستوطنين أو الهنود ؛

وظهرت تشكيلات حزبية جديدة فى كينيا ، وكانت من أنواع ثلاثة : النوع الأول ، أحزاب إفريقية خالصة ، ولم يشكل من هذا النوع سوى حزب « الحركة الاستقلالية لكينيا » برئاسة « أوجنجا أودينجا » وعضوية عدد من المجاهدين المستقلين أمثال « توم امبويا » ، ولكن حكومة كينيا رفضت تسجيل ذلك الحزب رسمياً . والنوع الثانى ، أحزاب متعددة العناصر ،

[وتشكل من هذا النوع حزبان ، « الحزب القومى الكينى » وحزب « كينيا الجديد » ويحوز هذان الحزبان تأييد الحكومة ووزارة المستعمرات . والنوع الثالث أحزاب متطرفة ، ومنها « الحزب المتحد » وهو حزب المتزمتين المستوطنين ويعارض معارضة مطلقة أى حركة إفريقية ويدعو إلى فكرة العنصرية .

المباحثات الدستورية فى لندن :

مهدت بريطانيا للمباحثات الدستورية فى لندن ، ببعض المناورات السياسية ، فأعلن الحاكم العام لكينيا فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم الثانى عشر من يناير ١٩٦٠ ، إنهاء حالة الطوارئ التى استمرت فى كينيا منذ عام ١٩٥٢ . ولم تكن تلك المناورة بالخطوة الصادقة فى مدلولها أو فى واقعها ، فقد عمدت حكومة كينيا قبل ذلك إلى إصدار عدد من التشريعات الدائمة ، ضمنت بموجبها معظم قوانين الطوارئ فى صلب القواعد المستمرة ، ومن ناحية ثانية أكدت وزارة المستعمرات أنها لن تسمح لجومو كينياتا أو أى إفريقىٰ آخر اشتبه فى اتصاله بحركة الماوماو أو تأييده لكينياتا ، بالاشــتراك فى مباحثات لندن . وبطبيعة الحال لم يرض الإفريقيون أن يقبلوا على المباحثات فى هذا الجو المشحون بالشروط والقيود . ولكن مرة أخرى أراد الإفريقيون كشف مناورات بريطانيا ، فذهبت وفودهم التى لم تستطع بريطانيا الاعتراض عليها قاصدة لندن .

وبدأت المباحثات فى الثامن عشر من يناير ١٩٦٠ ، وتعثرت قبل أن تفتتح جلستها الأولى العامة ، وكانت العقبة التى ارتطمت بها هى تشبث بريطانيا من جانبها بما سبق أن أعلنته بعدم السماح لأى شخص ارتبط مع كينياتا أو الماوماو ، بالاشتراك فى المباحثات . فقد طالب الوفد الإفريقى اعتماد « بيتر كوينانج » مستشاراً له ، والسماح له بالحضور بصفته تلك . ورفضت وزارة المستعمرات لأن بيتر كان على اتصال بالماوماو . وإن غرابة منطق وزارة المستعمرات تتبدى فى حقيقة أن كوينانج يعيش فى لندن منذ ١٩٥٣ ،

ولا ترى بريطانيا بأساً من وجوده على أرضها ، ولكنها ترتعد خوفاً أو غضباً إذا أريد الانتفاع بخبرته السياسية مستشاراً لوفد بلاده . والأكثر عجباً أنه ليس ثمة ما يمنع الإفريقيين من استشارته بطريق غير رسمى . وبذلك فإن تمسك بريطانيا إنما هو لمجرد المظهرية الشكلية .

وقاطع الإفريقيون المباحثات ، وأصرت وزارة المستعمرات على موقفها ، خضوعاً لرغبة وفد المستوطنين الأوربيين ، ولما تمسك الإفريقيون ، وأوشكت المباحثات أن تفشل قبل بدايتها لم تجد بريطانيا بداً من التسليم ، وبدأت الجلسة الأولى للمباحثات فى أول فبراير ١٩٦٠ .

وألقى ماك لويد وزير المستعمرات بياناً رسم فيه مجموعة من المبادئ العامة التى يمكن أن تسير المباحثات على هديها . وتبلورت اتجاهات أطراف المباحثات فى أعقاب خطاب ماك لويد فى ثلاث نقاط رئيسية هى : الأولى — تنظيم انتخاب العدد الكبير المزمع إدخاله من الإفريقيين فى المجلس التشريعى . والثانية — الاحتفاظ بلون من التمثيل الخاص لغير الإفريقيين خلال المرحلة الدستورية القادمة . والثالثة — نسبة ممثلى كل عنصر من العناصر الثلاثة إلى الآخر .

وأحس المتفاوضون أنه لا جدوى فى مناقشة المسائل الفرعية حتى يتم الاتفاق على هذه النقاط الرئيسية ، وأخذت المشاورات تدور وراء الكواليس ، ولعب ماك لويد دوراً هاماً فيها . وتبدت بعض المسائل العامة وافق عليها المؤتمرون ، منها التسليم بحق الإفريقيين فى أغلبية فى الهيئة التشريعية ، والاعتراف بضرورة الاحتفاظ بالسلطات الرئيسية للحاكم العام فى المرحلة الدستورية التالية ، وقيام تمثيل خاص لغير الإفريقيين يكفل لهم عدداً من الممثلين فى المجلس . ولكن عند هذه النقطة الأخيرة انقسمت الآراء ، فقد تمسك الإفريقيون بقاعدة « صوت لكل ناخب » ، بينما أصر أكثر الأوربيين اعتدالا على الانتخاب المقيد ، واعتبر الإفريقيون ذلك محاولة مجددة للإبقاء على التسلط الأوربى .

وانتهى المؤتمر فى الثانى والعشرين من فبراير ١٩٦٠ ، بموافقة جميع الأطراف على قرارات عامة ، باستثناء الحزب المتحد الأوربى لكينيا بزعامة قائد الجناح بريجز الذى انسحب من المؤتمر ووصف قراراته بأنها ضربة قاضية للمستوطنين فى كينيا .

وأصدرت وزارة المستعمرات البريطانية كتاباً أبيض عن المباحثات الدستورية ، تضمن الخطوط العريضة للمقترحات البريطانية جاء به أن النقاط الرئيسية التى تقترحها بريطانيا والتى وافقت عليها الوفود هى :

– تقرير قواعد قانونية لحماية حقوق الإنسان .

– تأمين عدم نزع الملكية بدون تعويض .

– إقامة نظام لتنمية الأراضى الزراعية واستثمار الأموال فيها .

– رسم برامج للاستيطان الزراعى للإفريقيين تمولها الحكومة بمعونة مالية قدرها ستة ملايين من الجنيهات .

تلك هى صورة الاستعمار البريطانى فى كينيا . وأساليب استبداده واستعباده للشعب الإفريقى المناضل فى سبيل الحرية والاستقلال ، وإن الصرخة المدوية التى أطلقها جوموكينياتا والتى رددتها الملايين من الإفريقيين المكافحين فى كينيا قد ارتج لها جبل كينيا العظيم ، وتجاوبت الأصداء بالدعوة إلى الكفاح . وكانت ثورة الماوماو تجربة أولى ، سوف تتلوها تجارب أخرى أشد وأعنف ، وسوف يقف العالم بأسره بجانب الشعب البطل المناضل .

وهذا صوت كينيا ، والدعوة للقضية العادلة يملأ كل السمع والبصر ، وتلك الحقائق التى تدين المستعمر وتفضح ما اتبعه وأصر عليه من أساليب الوحشية المستبدة تأخذ طريقها إلى الرأى العام العالمى . وذاك حكم الرأى العام يكاد يصدر دامغاً منتفضاً يدين بريطانيا بما جنت وما تجنيه على الشعب الكينى الباسل .

والمستعمر صورة متكررة ، والاستعمار مأساة دائمة تحدث فى كل ركن

من أركان القارة العذراء . فى كينيا ، وفى وسط إفريقيا ، وفى غربها ، وفى جنوبها ، استبداد غاشم وإرهاب دائم ، نفس الصورة ، بل نفس الأشخاص فى نفوسهم المريضة ، وقلوبهم التى ملأها الحقد وطفحت بالبغض والعسف والنهم إلى الدماء .

الفصل الثانى : إفريقيا الوسطى

قدمنا أن الاستعمار حين فرض نفسه فى إفريقيا غصباً عن أهلها ، قد استقر بكثرة عددية فى مناطق بعينها ، حين وجد فائدة له من هذا الاستقرار وحين واتته ظروف من مناخ يتفق مع إمكانيات تواجده بكثرة . وقدمنا أن انتشار المستوطنين البيض فى هذه المناطق المعينة ، قد صاحبته اتجاهات نحو تغليب القلة البيضاء ، الكثيرة العدد نسبيا ، على الغالبية الإفريقية بتحقيق مميزات وفرض حواجز عنصرية . ورأينا كيف أن هذه الاتجاهات العنصرية قد أثارت السخط العام ، فى العالم أجمع ولدى الإفريقيين على وجه خاص حيث إنهم المعنيون بهذه القواعد المقيتة ، ورأينا صورة لرد الفعل فى كينيا وفى أوغندة ، وقلنا إن مظاهر التفرقة مع ذلك فى هذين الإقليمين كانت أخف وطأة منها نحو الجنوب .

وقدمنا أيضاً ، أن علماء التطور الاستعمارى قد قسموا القارة العذراء فيما دون الصحراء إلى شقين . شق تكون فيه الغلبة لنظام من الحكم الإفريقى الخالص ، تسود فيه الغالبية الإفريقية الكاسحة ، بسبب القلة المتناهية لتعداد الأوربيين . وشق ثان تكون فيه السيادة للرجل الأبيض ، الذى تتغلب قلته الفعلية بما يفرضه لنفسه من مميزات على الكثرة الفعلية للإفريقيين ، ويتحقق نظام حكم الرجل الأبيض . وقلنا إن هذا التقسيم قد وضع له خط وهمى يبدأ من موزمبيق على المحيط الهندى فيتجه نحو الشمال مستوعباً اتحاد وسط إفريقيا ، ثم يتجه نحو الجنوب فيتطابق مع حدود اتحاد جنوب إفريقيا ، ويتجه بعد ذلك إلى شمال ، شاملا إقليم جنوب غرب إفريقيا حتى ينتهى على المحيط الأطلسى .

من ذلك يبين أن ثمة مناطق تقع على الحد الفاصل بين الشقين ، وفى هذه المناطق تتدافع تيـــارات متعارضة ، كل منها يحاول أن يميل بالمنطقة إلى اتجاه بعينه . وقد أدت هذه العوامل إلى حالة من عدم الاستقرار ، انفجرت بدورها إلى حوادث عنيفة أشد ما يكون العنف ، حيث حرص كل فريق على أن يؤكد اتجاهه ، وأن يدعم مركزه . وأصبحت المناطق التى تقع على هذا الخط الفاصل بمثابة منطقة ملتهبة متصل لهيبها ، ما إن يهدأ فى مكان حتى يشتد أواره فى مكان آخر ، إنه ميدان خط النار ، بل هو قمة القدح الذى يغلى وما يفتأ يفور فيقذف بالحمم على المستعمر .

وأخذت موجة من العنف تجتاح الحزام الأوسط فى إفريقيا ، ففى مطلع عام ١٩٥٩ ، انبعثت الحمم من الكونجو البلجيكى ، أعقبته ثورة فى الكونجو الفرنسى ، ولم تلبث بعد ذلك أن اندفعت نياسالاند فى اضطرابات عارمة . وليس ثمة شك فى أن الرابطة بين هذه الثورات جميعاً أكثر من مجرد الدعوة القومية الإفريقية الصاعدة إنها خشية من أن يحاول الاستعمار غمر الدعوة الإفريقية ، وإغراقها فى هذه المناطق فى نظام تفرض فيه السيادة الأوربية . وإن هذه المحاولة قد وقعت فعلا فى نياسالاند حين أجبرت نياسالاند على الدخول فى اتحاد فدرالى مع روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، حتى تتحقق بذلك غلبة للعنصر الأوربى الكثير العدد فى روديسيا الجنوبية والمسيطر على مقدراتها .

وحشدت حكومة الاتحاد الفدرالى القوات العسكرية ، من روديسيا الجنوبية ، قوات من الجنود البيض المستوطنين ، وألقت بهم فى المعركة ، تريد أن تكتم الحركة القومية المعارضة فى نياسالاند . وأعلنت حالة الطوارئ وألقت القبض على الزعيم باندا وعدد كبير من زعماء حزب المؤتمر ، وإن الذى سبب ذعر المستعمر الأبيض ، تلك القوة التى انبعثت من مؤتمر

أكرا ومؤتمر القاهرة ، التى أكسبت الدعوة الإفريقية دفعات إلى الأمام : وتلك النداءات التى أهابت بهم فى كل مكان أن حطّموا قيد المستعمر وأن ارحل أيها الدخيل . وإن لهذا الاتحاد قصة ، لها من المدلول السياسى ، ما يؤكد إصرار المستعمر على عقليته البغيضة ، وما ينبغى أن يحرص الإفريقيون على مقاومته بكل ما أوتوا من قوة وعناد .

١ ـ الاتحاد الفدرالى فى وسط إفريقيا

نشأته : إن استعمار جنوب إفريقيا تم على ثلاث مراحل ، فكان الهولنديون أول من أسسوا مستعمرة لهم فى الكاب ، منذ نيف وثلاثمائة سنة ، ولما أدان الاستعمار البريطانى منطقة الكاب لنفوذه ، انطلق المستعمرون الهولنديون الأول نحو الداخل موغلين وأسسوا جمهوريات البوير فى الشمال ، حتى يبعدوا بأنفسهم عن السيطرة البريطانية . وفى المرحلة الثالثة ، أراد المستوطنون البريطانيون أن ينتشروا نحو الشمال ، فانحرفوا فى بتشوانالاند متجنبين مناطق البوير ، وانتشروا فيما وراء ذلك حول نهر زمبيزى . وهناك كانت أرض غنية بالمناجم ، لا تكاد أن تختلف فى جوها عما ألفوه فى بلادهم فى كثير ، وكان أهل المنطقة من بعض قبائل غالبيتها على الفطرة الإفريقية المسالمة المرحبة . ولم يجد البريطانيون صعوبة فى الإقامة بينهم ، إقامة مسالمة ما لبثت أن اتبعتها السياسة الاستعمارية بإبرام تلك المعاهدات الهزلية التى أتقنتها بريطانيا فى تلك الحقبة من الزمان . ففى عام ١٨٩٠ ، أبرم السير هارى جونسون ، بطل المعاهدات ، عدة معاهدات مع زعماء قبائل الماتابيل ، والباروتشى ، وأنجونى ، وهى القبائل التى لم تكن قد رضخت للدعاوى السلمية من جانب القادمين الغرباء .

وبعد ذلك ، فى مطلع القرن العشرين ، بدأت تتبلور نظم الإدارة فى هذه المنطقة ، فكانت شمال روديسيا وجنوبها تحت إدارة شركة شارتر البريطانية ، وأصبحت نياسالاند محمية مفوضها العام الاستعمارى الأول ، هارى جونسون .

وأجرى المستعمر فى روديسيا الجنوبية استفتاء بين المستوطنين البيض يخيرهم بين أن يدخلوا فى اتحاد جنوب إفريقيا أو يحصلوا على حكم ذاتى . واختاروا الأمر الثانى وأصبحت روديسيا الجنوبية ذات حكم ذاتى . أما كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد وكلت إدارتها إلى وزارة المستعمرات البريطانية .

وكان غرض المستعمر من هذه الحدود الصناعية هو تحقيق النهج الذى أتقنه وأجاده فى إبداع وبراعة ، من تنويع وسائل الإدارة وبذر بذور الفرقة بين الإفريقيين . وبدأت موجة من اضطهاد الإفريقيين فى روديسيا الجنوبية ، وتفتق ذهن المستعمر عن أبشع وسائل الإرهاب وأعمال الإبادة والاستبداد التى دفعت الإفريقيين إلى الهجرة من هذه المنطقة الغنية . وخلا الجو للمستوطنين البيض ، فأخذوا يستعبدون القلة الباقية من الإفريقيين ، أما الباقون فقد هاجر جلهم إلى نياسالاند ، حيث أصبحت الغلبة للجنس الإفريقى .

وتلت هذه المرحلة ، متابعة للجشع الأوربى فى محاولته ربط هذه المناطق الثلاث فى رباط واحد ، تستقر فيه السيادة للرجل الأبيض الذى يملك الثروة الاقتصادية الكبيرة فى جنوب روديسيا . والفكرة التى دفعت بالمستعمر إلى العودة إلى مشروعات التوحيد ، هى التسلط على مناجم النحاس التى أخذت تكتشف فى شمال روديسيا ، أما الغرض من ضم نياسالاند ، فهو تأمين الجناح الشرقى ، وعدم إتاحة الفرصة لقيام دولة إفريقية فى هذا الجناح ، قد تطالب يوماً ما بحقها المسلوب فى روديسيا الجنوبية .

وسافرت بعثات من بريطانيا بين أعوام ١٩٢٩ — ١٩٣٩ ، بقصد دراسة إمكانيات ضم هذه المناطق فى وحدة واحدة . وكانت أولى تلك البعثات عام ١٩٢٩ تحت رئاسة « هلتون يونج » ، لدرس إمكانية ربط شمال روديسيا ونياسالاند مع شرق إفريقيا فى الشمال : ولكن البعثة فشلت فى مهمتها . وأعقبتها بعثة ثانية برئاسة « بليد يزول » عام ١٩٣٩ ، لدراسة إمكان ربط نياسالاند مع جزئى روديسيا ، وقالت البعثة فى تقريرها إن إدماج الأجزاء

الثلاثة أمر مثالى . ولكن الإفريقيين فى شك من جراء سياسة حكومة روديسيا الجنوبية تجاه الوطنيين الأمر الذى يفسد أية فائدة ممكن تحققها من الإدماج .

ولاشك أن فشل البعثة الأولى كان بسبب وضوح الخطر الذى يكمن فى توحيد نياسالاند وروديسيا الشمالية مع كل من كينيا وأوغندة ، فإن هذه الأقاليم ، ذات القوى الإفريقية الغالبة على العنصر الأبيض ، إذا اتحدت كانت كاسحة توشك أن تذيب الهدف من الاستعمار ، وتوشك أن تدعم السيادة الإفريقية وأن تهدم المساعى الأوزبية فى السيطرة .

ولذلك لم يلبث المستعمر أن اتخذ السبيل الآخر ، فأقدم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على إعلان الاتحاد الفدرالى بين نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية . فهل تغير الرأى الإفريقى الذى أقرت البعثة عام ١٩٣٩ بمعارضته لفكرة الاتحاد تلك ؟ لا شك أنه لم يتغير ، ولن يتغير ، إنما الذى تغير هى عوامل أخرى دفعت إلى التعجيل بهذه الخطوة .

الغرض من الاتحاد :

أحس المستعمر بالقوة النامية لنزعة الحكم الذاتى التى أخذت تسود الشعوب المغلوبة على أمرها . وأحس أن الرغبة التى تعتمل فى صدور الإفريقيين نحو القومية الإفريقية ، تدفع بهم إلى تقارب وتجانس ، وإلى إلغاء الحواجز الصناعية التى فرضها المستعمر على أبناء الجنس الواحد . وأحس بأن ثمة اتجاهاً نحو تكاتف القومية الإفريقية فى كل من كينيا وأوغندة ونياسالاند وروديسيا الشمالية نحو الترابط والتآزر ، اللذين يمهدان إلى وحدة تهدد سلطان الرجل الأبيض فى المنطقة ، وتنذر باكتساح روديسيا الجنوبية الغنية ، وإعادة مشكلات حرب بوير أخرى . ولذلك هدف المستعمر بإقامة هذا الاتحاد الزائف ، أن يخدع القومية الإفريقية ، وأن يرضى النزعة نحو الحكم الذاتى .

وكان ثمة غرض اقتصادى استهدفه المستعمر من هذا الاتحاد . فإن مناجم النحاس فى شمال روديسيا قد زادت من أهمية هذه المنطقة التى لم يكن المستعمر يلقى إليها الكثير من الاهتمام . وهدف الاتحاد هو تحقيق سيادة الرجل الأبيض عليها عن طريق ضمان حكومة من المستوطنين تسيطر على الاتحاد وبالتالى على مناجم النحاس .

ومما عجل بتلك الخطوة الاستعمارية أن روديسيا الجنوبية قد هددت بأن تنضم إلى اتحاد جنوبى إفريقيا إذا ما ترك الإفريقيون لرغبتهم فى تجمع قواهم ، بقيام تقارب بين نياسالاند وروديسيا الشمالية مع كينيا وأغندة . وحشد الأوربيون فى روديسيا الجنوبية كل ما فى طاقتهم من قوة لزيادة عددهم بتشجيع الهجرة الأوربية تمهيداً للخطوة التالية حتى تتمكن زيادتهم العددية من الاحتفاظ بتسلطهم على الاتحاد الذى يدعون إليه .

وكان أمل روديسيا الجنوبية أن يتم اندماج كامل لهذه الأقاليم تستطيع فى ظله أن تستبد بمقدارتها جميعاً ، فى صورة دولة موحدة جديدة ، تنحدر بها فى ذات التيار العنصرى الجارف الذى يسير فيه اتحاد جنوبى إفريقيا . وإن الأعداد المتزايدة من المهاجرين البريطانيين الذين حشدوا فى روديسيا الجنوبية على ضيق إمكانياتها الاقتصادية نسبياً ، إنما يدل أبلغ دلالة على تلك النية التسلطية التى تختمر فى أذهان المستوطنين الأوربيين فى روديسيا الجنوبية . فإن الفكرة من وراء تلك الحشود هى التمهيد لانتقالهم التدريجى إلى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند بدعوى النهوض بالإنتاج الاقتصادى ثم التغلغل والتمكن بعد ذلك من أسباب التسلط الاقتصادى والسياسى فى تلك البلاد .

وقد قبل المستوطنون فى روديسيا الجنوبية النزول عن فكرة الاندماج الكامل والاكتفاء فى الوقت الحالى بالاتحاد الفدرالى . كما قبلوا أن تظل روديسيا الشمالية تحت إدارة وزارة المستعمرات البريطانية ، وذلك فى مقابل إطلاق يد المستوطنين فى روديسيا الجنوبية فى المضى فى سياستهم الاقتصادية

التى تقوم على التنمية المتوازية ، وهى سياسة منبثقة عن فكرة التفوقة العنصرية

أما إجبار نياسالاند على الدخول فى هذا الاتحاد الفدرالى ، وهى دولة تكاد تكون إفريقية خالصة ، فإن الباعث على ذلك كان الاعتبار الاقتصادى فى المقام الأول ، بالإضافة إلى حرص الأوربيين على عدم إتاحة فرصة لقيام دولة قوية إفريقية على حدودهم . أما الاعتبار الاقتصادى فهو أن نياسالاند ، بما تحويه من طاقات بشرية كثيرة ، هى المصدر الأول للأيدى العاملة التى يود الأوربيون استغلالها فى الحياة الاقتصادية .

تلك هى الصورة التى رسمت فى ظلها القواعد الأساسية للاتحاد الفدرالى ، وكانت النواة الأولى للدستور الفدرالى هى الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية من هوايتهول بالاشتراك مع الرسميين المحليين عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

ويتضمن الاتحاد الفدرالى لوسط إفريقيا ، أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند . وتبلغ مساحة هذه الرقعة بأقاليمها الثلاثة قرابة ٤٨٥,٠٠٠ ميل مربع . ويشمل تعدادها حوالى سبعة ملايين نسمة ، بينهم ٢١٥,٠٠٠ أوربى يقيم أكثرهم فى روديسيا الجنوبية ، وحوالى ١٤,٠٠٠ آسيوى والباقى من الإفريقيين الذين يبلغ تعدادهم قرابة ٦,٧١٠,٠٠٠ نسمة . ويحتوى الاتحاد الفدرالى لإفريقيا الوسطى على أكبر موارد المناجم والقوى المائية . وقد أنتجت روديسيا الشمالية عام ١٩٥٣ ما قيمته ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى من النحاس ، وصدر الاتحاد فى مجموعه كميات ضخمة من الطباق والرصاص والزنك ، والكوبلت والفحم والشاى والقطن والقمح والثروة الحيوانية .

والهدف السياسى من الاتحاد كما أعلن ذلك دستوره . هو تحقيق الحكم الذاتى والنهوض بالمستوى الاقتصادى لشعوب إفريقيا الوسطى وإيجاد الطاقات ورأس المال اللازم لذلك . وتستطرد مقدمة الدستور إلى مسألة العنصرية

فتقول : « إنه نظراً لوجود جالية أوربية كبيرة نسبياً[١] ، فإنه يتعين قيام رابطة بينهم وبين وطنهم الأصلى ، ولذلك فإن الهدف الثالث من أهداف دستور الاتحاد ، إيجاد نظام مجتمع متعدد العناصر متجانس ومن هنا نشأت فكرة المشاركة » .

وكثر الحديث عن تلك الدعوة الجديدة التى أراد بها المستعمر أن يخدع الشعوب الإفريقية وأن يموه بها عن أهدافه الاستغلالية المستبدة . ولعل ما يعبر عن حقيقة تلك النوايا هو ما كتبته عام ١٩٥٣ إحدى المجلات البريطانية عن فكرة المشاركة قالت[٢] :

« هل من الممكن لمجتمع متعدد العناصر ، التى تختلف فى اللون والحضارة والثقافة والمواهب الطبيعية والمكتسبة ، وفى التقاليد والعادات ، أن يرتبط مع بعضه البعض فى جماعة واحدة تقبل قيادة واعية صالحة أياً كانت ، وأن يعمل فى دأب فى سبيل الوصول إلى مشاركة متساوية مؤسسة على قواعد ثابتة من المساواة ، عن طريق مرحلة وصاية وانتقال تتسم بالثقة المتبادلة والنية الخالصة ؟ »

تكوين الاتحاد الفدرالى :

قلنا إن فكرة ربط أقاليم وسط إفريقيا كانت تراود المستعمر منذ قرابة ربع قرن وإنه لذلك أرسلت بعثات إلى المنطقة لدراسة إمكان تحقيق ذلك ومدى الفائدة التى يمكن أن تعود على النظام الاستعمارى منها . ولم يلق المستعمر أى اعتبار لرأى الإفريقيين أنفسهم الذين كانوا يعارضون بشدة هذا المشروع . وفى عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ صدر الكتاب الأبيض ، ولم يأت عام ١٩٥٣ حتى صدر دستور الاتحاد الفدرالى . ويجرى دستور الاتحاد على تنظيم السلطات فى يد حاكم عام يمثل التاج البريطانى ، ويعين من قبل حكومة جلالة الملكة ،

(١) نسبة الأوربيين فى الاتحاد الفدرالى كله لا تتجاوز ٣٪ من مجموع السكان .
(٢) مجلة الدائرة المستديرة — لندن — يونية ١٩٥٣ .

ويعاونه مجلس وزراء اتحادى يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام بعد نتيجة الانتخابات العامة للجمعية العامة الفدرالية ، ويرأس هذا المجلس رئيس الوزراء تتجمع فى يده السلطات التنفيذية والاتحادية .

وفى النطاق الإقليمى يتولى كل إقليم حكم نفسه حكماً محلياً ، ويكون لكل إقليم مجلس تشريعى محلى ، ومجلس وزراء محلى ، ويعين لكل من إقليمى نياسالاند وروديسيا الشمالية حاكم عام من قبل الحكومة البريطانية أما روديسيا الجنوبية فتحتفظ لنفسها بنظامها الخاص فى الحكم الذاتى .

وتوزع السلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية على أساس تحديد السلطات المحلية . وهدف المستعمر من ذلك واضح ، إذ أن القاعدة فى الدساتير الاتحادية أن تحديد السلطات المحلية ، يستتبع إطلاق السلطات المركزية الأمر الذى ينتهى عادة بتغلب السلطة المركزية على حساب إنقاص نطاق السلطات المحلية ، والوصول بالحكم إلى لون من الحكم « المركزى » يتطور بالنظام كله إلى نظام شبه موحد ، يخرج عن الفكرة الفدرالية . ويهدف المستعمر من ذلك إلى التطور البطىء بالنظام الفدرالى المزعوم فى وسط إفريقيا إلى حكم مركزى تتركز فيه السلطات جميعها فى أيدى القلة البيضاء فى روديسيا الجنوبية بعد انتشار العدد الضخم من المهاجرين الآخذ فى التزايد ، وتغلغله فى إقليمى الاتحاد الآخرين .

ويقضى الدستور الاتحادى بإنشاء هيئة تسمى « هيئة الشئون الإفريقية » لصيانة المصالح الوطنية الإفريقية ولهذه الهيئة أن تطلب وقف أى قانون تراه فى غير صالح الإفريقيين . ويستتبع ذلك عرض الأمر على الحكومة البريطانية التى تفصل فى النزاع فتقر القانون إذا رأته لا يتعارض مع مصالح الإفريقيين . وهذه ليست سخرية ولكنها حقيقة رائعة تفتق عنها الذهن الاستعمارى العبقرى .

وحتى تستكمل عناصر المهزلة ، نجح الرجل الاستعمارى الأول سير روى

ويلنيسكى فى انتخابات الجمعية العامة الفدرالية عام ١٩٥٦ ، ولم يلبث أن استهل أعماله الإصلاحية بالتقدم بقانون لتنفيذ الدستور الاتحادى ، وإجراء تعديل فى تشكيل المجلس التشريعى الاتحادى وتضمن القانونان إنكاراً كاملا للحقوق الثابتة للإفريقيين . وعارضت هيئة الشئون الإفريقية هذين القانونين ، ووصفتهما بأنهما من قوانين التفرقة العنصرية . وطبقاً للدستور الاتحادى احتكم الطرفان إلى حكومة جلالة الملكة ، وعرض القانونان على الحكومة البريطانية ، فرأت الحكومة المذكورة وهى أكثر دراية من الإفريقيين أنفسهم بمصالحهم ، رأت أن القانونين محل الاعتراض يحققان فائدة للشعب الإفريقى تعوض كثيراً من وجوه النقص التى قد تبدو فيهما ، وضربت بذلك عرض الحائط برأى الإفريقيين أنفسهم .

وإن الدستور الاتحادى فى جميع مراحله قد جاء على غير رغبة الإفريقيين . ويتضح ذلك من تقرير اللجنة الحكومية التى بعثت بها الحكومة البريطانية إلى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية عام ١٩٣٩ لدراسة إمكان الاتحاد والإدماج . كما يتضح أيضاً من البيان الذى ألقاه أحد الأعضاء الإفريقيين فى المجلس المحلى الإقليمى لغربى روديسيا الشمالية .

تقرير اللجنة الزائرة لروديسا الشمالية ونياسالاند(١) .

« إننا من جانبنا نعتقد أن أقاليم شمال روديسيا وجنوبها ونياسالاند سوف يتزايد ترابط وجوه نشاطها ومصالحها ، بحيث تنتهى بها حتما إلى الوحدة السياسية .

ولكننا نشعر ، أمام المسئوليات التى تحملها حكومة جلالتكم ، أنه ينبغى قبل التفكير فى إدماج هذه المناطق الثلاث أن تستقر درجة من الثقة أكبر مما هى عليه الآن ، تؤكد أن سياسة روديسيا الجنوبية فى التطور المتوازى ، سوف تكون مجدية وفى صالح الوطنيين فى المدى الطويل ، وأنها سوف تتيح لهم فرص التقدم المطلق فى جميع ميادين النشاط التى يصلحون لها ، وأنها فى نفس

(1) Rhodesia - Nyassaland : Royal commission's Report. cond. (5946). London 1939. pp. 214—218.

الوقت تفتح أمامهم مجال التقـــدم المناسب فى المستوى الثقافى والاقتصادى ؛

وفى روديسيا الشمالية ، ثمة سبب من أسباب ترجيح اتجاه الإدماج لدى الأوربيين وهو التطلع إلى التخلص السريع من سيطرة وزارة المستعمرات ؛ ويبدو أن أحداً لم يعن كثيراً بمسألة وضع الوطنيين ومدى استجابتهم ورد فعلهم لمثل هذه التغيرات أو بالنسبة لمشكلة توحيد وتجانس السياسات الإقليمية المختلفة .

وإن الإجماع المذهل للمعارضة الوطنية فى الأقاليم الشمالية يقوم أساساً على كراهية بعض مظاهر سياسة جنوب روديسيا العنصرية ، وإشفاق الوطنيين فى شمال روديسيا ونياسالاند من حدوث تغييرات فى النظام الذى يعيشون فى ظله ، ويعتقدون أنهم يتمتعون فيه بحماية جلالتكم المباشرة ، وهذه العوامل ليس من السهل تجاهلها فى نظرنا » .

معارضة الوطنيين الإفريقيين لهذه المشروعات(١) :

« الآن وقد ثار الجدل حول هذا الموضوع الخطير فى الاجتماع الأخير للمجلس التشريعى أصبح من الضرورى للإفريقى أن يدلى برأيه فى هذه القضية مرة أخرى .

« وقد قلت الموضوع الخطير ، فإن الإفريقيين فى هذه البلاد يخشون مجرد فكرة الإدماج بين بلادهم وروديسيا الجنوبية . وعند ما جاءت البعثة الملكية البريطانية لبحث العلاقات واحتمالات الإدماج بين روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، عارض الإفريقيون فى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند معارضة قوية ومنطقية . ونشرت كثير من رسائل الاعتراض فى صحيفة مرآة البانتو ، وما تزال أسباب الاعتراض قائمة .

---

(١) بيان ألقاه أحد أعضاء المجلس المحلى الإفريقى فى روديسيا الشمالية — ١٩٤٣/١٢/٢٠ .

« ويمكننى أن ألقى ضوءاً على المسألة ، إذا ذكرت بعضاً من هذه الاعتراضات المنطقية الدامغة فى حجيتها ومنها :

« (أ) أن هناك قضية الأراضى فى جنوب روديسيا ، وهى قضية شديدة الحرج والتعقيد . فهناك آلاف من الإفريقيين المعدمين ، الذين طردوا من أراضيهم الموروثة ، ويعيشون فى بلادهم الوطنية كأشباح ، وعلى أرض مملوكة للمستوطنين البيض . وهؤلاء المعدمون سوف يهاجرون بلا شك إلى شمال روديسيا إذا ما تم الإدماج . وبذلك يزيدون من مشكلة الأراضى هنا .

« (ب) إن سياسة جنوب إفريقيا تجاه الوطنيين بصدد التفرقة العنصرية والاقتصادية والسياسية ، تتبع فى روديسيا الجنوبية على أنها السياسة الرسمية المثلى للحكومة . وقد أوضح رئيس وزراء روديسيا الجنوبية للجميع أن بلاده هى بلاد الرجل الأبيض ، وأن الرجل الأسود سيظل دائماً خادماً للرجل الأبيض إن لم يكن عبداً له .

« ومن ناحية أخرى ، فإن حكومة روديسيا الشمالية قد أعطت المصالح الإفريقية أهمية كبرى . فهل يترك رئيس وزراء روديسيا الجنوبية سياسته العنصرية ويتبع أسلوب روديسيا الشمالية ؟ فإذا وقعت حكومة جلالة (الملك) اتفاقاً يقره الإفريقيون مع حكومة روديسيا الجنوبية ، بأن السياسة القائمة الآن فى روديسيا الشمالية لن تحدث فيها تعديلات . فإنه عند ذلك فقط قد يؤيد الإفريقيون فكرة الاتحاد . أما إذا لم يتم هـذا الاتفاق ، وقررت وزارة المستعمرات تسليم شمال روديسيا إلى السير جودفرى هجنجز ، فإن الشعوب السوداء فى جميع إفريقيا الشرقية ستفقد ثقتها سريعاً فى الحكومة البريطانية .

« وأود أن أضيف ، أن هؤلاء التجار والرأسماليين الذين يجدون صعوبة فى ممارسة مطامعهم فى روديسيا الشمالية ، عليهم أن يحملوا عصاهم ويرحلوا إلى أى مكان آخر ، وأن يتركونا فى سلام » .

تطور وانحراف الاتحاد الفدرالى :

لم تلق الحكومة الاستعمارية البريطانية أى اعتبار لاعتراض الشعوب الإفريقية وحججها فى رفض فكرة الاتحاد . وخرجت به إلى حيز الوجود عام ١٩٥٣ جبراً وقسراً ، ومضت فى طريقها الاستبدادى وسلمت القياد لروديسيا الجنوبية . وفى عام ١٩٥٦ ، بعد انتخابات قاطعها الإفريقيون فى كل مكان ، تشكلت الحكومة الاتحادية تحت رئاسة أحد غلاة الاستعمار هو السير روى ويلنسكى ، وطبيعى أنه كان من سكان روديسيا الجنوبية ، وطبيعى أيضاً أن يسير فى الطريق الذى قصد بمثل هذا الاتحاد إليه . ولم يتورع ذلك المستبد عن طرد أحد أعضاء البرلمان الإنجليزى حين وجد أنه يقول كلمة إنصاف لصالح الإفريقيين . واستغل رئيس وزراء الاتحاد السلطات التى خولها له الدستور المفتوح أسوأ استغلال . ورأينا كيف أنه استصدر قانونين يوشك أن يلغى بهما المزايا الضئيلة التى كفلها ذلك الدستور الهزيل للإفريقيين ، لكأنه ينكر عليهم حتى مجرد هذه الحقوق .

وقامت الاضطرابات فى نياسالاند ، وهى صرخة الحق التى أطلقها الزعيم الإفريقى الدكتور باندا ، على التفصيل الذى سنراه بعد قليل . وأسرع السير روى ويلنسكى يتدخل ، ولم يقم أى وزن للحكومة المحلية فى نياسالاند ، وحشد قوات الأوربيين فى روديسيا الجنوبية ووجهها لقمع الاضطرابات فى نياسالاند . وكشف بذلك النقاب سافراً عن الهدف الأصيل من ذلك الاتحاد وهو تحكم الأوربيين فى روديسيا الجنوبية ، فى مقدرات الشعوب الإفريقية فى نياسالاند وروديسيا الشمالية ، بحكم مؤسس على البطش والقوة .

وكان هذا التصرف من جانب روى ويلنسكى ، محل سخط سادته فى لندن ومثار نقد الصحف البريطانية . فكتبت التيمس تقول : « إن ذلك قد تم فى الظاهر بموافقة جميع الحكومات المحلية المعنية ، ولكنه كان من الأحكم أنه إذا ما اقتضى الأمر استخدام قوات عسكرية أوربية لو أنه قد استدعى

قوات من قوات المملكة المتحدة المعسكرة فى كينيا . فقد كان ذلك حرى بألا يترك أى آثار سياسية ، أما بالنسبة لقوات روديسيا فإنها حين تنسحب ستخلف وراءها مشكلات سياسية معقدة » .

ولكن الرجل وقد تملكه الغرور ، مضى يلوح براية العصيان ، وأشار بما يكاد يشبه التصريح ، بأن اتحاده الفدرالى سوف يعارض أية محاولة لإنقاص السلطات المستقرة للحكومة الاتحادية . والتهديد الذى يلوح به رئيس وزراء اتحاد وسط إفريقيا هو المضى بمفرده فى الطريق . أى فصل الرابطة بين الاتحاد وبين الحكومة البريطانية . ولا شك أن قيام دولة مستقلة فى وسط إفريقيا بالصورة التى يتخيلها الرجـــل أمر محال ، فهناك الغالبية الإفريقية الساحقة التى لن تهدأ ولن تستطيع روديسيا الجنوبية وحدها بالأوربيين الذين لا يكادون يبلغون جزءاً من عشرين من تعداد الإفريقيين فى الاتحاد ، لن تستطيع وحدها السيطرة على الموقف . وستكون نهاية المأساة الاستعانة باتحاد جنوب إفريقيا ، ثم ابتلاع الاتحاد الفدرالى بأسره فى اتحاد جنوب إفريقيا ، الذى قد يستمر فى داخل نطاق الكمنولث أو لا يستمر .

وذلك سيكون بلا شك مبعث ثورة عنصرية عارمة لن تبقى ولن تذر ، وستكون نكبة للحكومة البريطانية نفسها ، وستكون القاضية أيضاً على السير روى ويلنسكى نفسه .

إعادة النظر ــ عام ١٩٦٠ :

تتطلع كثير من الأنظار إلى عام ١٩٦٠ ، وتنعقد حوله الكثير من الآمال . فقد تمت اتفاقية بين الحكومة البريطانية وحكومة الاتحاد الفدرالى لوسط إفريقيا على مراجعة دستور الاتحاد عام ١٩٦٠ . وإنه وإن كانت تلك الاتفاقية التى أبرمت عام ١٩٥٧ ، قد حددت مسائل المراجعة فى أمور بعينها تكفل دعم الحكومة الفدرالية ومنح صفة عضوية الكومنولث لها كاملة ، إلا أن العناصر الوطنية ما تزال تأمل أن تتمكن من طرح مسألة حل الاتحاد على

بساط البحث ، وذلك بالرغم من عدم تضمن الدستور الاتحادى قواعد تنظم مثل هذه المسألة .

ومسألة حل الاتحاد تتجاذبها عدة عوامل ، فالعامل الأول هو معارضة حزب العمال البريطانى لسياسة السير رودى ويلنسكى ، ويريد الحزب أن يضعف شوكة السير روى ، فيؤيد فكرة حل الاتحاد . ولكن فى مواجهة هذا الاتجاه تقوم عقبتان ، الأولى أن حل الاتحاد سوف يقرب الشعب الإفريقى فى نياسالاند وروديسيا الشمالية من القومية الإفريقية الصاعدة فى شرق إفريقيا فى كينيا وأوغندة بحيث تصبح قوة مجتمعة عارمة تستطيع أن تتخلص نهائياً من الحكم الاستعمارى ، وتقيم اتحاداً فدرالياً إفريقياً بحتا . ومن ناحية ثانية ، فإن روديسيا الجنوبية سوف ترتمى فى أحضان اتحاد جنوب إفريقيا ، حيث إنها لن تستطيع الصمود بكثافتها العددية من المهاجرين الجدد ، ومواردها لا تكاد تقيم اقتصاداً مستقلا سليما دون الاعتماد على الثروات الهائلة فى روديسيا الشمالية والقوى البشرية العاملة فى نياسالاند .

والعامل الثانى ، هو إحتمال تحقيق روى ويلنسكى لتهديده والقيام بثورة ضد الحكومة البريطانية ، وإثارة حرب تشبه حرب الاستقلال فى المستعمرات الأمريكية . ولكنه فى هذا السبيل أيضاً عقبات ، فهناك أولا غريزة الولاء التى يدين بها المهاجرون البريطانيون فى روديسيا الجنوبية للتاج البريطانى . وهناك ثانياً عقبة فقد قروض رأس المال التى يحتاج إليها الاتحاد حتى يستطيع الوقوف على قدميه . وهى جميعها تأتى من لندن وواشنجطن ، والثورة كفيلة أن تمنعها .

وبين هذه المطامع والمخاوف ، يقوم العامل الحاسم الذى يريد المستعمر أن يتجاهله كلية ، وهو عامل الإرادة الإفريقية ، فإن القومية الإفريقية فى اتحاد وسط إفريقيا ، تسعى إلى أن يتحقق لها ذلك القدر من السيادة التى تنبثق عن قواعد الحق والديموقراطية الأصيلة . وهى ماضية فى طريقها ، فى كل

من الأقاليم الثلاثة المكونة لذلك الاتحاد ، فى إصرار وفى ثقة من بلوغ الغاية التى تسعى إليها . والقومية الإفريقية فى كل من هذه الأقاليم الثلاثة ، تعالج المسألة بأسلوب يتلاءم مع المحيط الذى تعيش فيه ، وذلك على التفصيل الذى سنعرض له الآ ن .

القومية فى روديسيا الشمالية :

رأينا كيف أن توغل المستعمر فى وسط إفريقيا قد تركز فى إقليم روديسيا الجنوبية ، وأنه قد أدى إلى طرد أبناء ذلك الإقليم وانتقالهم إلى نياسالاند . ورأينا أن روديسيا الشمالية لم تحظ من المستعمر باهتمام فى وفرة المهاجرين إليها لعدم وجود أو اكتشاف ثروات طبيعية فيها حتى وقت قريب . وقلنا إن سياسة المستعمر من وراء إقامة الاتحاد الفدرالى بين الأقاليم الثلاثة قد دفعت إليها عوامل اقتصادية جديدة نشأت من كشف مناجم ضخمة للنحاس والمعادن الأخرى فى روديسيا الشمالية . ولعل أحسن تعبير عن هذا الهدف هو ما قاله أحد رجال الأعمال البريطانيين فى صدد الحلم الاستعمارى الكبير من إقامة إمبراطورية بريطانية واسعة فى وسط إفريقيا تمتد من روديسيا حتى كينيا حيث ما تزال تسود روح رودس ، قال : « كم كنا أغبياء أن نستثمر أموالنا فى إيران : كان ينبغى علينا أن نستثمرها هنا . فإن إفريقيا هى قارة المستقبل[١] » .

وفى روديسيا الشمالية أكبر مناجم النحاس التى تمتد تحت جبال النمل . وتتركز المناجم حول مدينة أنجولا أو أندولا ، وهى مدينة حارة المناخ مغبرة ذات شارع رئيسى واحد تصطف على جانبيه الأشجار الباسقة التى طليت بطلاء أبيض ليحميها من النمل الذى يدمر كل شىء .

ويقوم اقتصاد روديسيا الشمالية على مستخرجات مناجم الزنك والرصاص

---

(١) فى قلب إفريقيا – الكسندر كامبل – المرجع السابق ص ١٩٧ The Heart of Africa .

والفاناديوم بالإضافة إلى كميات النحاس الضخمة . وقد رأينا أن قيمة ما يستخرج من النحاس وحده يبلغ ٩٠ مليوناً من الجنيهات ، ويباع النحاس بسعر ٧٠٠ دولار للطن ، وبذلك يبلغ صافى دخل الشركات من المناجم الأربعة الكبرى فى روديسيا الشمالية حوالى ١٥٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً .

وضع الوطنيين فى روديسيا الشمالية :

إن التفرقة العنصرية المقيتة لا تسفر عن وجهها النقاب فى روديسيا الشمالية كما فعلت فى روديسيا الجنوبية ، فهى غير ثابتة فى قوانين علنية . ولكن هناك ما هو أسوأ من القوانين الموضوعة ، هناك العرف المستقر الذى يمعن فى إذلال الوطنيين ، فإن معاملة الرسميين البريطانيين للإفريقيين تفوق فى قسوتها قوانين التفرقة فى الجنوب ، وإن كلمة القطاع الإفريقى ، هى مدلول الحقارة والمهانة ، وهى الكلمة السائدة الاستعمال فى روديسيا الشمالية .

وإن سبب التفرقة فى أقاليم إفريقيا يتغير من مكان إلى آخر ، فيما عدا الجنوب حيث لا يعنى أحد بتلمس معاذير للتفرقة . والمبرر الذى يدعيه الأوربيون للتفرقة فى روديسيا الشمالية هو أن رجال القبائل الإفريقيين يحملون فى دمهم جرثومة الملاريا . وعلى هذه القاعدة ابتدع الأوربيون نظام القطاعات الإفريقية المعزولة عن المدن التى يقيم فيها الأوربيون ، ويطلقون عليها تسمية (Location) .

ومن مشكلات التفرقة التى توشك أن تواجه روديسيا الشمالية ، مشكلة اتحادات العمال . فإن اتحادات العمال الإفريقية تلاقى أكبر عناء فى روديسيا الشمالية بسبب الضغط الذى يتزايد عليها من جانب اتحادات العمال الأوربية . وإن أول هدف من الاتحاد الفدرالى فى وسط إفريقيا ، إدماج اتحادات العمال فى هيئة واحدة ، فتزيد بذلك قوة اتحاد العمال الأوربى فى الشمال بما يحرمه الجنوب من إقامة اتحادات عمال وطنية . ويريد الاستعمار بذلك أن يلغى الحق المكتسب الطبيعى للعمال الإفريقيين فى إقامة اتحادات لهم .

وقد عبر المستر ديكسون كونكولا رئيس اتحاد عمال السكك الحديد الإفريقيين فى روديسيا الشمالية عن ذلك الخطر بقوله : « إن مشكلة إدماج اتحاد العمال فى الشمال مع اتحادات عمال روديسيا الجنوبية ترجع إلى عدم اعتراف حكومة روديسيا الجنوبية بحق الإفريقيين فى تكوين اتحادات للعمال . وإنى أومن بأن الاتحاد الفدرالى إنما يعنى امتداد السيطرة الأوربية السائدة فى روديسيا الجنوبية لتشمل روديسيا الشمالية » .

ولذلك يعارض الإفريقيون فى روديسيا الشمالية . وفى نياسالاند فكرة الاتحاد ؛ وهم يقولون « إننا لا نعنى بذلك أننا سعداء بما نحن فيه الآن ، ولكننا سنكون قطعاً أسوأ حالا وأكثر تعاسة فى ظل النظام الفدرالى المقترح ، والذى يتسلط عليه الأوربيون » .

موقف الأوروبيين :

إن ما يريده الأوربيون فى روديسيا الشمالية من وراء الاتحاد الفدرالى هو تحقيق المزايا العنصرية التى تسود فى اتحاد جنوب إفريقيا . أما بالنسبة للإفريقى فإن وزارة المستعمرات هى أهون الشرين .

ويعيش الأوربيون من العمال فى منطقة النحاس عيشة رغدة مميزة ، فهم يقيمون فى مساكن رحبة ذات حدائق جميلة ، يدفعون فى مقابلها ما لا يزيد على جنيه واحد كل شهر من مرتباتهم التى تتراوح بين ١٢٠ إلى ١٦٠ جنيهاً شهرياً . ويمتلك كل منهم سيارة ، ويتمتع بحياة اجتماعية متوافرة العناصر . ومع ذلك فهم غير قانعين بذلك ، ويطمعون فى المزيد .

وتتحكم الاتحادات التى يقيمها العمال البيض فى كل مرافق الحياة ، وهى تتبع سياسة تسودها الأنانية الممعنة فى الإسراف ، وترمى إلى إقامة مستوى خيالى للحياة بين العمال البيض ، بينما لا تقوم بأى عمل من أجل مساعدة العمال الإفريقيين ، بل تعارض صراحة المصالح الإفريقية .

وإن تفاوت الأجور الضخمة بين العامل الأبيض والعامل الأسود الذى

يقوم بنفس العمل ، قد بلغ حداً خيالياً — ويقول ألكسندر كامبل[١] « فى مصنع تنقية النحاس ، كان يجلس عامل زنجى فوق مقعد رافعة ضخمة ، ويحرك أجهزتها التى كانت تغمر ألواح النحاس فى أوعية كبيرة من الأحماض . وكان هذا العامل يتقاضى ٣٥ سنتا فى اليوم ، وبجواره ، وعلى رافعة مماثلة ، كان يعمل أحد العمال البيض ، وهو يتقاضى أجراً أساسياً قدره ١١ دولارا فى اليوم » .

وفى ظل هذه الصورة التى يتميز فيها الأوربيون فى روديسيا الشمالية ، والتى يطمعون إلى مزيد منها ، يتجهون إلى تجميع قواهم مع الاستعمار فى جنوب روديسيا .

وشكل الأوربيون اتحاداً جديداً باسم « حزب إفريقيا الوسطى » بقصد اكتساح المعركة الانتخابية فى روديسيا الشمالية . وضم الحزب الجديد غلاة المستعمرين فى كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية . ويهدف الحزب إلى إزالة الخوف من قلوب عناصر البلاد من احتمالات تسلط أحد العناصر على العناصر الأخرى ، ويدعى بأن لكل مواطن الحق فى التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ولكنه يشترط ذلك بتحديده طبقاً للإمكانيات المتوافرة فى كل عنصر ، وهى الثغرة التى تطل منها دائماً العنصرية .

ولم يشأ الأوربيون ، كما لم يشأ المستعمرون فى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية أن يطلع أحد فى العالم الخارجى ، بل من أعضاء البرلمان البريطانى نفسه ، على الأحداث المستبدة التى تجرى فى إفريقيا الوسطى . فكانت واقعة طرد المستر جون ستونهوس عضو مجلس العموم العمالى من روديسيا ، ولم يلبث المستر جون ستونهوس أن أثارها حملة عاصفة فى مجلس العموم . وطالب زعماء العمال بإجراء تحقيق برلمانى سريع .

الوضع الاقتصادى :

إن روديسيا الشمالية بما تمتلك من موارد طبيعية وقوى مائية ضخمة وبما

(١) فى قلب إفريقيا — المرجع السابق ص — ٢٠٠ .

تحوى أرضها من مناجم ، تعتبر على جانب كبير من الثراء . ولكن أقل من القليل من هذه الثروات يعود بالخير على أهل البلاد الوطنيين . فهناك أولا نصيب شركة جنوب إفريقيا البريطانية ، وإن كان جانب كبير من الأوربيين ينكرون على الشركة هذا القدر الضخم الذى تحصل عليه ، وقد اشترت حكومة روديسيا الجنوبية حقوق التنجيم من الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا مقابل خمسة ملايين من الجنيهات ، أما فى روديسيا الشمالية فإن المقدر انتهاء امتياز الشركة المذكورة عام ١٩٨٠ . ولكن من المتوقع حتى بعد هذا التاريخ أن يستمر استغلال الشركة لجوانب كثيرة من الاقتصاد فى روديسيا الشمالية بما تملكه الشركة من ممتلكات ضخمة فى البلاد .

وبعد ذلك ، هناك حملة الأسهم فى شركات المناجم ، يليهم العمال الأوربيون بمرتباتهم الخيالية . وما يبقى بعد ذلك يدفع للإفريقيين نظير العمل القاسى الذى يوكل إليهم .

أما دخل الحكومة ، فلا يكاد يخصص منه للإفريقيين إلا نزر يسير . فهناك مثلا مدرسة حكومية واحدة للإفريقيين فى روديسيا الشمالية كلها ، ولم تخصص منح دراسية للدراسة فى جامعة « ماكريرى » الإفريقية إلا فى أضيق نطاق .

والصراع الاقتصادى فى روديسيا الشمالية ، صراع عن طريق الاتحادات التجارية والمهنية وصراع بين اتحادات العمال فى المناجم . وإن ثمة حلقة ثلاثية فى مشكلة المناجم ، الجانب الأول الشركات ، والجانب الثانى العمال البيض ، والجانب الثالث العمال السود . ولا شك أن الشركات ، ومن ورائها حملة الأسهم هى التى تربح الربح الكبير من الصراع بين العمال البيض والسود . ومن ناحية ثانية ، فإن عداء الشركات للعمال السود ، أقل من عداء اتحادات العمال البيض لهم ، لأن الشركات لا تعارض فى إتاحة مجال أوسع للإفريقى لأنه أقل فى الأجر .

وقد قدمنا مثالا لفارق الأجر بين العامل الأسود والعامل الأبيض . ومع ذلك فإن العمال الأوربيين يطالبون بزيادة في أجورهم تبلغ ١٥٪ من الأجور الأساسية . وقد استخدم اتحاد العمال الأوربيين جميع وسائل الضغط على الشركات الأمر الذى أدى بها إلى الرضوخ واستقدمت أحد المستشارين للتوفيق بينها وبين اتحاد العمال . ويستند اتحاد عمال روديسيا الشمالية على اتحاد عمال روديسيا الجنوبية فى ممارسة الضغط على الحكومة الاتحادية . بل إن اتحادات العمال الأوربية فى وسط إفريقيا — حتى تضمن السيطرة الأوربية على المناجم فى منطقة النحاس جميعها — دعت اتحاد العمال الأوربيين فى الكونجو إلى المشاركة فى مؤتمر عام بقصد تأسيس علاقات أقرب نطاقاً بين عمال مناجم الكونجو وعمال مناجم منطقة النحاس ، وذلك حتى لا يتحقق أى امتياز للعمال الإفريقيين فى الكونجو ، يمكن أن يطالب الإفريقيون فى منطقة النحاس بقدر مثله .

القومية الإفريقية فى الميدان :

وفى هذه الدوامة من العسف والاستبداد ، وفى مواجهة هذه المؤامرات التى تسعى إلى تمكين الطغيان وامتداد قواعد التسلط الأوربى من الجنوب إلى الشمال ، ليتحكم فى مقدرات الشعب الإفريقى فى روديسيا الشمالية ، نزلت القومية الإفريقية الميدان ، وعززتها الروح الإفريقية الواعية التى تبدت فى المؤتمرات الإفريقية فى شعلتى النور والحرية ، القاهرة وأكرا .

ولما كانت قواعد التفرقة العنصرية غير المكتوبة ، والتى يريد الأوربيون تثبيتها ما تزال بغير سند من قانون ، فقد حرص الإفريقيون أول ما حرصوا على تحطيمها قبل أن تستفحل وتستقر ، وكانت الحركة السلمية المنظمة التى قام بها الإفريقيون عام ١٩٥٦ فى كل مكان فى روديسيا الشمالية لتحطيم مظاهر التمييز العنصرى . وقد نظم هذه المظاهرات الزعيم الإفريقى « شيسيلى » ، وهو يعتبر من أكثر الزعماء الإفريقيين احتراماً لدى الأوربيين والهنود على سواء .

وهو قد درس فى لندن فى مدرسة الدراسات الشرقية ، ورفض العمل فى الحكومة ونزل إلى ميدان العمل التجارى حتى يستطيع ممارسة السياسة حيث يشاء .

وقد كانت المظاهرات سلمية ، وذلك بفضل سياسة الزعيم « شيسيلى » الذى يؤمن بالمقاومة السلبية التى ابتدعها غاندى ، وبفضل وجود عدد كبير من رجال الصحافة العالمية ، الأمر الذى دعا الحكومة المحلية إلى حشد قوات من البوليس لتمنع وقوع أى اعتداء من الأوربيين على المتظاهرين . ودخلت المظاهرات إلى جميع المرافق العامة ، مكاتب البريد ، والسكك الحديدية وغيرها ، فألغت مظاهر التمييز العنصرى باستخدام الأماكن المخصصة للبيض . وأجبر الموظفون الأوربيون على خدمة الإفريقيين المتظاهرين ، واستقبلوهم استقبال المتعض المجبر على ما لا يريد .

وفى ميدان الاتحادات العمالية ، كان للسيد « لورنس كاتيلنجو » رئيس اتحاد عمال المناجم الإفريقيين اليد الطولى فى تنظيم اتحاد العمال الإفريقى . والسيد لورنس كاتيلنجو كان مدرساً ثم ترك التدريس إلى العمل فى المناجم . وفى عام ١٩٤٠ نظم إضراباً للعمال للمطالبة بحقوق الإفريقيين ، وكانت النتيجة قتل أعداد ضخمة من الإفريقيين وسقط بجواره أحب أصدقائه وأقرب معاونيه . وهرب إلى الكونجو حيث عمل فى المناجم فترة . ثم عاد ليعيد تنظيم اتحاد العمال فى منطقة النحاس . ونجح عام ١٩٥٢ فى تنظيم أكبر إضراب فى تاريخ اتحادات العمال فى إفريقيا الوسطى .

ويعتبر كاتيلنجو العمال الأوربيين كسالى ، لأنهم يحرصون على رفع أجورهم ، وعلى تخفيض جهودهم التى يبذلونها فى أداء أعمالهم . وقد وصف أحد الأوربيين حديث كاتيلنجو معه الذى تناول فيه شئون العمال الإفريقيين ومقارنتهم مع الأوربيين فقال[١] :

« وعجبت من طرافة وصفه للأوربيين بأنهم كسالى ، لأن هذا الوصف

---

(١) كتاب — احذر من الإفريقيين — المرجع السابق Beware of Africans .

هو الذى تعودت أن أسمعه من أفواه الأوربيين حين يتحدثون عن الإفريقيين. وقد كان فى طريقة حديثه كأنه أحد الأوربيين يتناول بالحديث مختلف القبائل من الإفريقيين . ولما ناقشته فى فكرة الأجر المتساوى عن العمل المتساوى قال إن هذه شعارات خداعة ، فإنه ينبغى أولا تحطيم الحاجز العنصرى ، ثم بعد ذلك التحدث عن الأجر المتساوى للعمل المتساوى حين يفتح باب العمل الفنى أمام الإفريقى » .

واتجهت القومية الإفريقية إلى التجمع ، وإلى حشد القوى لمقاومة المؤامرات الاستعمارية . وتجمعت القوى الإفريقية المتحررة فى مؤتمر زامبيا ، وطالب زعماء المؤتمر أن يقاطع الإفريقيون الانتخابات العامة التى أجريت فى ٢٠ من مارس ١٩٥٩ ، وذلك باعتبار أنها مهزلة ديموقراطية . والرجل الأول فى مؤتمر زامبيا هو كواندا ، وقد كان سكرتيراً عاماً لحزب المؤتمر الإفريقى فى روديسيا الشمالية ، واختلف مع السيد « هارى نكومبولا » رئيس الحزب حول الدخول فى الانتخابات ، فقد كان من رأى أقطاب حزب المؤتمر ، ولكن كواندا كان يدعو إلى المقاطعة . وقد لاقت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات استجابة قوية فى روديسيا الشمالية ، ويدل على ذلك الإحصاء الرسمى لعدد المقيدين فى جداول الانتخابات ، فهو لم يبلغ أكثر من ٧,٦١٧ شخصاً ، بينما كان التقدير الأولى لعدد من يتعين أو من يجوز لهم قيد أنفسهم حوالى ٢٥,٠٠٠ شخص .

وحزب زامبيا لقى كل تأييد من الإفريقيين ، وانسلخ حوالى ٧٥ ألفاً من الـ ١٠٠ ألف الذين كانوا يؤيدون حزب المؤتمر ، وانضموا إلى حزب زامبيا . ويعارض الحزب بكل قوة الاتحاد الفدرالى مع نياسالاند وروديسيا الجنوبية ، ويعول قادة الحزب على تشديد حملتهم عند ما يحين وقت إعادة النظر فى الأوضاع فى الاتحاد الفدرالى عام ١٩٦٠ .

رد فعل الاستعمار :

ولكن الاستعمار ، كشأنه دائماً ، وفى حرصه الشديد على الإبقاء على

الأوضاع التى تمكن له من مقدرات البلاد ، عمد إلى سياسته الإرهابية . وبدأت حملة السلطات الاستعمارية للقبض على الزعماء الإفريقيين . وحلت حزب « زامبيا » وأصبح بذلك جميع الزعماء ذوى النفوذ وراء القضبان . وقد اتهم السير « أرثر بنسون » حاكم روديسيا الشمالية مؤتمر حزب زامبيا فى إذاعة له ، بأنه يسعى إلى القيام بثورة إرهابية مستخدماً وسائل السحر والتهديد لجمع المؤيدين حوله . وقال إنه إذا أفلح المؤتمر فى إفساد الانتخابات فإن معنى ذلك تكرار أحداث العنف التى وقعت فى نياسالاند . وأردف يعلق ساخراً ، « ولكن زعماء الحزب أصبحوا الآن فى مكان لن يستطيعوا منه توجيه مؤامراتهم » .

ولم تعلن حالة الطوارئ فى روديسيا الشمالية ، ولكن الحكومة الاستبدادية قامت بحركة اعتقالات واسعة تكاد تفوق عهود الإرهاب فى أى عصر أو فى أى مكان . وقامت الحكومة الاستبدادية بترحيل زعماء زامبيا إلى الأقاليم ، ومن بينهم كينيت كواندا رئيس الحزب ، وسيبالو السكرتير ، وسيمون كابوبيو أمين الصندوق ، وقد رحل جميعهم إلى الأقاليم القبلية حتى يمكن وضعهم تحت الرقابة بموجب التعليمات المحلية التى تجيز للحاكم أو من ينوب عنه أن يقضى على المراقَب بالتقدم للسلطات كل فترة معينة .

ولكن ، هل تفلح محاولات المستبد المتعثرة فى كبت الروح التى انطلقت من عقالها ؟

إن زعماء حزب المؤتمر فى نياسالاند قد حضروا مؤتمر حزب زامبيا ووضعت خطة التعاون بين القوى الإفريقية ، لتنسق بحيث تنتج أعمالهم وكفاحهم آثاراً قوية الفعل فى القوى الاستعمارية . وإن أحداث نياسالاند هى الإطار الذى ستكون على نمطه أحداث روديسيا الشمالية ، بل كل إقليم يسعى للحرية والكرامة فى إفريقيا التى لم تعد مغلوبة على أمرها تستسلم لما يدبره لها المستعمر . إنها إرادة الإفريقى ، إرادة لها الصلابة والتصميم والإصرار .

القومية الإفريقية فى نياسالاند :

لقد زعزع الكفاح البطولى الذى يشنه شعب نياسالاند ضد الاستعمار البريطانى أركان ذلك الاستعمار فى جميع أنحاء إفريقيا ، واعترف غلاة المستعمرين فى لندن بأن خطر ذلك الكفاح .قد هز الصرح الشامخ الذى أقامته بريطانيا فى القارة العذراء ، وأوشك أن تنهار أركانه . وإن حكومة الاستعمار فى نياسالاند ، الداخلة فى اتحاد فدرالى زائف مع كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ، هى لون من ألوان الحكومات الاستبدادية التى يقيمها المستعمر على أكتاف جماعات المستوطنين البيض ، ليمهدوا له الطريق لاستغلال الشعوب الإفريقية والتحكم فى مقدراتها .

وإن نضال القومية الإفريقية فى نياسالاند وكفاحها الذى تسير فيه يعتبر أقوى كفاح شهدته إفريقيا ، من حيث وضوح أهدافه وجلاء غاياته السياسية المحددة . فهى تهدف إلى تخليص شعب نياسالاند من أغلال الاتحاد الزائف الذى أراد المستعمر أن يربط به الشعب إلى إقليمين تستقر له فيهما الغلبة ، أو يتوهم أن سلطانه عليهما ثابت . وهى تهدف بعد ذلك إلى تحقيق الاستقلال والكرامة الوطنية ، وتقيم لشعب نياسالاند حياة سياسية خالية من مذلة التمييز العنصرى ، ذلك البلاء الذى يحاول المستعمر أن يمد جذوره ليشمل إفريقيا الوسطى كلها ، تمهيداً لربطها بالجنوب ، وطرد أصحاب البلاد الأصليين ، كما قدر له فى الماضى أن يفعل فى روديسيا الجنوبية .

إن عدوى الحرية ، أو قل نسيم الحرية قد انساب من الشمال إلى جنوب خط الاستواء وأسرع المستعمر ينكر تلك النسمات ، وخبأ رأسه فى الرمال ، وأنكر واستكبر ، ثم طغى وتكبر ، واستبد وأطلق قوى الشر من عقالها : وفى نياسالاند ، وقف بطل مارد ، آمن بوطنه وإفريقيته ، وبقوميته : واتهمه المستعمر بأنه يريد أن يبنى إمبراطورية ملونة ، دون مبدأ « المشاركة » وهو الأسلوب الجديد الذى يستتر وراءه الاستعمار . وطنطنت بريطانيا أن

الدكتور باندا ، بطل نياسالاند ، يريد إنشاء اتحاد إفريقى ملون فى نياسالاند وتنجانيقا وروديسيا الشمالية وأنه يزمع بعد أن يستقر له أمر ذلك الاتحاد أن يطرد البريطانيين البيض المستوطنين فيه .

وليس ثمة شك فى أن تحقيق القومية الإفريقية لمثل هذا الاتحاد الطبيعى ، أمر يدعم قوتها ويؤكد مناعتها وهو ما يخشاه المستعمر ويحرص كل الحرص على ألا يكون . بل إن الخوف من قيام مثل هذا الاتحاد أو الميل إليه ، هو الذى أملى على المستعمر ابتداع الاتحاد الزائف مع روديسيا الجنوبية والشمالية ، ليمكن الحكومة الاستعمارية المتطرفة فى روديسيا الجنوبية من التسلط على روديسيا الشمالية وعلى نياسالاند .

ونياسالاند إقليم ضيق يمتد بجوار بحيرة نياسا الكبيرة ، التى توشك أن تصبح بحراً داخلياً . وشوارع مدن نياسالاند قليلة تكاد أن تكون معظمها غير صالحة للاستعمال بسبب رطوبة الجو . ويبلغ تعداد نياسالاند حوالى مليونين ونصف مليون من الإفريقيين ، وثلاثة آلاف منحدرين من أصل هندى ، وألفان من المستوطنين البيض ، وإن عدداً كبيراً من الإفريقيين فى نياسالاند من أبناء المهاجرين الذين هربوا من الاستعمار البريطانى فى روديسيا الجنوبية فى مطلع هذا القرن .

وإن قصة نياسالاند ، ودخولها فى حماية التاج البريطانى ، هى نفس القصة التى ترددت فى سائر أنحاء أقاليم إفريقيا . فقد ورد عليها المغامر ليفنجستون فى نهاية القرن التاسع عشر ، وتمكن بالأسلوب المخادع الذى أتقنه المستعمرون من إبرام معاهدات تقليدية مع زعماء القبائل بدعوى حمايتهم .

وشعب نياسالاند شعب جاد مجد ، يميل إلى الانتشار فيسافر أفراده إلى أبعد المناطق سعياً وراء الرزق حيثما توافر له ذلك . وإن السمة التى تميز الإفريقى فى نياسالاند هى ترابط أبناء الشعب معاً فى ألفة وتآلف قويين ، والميل الطبيعى إلى التحصيل والمعرفة كلما أتيح لأحد منهم ذلك . ويتوق النياسالاندى

إلى القراءة إذا ما حصل على قدر من الثقافة ، وهو يدع جانباً ما يحرص المستعمر على تزويده به من كتب أدبية ، ويسعى إلى أن يحصل على الكتب العلمية والعملية ، فتنتشر عادة قراءه كتب العلوم والهندسة .

الوضع الاقتصادى :

إن الوضع الاقتصادى فى نياسالاند يدل على مدى الانهيار الذى يمكن أن يلحق ببلد إذا تحكم المستعمر فى مقدراته . فإنه بسبب المستعمر هاجر كثير من الإفريقيين فى روديسيا الجنوبية ، هرباً من الاستبداد الأبيض ، ثم استوطنوا نياسالاند . فتكاثر بذلك عدد السكان حتى أصبحت نسبتهم ٥٥ نفسا فى كل ميل مربع . وهذه الطاقة البشرية الهائلة ، لا تكاد تكفيها ما تنتجه الـ ٨٧٪ من الأرض الصالحة للزراعة ، وهى المملوكة للإفريقيين البالغ عددهم قدر عدد الأوربيين أكثر من ألف وخمسمائة ضعف .

ولذلك فإن الظاهرة الاقتصادية فى نياسالاند هى هجرة أهلها إلى أى مكان بحثاً عن الرزق ، وفى كل عام يقدر عدد المهاجرين ١٥٠,٠٠٠ رجل ، بعضهم يعود ، والبعض الآخر لا يعود أبداً . ويستخدم الأوربيون الطاقة البشرية من هذا المستودع الكبير ، فى مزارع روديسيا الجنوبية وفى مناجم روديسيا الشمالية .

ولهذا الهدف ، هدف الاحتفاظ بذلك المستودع للطاقة البشرية ، والإبقاء على حالته الاقتصادية التابعة ، رسم الاستعمار سياسته على أساس الاتحاد الفدرالى الزائف ، فيضع ذلك المستودع برمته تحت سلطان الحكومة البيضاء فى روديسيا الجنوبية .

ويقدر دخل الأسرة فى نياسالاند بما لا يتجاوز بضعة دراهم فى اليوم ، ومع ذلك يدعى الاستعمار أنه قد أنفق منذ نهاية الحرب قرابة ثلاثة ملايين من الجنيهات على مشروعات التنمية . ولكن الحقيقة أن كل هذه الملايين الثلاثة قد ذهبت فى إنشاء مساكن للموظفين الأوربيين وفى إقامة مشروعات

انتهت بالفشل مثل مشروع موسسة لصيد الأسماك انتهى بالبوار وبشراء أحد التجار اليونانيين لمنشآت المشروع بأبخس ثمن . هذا بينما هناك ثمة مشروعات أجدى فائدة وأعم نفعاً لم تفكر الحكومة الاستعمارية فى نياسالاند فى تنفيذها .

بالإضافة إلى الحاجز العنصرى الذى يغلق كثيراً من الأبواب الاقتصادية أمام الإفريقيين فى نياسالاند : كما أن رسوم التصدير التى تقتضيها حكومة نياسالاند على الحاصلات الزراعية الرئيسية وهى الطباق والشاى ، مرتفعة جداً بينما تتيسر وسائل التصدير لمستخرجات المناجم فى روديسيا الشمالية مع تشابه الوضع فى الإقليمين ، لعدم وجود ميناء للتصدير ، وتنقل البضائع من كل منهما إلى دار السلام فى تنجانيقا . وإن أخشى ما يخافه المستعمر هو قيام ارتباط قوى بين القومية الإفريقية الصاعدة فى نياسالاند وتنجانيقا ، فتكمل إحداهما الأخرى ، الأولى بطاقاتها البشرية النشطة والثانية بمساحاتها الشاسعة البكر .

الموقف الإفريقى :

لقد تنبه الشعب الإفريقى فى نياسالاند منذ البداية إلى ما تنطوى عليه الفكرة الاستعمارية من وراء إنشاء اتحاد بين بلادهم وروديسيا الشمالية والجنوبية من خطر يمكن للنزعة الاستعمارية الاستغلالية المستبدة التى تسود روديسيا الجنوبية من أن تمتد لتشمل الإقليمين الإفريقيين الآخرين . ولذلك أعرب شعب نياسالاند منذ ١٩٣٩ عن اعتراضه ورفضه لفكرة الاتحاد . وعند ما أعلن بالرغم من ذلك ، قيام الاتحاد فى عام ١٩٥٣ ، أثبت شعب نياسالاند اعتراضه بكافة الوسائل : وأصر على ذلك الاعتراض ، مؤكداً فى اعتراضه أن شيوخه وسكانه جميعهم يرفضون اتحاداً لا يقصد به سوى إيجاد حل للمشكلات السياسية والاقتصادية التى تكتنف مستقبل روديسيا الجنوبية ، ويهدف إلى تأكيد وزيادة النفوذ الأوربى فى وسط إفريقيا . ولم يخدع الشعب الإفريقى بمظاهر المكاسب التى حاول الاستعمار أن يوحى إليه أنها ستعود عليه من

اتحاده ذاك . فإن شعب نياسالاند ، ونسبة كبيرة منه كانوا يعيشون من قبل فى روديسيا الجنوبية ، يعلم حق المعرفة معنى ومركز المواطن الإفريقى فى روديسيا الجنوبية .

وقد صدق حدس شعب نياسالاند . فقد استتبع الاتحاد ، زيادة فى نسبة الموظفين الأوربيين من روديسيا الجنوبية . وامتداداً لمبادئ التميز العنصرى ، وميلا عاماً إلى المبادئ التى يؤمن بها البيض فى اتحاد جنوب إفريقيا .

لذلك لم يكن بد من تزايد روح السخط ، واجتمعت كلمة الشباب الثائر الحريص على قوميته ، مع حكمة الشيوخ المجربين العالمين بمزالق الاستعمار . وحظى حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى فى نياسالاند بتأييد الجميع . وطالب المؤتمر بفصم عرى الاتحاد الزائف ، وانطلقت الصرخة عالية مدوية ، وانتشرت الدعوة إلى تحقيق استقلال نياسالاند وحق شعبها المطلق فى تقرير مصيره . ووقع الاستعمار فى حيرة ، فهو لا يريد إضعاف حكومة الاتحاد الفدرالى الممسوخ الذى أوجده ، ويخشى أن تنفذ روديسيا الجنوبية تهديدها الدائم بالانخراط فى اتحاد جنوبى إفريقيا وخروجها بذلك من قبضته المباشرة ؛ كما أنه يخشى إن حصلت نياسالاند على حقها فى الاستقلال ، وتبعتها فى ذلك كل من روديسيا الشمالية وتنجانيقا التى تحت الوصاية الدولية ، أن تتقارب هذه الأقاليم فى اتحاد إفريقى بحت يكون النهاية للمطامع الأوربية فى وسط إفريقيا .

وفى خضم هذه المشاعر ، وفورة تلك الأحاسيس ، ظهر رائد من رواد القومية الإفريقية وزعيم من زعمائها هو الدكتور هاستنجز باندا . وتبلورت حول باندا آمال الإفريقيين ، واتسع قلبه لأمانى مواطنيه جميعاً . وباندا قد تجاوز الأربعين بقليل ، بدأ حياته فى صباه يرعى الأغنام على شواطئ بحيرة نياسا ، ثم غامر بالسفر ، كما كان يغامر غيره من أبناء نياسالاند ،

واتجه جنوباً فقضى مرحلة من حياته فى جنوب إفريقيا ، وكان ، شأن أبناء نياسالاند ، ميالا للقراءة والاطلاع ، محباً للعلوم ، ولم يلبث أن وجد طريقه إلى موطن داء بلاده ، إلى مقر المستعمر الغاصب ، وفى لندن تعلم باندا ودرس وحصل على إجازة الطب ، وفى إقامته فى انجلترا التقى بمثيلين له ، من أبناء أقاليم إفريقية أخرى . جمعهم بلاء الاستعمار وجمعتهم الغربة ، كما جمعهم الأصل الإفريقى الواحد .

وكان قلبه يتأسى وهو يرى معالم الخطة الاستعمارية تنسج فى لندن ، لتحيل عبودية بلاده المؤقت إلى عبودية دائمة ، ولتمكن من لا يتجاوز عددهم ألفين من الأوربيين فى نياسالاند ، من مقدرات الشعب كله تحت ظل اتحاد زائف كاذب مع روديسيا الجنوبية والشمالية .

وأعلن المستعمر قيام الاتحاد فى نهاية عام ١٩٥٣ ، وعقد أول برلمان فى الثانى من فبراير ١٩٥٤ مكوناً من ٣٥ عضواً ، منهم ٢٦ عضواً أوربياً ، و١٤ لروديسيا الجنوبية و٨ لروديسيا الشمالية ، و٢ لنياسالاند ، ويمثلون فى مجموعهم ٢٠٩ ألف أوربى فى هذه الأقاليم الثلاثة .

واستشعر باندا ما يعنيه ذلك الاتحاد بالنسبة لبلاده . فهو يعنى زيادة غربة مواطنيه فى بلادهم حيث يفتح باب الهجرة البيضاء المنكودة . وهو يعنى استمرار حرمانهم من حقهم فى تولى شئون بلادهم ، حيث يحرم قانون الانتخاب غالبية الإفريقيين من حقوقهم السياسية ، فليس الحق السياسى عاما ، فلم يشترك فى الانتخابات فى روديسيا الجنوبية سوى ٤٢٩ إفريقيا من بين ما يقرب من مليونين ، وقوطعت الانتخابات فى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند .

واتصل باندا بمواطنيه ، ودامت الرسائل بين باندا وشعب نياسالاند ، وأصبح باندا الزعيم الأول لنياسالاند ، بلده التى لم يرها منذ تركها طفلا صغيراً . وعاش باندا فترة يمارس الطب فى غانا . وعرف هناك كيف أن

الإيمان بالقومية يحقق المعجزات ، وشهد مولد أمة غانا الجديدة ، وأصبح بعد ذلك من المحتم عليه أن يذهب إلى ميدان المعركة ، إلى نياسالاند :

وفى العاشر من يوليو ١٩٥٨ ، عاد الدكتور هاستنجز باندا إلى بلاده وهبط فى مطار بلانتير . واحتشدت جموع الشعب تحيي زعيمها الذى عاد بعد غيبة ثلاثين عاماً أو تزيد ، وارتفعت الهتافات مدوية ، وفى ملعب كرة القدم ، التقى باندا مع مواطنيه وتقدم منه رؤساء القبائل ، ونصبوه زعيما منقذاً لهم . وخاطبهم باندا قاطعاً على نفسه العهد ومجدداً القسم الذى أخذه على نفسه وهو طفل صغير يقطع المسافات الشاسعة بينه وبين بلاده ، قال : « إننى كما كنت دائماً ، ضد هذا الاتحاد ، ولن أهدأ حتى نتحرر منه ، فقد فرض علينا رغم إرادتنا ، إننا سنكافح من أجل تقدمنا الدستورى ، فإن المستوطنين البيض يريدون من وراء اتحادهم ذاك أن يستقلوا ليستبدوا بنا ويسلبونا أوطاننا . ولكن ، إن شريدكم قد عاد إليكم وسنكافح معاً ضد سيطرة البيض » .

ولم يطق المستعمر صبراً . ولم يأل جهداً فى ممارسة استبداده وصنوف اضطهاده ، وجهها إلى باندا وإلى حزب المؤتمر من ورائه وإلى شعب نياسالاند الباسل .

المطامع الأوربية ــ أسباب الثورة :

إن الأقلية الأوربية فى نياسالاند التى لا تكاد تبلغ ألفين من الأوربيين ، تسعى إلى أن تتحكم فى البلاد جميعها ، وهى تستند فى ذلك إلى سياسة الاستبداد التى تسود روديسيا الجنوبية ، وتهدف من إنشاء الاتحاد الفدرالى لوسط إفريقيا إلى تمكين الحكومة البيضاء من مقدرات الشعب جميعها ، فإن ثمة خطة موضوعة لحمل الإفريقيين فى نياسالاند على الهجرة إلى مناطق أخرى ، وذلك بحرمانهم من وسائل استغلال أراضيهم الزراعية ، ومنع أساليب الزراعة الحديثة ، تمهيداً للادعاء بعد ذلك بعجز الإفريقيين عن استغلال بلادهم

ثم انتزاعها من أيديهم ومنحها للأوربيين . وهذا هو نفس الأسلوب الاستعمارى الذى اتبعته بريطانيا فى كينيا وفى غيرها من البلدان الإفريقية .

وأنشئ الاتحاد الفدرالى بين الأقاليم الثلاثة ، وحرم على الإفريقيين أن يتنقلوا بين تلك الأقاليم كيفما شاءوا ، وهم أصحاب الأرض الشرعيين ، وذلك حتى لا يثور تنافس بينهم وبين الأوربيين فى روديسيا الشمالية التى فى حاجة إلى الأيدى العاملة ، وفى نفس الوقت أتيح للأوربيين أن يتنقلوا بين أقاليم الاتحاد الثلاثة بحرية تامة .

ويهدف الاستعمار من هذه السياسة ، إلى التضييق على أصحاب البلاد حتى يهاجروا إلى أية منطقة أخرى ، إما إلى الشمال حيث يريد الأوربيون أن يتجمع الإفريقيون ليقيموا دولا إفريقية خالصة لهم ويدعوا منطقة النحاس الغنية للاستغلال الأوربى . وإما إلى الجنوب ، حيث يرسفون فى أغلال التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا .

والدستور الجديد لم يعلن بعد ، ولكن المتوقع أنه ستسود فيه النزعة العنصرية التى يحرص الحكام البيض فى روديسيا الجنوبية على أن تطبع به شئون اتحادهم المزيف ، وإن التلويح بعدد من الوزراء السود لن يغير من واقع الأمر شيئاً .

ولن يخدع الإفريقيون بما تحاول وزارة المستعمرات فى لندن أن توحى إليهم به من أن ثمة خلافاً بينها وبين حكومة سالزبرى ، وأنها تدافع عن حقوق الإفريقيين . فإن الماضى غير المشرف الذى سجلته وزارة المستعمرات على نفسها قد أكد الإحساس بعدم الثقة الذى كان يراود الإفريقيين منذ بداية الاستعمار الإنجيزى لبلادهم . وأصبحت وزارة المستعمرات كناية عن التضليل والكذب والوعود الزائفة .

وإنه لمن خطل الرأى أن تصور الاضطرابات التى وقعت وما تزال تدور رحاها فى نياسالاند ، على أنها مجرد إثارة افتعلتها كلمات بعض الزعماء

الوطنيين . وتلك هى الفكرة التى يحاول المستعمر دائماً أن يصور بها أى ثورة فى إفريقيا ، منكراً حقائق الأمور وهى أن الشعب الإفريقى قد ضاق ذرعاً بطول الكبت والتسلط ، وأنه يريد أن ينطلق فى قوة عارمة ثائرة لتحقيق استقلاله وسيادته . وإن المؤتمر الوطنى فى نياسالاند ، يستند إلى تأييد شعبى جامع ، لم يستطع حتى غلاة المستعمرين أنفسهم إنكاره ، فتكتب مجلة الاسبكتيتور البريطانية فى ٢٧ من فبراير ١٩٥٩ : . . « ولكن المؤتمر فى نياسالاند يلاقى تعضيداً كاملا من الأغلبية الساحقة للإفريقيين بالنسبة لأى بلد إفريقى آخر . كما أن قادة المؤتمر يعبرون عن الإحساس العميق بعدم الرضاء الذى يشعر به الإفريقيون ويضيقون به » :

وتقف القومية الإفريقية فتتحدى بريطانيا أن تجرى استفتاء فى اتحاد إفريقيا الوسطى ، فيعلن برلمان دولة غانا الوليدة فى الثانى عشر من يونيو ١٩٥٩ قراره بالإعراب « عن القلق البالغ لحرمان بعض الزعماء الوطنيين فى اتحاد إفريقيا الوسطى من حقوقهم المدنية وحرياتهم » . ويتحدى بريطانيا أن تجرى استفتاء عاماً فى اتحاد إفريقيا الوسطى للتعرف على رغبة الشعب الإفريقى فى ذلك الاتحاد :

ولكن الاستعمار أصر على برنامجه المرسوم فى الاستبداد والبطش والتنكيل بالأحرار . ولم يلبث أن واجه الشعب الإفريقى فى نياسالاند بسلسلة من أعمال الإرهاب والتنكيل واعتقل الزعماء وزج بهم فى السجون ، ثم أعلن حالة الطوارئ فى البلاد ليتستر وراءها فيمعن فى غيه ، وادعى أن ما قام به كان لصد بوادر الثورة ، التى أثارها هو بأعماله .

الثورة :

سببت سياسة حزب المؤتمر وإصراره على موقفه ، وتمسكه بمطالبه ، موجة من القلق الشديد للحكومة جعلها فى حلقة مفرغة . فهى كما قال الحاكم

العام(١) : « إما أن تواجه الموقف بإجراءات بوليسية واسعة النطاق ، فتؤدى بذلك إلى تعطيل أعمال الرى المحلية بحيث تدفع الفلاحين دفعاً فى أحضان حزب المؤتمر ، أو أن تتجاهل هذه الأحداث وتترك بذلك ميدان العمل مفتوحاً لتأكيد أهداف حزب المؤتمر » : وقد اختارت الحكومة الاستعمارية فى نياسالاند أن تتبع أساليب العنف . ودارت سلسلة من المعارك أكدت للشعب الإفريقى أن الحكومة البيضاء فى بلادهم ، تتساند مع حكومة روديسيا الجنوبية لتفرض عليهم سياسة الطرد من بلادهم .

ووقفت الشعوب الإفريقية وراء نياسالاند ، تساندها وتؤيدها .فصدر فى مؤتمر أكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ قرار الشعوب الإفريقية يقضى بأن « يعلن المؤتمر تأييده الكامل لجميع المقاتلين فى سبيل الحرية فى إفريقيا ، وجميع من يلجئون إلى الوسائل السلمية غير العنيفة والتمرد المدنى ، كما يعلن تأييده لجميع هؤلاء الذين يضطرون إلى مقاومة العنف بقصد الوصول إلى الاستقلال القومى وحرية شعوبهم . وحيث تصبح هذه المقاومة ضرورية فإن المؤتمر يسحب جميع التشريعات التى تعتبر هؤلاء الذين يكافحون فى سبيل حريتهم واستقلالهم مجرمين عاديين » :

وما إن عاد الزعيم باندا من أكرا ، حتى تأهب الاستعمار لمؤامرته الكبرى . وأعلن باندا للشعب الإفريقى فى نياسالاند ، أنه لم يعد وفى جيبه الاستقلال ، بل إن على الشعب أن ينتزع حقه لنفسه ، وقال إنه يتوقع أن يزج به فى السجن وأن الآلاف من الأحرار سوف يجدون طريقهم إلى المعتقلات .

وصدق حدس الدكتور باندا . فلم يلبث المستعمر أن حرم على حزب المؤتمر عقد اجتماعات عامة ، إلا بعد إذن من السلطات ، وقد دأبت السلطات على رفض التصريح بأى اجتماع ، وبذلك اعتبرت كل اجتماعات حزب المؤتمر غير مشروعة منذ بداية عام ١٩٥٩ . وثار شعب نياسالاند واندلعت

---

(١) الرسالة البيضاء لحاكم نياسالاند فى ١٨ من مارس ١٩٥٩ .

المظاهرات عنيفة عارمة ، ووقع العديد من الحوادث ضرب فيها البوليس المتظاهرين بالهراوات وامتلأت السجون فى كل مكان بالمئات من الأحرار.

وفى ٢٤ من يناير عقد حزب المؤتمر اجتماعاً فى مدينة بلانتير وقرر فيه إعلان الإضراب العام بما فى ذلك الموظفون وعمال السكك الحديدية والنقل ، وذلك ما لم تستجب الحكومة إلى المطالب الدستورية لحزب المؤتمر ، كما تقرر فى ذلك الاجتماع أن تستمر المظاهرات فى طول البلاد وعرضها ، ولكن بشرط ألا يلجأ المتظاهرون إلى العنف ، وأن يسلموا أنفسهم للاعتقال دون مقاومة إذا اقتضت الحال ذلك . وتقرر أنه إذا ألقى القبض على الزعيم باندا ، يتولى شيبمبير وثلاثة آخرون رياسة الحزب ، وعليهم تحديد يوم الثورة الكبرى للاحتجاج على اعتقال باندا .

وفى منتصف فبراير ، زاد تعنت البوليس ، وألقى القبض على المئات من الأحرار ، وذلك فى محاولات البوليس منع اجتماعات حزب المؤتمر وهو حزب شرعى ، له جميع حقوق الأحزاب الدستورية ، وانتشرت الاضطرابات وأقام الإفريقيون المتاريس وعطلوا وسائل المواصلات وواجه البوليس تلك الاضطرابات بإطلاق النيران .

واتخذ حاكم نياسالاند الأهبة لتنفيذ ما رسمه بالاتفاق مع حاكمى روديسيا الشمالية والجنوبية ، ومع رئيس وزراء الاتحاد المزيف . ولم تلبث قوات الجيش من روديسيا الجنوبية أن تدفقت على إقليم نياسالاند ، تطبيقاً للمادة ٤٢ من الدستور الاتحادى ، وأعلنت حكومة نياسالاند إلغاء المباحثات الدستورية التى كان مزمعاً البدء بها بين لورد بيرث ممثلا للحكومة البريطانية والدكتور باندا عن الشعب الإفريقى فى نياسالاند ، وكان ذلك هو الهدف الأول من سياسة الإثارة التى اتبعتها حكومة نياسالاند الاستعمارية .

ويفضح الحاكم العام لنياسالاند خطته الاستعمارية فى رسالته البيضاء حين يعترف بأنه على الرغم من تأكيد الدكتور باندا تمسكه بالوسائل الدستورية ،

إلا أن الاضطرابات المتزايدة قد جعلت من المحتم عليه – الحاكم العام – أن ينصح وزارة المستعمرات بتأجيل المباحثات الدستورية وأن يتخذ الأهبة لإعلان حالة الطوارئ ، واعتقال جميع زعماء حزب المؤتمر .

ويستطرد السير روبرت أرمتاج فى رسالته فيقول : « وفى نفس اليوم – ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٩ – طلبت من السير إدجار هوايتهيد حاكم روديسيا الجنوبية – قوات بوليسية لتعزيز قوات الأمن فى نياسالاند ، واتخذت الترتيبات مع حاكم تنجانيقا لاحتلال قوات الحامية مطار فورت هيل ، وكان من الضرورى لقوات تنجانيقا أن تعمل فى الجزء الشمالى من قطاع «كارونجا» لحماية الأرواح والممتلكات ولوقف أعمال الفوضى من الامتداد إلى تنجانيقا » .

ويعترف بعد ذلك بأنه : « كانت خطتى بشأن القوات وعددها ووقت إرسالها قد تمت بالاتفاق والتفاهم بينى وبين سائر حكومات الاتحاد » .

ويستطرد فيقول : « وفى الثانى من مارس أكملت الإجراءات اللازمة لحشد القوات ، وأعلنت حالة الطوارئ فى الساعات الأولى من الثالث من مارس [1]» .

وألقى القبض على الدكتور باندا وست وعشرين من زعماء حزب المؤتمر فى الرابع من مارس ١٩٥٩ ، ونقلوا بالطائرة إلى روديسيا الجنوبية حتى لا يتمكن شعب نياسالاند من إطلاق سراحهم بالقوة . واعتقد السير روى ولنسكى والسير روبرت أرمتاج أن الأمر قد استتب لهم ، وأن شعب نياسالاند بدون زعمائه سيصبح لقمة سائغة ، وهو نفس الأسلوب الاستعمارى العتيق الذى اتبعته بريطانيا دائماً . ولكن اعتقال الزعماء كان بمثابة سكب البترول على اللهب ، فزادت الثورة اشتعالا ، وتجمعت الجماهير فى كل مكان ، وتركز التجمع على الأخص فى « ليمبى » مركز السكك الحديدية وأحرقت سيارات الحكومة وقذفت مراكز البوليس بالحجارة .

(١) الرسالة البيضاء – التى أرسلها حاكم نياسالاند إلى وزارة المستعمرات .

وألقت الطائرات منشورات تحمل رسالة من الحاكم العام يدعو فيها إلى الهدوء ، ويعلن تحريم حزب المؤتمر الإفريقى فى نياسالاند ، وأن عقوبة انتماء أى شخص لهذا الحزب أو فروعه ستكون السجن ١٤ عاماً . وأعلن الحاكم العام فرض إتاوة على أية منطقة تقع فيها حوادث ، ومنع التجول فى المناطق الوطنية بين السادسة مساء حتى السادسة صباحاً . وتوقفت السكك الحديدية بسبب إضراب العمال ، وأغلقت مصانع الدخان ومحطات توليد الكهرباء . وانتشرت قوات الجيش والبوليس فى كل مكان ، واضطر الإفريقيون إلى الهجرة إلى القرى تاركين المدن . وبلغ عدد المعتقلين فى الأسبوع الأول من إعلان الطوارئ ٥٨٠ شخصاً والقتلى أكثر من ٧٠ شخصاً . وذلك طبقاً للبيانات التى أعلنتها الحكومة كما بلغ نصيب حكومة نياسالاند من نفقات الطوارئ ٧٠,٠٠٠ جنيه ، وذلك غير نفقات معسكرات الاعتقال التى أقامتها لحسابها حكومة روديسيا الجنوبية .

نتائج الثورة — تصدع الاستعمار :

ولم يفلح الاستعمار فى إخماد الثورة ، ولم ينجح فى تحقيق مآربه فى الانفراد بشعب نياسالاند . فقد وقف الرأى العام العالمى إلى جانب الشعب الباسل ، وتمكن الزعيم شيوم ، المساعد الأول للدكتور باندا من الهرب قبل القبض عليه . وأعلن فى لندن دحضه لمفتريات السير روبرت أرمتاج حاكم نياسالاند وأثار الرأى العام فى بريطانيا نفسها على العقلية الاستعمارية الرجعية التى تسيطر على حكومة نياسالاند .

إن المعلقين السياسيين قد شبهوا ثورة نياسالاند ، بثورة أيرلندة عام ١٩١٦ ، فإن ثمة وجوها كثيرة متماثلة فى الثورتين . نفس التحدى الصريح المترصد للقانون الجائر ، وكبت الحريات ، ودوى الرصاص والقتل ، بالإضافة إلى صفة الأشخاص المتصلين بالمأساة ، فإن حزب المؤتمر ليس جماعة من رجال العصابات أو الانتهازيين ، فقد انضمت كثير من العقول المفكرة الناضجة ،

والقلوب المؤمنة إلى الحزب . وإن في نياسالاند برمتها خمسة وثلاثين خريجاً من الجامعة ، جميعهم معتقلون سوى ثلاثة فقط مطلقي السراح .

ولجأ المستعمر إلى ذلك الشبح الذى ما فتئ يلجأ إليه كلما أعيته الحيل ، شبح الشيوعية ، فيعلن السير روى ويلنسكى فى الحادى عشر من مارس أن إصبع الشيوعية وراء ثورة نياسالاند ، وقال إن الشيوعيين قد اتصلوا بزعماء حزب المؤتمر الإفريقى فى اجتماعات أكرا وإن خطة الثورة قد رسمت فى ذلك الاجتماع .

وتخبط الاستعمار فى سياسته ، فأكد السير روى ويلنسكى أن الرجل الأبيض لم تنته أيامه فى إفريقيا كما يتخيل البعض ، وحذر حزب العمال البريطانى من التمادى فى سياسته الممالئة لاتجاهات التحرر فى إفريقيا ، وهدد بأنه والمجتمع الأبيض فى الاتحاد الفدرالى قد يضطرون إزاء ذلك إلى الاستقلال بسياستهم وعدم ربطها بسياسة هوايتهول فى لندن .

واعترف أحد الضباط البريطانيين فى التاسع عشر من إبريل بأن مقاومة الإفريقيين تتزايد ضراوتها وتعنف قوتها يوماً بعد يوم ، وأن الإضراب قد شمل كل مرافق الحياة فى نياسالاند :

وصرح « مودوين » عضو اللجنة التوجيهية لمؤتمر الشعوب الإفريقية ، وعضو المؤتمر الوطنى فى نيجيريا والكمرون ، بأن الإفريقيين فى جميع أنحاء إفريقيا لا يستطيعون أن يقفوا مكتوفى الأيدى بينما يلاقى إخوة لهم فى اتحاد وسط إفريقيا ألوان العسف والاستبداد ويقتلون مثل الطيور ، ويساقون سوق الأغنام .

لجنة ديفلين للتحقيق :

واضطرت حكومة لندن ، تحت ضغط الرأيين العامين العالمى والبريطانى إلى أن تبعث بلجنة قضائية للتحقيق فى نياسالاند . وقد كانت فكرة إرسال تلك اللجنة موضع نقد من جانب حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، فقد كان

الحزب يفضل إرسال لجنة برلمانية باعتبار أن المشكلة فى أساسها مشكلة سياسية يتعين أن تعالج على أساس سياسى .

وأعلنت اللجنة تقريرها فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٩ ، أدانت فيه السياسة الاستعمارية التى أدت إلى نشوب الثورة فى نياسالاند ، وأكدت فيه أن الرأى العام الإفريقى مجمع على معارضة فكرة الاتحاد ، وقررت اللجنة فى تقريرها أن نياسالاند ، « تعتبر — مؤقتاً — دولة بوليسية حيث أنه ليس فى مصلحة أى شخص أن يعبر عن تأييده لسياسة حزب المؤتمر ، الذى كان يضم الغالبية الساحقة من المفكرين السياسيين الإفريقيين فى نياسالاند ، كما أنه لا يستطيع أى شخص أن يوجه أى لوم إلى حكومة نياسالاند فى ظل الحكم القائم » .

وذكرت اللجنة أنها لذلك لاقت صعوبة فى تجميع الحقائق ، وأن الشهود لم يستطيعوا الإدلاء بشهاداتهم إلا بعد أن تعهدت اللجنة لهم بتأمين سلامتهم ، وبعدم إعلان شهاداتهم أو اتصال الحاكم العام بها . وقررت اللجنة أنها حصرت بحثها فى المعركة الرئيسية التى قتل فيها ٤٤ رجلا وأربع نساء بالرصاص ، وثلاثة رجال بالضرب بالعصى والهراوات والسونكى ، والتى جرح فيها ٧٩ رجلا ، وجميع القتلى والجرحى من الإفريقيين .

وذكرت اللجنة أنه كان من المحتم أن يقع صدام بين الحكومة وحزب المؤتمر ، « فلم يكن الأمر مجرد تباعد الجانبين ، بل كان لكل منهما اتجاهه الذهنى الذى كان يراه الطرف الآخر مبعثاً للإثارة ، وكانت القوانين الزراعية التى اعترض عليها الشعب ، قد بدأت الحكومة فى تنفيذها بالقوة » .

ولم تجد اللجنة ما يؤيد ادعاء الحكومة بأن حزب المؤتمر كان يحرض الشعب على الثورة وأن هذا الادعاء لم يكن فى السياسة الثابتة لحزب المؤتمر ، وأن الدكتور باندا لم يكن يؤيد وسائل العنف . وقالت اللجنة إن الخلاف بين حزب المؤتمر والحكومة كان جوهرياً وفكرياً ، فإن حزب المؤتمر

يؤمن بأن شعب نياسالاند لا يستطيع ممارسة كافة حقوقه الديموقراطية ، وأنه كفء لذلك ، بينما كانت الحكومة تعتقد قصور الشعب . وتعتبر أية معارضة دستورية مبنية على أسس الديموقراطية الكاملة غير متسقة مع ما ينبغى فى معاملة الإفريقيين .

ودحضت اللجنة ادعاء حكومة نياسالاند بأن الأمانى القومية التى ينادى بها حزب المؤتمر ، لا تعبر عن رأى الشعب فقالت فى تقريرها « اعتبرت الحكومة أن هذه الأمانى القومية إنما هى أفكار قلة من الساسة الإفريقيين من الباحثين عن المناصب ، وأن غالبية الشعب لا يهمه فى كثير أو قليل تحقيق تلك الأمانى . ولكننا لم نجد أن وجهة النظر هذه صحيحة » .

وقررت اللجنة أن السخط ومعارضة الاتحاد الفدرالى ، عام مشترك لدى الجميع ، حتى بين زعماء القبائل المعروفين بموالاتهم للتاج ، وبمعارضتهم لحزب المؤتمر ، « ولم نسمع عن إفريقى واحد فى جانب فكرة الاتحاد ، وتوارد علينا الشهود ، الواحد تلو الآخر ، ليؤكدوا لنا جميعهم أمراً واحداً ، هو معارضة فكرة الاتحاد ، وأن سبب المتاعب هو الاتحاد » .

وقررت اللجنة أن الحكومة قد « استخدمت نفوذها فى فرض الاتحاد ، وأصرت عليه ورفضت أن تقرب شقة خلافها مع الشعب وأعلنت أنها لن ترجع فى الاتحاد ، وأنها لن تستطيع ذلك ، وعالجت الموضوع على أنه أمر مفروغ منه لا يمكن النكوص فيه » .

ونعت اللجنة على الحكومة اعتمادها على تقارير رجال البوليس السرى دون الحرص على تحرى الحقائق ، الأمر الذى جعلها تتسرع فى تقدير الأمور ، وقالت إن التحقيق الذى أجرته لم يقم أى دليل على سرية ذلك الاجتماع الذى أشار إليه الحاكم العام فى « رسالته البيضاء » فى السادس والعشرين من يناير ، بل إن الأعضاء قد ذهبوا إليه علناً وفى لوريات كبيرة . كما نعت اللجنة على الحاكم العام وقوعه تحت تأثير السير روى ويلنسكى ، وأنه قد أقام لرأيه أكثر مما هو جدير به من اعتبار .

وقررت اللجنة أن أبلغ دليل على عدم وجود خطة المذابح الجماعية التى ذكرها الحاكم العام ، هو عدم وقوع حادثة قتل واحدة ، بالرغم من أن ثمة مناطق شاسعة كانت مكشوفة أمام الثوار ، بل إنه فى ظرف من الظروف كان هناك أحد الأوربيين تحت رحمة الجماهير الثائرة ، ومع ذلك فلم يقتل .

وفضحت اللجنة فى تقريرها كذب ادعاء وجود تلك المؤامرة المزعومة ، فذكرت للتدليل على ذلك أن رئيس وزراء نياسالاند قد تناول الشاى مع الدكتور باندا فى ٢٠ من فبراير ، وهو المقول بأنه كان من وراء تلك المؤامرة ، التى رسم فيها قتل رئيس الوزراء نفسه ، وسائر الأوربيين . وقال التقرير بعد ذلك « إن قصة المؤامرة تلك لم تثر يوم إعلان حالة الطوارئ فى ليلة ٣ من مارس فى البيان الذى أذاعته الحكومة ، ولم يرد ذكر لفظ « القتل » إلا أمام مجلس العموم يوم ٧ من مارس . ومنذ ذلك الوقت استخدمت كلمات المذابح ، والقتل بحرية كبيرة » . وعللت اللجنة ذلك بقيام ضرورة إيجاد تبرير مقبول لإعلان حالة الطوارئ . واستنتجت اللجنة من ذلك أن إعلان الطوارئ لم يأت نتيجة اعتقاد بوجود مثل تلك المؤامرة ، بل إن الادعاء بوجودها نجم عن ضرورة إيجاد مبرر لإعلان الطوارئ .

وختمت اللجنة تقريرها باستعراض لعمليات الاعتقال التى قامت بها الحكومة ، وقررت أن تلك الإجراءات لم يكن لها أى مبرر ، وتبعاً لذلك فإن وسائل القوة التى استخدمت لم تكن مشروعة ، ووسائل تقييد الحرية كانت غير قانونية ، وقالت اللجنة : « أياً كانت المبررات وسواء وجدت مؤامرة فعلا أو لم توجد ، فإن الحكومة قد بالغت ، فى اعتقادنا ، فى تقدير المدى الذى تسلطت إليه فكرة العنف على حزب المؤتمر ، كما أنها أساءت تقدير الأثر العنيف الذى سيترتب على فعلها المهووس فى أذهان أناس يعيشون فى الحدود القانونية الطبيعية »[1] .

وعلى هذا النحو يتخبط الاستعمار فى سياسته فى نياسالاند وفى كل مكان

---

(١) اضطرت الحكومة الاستعمارية إلى إطلاق سراح الدكتور باندا فى أوائل إبريل ١٩٦٠ .

فى الاتحاد الفدرالى وفى إفريقيا بأسرها . وتفتضح نواياه وتنكشف أستاره ، وتظهر حقيقته سافرة ، وتدينه اللجنة التى شكلها هو نفسه لتحقيق ما يدعيه . ويبدأ الاستعمار فى لهجة جديدة ، فيشطر نفسه إلى شطرين . وتقوم المعارضة فى البرلمان البريطانى .

وقد أكدت لجنة مونكتون نفس المعانى فى تحقيقها الذى قامت به فى مطلع عام ١٩٦٠ فلم تكن حكومة نياسالاند بالأسعد حظاً معها عن سابقتها .

التسلط الأبيض فى روديسيا الجنوبية :

فى روديسيا الجنوبية تتضح مظاهر التسلط الأبيض بجلاء ، فهى الإقليم المتاخم لاتحاد جنوب إفريقيا ، والإقليم الذى تدفقت إليه أعداد متزايدة من المهاجرين البيض ، من كل من بريطانيا وجنوب إفريقيا . وكما ذكرنا آنفاً ، فإن روديسيا الجنوبية كانت وما تزال مطمع المستوطنين البيض لما فيها من موارد معدنية وخيرات كثيرة ، ولملاءمة جوها بحيث يستطيع الأوربيون الحياة فيها .

وروديسيا الجنوبية ميدان صراع بين بريطانيا واتحاد جنوب إفريقيا ، وتمثل طائفتا البيض فيها اتجاهى ذلك الصراع . فالمستوطنون المنحدرون من أصل بريطانى يميلون إلى الإبقاء على روابطهم مع بلدهم الأم . ويتمسكون بعلاقات بريطانيا مع روديسيا وإشرافها عليهم ولو اسمياً . والمستوطنون من جنوب إفريقيا ينحرفون إلى اتجاه يرمى إلى ضم روديسيا الجنوبية إلى اتحاد جنوب إفريقيا ، ويهددون بفرض ذلك بالقوة ما لم تمنحهم بريطانيا مزايا خاصة فى الاتحاد الفدرالى يمكنهم من التسلط عليه بأكمله .

ويعبر أحد البريطانيين عن خشيته من البيض من جنوب إفريقيا ، والبالغ عددهم قرابة ثلث المقيمين البيض ، فيقول(١) : « إننا نرحب بهم ولكن على شريطة ألا يجلبوا معهم سياستهم فإننا لا نريد معركة القط والفأر بين

(١) فى قلب إفريقيا — ألكسندر كامبيل — ص ١٨٠ المرجع السابق . The Heastof Africa.

البوير والبريطانيين كتلك التى تقوم الآن فى جنوب إفريقيا . فإن « الأفريكان » المهاجرين ينبغى أن يحترموا الصبغة البريطانية لهذه المنطقة ، فإنها ستظل بريطانية » .

ومن ناحية ثانية يقول المستوطنون من جنوب إفريقيا ، إن ما نريده هو « تمكيننا من إقامة مدارسنا الخاصة ، واستخدام لغتنا مع العلم بأننا لا يمكن أن ينعدم اهتمامنا بوطننا الأم فى الجنوب ، وإننا فى ذلك لا نختلف عن الاهتمام الذى يحرص عليه البريطانيون تجاه وطنهم الأم » .

ولكن . ينسى البيض اختلافهم ذاك ، فى مواجهة الضحية المشتركة لكل من الفريقين الإفريقيين السود ، ويؤكد ذلك أحد المستوطنين البيض فى روديسيا بقوله : « ينبغى على البيض جميعاً أن يقفوا موقفاً موحداً ، فإن الصراع بين البوير والبريطانيين كان غباء شديداً ، وإن البيض جميعهم يواجهون عدواً مشتركاً فى الرجل الأسود ، وكل من الفريقين فى حاجة إلى الفريق الآخر ، ولما كانت بريطانيا بعيدة جغرافياً ، وهى تميل إلى التخلى عن تأييدها للرجل الأبيض ، فإنه من الأفضل للبيض فى روديسيا الجنوبية أن يتآذروا وأن يركنوا إلى التأييد القوى الفعال السريع ، الذى يأتيهم من عبر الحدود ، من اتحاد جنوب إفريقيا ، وذلك للدفاع عن المدنية البيضاء » . (١)

والأوربيون يعتبرون روديسيا الجنوبية الخط الأمامى فى معركة التسلط على الشعوب الإفريقية ، ودعم السيطرة البيضاء ، وهم يتخذون منها معقلا هاماً لحشد الأوربيين تمهيداً لهذه المعركة .

الغزو البريطانى :

بدأ الغزو البريطانى لروديسيا الجنوبية عام ١٨٨٨ ، وذلك حينما خدع مغامر اسكتلندى يدعى « رد » ، زعيم قبيلة الماتابل ، الزعيم « لوبينجولا » ، ليوقع معاهدة مع شركة رودس البريطانية لجنوب إفريقيا ، ودخل أول

(١) فى قلب إفريقيا – كامبيل – المرجع السابق – ص ١٥٨ . The Heart of Africa

المستعمرين روديسيا عام ١٨٩٠ ، ولكن لم يلبث « لوبينجولا » أن تنبه للخطر ، فقام برجاله يطرد المستعمر ، ودارت الحرب ثلاث سنوات انتهت بتغلب الاستعمار ، وتم تقسيم أرض المثابل بين البيض ، وأعلنت باسم روديسيا سنة ١٨٩٥ .

وقد كانت للإفريقيين فى بلادهم « المثابل » حضارة وملكاً . وكانت عاصمة مملكة لوبينجولا مدينة كبرال . وكانت محاطة بسور مرتفع من الخشب له أربعة مداخل مشددة الحراسة وداخل السور كانت تقوم أكواخ الشعب ، وفى وسط المدينة كان قصر الملك ، يتكون من منزل ومزرعة وحظائر للأغنام . وكانت ثمة حظيرة للثيران السوداء المقدسة ، ومكان لحفظ عظام القرابين التى تقدم للآلهة . وكان بالقرب من القصر شجرة كبيرة يجتمع فى ظلها الملك مع مستشاريه .

ويروى عن لوبينجولا أنه كان شديد الكرم ، وأنه استقبل الزوار من البيض والمبشرين بترحاب ، وسمح لهم أن يقيموا فى مملكته ، وكان كريماً محبوباً طيباً فى معاملته لشعبه ، وقد قارنه البريطانيون المهاجرون الأول بأسرة ثيودور التى كانت تحكم بريطانيا فى الماضى وأكدوا أنه كان فى طريقة حكمه أفضل منهم(١) .

ولم يلبث أن تزايد عدد المستوطنين ، وتدفقت الهجرات الأولى ، سعياً وراء الذهب والمغامرة . وحينما وصلوا إلى عبور نهر ليمبوبو واخترقوا الغابة إلى الأرض المنبسطة أرض « المتابل » وبدءوا يقسمونها بين أنفسهم ، تصدى لهم الملك وجنوده ودارت معارك عنيفة .

وانتصر الاستعمار بحد سلاحه ، وأصبحت روديسيا أرض الميعاد ، وتدفقت الهجرات تحمل الآلاف من البريطانيين القادمين سعياً وراء الخيرات التى تميزت بها أرض « المتابل » .

---

(١) فى قلب إفريقيا — كامبيل — المرجع السابق ص١٩٢ وما بعدها The Heart of Africa

سياسة التسلط :

وتجمع البريطانيون المهاجرون فى روديسيا الجنوبية ، وحشدوا قواهم تمهيداً للزحف إلى الشمال ، ولكن لم تكن لروديسيا الشمالية فى ذلك الوقت البواعث التى تجذب إليها الأنظار الآن . فلم يكن قد اكتشف فيها النحاس والمعادن الأخرى بالوفرة المعروفة اليوم . ولذلك تجمع المستوطنون فى روديسيا الجنوبية . وبدءوا سياسة التسلط والتفرقة العنصرية ، التى أدت إلى هجرة جانب كبير من الشعب الإفريقى من أرض المتابل إلى نياسالاند .

ولكن لم يلبث المستعمر أن اكتشف الأهمية الاقتصادية لروديسيا الشمالية وثرواتها ووجد أنه فى حاجة فى نفس الوقت إلى الأيدى العاملة المتوافرة فى نياسالاند . ولذلك أصبح من أهداف المستعمر أن يمد التسلط الأبيض من روديسيا الجنوبية ، ليشمل روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وكان الاتحاد الفدرالى الزائف .

ويعيش فى روديسيا الجنوبية الآن ٢٠٧ ألف أوربى فى مقابل مليونين ونصف المليون من الإفريقيين ، وما تزال أفواج المهاجرين المتدفقة تزيد من ترجيح كفة الأوربيين فى تسلطهم ، كما أن متاخمة اتحاد إفريقيا الجنوبية يدعم من موقف الأوربيين ، وأيا كان رأى بعض المستوطنين بصدد العصبية العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقيا ، إلا أن الغالبية الأوربية فى روديسيا الجنوبية تستشعر الأمن لوجود مثل هذه الكثرة الأوربية القوية عبر الحدود .

وتعتبر روديسيا الجنوبية أقوى مجموعة سياسية فى الاتحاد الفدرالى الذى أقامه الأوربيون فى وسط إفريقيا . وتتميز المجموعة الأوربية فى روديسيا الجنوبية بأنها ذات صبغة بريطانية شديدة ، وتتسم علاقاتها مع جنوب إفريقيا بنفس المظاهر التى تصبغ علاقات أى مجموعة صغيرة تخاف أن تبتلعها مجموعة مجاورة كبيرة من نفس الجنس ، وتشبه فى ذلك علاقات كندا مع الولايات المتحدة . ولذلك فإن هذا الخوف يدفع بها إلى التمسك بروابطها القوية مع بريطانيا .

ويعتقد الأوربيون فى روديسيا الجنوبية ، بأن علاقات البيض مع السود تقوم على اعتبار أن الأوربيين طبقة ممتازة كاملة لها جميع مقومات الطبقة ، وأن فكرة المشاركة فى الحياة ، إنما هى تفضل من جانبهم ، يمنحونها ويمنعونها حسبما تراءى لهم .

الاضطهاد العنصرى :

قلنا إن البيض يتخذون من روديسيا الجنوبية معقلا أمامياً لهم ، وإنهم يعتبرونها برجاً أبيض . والسبب فى ذلك كما قدمنا هو الشعور الخفى بقوة التيار المنبعث من القومية الإفريقية الآتى من الشمال ، ولذلك يسومون الإفريقيين فى تلك المنطقة سوء العذاب ، وتقوم قواعد التفرقة العنصرية المقيتة بأقسى صورها . ففى العاصمة ، سالزبرى ، شأنها شأن سائر مدن جنوب إفريقيا ، يقوم حى خاص للزنوج على بعد خمسة أميال من المدينة ، وقوام ذلك الحى أكواخ من الطوب اللبن متداعية استبدل بها فى بعض أجزاء الحى لون جديد من المآوى يشبه بيوت الأفيال فى حدائق الحيوان . ومظهرها عار يبعث على الانقباض ، وهى خالية تماماً من أى شروط للصحة العامة[1] .

والحياة الاجتماعية فى روديسيا الجنوبية تقوم على أساس التفرقة العنصرية . وقد حدث أن وفداً من الاتحاد العالمى للعمال وصل إلى سالزبرى فى أثناء رحلة دراسية فى إفريقيا . وذهب رؤساء اتحادات عمال روديسيا الجنوبية البيض لاستقبالهم فى المطار . واكتشفوا أن أحد أعضاء الوفد كان زنجياً من الكونجو . وكان موقفاً عصبياً وحساساً ، وتحدث المستقبلون مع رئيس الوفد على انفراد لإفهامه أن العضو الأسود ينبغى أن يقيم فى الحى الأسود ، حيث لن يقبل أى فندق إيواءه فى المنطقة البيضاء . ولكن كانت النتيجة أن رفض أعضاء الوفد الانقسام وأقاموا جميعهم فى الحى الأسود .

وهذه الحادثة تبين لنا مدى تعنت الفكرة العنصرية التى تسيطر على روديسيا

(١) فى قلب إفريقيا – كامبيل – المرجع السابق ص ١٥٠ The Heart of Africa

الجنوبية ، وأن الأوربين فى روديسيا الجنوبية أشد عداء للسود المغلوبين على أمرهم من عداء أوربى كينيا الذين يلاقون من السود العدوان والخروج على القانون . إنه ليس مجرد تمكن الفكرة العنصرية بل هو إحساس عميق بالإثم مستقر فى نفوس الأوربين فى روديسيا الجنوبية وإن غالبيتهم يقفون موقف الدفاع والتحفز ضد أى كلمة إنصاف فى صالح الإفريقيين .« إنهم يدافعون قبل أن يحاول أى شخص مهاجمتهم ، لكأنهم جميعاً قد أثقلتهم ضمائرهم . وكانت الكراهية والخوف يملآن الجو كله . بل لقد شمل الخوف الأفكار نفسها »[١] .

وقد علق أحد الصحفيين البريطانيين بعد زيارته لروديسيا الجنوبية على الأوضاع هناك قائلا بأن الأسلوب الوحيد الذى قد يستطيع الإفريقى أن يتعلم به فناً من الفنون أو صناعة من الصناعات ، هو أن يحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل . فتستخدمه الحكومة فى عمليات البناء والإنشاء فيتعلم بهذه الوسيلة . وذلك لأن قواعد العنصرية تمنع استخدام البنائين أو النجارين أو الصناع لصبيان من السود ، حتى لا يتلقون عنهم تلك الصناعات .فالقاعدة أنه لا يجوز للأسود ممارسة عمل آخر غير الخدمة الزراعية فى مزارع السادة البيض[٢] .

وتكون حزب سياسى جديد فى روديسيا الجنوبية ، وهدف ذلك الحزب الذى سمى بالحزب « الدستورى المتطور المنفصل » أن تمتد قواعد التفرقة العنصرية فى الاتحاد الفدرالى كله . ويدعو إلى إنشاء مناطق منفصلة للإفريقيين تحدد لهم ، ويقومون فيها بممارسة لون من الحكم الذاتى على نطاق ضيق .

---

(١) احذروا الإفريقيين — المرجع السابق ص٢٣٨ وما بعدها .Beware of Africans

(٢) احذروا الإفريقيين — المرجع السابق ص ٢٣٨ Beware of Africans

الموقف الإفريقي :

إن قبيلة الماشونا ، وهي أكبر قبائل روديسيا الجنوبية اليوم ، لقيت أشد أنواع العسف على أيدى الأوربيين ، لذلك فإن روح العداء تجاه الأوربيين ومشروعاتهم فى الاستبداد بالإفريقيين تسود هذه القبيلة . وقد عارض الإفريقيون فى روديسيا الجنوبية فكرة الاتحاد الفدرالى لأنها تسد أمامهم الأمل فى إمكان قيام دولة إفريقية قوية متاخمة لهم .

والإفريقيون فى روديسيا الجنوبية لا يباح لهم ممارسة أية مهنة ، ولايزيد أكبر أجر يتقاضاه أى موظف إفريقى من حكومة روديسيا الجنوبية على عشرين جنيهاً إنجليزياً . ولعل الحسنة الوحيدة التى يمكن نسبها إلى الاتحاد الفدرالى ، هى أنه قد بعث على تخفيف الأوربيين لحدة التزمت الذى يسود روديسيا الجنوبية بإتاحة بعض المراكز الانتخابية فى حزب الاتحاد الفدرالى ، وبإنشاء جانب مختلط فى جامعة سالزبرى .

ويشيد الأوربيون بالتسامح الذى بدأ يظهر فى رودسيا الجنوبية ويهللون ويكبرون للتطور الجديد فى موقف الأوربيين تجاه الإفريقيين . ولكن ، هل حدثت تطورات حقاً ؟ ، كل ما حدث هو أن الإفريقى أصبح يستطيع أن يسير منفرداً فى الطريق العام ، دون أن يتعرض للقتل أو الاعتداء .

ولكن هل زال حقاً ذلك الحاجز الغامض ، حاجز التفرقة العنصرية ؟

يقول أحد الصحفيين البريطانيين بعد زيارته مؤخراً لروديسيا الجنوبية : « ووقفت سيارة أوتوبيس من الدرجة الرابعة ، وخرج ركابها من الإفريقيين ، يتضاحكون ، ودفعتنى رغبة إلى التحدث معهم ولكنى أحجمت لسبب لا أدريه ، ولم يكن الذى منعنى هو مجرد عدم وجود لغة مشتركة بيننا ، فإنه حتى لو كانت ثمة لغة مشتركة ، لترددت فى الإقدام على ذلك ، لقد كان هناك حاجز غير منظور ، يجعل المرء يشعر بالحرج والخوف من أن يبدو ميالا للإفريقيين ، فإنه فى نظر قانون التفرقة تنقلب الأمور الطبيعية إلى غير طبيعية »[1].

---

(١) احذروا الإفريقيين . المرجع السابق . ص ٢٤٠ Beware of Africans

الخداع الأوربى :

إن الأوربيين لم يغيروا من موقفهم شيئاً ، وكل المظاهر التى يتشدقون بها تهدف إلى أمر واحد ، هو خداع الإفريقيين وتضليلهم ، وبينما يهللون لتلك المظاهر ، يؤكد السيرجودفرى هجنز للأوربيين فى روديسيا الجنوبية ألا خطر هناك ألبتة يهدد امتيازاتهم : ويعدهم بأن الأوضاع السياسية السائدة فى روديسيا الجنوبية لن تتغير ، وأن السيادة الأوربية قائمة ، ولازمة : ويصرح علناً بأن قواعد الدستور نفسها تدعم ذلك الأمر ، وأن الدستور يرتكز ارتكازاً كاملا على الأقلية الأوربية . ويعتبر الأوربيون السير جودفرى هجنز ، « سمطس » آخر فى إفريقيا الوسطى ويعولون على جهوده فى إخضاع اتحاد وسط إفريقيا للسيطرة البيضاء :

وقد كانت الغالبية من البيض فى روديسيا الجنوبية حتى قبيل الحرب الأخيرة من طبقات الفلاحين الذين ينشدون إقامة مزارع لهم فى إفريقيا ، ولكن فى أعقاب الحرب العالمية بدأت الهجرات البيضاء تتدفق فى أعداد متزايدة وقوامها من الصناع ، والأفراد العاديين ، وأصبح تعداد المستوطنين الجدد يفوق عدد القدامى ، ومع تزايد عدد المهاجرين زاد اتساع نطاق البنيان الاجتماعى .

وواضح أن إقليم روديسيا الجنوبية ، لن يتسع لهذه الأعداد الضخمة من المهاجرين وأن الهدف الذى يرمى إليه الاستعمار هو فرض السيطرة البيضاء على إقليمى الاتحاد الآخرين روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وهو ما تمهد له الآن الحكومة الفدرالية التى يرأسها سير روى ويلنسكى المعروف بممالأته للمستوطنين البيض :

ولكن الاستعمار ، الذى يلفظ أنفاسه الأخيرة فى كل بقعة فى إفريقيا ، لن يستطيع أن يقف فى وجه القومية الإفريقية الصاعدة التى تكتسح كل معاقله قادمة من الشمال . ولعل أصدق تصوير للموقف فى إفريقيا هوما ورد على

لسان أرنولد رونلدز فى كتابه « احذروا الإفريقيين» حين قال : «حيثما ذهبت ، وجدت الاستعمار يوشك أن يحتضر ، وإفريقيا تكاد تنقسم إلى معسكرين ، فى الشمال كتلة الدول المستقلة الإفريقية ، وفى الجنوب كتلة الدول التابعة الخاضعة للسيطرة البيضاء . وقد أمكننى خلال رحلتى أن أتبين معالم الخط الذى سيستقر فى النهاية ويفصل بين الكتلتين . فالقرن الإفريقى سيصير إلى السيطرة الإفريقية المستقلة وينضم للكتلة الشمالية ، أما الاتحاد الفدرالى فى الوسط فهو قد ينحاز إلى الكتلة الخاضعة للسيطرة البيضاء ، إذا استطاع الاحتفاظ بكيانه كما هو» :

ولكن المسألة تتوقف الآن إذاً على مقدرة الطغمة البيضاء فى اتحاد إفريقيا الوسطى المزيف ، والمتركزة فى روديسيا الجنوبية ، من التسلط بسياستها العنصرية على إقليمى روديسيا الشمالية ونياسالاند .

وقد رأينا كيف تقاوم القومية الإفريقية بكل عنف التيار الاستعمارى ، وكيف ترفض فكرة الاتحاد ، ورأينا كيف تعمد حكومة روى ويلنسكى الاستعمارية إلى الزج بالأحرار فى السجون وإلى سياسة الإرهاب العسكرى حتى تصفها لجنة ديفلين بأنها حكومة بوليسية موقتة . وتتخذ تلك الحكومة من روديسيا الجنوبية معتقلا كبيراً للأحرار .

إنه النزع الأخير ، يلفظه الاستعمار فى إفريقيا الوسطى وفى كل مكان فى إفريقيا . والنصر سيكون حليف الأحرار :

المحميات البريطانية فى الجنوب الإفريقى

تحتفظ ثلاث مناطق فى إفريقيا الجنوبية بوضع خاص ، باعتبارها محميات مباشرة للتاج البريطانى وهى محميات بتشوانالاند ، وسوازى لاند وباسوتو لاند . ويبلغ مجموع تعداد هذه المناطق الثلاث حوالى المليون وثلاثة آلاف إفريقى ،منهم ٣٠٠,٠٠٠ شخص فى كل من بتشوانالاند وسوازى لاند ، و ٧٠٠,٠٠٠ شخص فى باسوتولاند :

وقد عمد الاستعمار البريطانى إلى الاحتفاظ بهذه المراكز الثلاثة تحت إدارته المباشرة حتى يتخذ منها سبيلا إلى تهديد اتحاد جنوب إفريقيا والإبقاء عليه داخل الكمنولث البريطانى . وذلك لأن إقليمى سوازى لاند ، وباسوتولاند واقعان داخل حدود الاتحاد ، وبتشوانالاند متأخمة لتلك الحدود إلى الشمال الغربى قليلا .

وقد دأب اتحاد جنوب إفريقيا على المطالبة بضم هذه المناطق الثلاث إلى الاتحاد ، ولكن بريطانيا كانت ترفض ذلك دائماً ، بدعوى أن بريطانيا قد وعدت شعوب تلك الأقاليم بالحفاظ على كيانها . وكأن بريطانيا تعرف لنفسها عهداً وترعى لنفسها وعداً . ولكن الحقيقة هى كما قدمنا ، الحرص على سياسة التفتيت والتسلط . فهى فى نفس الوقت الذى تتمسك بما تدعيه من وعود لشعوب تلك الأقاليم ، تفرض عليها نظاماً من التسلط والحكم الاستبدادى .

ففى عام ١٩٠٩ ، فى السابع والعشرين من يوليو ، صدر قانون إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا ، وفى أثناء مناقشة ذلك القانون فى مجلس اللوردات البريطانى ألقى « الإرل كربوى» بياناً أوضح فيه مسئوليات الحكومة البريطانية تجاه المحميات الثلاث ، والتى تضمنتها المادة ١٥١ من ذلك القانون . وجاء فى ذلك البيان اعتراف بريطانيا بأن هذه المحميات لم يتم فتحها على حد السيف ، إنما دخلت تحت الإدارة البريطانية بمحض رغبتها وذلك ثقة من تلك الشعوب فى الحكومة البريطانية ، تلك الثقة المخدوعة التى عرفت بريطانيا كيف تحمل زعماء القبائل فى ذلك الوقت على الإيمان بها . وقد تضمنت المادة المذكورة فى ذلك القانون النص على أنه يجوز للمحميات فى فترة لاحقة أن تتحول إلى الاندماج فى الاتحاد بموجب إجراءات وقواعد تنظمها برامج خاصة توضع لهذا الغرض » .

ولكن كيف سارت الإدارة البريطانية فى هذه الأقاليم الثلاثة ؟!

صرح الإيرل كربوى فى بيانه عام ١٩٠٩ بأن « بريطانيا تعتبر نفسها

وصية على تلك الجماعات من الوطنيين التى وضعت ثقتها فيها ، وأنه لذلك ليس للوصى أن يسلم وصايته إلى أى شخص آخر أياً كانت ثقته فى ذلك الشخص . وأن أهل البلاد قد عبروا عن معارضتهم للخروج من إدارة التاج المباشرة والتبعية للاتحاد الجديد » .

ولكن السياسة البريطانية فى إدارة تلك المناطق ، درجت على أن تحتفظ بعوامل الجهل والفقر والبدائية ، وعلى منع أى اتجاه نحو التقدم أو المعرفة ، وكانت دعوى بريطانيا فى ذلك الحفاظ على التراث الوطنى ، وكأن التراث الوطنى هو الجهل والبدائية .

ولم تلبث النزعة القومية التى اكتسحت القارة برمتها أن ظهرت آثارها فى تلك الأقاليم ، فعبر الزعيم تشيكيدى خاما ، زعيم بتشوانالاند ، عن آمال القومية الإفريقية الصاعدة فى خطاب له فى جموع الخريجين السود من مدرسة لوفيديل فى عام ١٩٥٥ فقال : « إن غالبية الإفريقيين يرسفون فى الجهل ، ولكن كم عدد الذين يعملون جادين لتثقيف أنفسهم ؟.. والإفريقيون فقراء ، ولكنهم كثرة ، وهم يستطيعون إنشاء الجامعات إذا ساهم كل منهم بالقليل . وإن الرجل الأسود يشعر بالفخر لكونه أسود كما يفخر الرجل الأبيض لأنه أبيض . ولكن لن يكون هناك فخر ، ولن يكون هناك تقدم ، إذا استمر الإفريقيون يعتمدون على الرجل الأبيض ليؤدى عنهم ما ينبغى أن يقوموا به هم بأنفسهم . وإذا لم نفعل ذلك الآن ، فإننا سنظل دواماً ، فقراء نرسف فى الجهل وإن الله يساعد أولئك الذين يسعون فى سبيل عون أنفسهم » .

وعمد الاستعمار كدأبه دائماً ، إلى خداع النزعة القومية النامية فأصدر كتاباً أبيض بشأن هذه الأقاليم الثلاثة ، ووضع لكل منها نظاماً من الحكم يكفل للمستشارين البريطانيين السيطرة من وراء الستار ، وشكل لكل إقليم مجلساً تشريعياً وطنياً على أساس الانتخاب المباشر ، ويتكون من ٨٠ عضواً نصفهم منتخب ، والنصف الثانى معين ، منهم أربعة موظفين بريطانيين

بحكم وظائفهم ، واثنان وعشرون من رؤساء القبائل بحكم مناصبهم ، وأربعة عشر عضواً يسميهم رؤساء القبائل . والانتخاب مباشر وعلى أساس ثلاث قوائم ، قائمة للوطنيين ، وقائمة لغير الوطنيين من الأجناس الأخرى ، وقائمة ثالثة للحاصلين على الحماية البريطانية والمستوطنين . ويمنح حق الانتخاب لمن أقام فى الإقليم ستة شهور بانتظام ، سابقة على تاريخ الانتخابات ، وبلغ إحدى وعشرين سنة .

ولكل إقليم مندوب سام ، مخولة له سلطات واسعة ، فله أن يعترض باسم التاج على أى قانون يصدره المجلس ، إذا كان من شأن هذا القانون أن يبذر بذور تمييز طائفة على أخرى ، أو إذا كان متعلقاً بتنظيم الدخول فى البلاد أو الخروج منها .

واختصاصات المندوب السامى أو المفوض العام ، تشمل مسائل الدفاع والشئون الخارجية والأمن الداخلى ، والنقد والضرائب وتنظيم القروض والمالية العامة ، والحياة الاقتصادية والفنية ، وشئون المواصلات ومسائل التجنيد وتعيين الموظفين وفصلهم وترتيب الوظائف . أى أن المفوض العام ، ومجلســـه الاستشارى من البريطانيين ، يهيمن على كافة الشئون الحيوية للإقليم .

تلك هى الأوضاع التى تسود فى هذه الأقاليم النائية التى جعل منها الاستعمار البريطانى نقط ارتكاز يهدد بها كلا من التيارين السائدين فى إفريقيا ، تيار العنصرية فى الجنوب ، وتيار القومية الزاحف من الشمال ، فهو يريد أن يضمن استمرار خضوع جنوب إفريقيا للكمنولث من ناحية ، وهو يريد أن يهدد تيار القومية ، بتسلطه المباشر على تلك الأقاليم ، ولكنه مع ذلك يتوقع المتاعب التى بدأت بوادرها تتجمع فعلا فى تلك الأقاليم وخاصة فى باسوتولاند التى تقع وسط اتحاد جنوب إفريقيا ، والتى يلمس أهلها فظائع العنصرية المتطرفة ، وهى أكثر الأقاليم تعداداً فى السكان .

وإن الشعب الإفريقى الذى بدأ يتنسم عبير الحرية ، والذى أخذ يفيق من غفوته التى طالت به أمداً ممتداً ، لن يخدع مرة أخرى بما يحاول الاستعمار أن ينسجه حوله من أكاذيب ، وهو لن يقبل بالديموقراطية الأصيلة التى تحقق له الحرية الحقة أى بديل . فهو لن يقبل مثل تلك النظم التى تقرر له مجالس تشريعية صورية لا تملك أن تتخذ أى قرار لا يرضى عنه ممثل التاج . ولا تملك التشريع فى الشئون الحيوية للبلاد .

إنها صورة أخرى من صور التسلط المستور ، وميدان من ميادين الصراع القومى فى إفريقيا ، إنها معركة كل ركن من أركان القارة المغلوبة على أمرها ، مع الاستعمار المحتضر .

الفصل الثالث

الاستعمار البريطانى فى غرب إفريقيا

لم يأت الاستعمار البريطانى إلى غرب إفريقيا بنفس القوة الدافعة التى اجتاح بها القطاع الشرقى والأوسط من تلك القارة . ولعل من أسباب إعاقة توغله فى غرب إفريقيا ، أن الاستعمار الفرنسى الزاحف من الشمال عبر الصحراء قد سبقه وحدد لنفسه المساحات الواسعة التى تعرف اليوم بجمهوريات المجموعة الفرنسية .

لذلك تركز الاستعمار البريطانى فى غرب إفريقيا فى مناطق ساحلية ، تشكل ما يشبه الخلجان المتوغلة فى داخل الرقعة التى اكتسحها الاستعمار الفرنسى ، وقد احتك الاستعماران أكثر من مرة على حدود نيجريا وتشاد ، وعلى حدود إفريقيا الوسطى والسودان . واستقر الاستعمار البريطانى أخيراً فى أربعة أقاليم ، استقل أحدها ، وهو غانا ، وما تزال الثلاث مناطق الباقية تكافح فى سبيل الاستقلال ، وهى جامبيا فى أقصى الغرب وسيراليون ، ونيجيريا .

وقد بدأ اتصال أوربا بغرب إفريقيا منذ القرن السادس عشر ، حين اكتشف الرحالة البرتغالى فرناندوبو إحدى الجزر على الساحل الغربى ، وسميت باسمه ، واشتهرت بمزارع القصب . وإن غرب إفريقيا ، العريق فى تقاليده المتوارثة ، والذى يمتد تاريخه على النحو الذى قدمنا ، فيشارك الزمن فى قدمه ، هذا الغرب قد نكب منذ مطلع القرن السابع عشر ببلاء الهجمات الهمجية التى كان يشنها عليه تجار الرقيق . واتخذ تجار الرقيق من غرب إفريقيا مصدراً خصباً للأيدى العاملة فى مزارع القطن فى أمريكا ، وانتشرت القلاع والحصون التى أقامها تجار الرقيق فى تلك المنطقة .

وقد خبر الإفريقيون فى غرب إفريقيا أساليب الرجل الأبيض عن كثب ، واكتسبوا بذلك مناعة تقيهم خداعه وتضليله . وقد مارسوا الاتصال به عبر الأجيال الطويلة ، واختلطوا به ذلك الاختلاط الذى مكنهم من كشف حيله . وقد نتج عن ذلك اختلاط فى التزاوج ، ووجدت فئات كثيرة من النسل المختلط ، كما أن الاتصال مع الأوربيين ، قد مكن للإفريقيين فى هذه المنطقة من القارة أن يطلعوا على ثقافة وعلوم الغرب إلى حد ما فأخذوا منها ما عاد عليهم بالنفع ، ولكنهم كانوا حريصين على تقاليدهم المتوارثة فلم يفقدوا بذلك شخصيتهم المتميزة .

ولا غرو بعد ذلك أن تنبثق القومية الإفريقية فيما وراء الصحراء أول ما تنبثق فى غرب إفريقيا ، تحملها القلة المثقفة فى بلدان تلك المنطقة ، ويتقارب أفرادها سواء فى إفريقيا نفسها أو فى خارجها ، بل فى لندن معقل المستعمر ، وتستند أقاليم غرب إفريقيا إلى تراثها المجيد ، وإلى حقبة يانعة من الزمان عاشتها فى ظل الحضارة الإسلامية التى جاءتها عبر الصحراء من الشمال ، وعبر الأدغال من الشرق ، والتى أقام على أسسها أبناء غرب إفريقيا ممالك ودولا شهدت الكثير من الأمجاد على النحو الذى فصلناه فى الصفحات الأولى من هذا المؤلف .

وإن أبلغ تصوير لانطلاق الطاقة القومية من الغرب ، هو ما قاله وزير التجارة فى حكومة نيجريا ، السيد « شوديفو نوابا » ، حين قال : « ولكنها طبيعتنا نحن الإفريقيين ، أن نحقق آمالنا بأسلوب يختلف عن الآخرين ، بل إننا نحققها فى الغالب بأسلوب عكسى ، ففى إفريقيا المعاصرة ، تبزغ الشمس من الغرب وليس من الشرق . فإنه فى الغرب ، نحاول نحن اليوم أن نصل إلى حل للمشكلة البعيدة فى التاريخ ، مشكلة اللون » .

إنها الشمس ، شمس الحرية والقومية الدافقة ، بزغت فى الغرب الإفريقى وأرسلت أشعتها تبدد أستار الظلم والطغيان التى رانت على القارة أكثر من

قرن من الزمان ، فاستقلت غانا ، ثم غينيا ؛ وهذه سائر بلدان غرب إفريقيا تسير حثيثاً نحو انتزاع حرياتها المغتصبة وتنطلق الصرخة مدوية ترددها جنبات القارة بأسرها ، وترجع صداها الجبال والوديان ويهتز لها المستعمر فرقاً ، فهى صيحة الحق ، وللحق قوة وبأس .

تلك هي الصورة فى غرب إفريقيا ، ومن أقاليم الاستعمار البريطانى الثلاثة ، جامبيا ، وسيراليون ، ونيجيريا ، سندرس الحالة التى وصل إليها الكفاح الإفريقى فى نيجيريا أكبرها وأهمها . ونغفل الإقليمين الآخرين لصغر حجمهما ولحتمية تأثرهما القريب بما يتحقق فى غرب إفريقيا من نصر[1] .

القومية الإفريقية فى نيجيريا

إن نيجيريا تعتبر أكبر وحدة سياسية فى إفريقيا بأسرها ، لها تقاليدها العريقة وثقافتها المتوارثة ، وأمجادها التليدة التى تفاخر بها سائر بلدان العالم ذات الحضارة والتاريخ . وهى قطر واسع الأرجاء ، يبدأ بانتهاء الصحراء الكبرى فى الشمال ، ويمتد فيشمل الغابات الغزيرة الأمطار فى الجنوب ، ويصل حتى الساحل ، مطلا على الخليج ، وتنعم نيجيريا بالطمأنينة والاستقرار فى عالم لا يعرف الراحة والهدوء ، وبالثقة فى المستقبل المشرق الذى يرسم معالمه أبناؤها فى اعتداد وإيمان . ويتميز شعب نيجيريا بروح الود الصادق الذى يتسم به الإفريقيون عامة ، ويتضح هذا الود أبرز ما يكون فى عادات الشعب وتقاليده فى الإقبال على الترحيب الزائد بالغريب القادم لزيارة بلدهم ، وبمظاهر التسابق إلى إحاطة الغريب بأسباب الود والإخاء ، وإنه شعب كريم بطبعه ، ويعد مثالا للروح الإفريقية الصادقة .

ونيجيريا ستدخل فى مدار مصيرها الكامل كعضو مستقل فى المجموعة الدولية فى شهر أكتوبر ١٩٦٠ ، وهى تعد نفسها لتلعب دوراً حاسماً فى مستقبل غرب إفريقيا خاصة ، ومستقبل إفريقيا كلها عامة . وإن دول غرب

---

(١) لقد بدأت فعلا مفاوضات فى سيراليون لدراسة تحقيق الحكم الذاتى .

إفريقيا المستقلة تترقب فى توقع حبيب اكتمال استقلال نيجيريا حتى تبدأ جميعها فى مرحلة من التعاون المثمر فى ميادين الاقتصاد والثقافة ، وهما الدعامتان اللتان تحتاج إليهما منطقة غرب إفريقيا . لإقامة قوة سياسية فعالة فى الحقل الدولى .

وإن شعب نيجيريا يؤمن بالطاقات الكامنة فيه ، وبالطاقات الوفيرة التى عليها إفريقيا كلها . ويعبر عن ذلك الحاج « أحمد بيلو » ، رئيس وزراء نيجيريا الشمالية فى بيان أصدره فى الرابع عشر من مارس ١٩٥٩ فيقول : « إننا من جهتنا نؤمن بإمكانياتنا الكبيرة من الرجال والمواد ، ونعرف أننا قادرون على أن نفعل الكثير » .

ويبلغ تعداد نيجيريا ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، فى رقعة مساحتها ٣٨٠ ألف ميل مربع ، وليس فى نيجيريا من الأوربيين أكثر من خمسة عشر ألف شخص فقط ، جانب كبير منهم يشغلون المناصب الحكومية التى ما زالت فى أيدى المستعمر .

وعاصمة نيجيريا ، مدينة « لاجوس » ، على الساحل الجنوبى ، وهى أقرب شبهاً بمدينة البندقية ، إذ أنها تقوم على عدة جزر متقاربة تجعل من شوارع المدينة خلجاناً صغيرة متعددة . وأكبر مدن نيجيريا مدينة عبدان ، التى تبعد عن العاصمة نحو مائة ميل نحو الداخل وتعتبر عبدان أكبر مدينة إفريقية بين القاهرة وجوهانسبرج .

وتجمع نيجيريا فى وحدتها السياسية مجموعة مختلفة من الأجناس والثقافات والديانات . فتبلغ نسبة المسلمين فى نيجيريا قرابة ٨٥ ٪ من سكانها ، ويتركز المسلمون فى القطاع الشمالى المعروف بالوحدة المحلية الشمالية . ويصل تعداد القطاع الشمالى إلى أكثر من نصف مجموع السكان ، إذ يبلغ أكثر من عشرين مليوناً كلهم من المسلمين . وينتمى سكان القطاع الشمالى إلى قبيلتى « الفولانى » و « الهوسا » ، ويعيشون فى ظل نظام ملكى يحكمهم الأمراء على التقليد الإسلامى

المتوارث فى تلك البقاع . ويبلغ تعداد كل إمارة قرابة المليونين ، ولها قضاؤها الخاص وماليتها وشرطتها ومدارسها .

وشعوب الشمال فخورة بتقاليدها معتزة بتراثها ، ولم تتأثر بالثقافة الغربية التى حملها إليها المستعمر ، وحرمت عليه إقامة المدارس التبشيرية . ويتمسك شعب الشمال بحياته الدينية ويحتفل بالمناسبات الدينية أبلغ احتفال ، فتدب الحياة فى المدن والقرى مع الفجر ، ويخرج السكان من بيوتهم ليحتفلوا بالأعياد ، ويترأس كل أمير الاحتفال فى إمارته . فتسير مواكب الأمراء والجند على أفراسها المطهمة متجهة إلى المسجد الجامع فى الإمارة . ويستعرض الأمير فرسانه وهم شاهروا السلاح ، والأعلام تخفق فى كل مكان والفرحة تملأ القلوب وتعلو الوجوه ، إنه التقليد الأثيل فى بلد إسلامى مؤمن بربه وبكتابه وتقاليده .

وإلى الجنوب ، تقوم وحدتان أخريان ، هما قبيلتا « اليوربا » ، و « الإبو » ، وهما قبيلتان مختلطتا الديانات ، فيهما المسلمون والمسيحيون وتغلب عليهما الكثرة الوثنية . وقد كان تأثر أهل الجنوب بالثقافة الغربية أبعد من تأثر الشمال ، وانتشرت بينهم المدارس التبشيرية وتبعاً لها انتشرت المسيحية . وقد اكتسب الجنوب من الثقافة الغربية ما مكنه من إقامة طبقة قليلة مثقفة ، تستطيع أن تقف أمام الاستعمار الغربى وتواجهه بنفس سلاحه . وهو أسلوب آخر من أساليب القومية الإفريقية ، فهى تارة تقوم على أساس انعزالى مغلق كما فى الشمال وأخرى تقوم على أساس مفتوح كما فى الجنوب :

ويبلغ تعداد « الإبو » حوالى ثمانية ملايين ، وهم قوم يميلون بطبيعتهم إلى الهجرة والتنقل ، ويشتغلون بالتجارة ، وهم منتشرون فى كل نيجيريا ويتنقلون فيها بحرية وافرة . أما « اليوربا » ، الذين يتركزون فى الجنوب الغربى ، فيبلغ تعدادهم حوالى سبعة ملايين ، وهم وإن كانوا أقل نشاطاً من الإبو ، إلا أنهم أقدر منهم على الاعتماد على أنفسهم .

وعلى الرغم من تباين الأصل ، والديانات فى نيجيريا ، إلا أن شعب تلك البلاد وجيلها الواعى ، قد تخطى مساوئ التفرقة التى ما فتئ المستعمر يستغلها أسوأ استغلال لتحقيق مآربه فى التسلط والاستبداد . وإن أوضح مظاهر الألفة الحديثة تظهر فى مدينة عبدان ، التى تتوسط الأقاليم الثلاثة ، الشمالية والشرقية والغربية . ويبلغ تعداد مدينة عبدان أكثر من نصف مليون ، وتقوم فيها دور العبادة المختلفة جنباً إلى جنب ، من المساجد إلى الكنائس وإلى المعابد الوثنية . فهذا معبد إله الرعد بجانب الكنيسة الميثودية ، بجوار المسجد الجامع . وإن أكبر آلهة الوثنية هى إلهة الخصوبة ، وهى تصور على أنها ذات ثديين كبيرين يكفى كل منهما لإرضاع ستة عشر طفلا . وتقدم النساء لها القرابين آنية مملوءة « بجوز الكولا » .

والوثنية فى طريقها إلى الانقراض فى نيجيريا ، فيدخل كثير من الوثنيين فى الدين الإسلامى ، بل إن كثيراً من المسيحيين فى نيجيريا يهجرون المسيحية إلى الإسلام ، وقد وجدوا ما عليه المسيحيين الأوربيين من خداع وحب للتسلط والاستغلال يناقض التعاليم المسيحية التى دعوا لها على لسان مبشريهم من رجال الدين .

وفى عبدان جامعة من أكبر جامعات غرب إفريقيا . تعتبر مبانيها وحدائقها غاية فى الفخامة والملاءمة للمناخ والتقاليد الإفريقية . وتضم الجامعة مائة أستاذ ومحاضر وينتمى إليها ٤٠٠ طالب بينهم عشرون فتاة . وملحق بالجامعة مكتبة تضم بين جدرانها سبعين ألف مؤلف علمى .

وقد شهدت نيجيريا ذلك اللون الصامت من الكفاح ، الذى مكن لأبنائها منذ اتصالها الأول بالاستعمار ، من الوصول إلى مشارف الاستقلال الكامل .

نيجيريا والتاريخ :

إن لنيجيريا تاريخا مجيدا ، امتد إلى أكثر من ألفى عام ، وحينما جاءها الإسلام عبر الصحراء من الشمال ، وعن طريق شرقى إفريقيا من الشرق ،

استوعب ملوكها الدين الجديد ، ومزجوا حضاراتهم القومية بالإطار الإسلامى فازدهرت ونمت ، وإن مدينة «كانو» ، وهى أكبر مدن القطاع الشمالى من نيجيريا ، قد بناها مهاجرون جاءوا من الشرق منذ قرابة ألف عام . وظلت «كانو» ملتقى القوافل التجارية الآتية من الشرق والشمال إلى عهد ليس ببعيد ، وقدر أحد الرحالة الفرنسيين قوام تلك القوافل فى مطلع هذا القرن بحوالى ثلاثين ألف رجل يومياً .

وكانت نيجيريا هى مملكة سونغى التى بلغت أوج عظمتها فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى ، وقد وصف عظمتها الرحالة المسلمون الذين كانوا يجوبون العالم الإسلامى ويؤرخون أحداثه ، وأعقبت مملكة سونغى مملكة « بورنو » وقد قامت هاتان المملكتان فى الوقت الذى كانت فيه أوربا تعيش فى ظروف القرون الوسطى ، وامتد ملكهما إلى حدود النيل على مبعدة ١٤٠٠ ميل تقريباً .

ومع الإسلام ، أقبلت إلى نيجيريا قبائل « الهوسا » و« الفولانى » ، وما لبث أبناء هاتين القبيلتين الذين امتازت نساؤهما بالجمال ورجالها بالتقوى والورع ، أن احتلوا مراكز الصدارة فى نيجريا . وقامت حركة إصلاح دينى على يدى « شيخو» وهو الشيخ « عثمان دان فوديو » فى عام ١٨٠٢ م . وأطلق عليه أهل نيجيريا لقب الإمام . وجند لحركته جيشاً من أشداء الهوسا والفولانى وقضى على تفرق الأمراء وانقسامهم .

ولا يستطيع أحد أن ينكر عراقة شعب نيجيريا ، فقد كتب أحد الرحالة الأوربيين فى أواخر القرن التاسع عشر يصف شعب نيجيريا ، قال : « إن جميع الأدلة تؤكد بوضوح أن شعب نيجيريا ، الهوسا ، أمة متمدينة ، لها نظامها الخاص ، وتتمسك بتقاليدها ولغتها وتقيم مدارسها ، ولها نظام حكم مستقر» .

وتعاقبت الممالك فى وادى نهر نيجر ، كان آخرها إمبراطورية « جوكون »

المعروفة الآن بمقاطعة « تيف » ، وامتد نفوذها حتى شمل الوادى بأسره . وظلت تلك المملكة تحكم الوادى ، حتى بدأ المستعمر يحتل الشريط الساحلى فى مطلع القرن العشرين تحت قيادة « لوجارد » ، ثم أخذ يبذر بذور الفرقة الدينية بين المسلمين وغير المسلمين .

وقد اتصل المستعمر البريطانى بنيجيريا قرابة نهاية القرن التاسع عشر ، وبدأ اتصاله التقليدى بإقامة مؤسسات تجارية ، ثم مالبث فى أعقاب مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ، أن أعلن وضع يده على نيجيريا ، وذلك فى فترة السباق المجنون للاستيلاء على المستعمرات ، وتم احتلال القطاع الجنوبى لنيجيريا فى ١٨٩٠ ، ثم تمكن المستعمر من عقد معاهدة للحماية على القطاع الشمالى .

وعمد المستعمر إلى تمزيق البلاد إلى ثلاث مناطق ، فقسم الجنوب إلى إقليمين ، شرقى وغربى ، ولكنه لم يستطع أن يؤثر بوسائله فى الشمال فظل على حاله وحدة متماسكة ترفض أى تدخل من المستعمر . ولذلك ، فإن الشمال ، على الرغم من أنه أقل انطباعاً بالعلم والثقافة الحديثة ، إلا أنه أكثر تماسكاً ، وأعمق فى ترابطه ، وهو يعتبر بحق النواة التى ستقوم عليها دولة نيجيريا المقبلة :

وبطبيعة الحال ، لم يكن شعب نيجيريا ليقبل أن تمزق أوصاله وما إن تكشفت سياسة المستعمر فى التفرقة ، حتى بدأ الشعب يعود إلى ترابطه الأول ، ولم يجد المستعمر بداً من أن يذعن لرغبة الشعب . فأعلنت بريطانيا فى عام ١٩١٤ إدماج أجزاء نيجيريا فى وحدة سياسية باسم مستعمرة ومحمية نيجيريا . وفى عام ١٩٢٢ ، وضع دستور لهذه الوحدة ، يكفل إنشاء مجلس تشريعى ، وكان أول مجلس تشريعى فى إفريقيا كلها يضم عدداً من الإفريقيين المنتخبين . ولكن ، فى ظل هذا التطور الدستورى كله ، ظل الشمال محتفظاً بطابعه الإسلامى فى شبه استقلال ذاتى ، يتولى أمره أمراء الأقاليم .

وبين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ ، بدأت الحركة القومية الحديثة فى

نيجيريا ، وتخلص الشعب النيجيرى خلالها من أدران الفرقة التى استغلها المستعمر ليتسلط على مقدرات البلاد وثرواتها ، وكان الجنوب المفتوح للثقافة الغربية هو أول من تيقن من خداع المستعمر لأنه هو الذى أضير بهذا الخداع . أما الشمال ، فهو لم يخدع لأنه قد أغلق مجتمعه ولم يسمح للمستعمر أن يتوغل فيه فيفسد عليه حياته التقليدية . وهو إن أضير بالحرمان من العلم ، إلا أنه قد فاز بالإبقاء على وحدته وتجانسه .

وقد حاول المستعمر أن يثير الشمال على الجنوب ، فأخذ يولى الجنوبيين المناصب والمراكز الحكومية ، ثم يعمد إلى أهل الشمال فيثير حفيظتهم على أهل الجنوب . ويصور أهل الجنوب لأهل الشمال على أنهم انتهازيون يريدون السيطرة على أهل الشمال الذين هم أقل منهم ثقافة وعلماً ، ويبذر بذور الخوف من تحقيق الاستقلال الكامل للبلاد ، بأن يشكك الشمال من تسلط الجنوب . وأن يظهر نفسه بأنه يحمى بوجوده الشمال من هذا التسلط .

ولكن روح القومية الصادقة التى أخذت تعتلج فى نفوس القلة المثقفة من الجنوبيين ، والتى اندفعت فى قوة عارمة فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة ، والتى كانت استجابة للتيار التحررى العام الذى اجتاح القارة بأسرها ، هذه الروح قد نمت وتأكدت فى قلوب شعب نيجيريا بأسره ، فأوضحت له الحقائق ، وامتدت الأيدى من الشمال والجنوب على سواء ، تشير إلى المستعمر ، بأنه سبب كل بلاء ، وتطالب بالاستقلال الكامل .

ومرة ثانية ، أجبر المستعمر فى عام ١٩٥٤ على الرضوخ لرغبة الشعب ، وأعلن فى ذلك العام ضم الأقاليم الثلاثة فى اتحاد فدرالى ، باسم اتحاد نيجيريا الفدرالى . وهو قد هدف من ذلك إلى الإبقاء على التقسيم المحلى ، عله يفيد ويفلح فى إعادة التفرقة إلى ما كانت عليه . ومضى المستعمر بعد ذلك يتعلل بتعلات مختلفة للإبطاء فى منح الاستقلال الكامل ، فهو تارة يدفع الشماليين إلى الاعتراض ، باذراً بذور الخوف للتخلف الثقافى ، وتارة يفتعل معارك أثارها بنفسه ليحتج بها فى الإبقاء على وجوده .

ودعماً لسياسته تلك ، بادر بأن منح الاستقلال الذاتى للأقاليم الشرقية والغربية فى عام ١٩٥٧ ، وتعلل بمعارضة الشماليين فى الاستقلال الكامل : ولكن القومية الدافقة أخذت تمهد الطريق ، فلم يلبث الشمال أن أصر على مرحلة سريعة من برامج التعليم العام ، وتعاون الجنوب مع الشمال فى حمل شعلة النور والمعرفة إلى أبناء الشمال ، وأخذ المسلمون والمسيحيون من أبناء الجنوب يتطوعون لنشر العلم فى الشمال . وفى مطلع عام ١٩٥٩ ، وفى شهر مارس ، فى الخامس عشر منه على وجه التحديد ، احتفل الشمال بتحقيق الاستقلال الذاتى له أيضاً ووضعت قواعد المجلس التشريعى ، وعادت السلطات جميعها إلى أصحابها من أبناء الشعب . ووضعت القوانين المدنية ، وأنشئت المحاكم المدنية التى تستأنف أمامها أحكام الأمراء المحليين . وبهذا لم تعد ثمة حجة للمستعمر ، واستطاع شعب نيجيريا أن يفوت على المستعمر جميع ألاعيبه ، وأخيراً ، اضطر المستعمر أن يعلن تاريخ أول أكتوبر عام ١٩٦٠ موعداً للاستقلال الكامل لجميع نيجيريا .

السياسة والأحزاب فى نيجيريا :

بدأت الحركات السياسية الحديثة فى نيجيريا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حين قدم اتحاد طلبة إفريقيا فى لندن مذكرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية ، يطالبون فيها بالاستقلال الذاتى فى عام ١٩٤٣ . وقامت مظاهرات فى المدن الكبرى فى جميع نيجيريا وفوجئ المستعمر بالطاقة القوية التى أخذت تنطلق من عقالها . وسارع المستعمر فوضع دستور ريتشارد عام ١٩٤٥ ، وأصدرته وزارة المستعمرات فى عام ١٩٤٦ ، وكان الدستور المذكور يهدف إلى أمور ثلاثة ، تحت ظل ادعاءات مضللة ثلاثة يخفى بها تلك الأهداف . فكان يهدف أول ما يهدف إلى إعاقة تحقيق الاستقلال تحت ستار ما أسماه النهوض نحو الحكم الذاتى . وكان هدفه الثانى ، الإبقاء على التخلف الثقافى والفكرى ، تحت ستار حماية الثقافات والتقاليد الوطنية . أما هدفه الثالث ، فكان أخطرها

جميعاً ، وهو بذر بذور الفرقة والشقاق ، وتضخيم النعرة الإقليمية والدينية ، تحت ستار ما أسماه التنمية السياسية نحو الوحدة المتجانسة .

وبمقتضى هذا الدستور ، أنشئت مجالس إقليمية فى كل من الأقاليم الثلاثة ، الشرقية والغربية والشمالية ، ترتبط جميعها فى مجلس تشريعى مركزى، فى فكرة شبه فدرالية . ولكن كان للحاكم العام سلطات واسعة تكفل جب أى معارضة فى تلك المجالس أو المجلس المركزى .

وقد أفصح المستعمر عن حقيقة نواياه ، على لسان السير آرثر ريتشارد فى خطاب افتتاح المجلس التشريعى المركزى عام ١٩٤٧ حين قال : « إنى أوافق على أنه ينبغى المخاطرة إلى حد ما ، حتى نحقق تقدماً ما ، ولكنى أريد أن أؤكد لكم حكمة تفادى التسرع غير المناسب ، وأعنى به التسرع غير المسئول . وقد قيل بحق إن الاستقلال السياسى ليس شيئاً يسيراً ما لم يصحبه وعى وقوة مقاومة اقتصادية . وإنى أعرف أن بعض الوطنيين فى نيجيريا يطالبون بالحكم الذاتى مباشرة ، وقد يكون ذلك طبيعى أن يصدر من القوميين ذوى الفكر والثقافة الغربية . ولكنهم ليسوا خبراء فى ممارسة السياسة بعد ، ولذلك فإن ترك السلطة فى أيديهم ، من شأنه أن يعود بالضرر ويبوء بالفشل ، وينبغى أن يختبروا جيداً فى التمرس السياسى تحت رقابة كفء . ولا أعتقد أن نيجيريا قد وصلت بعد إلى القدر المناسب من الألفة والإحساس بالوحدة ، سواء فى الميدان الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى ، الذى يمكنها من ممارسة الحكم الذاتى » .

وهكذا فضح المستعمر لسانه الناطق به فى أول مجلس تشريعى فى البلاد ، وقوبل خطاب الحاكم العام بالاستهجان من الجميع ، واعتبر شعب نيجيريا أن الدستور المسخ الذى وضعه سير ريتشارد ، إنما هو تثبيت للأغلال فى أقدام الشعب ، بما يمكن من سلطات للحاكم العام . وبدأ السخط ينتشر ، وبدأت الاتجاهات السياسية تتبلور ، وقاطع القوميون المجلس التشريعى الجديد ، وتنبئوا له بالفشل .

وتزعم الحركة السياسية المعارضة ، الدكتور نامدى أزيكيوى وهو أحد المثقفين الجنوبيين ، تلقى علومه فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكان قد اشتغل بالصحافة فى غانا لفترة من الزمن ثم عاد إلى بلاده . فأصدر فى نيجيريا صحيفة « رائد غرب إفريقيا[١] » واتسعت أعمال « زيك » كما أطلق عليه شعب نيجيريا ، وبلغت الصحف التى يصدرها ست صحف . وأسس زيك أول حزب سياسى فى نيجيريا باسم المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون[٢] .

وفى عام ١٩٤٧ ، سافر زيك إلى لندن بتفويض قومى للمطالبة بأن يستبدل بدستور ريتشارد دستور آخر أكثر تحرراً . وعرج زيك فى طريقه على الولايات المتحدة ، واستقبل بحرارة بالغة خاصة بين الزنوج ، ووصفته الصحافة الأمريكية بأنه غاندى الزنوج ، وواشنجطون الغابات .

واستقبل شعب نيجيريا « زيك » عند عودته استقبال الأبطال ، وحمل المتظاهرون لافتات الترحيب ، والحرية أو الموت ، وإدانة الاستعمار . وأكدت الصحف النيجيرية أن « زيك » قد حقق نصراً أدبياً ، وأنه قد هزم عقيدة الخوف من الاستعمار ، وخطب زيك فى جموع الشعب فجدد لهم العهد على الجهاد ، وقال إن بريطانيا قد تعمدت الإبقاء على تخلف شعب نيجيريا اقتصادياً وثقافياً حتى تستطيع استغلالها ، وقال إنه إذا ما رحل الدخلاء الأجانب فإن شعوب نيجيريا ستعيش جنباً إلى جنب فى سلام ، أمة مستقلة كما كانت فى تاريخها العريق .

وظل زيك مكتسحاً ميدان السياسة القومية حتى عام ١٩٥١ ، حين ظهر منافس له الدكتور « أولوا » وهو محام من جامعة لندن أسس اتحاد العمال فى نيجيريا ، ودعا إلى سياسة أكثر اعتدالا من سياسة « زيك » العنيفة . وألف كتاباً فى مذهبه السياسى تحت عنوان « طريق نيجيريا نحو الحرية » وأنشأ حزباً

---

(١) Weaet african Pilot

(٢) National councll of Nigeria and the Cameroons.

سياسياً باسم « جماعة العمل »(١) واعتمد « أولوا » فى حزبه على أبناء قبيلته فى الغرب ، قبيلة « اليوربا » ، كما اعتمد زيك على أبناء قبيلته فى الشرق ، قبيلة « الإبو » .

أما الشمال ، فقد احتفظ بوحدته السياسية ، والحزب السائد فى الشمال هو حزب « مؤتمر شعب الشمال »(٢) وفاز حزب الشمال بنصف مقاعد المجلس التشريعى الاتحادى فى الدستور الجديد .

نظام الحكم – دستور ١٩٥٢

رأينا كيف أن دستور ريتشارد سنة ١٩٤٦ قد أثار سخط شعب نيجيريا وكيف أن « زيك » قد طالب مفوضاً عن الشعب بتغيير ذلك الدستور . وانضم إلى زيك فى مطالبه سائر زعماء الأحزاب فى الغرب والشمال . وبدأت المفاوضات منذ عام ١٩٤٩ ، واجتمعت اللجان فى لندن وفى لاجوس ، ووضعت الأسس الأولى لدستور ١٩٥١ ، الذى صدر عام ١٩٥٣(٣) .

وأصبح نظام الحكم بمقتضى ذلك الدستور حكماً فدرالياً يشمل ثلاثة أقاليم : الإقليم الشمالى ، والشرقى ، والغربى . ولكل إقليم حكومة محلية تتولى شئونه الإدارية والقضائية والاقتصادية . وتتكون الحكومة المحلية من مجلس تشريعى محلى ومجلس تنفيذى . ويكون للاتحاد بمقتضى هذا الدستور مجلساً تشريعياً مركزياً ، وحكومة مركزية . ويجرى انتخاب المجالس المحلية والمجلس المركزى على أساس الانتخاب العام المباشر . وتشكل الحكومة المركزية من ممثلين للأقاليم الثلاثة يرأسهم زعيم الأغلبية فى المجلس التشريعى المركزى .

وعقد مؤتمران ، فى لندن سنة ١٩٥٣ ، ثم فى لاجوس سنة ١٩٥٤ ، أجريت فيهما بعض التعديلات على الدستور ، أصبح بمقتضاها النظام الفدرالى شبه

---

(١) Action group.

(٢) Northern Peoplis Congress.

(٣) دستور سيرجون ماكفرسون.

استقلالى بالنسبة للأقاليم وحددت اختصاصات المجلس التشريعى المركزى ، وأطلقت اختصاصات المجالس المحلية . وإن هذا التعديل قد جعل من الاتحاد الفدرالى اتحاداً ينحو نحو الإنعزالية والانقسام(١) .

وإن خداع المستعمر الذى دأب على بث بذور الفرقة بين أقاليم نيجيريا ، هو الذى أملى تلك التعديلات . وفى نفس الوقت سعى المستعمر بالوقيعة بين أبناء الشعب النجيرى ، وأفلح فى إثارة الاضطرابات فى مدينة «كانو» عام ١٩٥٣ . وذلك بأن حرض حزب العمل على طلب عقد اجتماع سياسى فى المدينة ، ورفض أميرها السماح للحزب بذلك . وتوترت النفوس ولم تلبث جموع الهوسا والفولانى من أتباع الأمير أن اشتبكت فى صراع مسلح مع رجال حزب العمل المقيمين فى حى الغرباء خارج أسوار المدينة . ونجم عن الصدام قتل حوالى خمسين شخصاً وجرح آخرين .

وبعد ذلك أجريت تعديلات الدستور على النحو الذى أصبح عليه الآن ، واحتفظ الحاكم العام بسلطات واسعة فى شئون الأمن والدفاع والشئون الخارجية ، بدعوى وجود الخلافات العقيدية .

ولكن الشعب ، وزعماءه ، ما لبثوا جميعاً أن اكتشفوا الخدعة الاستعمارية ، فاجتمع « زيك » مع « أولوا » وصدر بيان مشترك منهما ، يعربان فيه عن ثقتهما فى وحدة الشعب النيجيرى ، ويؤكدان أن ما حدث كان نتيجة الدس الرخيص .

وجرت الانتخابات العامة ، وتشكلت المجالس التشريعية المحلية والمجالس التنفيذية واختير أعضاء المجلس التشريعى المركزى ، واكتسح حزب شعب الشمال نصف مقاعد المجلس المركزى . وأصبح رئيس الوزراء الفدرالى هو الحاج « أبو بكر تافادا بالبوا » .

نيجيريا فى تطورها :

وبعد أن تحقق الاستقلال المحلى للأقاليم الثلاثة فى نيجيريا — فقد وصل

(١) يقارن ذلك الاتجاه مع اتجاه الدستور الاتحادى فى وسط إفريقيا . راجع ما سبق .

الغرب والشرق إلى الاستقلال المحلى منذ عام ١٩٥٧ ، واكتمل للشمال فى منتصف مارس ١٩٥٩ — وبعد أن تغلب الشعب على خداع الاستعمار ، وتخطى عقبات التفرقة التى أوشكت أن تقسم صفوفه ، بدأ الزعماء الإفريقيون فى نيجيريا تركيز جهودهم على النهوض باقتصاديات بلادهم ووضعت مشروعات للتنمية تعتمد على قرض خارجى قيمته ٩٢ مليون دولار ، بالإضافة إلى اعتمادات فى الميزانية المركزية بلغت ١٢٠ مليون دولار .

وأنشئ مجلس للتنمية الاقتصادية ، واهتم المجلس بتنمية دلتا نهر نيجر ، وهى منطقة أهملت لوقوعها بين الإقليمين الشرقى والغربى ، وعدم اكتراث أى من حكومتيهما بها . وقد اهتمت الحكومة الفدرالية المركزية بالموضوع وأولته عناية خاصة .

وفى الشمال ، اهتمت الحكومة المحلية منذ استقلالها بتحقيق قفزات سريعة نحو التقدم . فأنشأت المدارس العامة والفنية بكثرة وافرة ، وشجعت الصناعات وخاصة الزراعة والمنتجات الزراعية التى أهم حاصلاتها الفول السودانى .

ووضعت الحكومة الاتحادية مشروعات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه على نهر نيجر ، وعنيت بإنشاء المطارات ووسائل المواصلات لربط المناطق بعضها ببعض ، باعتبار أن الاتصال السهل الميسر أول عامل فى التآلف والترابط بين الشعب الواحد .

وأصبح المركز الاقتصادى لنيجيريا متيناً ويبشر بتقدم سريع كبير . وقد أدخلت الحكومة الاتحادية فى اعتبارها حقيقة هامة ، هى أن قيام الثروة القومية وتنميتها يقتضى المعرفة الفنية والكفاءة التنفيذية . ولذلك بدأت تتطور برامج التعليم بحيث تستطيع أن تواجه مطالب القومية وأن تستجيب لمقتضيات الظروف .

وإن نيجيريا ستواجه فى المرحلة القادمة من استقلالها الكامل نفس المشكلات الاقتصادية ونقص الأيدى المدربة ورءوس الأموال ، التى تواجه سائر

دول إفريقيا حديثة الاستقلال . وإن القادة السياسيين ، بينما يؤمنون بضرورة الاستعانة بالخبرة الأجنبية ورأس المال الأجنبي ، تحذرهم خبرتهم السياسية وتجارب الآخرين من التسرع فى هذه المعونات والحذر من أن تجر وراءها الاستغلال السياسى أو التبعية الاقتصادية .

وإن المشكلة هى إنشاء اللون المناسب من العلاقات مع الدول الأخرى والمؤسسات التى تملك رءوس الأموال والأيدى المدربة والخبرة الفنية ، بحيث تكفل قدراً من الأمن ، وتحقق قدراً مجدياً من الفائدة للاستثمار الأجنبى لتشجعه ، وفى نفس الوقت تحمى الشعب من الاستغلال .

وإن نيجيريا ، كما قال وزير تجارتها المركزى ، « بلاد مسالمة قوامها ثلاثة وثلاثون مليون نسمة ، وهى أكبر وحدة سياسية فى إفريقيا كلها ، تتحرك فى هدوء نحو الحكم الذاتى الكامل » . فهى تتحرك فى هدوء حقاً ، هدوء الواثق المطمئن ، من قوته ومن هدفه على سواء .

* * *

المطلب الثانى : الاستعمار الفرنسى فى إفريقيا

إن الاستعمار فى ظل أى علم كان ، له مدلول واحد لا يتغير ، الاستغلال والتسلط واستهلاك موارد الشعوب ، والتوسل إلى تلك الغايات بوسائل تختلف ما شاء لها الاختلاف ولكنها تنتهى جميعها إلى مظاهر واحدة ، مادية ملموسة . وأول تلك المظاهر ، هو إضعاف الشعب المغلوب على أمره ، بتفتيته وتقسيمه إلى مناطق وأقسام ، وبذر بذور الخلاف والشقاق بإثارة الحزازات الموهومة وافتعال الفوارق المصطنعة . والمظهر الثانى من مظاهر الاستعمار ، إذابة شخصية الشعوب المغلوبة وطمس معالمها ، ودثر تراثها ، وإرخاء أستار النسيان على ما قد يكون لها من أمجاد . والمظهر الثالث ، مرحلة تالية لذلك ، فبعد أن يدب الشقاق بين أفراد وجماعات الوطن الواحد ، وبعد أن تندثر معالم ما توارثوه من حضارات وعقائد تربط بينهم ، يبدأ المستعمر فى ربط الشعوب

المغلوبة على أمرها بعجلته المستغلة المستبدة . وقد رأينا أمثلة لذلك فى الأسلوب البريطانى فى استعماره لجانب كبير من القارة العذراء . فهو قد جمع الأضداد حين تعذر عليه التفريق ، حتى يضمن أن الشقاق قائم ليكفل لنفسه السيادة الدائمة . ثم هو قد محى من أذهان الأجيال الصاعدة كل تراث كان لبلادهم وعقائدهم ، ودفع بهم إلى ثقافة من عنده جديدة ، تجعل من حضارته الزائفة قدسية ترتفع إلى مرتبة التأله :

والاستعمار الفرنسى فى إفريقيا لم يكن ليخرج عن تلك الأهداف ، أو ليكفر بتلك العقائد المستغلة المتسلطة ، بل إنه قد انغمس فيها جميعاً انغماساً دنساً ينكر كل معانى الإنسانية ، ويعلى جميع أساليب الوحشية والبطش والتنكيل . وقد تميز الاستعمار الفرنسى بالإسراف الشديد فى وسائله ، والإمعان فى الانحدار بالقيم التى تواضع البشر على احترامها ، والتى لم يملك الاستعمار فى أبشع صوره الأخرى إلا التسليم بجوانب منها ، وإقرار أقدار من احترامها . أما الاستعمار الفرنسى ، فهو قد أغلق قلبه إذا كان له قلب ، دون هذه الاعتبارات الأساسية ، وأنكرها وأهدر جميع القيم والمعانى ، فأمعن فى استبداده ، كما لم يمعن أى استعمار آخر ، وانحدر فى إسفافه كما لم ينحدر أي بطش .

والسياسة التى تفرد بها الاستعمار الفرنسى عن الاستعمارين الإنجليزى والبلجيكى أطلقت عليها فرنسا سياسة التشابه ، "Assimilation" . ومقتضى تلك السياسة أن الهدف النهائى للحكم الفرنسى ليس تنمية النظم النيابية التى يمكن تحقيق قدر من الحكم الذاتى بواسطتها ، مع الإبقاء على رابطة على نحو ما بين القوة المستعمرة والإقليم المستعمر ، بل إن الهدف هو إدماج تلك الأقاليم إدماجاً كاملا مع فرنسا ، وتشبيه شعوب تلك المناطق بالشعب الفرنسى ، فى وحدة سياسـية واقتصادية واجتماعية ، وفى مظاهر ثقافية وفكرية ومذهبية واحدة .

فيكون الاستعمار الفرنسي بذلك ، على خلاف الاستعمار فى أى من صوره الوحشية الأخرى هو استعمار إبادى ، فهو ينكر حتى القدر الضئيل الذى أقره الاستعمار فى أى مكان ويعترف فى قحة أن هدفه ليس كما يدعى أى استعمار آخر النهوض بالأقاليم المستعمرة نحو حكم ذاتى ، إنما هو إذابة كاملة للشعوب المستعمرة ، وصهرها جميعاً فى بوتقة البطش المروع . وإعادة صياغتها من جديد مسخاً مشوها مصبوغاً بالصبغة الفرنسية المقيتة .

وتطبيقاً لهذه السياسة ، حاربت فرنسا أية محاولة لدرس اللغات أو الثقافات الإفريقية وطمرت بيد البطش والتنكيل جميع معالم التراث الإفريقى القديم . وهدف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من ذلك هو خلق رجال فرنسيين من الإفريقيين ، أو كما وضعها الخبير الاستعمارى و . ب ممفورد ، تعليم الإفريقيين كيف يصبحون فرنسيين .

وقد حدت عدة عوامل بفرنسا إلى نهج سياستها تلك ، وأول تلك البواعث هو النعرة الفرنسية التى توشك أن تكون فى مرتبة الهوس المجنون ، والعقيدة التى تسيطر على الفرنسيين بأن ثقافتهم أسمى الثقافات وأفضلها وأن مهمتهم التى خلقوا من أجلها هى حمل هذه الثقافة إلى العالم ، وأنها هبة النور والمعرفة وشعلتها المباركة تحملها اليد الفرنسية المخضبة بالدم ، لتهدى البشرية .

وهذه العقيدة هى التى رسمت سياسة فرنسا عبر تاريخها الآثم ، فى جميع مراحل حياتها منذ ثورتها الدموية ، ومقاصلها العالية ، ورءوس ضحاياها بالمئات والآلاف ، ومنذ النابليونية المستبدة الباطشة المدمرة للعالم الأوربى نفسه ، حتى الديجولية المهووسة التى تحاول اليوم أن تقف على ساقين ، أحدهما يغور فى أعماق التاريخ والثانى ينغمس فى برك من الدماء الطاهرة الذكية :

إن صورة فرنسا التى تريد أن ترسمها تلك السياسة هى رقعة كبيرة جداً من الأرض ، يعيش عليها أناس تختلف ألوان بشرتهم ، وقد تختلف دياناتهم

ولكنهم بغض النظر عن مكان إقامتهم ، سواء فى باريس أو فى داكار أو فى برازافيل أو فى تانتاناريف ، فهم جميعاً فرنسيون ، فى اللغة والثقافة والمذهب السياسى ، يمثلهم العبقرى الفذ المتربع على رئاسة الجمهورية البائسة ، جمهورية فرنسا ، أيا كانت الهوة التى يعيشون فيها والبؤس الذى يرسفون فى أغلاله ، فلهم الشرف كل الشرف أنهم ينتمون إلى السلالة النورانية ، والثقافة الفرنسية .

ويصف لنا كوكسن ، الكاتب الإنجليزى الحياة التى تسود فى بقعة من تلك البقاع ، فى الكونجو الفرنسى فيقول(١) :

« وهكذا ترقد الكونجو الفرنسية فى الأدغال ، ويعيش فيها المستوطنون الفرنسيون وزوجاتهم الإفريقيات وأبناؤهم المولدين ، بجانب سائر الوطنيين ، فى حياة ترسف فى هوة الفقر ، يحلمون بشواطئ السين واللوار التى لن يروها مرة ثانية » .

بداية الاستعمار الفرنسى :

إنها نفس قصة الاستعمار التقليدية فى إفريقيا ، بدأت خيوطها بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وبلغت أوج عنفها منذ عام ١٨٧١ ، حين انتشرت القوات الفرنسية داخل إفريقيا آتية من الشمال ، ورفعت العلم المثلث الألوان على مساحات واسعة شملت الشطر الغربى للقارة ، وامتدت شعبها جنوباً حتى أطلت على خليج غينيا . ولم تلق فرنسا أى اهتمام للثمن الذى دفعته غالياً فى سبيل سباقها مع سائر القوى الاستعمارية فى توسيع الرقعة الخاضعة لها . وقاومت الشعوب الأبية ، وقاتلت مملكة داهومى الباسلة مثلا ، قتالا عنيفاً استمر حتى ١٨٩٣ .

وبعد موتمر برلين الذى حدد القواعد التى يسير عليها الاستعمار الأوربى فى إفريقيا ، بدأت فرنسا تمد سلطانها فى إفريقيا الوسطى ، وأرسلت عميلها الأول

(١) Before the africam Storm - Cooksos. P.240.

« سافورنان دى برازا » إلى نهر الكونجو ، وتم لها التسلط بمعونته على ممتلكات جابون ، والكونجو الوسطى ، وأوبانجى شارى ، وتشاد . وكان هذا المغامر الفرنسى هو نظير ستانلى البريطانى ، ووضع « سافورنان » يده على الجزء الواقع شمال نهر الكونجو ، باسم الجمهورية الفرنسية .

ومساحة المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا تبلغ أضعاف مساحة المستعمرات البريطانية . فتبلغ مساحة إفريقيا الغربية الفرنسية حوالى ١,٨٥٠,٠٠٠ ميل مربع ، وتغطى إفريقيا الاستوائية الفرنسية حوالى مليون ميل مربع آخر . وإفريقيا الغربية الفرنسية تمتد من داكار غرباً حتى بحيرة تشاد شرقاً ، ومن الصحراء شمالا حتى خليج غينيا جنوباً ، طولها من الشرق إلى الغرب أكثر من ٢٠٠٠ ميل ، ومن الشمال للجنوب حوالى ١٥٠٠ ميل . وتعداد غرب إفريقيا الفرنسية لا يتعدى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة يعيشون فى مساحة تبلغ سدس مساحة إفريقيا كلها ، ولكن أكثر من ثلثها صحارى تتناثر فيها جماعات قليلة من السكان .

أما إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، فعلى الرغم من ضخامة مساحتها ، فقد أهملها الفرنسيون ، وتعطلت ثرواتها الطبيعية الكثيرة وانحدرت حالة الرخاء التى كان عليها أهلها قبل الاستعمار الفرنسى ، وقد اتبعت فرنسا فى مستعمراتها السياسة التى هدفت بها إلى إذابة الإفريقيين ، وصهرهم إلى مواطنين فرنسيين .

ولكن التطبيق العملى لتلك السياسة خيب آمال الفرنسيين ، فلم يأت بالنتائج المرجوة منه . فقد سادت فترة من الركود القومى واستطاعت بذلك الإدارة الاستعمارية أن تقيم بعض المنشئات العامة وأن تكشف بعض الموارد الاقتصادية الكبيرة . وفتحت فرنسا الطريق أمام بعض الإفريقيين ، وإن كان عددهم قليلا نسبياً ، للتدرج فى التعليم . وبموجب تلك السياسة عاملتهم فى فرنسا نفسها معاملة الأنداد ، وأتاحت للبعض منهم الوصول إلى مناصب هامة فى الجمعية الوطنية وفى وزارة المستعمرات .

ولكن كانت ثمة نقاط ضعف كثيرة ، فإنه بينما كان الهدف الرئيسى

للسياسة الفرنسية هو تحقيق التشابه بالمفهوم الذى سبق تفسيره ، فقد ثبت فى نهاية القرن الماضى أن استيعاب الملايين من الإفريقيين ، و« فرنستهم » أمر يقتضى الكثير من الجهد والوقت الطويل الأمد . لذلك عدلت فرنسا من فكرة التشابه ، ووضعت بدلا عنها فكرة الانضمام (Associatione) وبموجبها تختار فرنسا فئة من الإفريقيين لتكون منهم طبقة فرنسية الثقافة والمشرب ، ليكونوا رسلها إلى جموع الشعب الإفريقى ، ويعاونوا الفرنسيين الرسميين فى تحقيق المرحلة التالية من سياسة التشابه الكامل .

ولكن ، مرة ثانية خاب فأل فرنسا ، فإن هؤلاء الرسل لم يكفروا بحقوق بلادهم بل أتاحت لهم ثقافتهم أن يستوعبوا المعانى الجاحدة التى تكمن وراء ما تريدهم فرنسا عليه ،وانقلبوا مصلحين يدعون إلى حرية أوطانهم ، وتبلورت حولهم جموع الشعب ، لا ليحرقوا البخور للاستعمار الفرنسى ، بل ليشعلوا جذوة الحرية والقومية ، وليتجاوبوا مع حركات الكفاح التى أخذت تجتاح العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

التطور الزائف للاستعمار الفرنسى :

بلغت حال المستعمرات الفرنسية ، نتيجة للسياسة الاستعمارية التى ابتدعتها فرنسا ، أسوأ مستوى قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية . فكانت الإدارة الاقتصادية فى أيدى الفرنسيين ووقفاً عليهم ، وأصبحت الثرورات الاقتصادية للأقاليم إما مهملة وإما مستغلة لصالح الفرنسيين وحدهم . وحرمت الصناعات ، ووضعت النظم الجمركية التى تكفل سيادة نظام الاحتكار الفرنسى المبنى على الرشوة والفساد . ولم تكن للمجالس المحلية التى أنشأتها فرنسا سوى بعض السلطات الاستشارية .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، ولم تلبث فرنسا أن تمرغ أنفها فى تراب أحذية النازية . واستبكى الفرنسيون حريتهم التى سحقت فى الوحل ، واعتملت نوازع الخير الكامنة فى قلوب الإفريقيين ، واعتقدوا

أن درس فرنسا الذى لقنته إياها القوات الألمانية الجاثمة على صدور أبناء باريس ، كفيل بأن يعدل من عقيدة الاستعمار الفرنسى وأطرب الإفريقيين أن يقف الفرنسيون فى صفوف الشعوب المطالبة بالحرية لنفسها ، وأن يرتفع صوتهم بدورهم مطالبين بحريتهم التى استباحتها الألمان . وكما حدث فىإفريقيا البريطانية ، وقع فى إفريقيا الفرنسية ، فقد اهتزت مشاعر الإفريقيين عند ما وجدوا مستبديهم بالأمس وقد أضحوا مستبداً بهم ، يخوضون معركة عنيفة فى سبيل الحفاظ على مقوماتهم .

ووقف الإفريقيون فى المستعمرات الفرنسية إلى جانب جلادى الأمس ، ينصرونهم فى قوة وفى ثقة وتطلع إلى مستقبل تتدعم فيه مبادئ الحرية والمساواة . وفى أغسطس ١٩٤٠ ، بعد بضعة أسابيع من توقيع الهدنة بين النازية وحكومة فيشى ، أعلن « فيليكس أبوى » الحاكم الإفريقى لإقليم تشاد ، تأييده لديجول ، قائد حكومة فرنسا الحرة فى المنفى ، ولم تلبث سائر الأقاليم أن تبعته فى ذلك ، وساهمت إفريقيا الفرنسية فى كسب معركة الحرب العالمية الثانية . فقاتل المجندون فى صفوف الحلفاء ، وحشد الشعب جهده فى العمل الدءوب المستمر فى سبيل إنجاح الحرب :

وانتهت الحرب ، وجاء وقت الجزاء ، والوفاء بالوعود ، وعقد مؤتمر برازافيل فى فبراير ١٩٤٤ ، وبذلت فيه فرنسا ما بذلت من وعود مؤكدة عرفانها المزيف بالفضل الذى أظهرته الشعوب الإفريقية . وصدرت توصيات ذلك المؤتمر ، ترسم القواعد التى يتعين على الاستعمار الفرنسى أن يلتزم بها فى نهجه الجديد تجاه الأقاليم الإفريقية ، ومدعمة حتى تلك الأقاليم فى الحكم الذاتى وفى التطور نحو الاستقلال :

دستور ١٩٤٦ :

ولكن فرنسا ، لم تكن قد أغدقت فى وعودها ذلك الإغداق وهى تتصور أى قدر من الجدية فيها . وهى قد أجبرت على بذلها حين كانت لتوها

قد خرجت من الحرب تستشعر مرارة الهزيمة ومذلة المهانة التى أذاقها لها الألمان ، وفى حال من الضعف لا تمكنها من الممارسة السريعة لصنوف البطش والتنكيل العنيف اللذين تميزت بهما سياستها بعد قليل . لذلك لم تر مفراً من البذل السخى بالوعود التى لن تكلف نفسها تنفيذ أى منها وأنها لو كانت فى حال من القوة تمكنها من البطش ، لبطشت البطش المستبد الدامى الذى تمارسه الآن .

وزفت فرنسا إلى أقاليمها فى ١٩٤٦ ، دستوراً لم يكن إلا امتداداً ودعماً للسياسة الفرنسية التقليدية فى إذابة الشعوب المستعمرة ، وإلغاء كيانها الذاتى ؛ بل إن ذلك الدستور قد جاء ببراعة الصياغة المخاتلة ، فأكد أهداف الاستعمار الفرنسى ، وصبغها بصبغة قانونية جامدة .

مجموعة الدول الفرنسية — الأكذوبة الجديدة :

وفشل دستور ١٩٤٦ وافتضحت نوايا فرنسا الاستعمارية وتمسكها بسياستها التقليدية فى إذابة الشعوب المستعمرة ، وتنكرها للوعود التى سخت كل السخاءفى بذلها فى مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ . واشتد سخط الإفريقيين ، معربين عن خيبة الأمل التى أحسوها تجاه فرنسا ووعودها الكاذبة . ولم تجد السياسة الاستعمارية الفرنسية مفراً من تغيير الوجوه فى باريس ، خاصة بعد التجربة العنيفة التى مرت بها فى فيتنام والتى انتهت بانتصار القومية واستقلال البلاد وانفصالها عن الاتحاد الفرنسى الزائف .

وتغيرت الوجوه فى باريس ، وجاء ديجول على المسرح ، واختار لعودته مظاهرة عسكرية أتقن إخراجها ليحيط نفسه بهالة من البطولة الكاذبة ؛ وفى مايو ١٩٥٨ ارتفع الستار عن الوجه القديم الجديد ، عن ديجول يحمل على وجهه المغضن قناعاً من الشباب المزيف وتملأ رأسه نفس النعرة الفرنسية العجوز المتوارثة عن القرن الثامن عشر .

ومن هذا المزيج ، وفى ظل هذه المظاهرة العسكرية ، أراد ديجول أن

يبدو فى عين العالم أجمع ، وفى عيون الإفريقيين خاصة ، بمظهر البطل ، بطل برازافيل سنة ١٩٤٤ ، وبطل باريس سنة ١٩٥٨ . وانطلقت أبواق دعايته تمهد للحدث العظيم إنها وثيقة الحرية الخالصة يحملها ديجول ويقدمها للشعوب التى يئست من السياسة الفرنسية . بل إنها فدرالية فرنسية تضم شعوب الأقاليم على قدم المساواة . وتباينت التكهنات ، واختلفت الصور التى رسمتها الدعاية التمهيدية . وأخيراً ، تبلورت الحقائق وخرج ديجول على نظارته فى القارة الإفريقية ، وفى العالم ، بخدعته الكبرى ، جمهوريته الخامسة .

وحبكاً للرواية الهزلية التى أراد ديجول أن يمثلها على مسرح السياسة الفرنسية قرر أن يترك الحرية فى أحد الأقاليم ، وهو عالم مقدماً نتيجة ذلك الحتمية ، وهى رفض الإقليم الإبقاء على أى رباط مع فرنسا ، وبحث ودرس ووقع اختياره على إقليم غينيا ، ليكون الإقليم الذى تترك فيه حرية التعبير الشعبى الحقيقى . أما لماذا اختار غينيا بالذات ، فإن ثمة سببين دفعاه إلى ذلك ، الأول : قوة القومية الإفريقية فيها ، بحيث يخشى منها إن استمرت فى النطاق الفرنسى ، والثانى : هو الفقر الاقتصادى الذى يعانيه ذلك الإقليم ، والذى من شأنه — فى نظر ديجول — أن يدفع به ثانية بعد انفصاله إلى محاولة العود إلى لون من ألوان الارتباط مع فرنسا ، فيكون ذلك نصراً وأى نصر لديجول فى المستقبل ، ولجمهوريته الخامسة الممسوخة .

وطرح ديجول دستور جمهوريته الجديد على استفتاء فى المناطق والأقاليم ، وصدرت التعليمات السرية بأن تمارس السلطات الإدارية كل جهودها فى الضغط على الشعوب لتأتى نتائج الاستفتاء المزيف حسبما يهوى ديجول وسياسته الاستعمارية ، واستثنى من ذلك إقليم غينيا ، وكانت أولى النتائج التى ظهرت ، هى نتيجة استفتاء غينيا ، جاءت سريعة قوية مدوية ، أن الشعب يرفض ذلك الدستور ، ويفضل الاستقلال الفقير ، وأعلنت غينيا استقلالها فى نهاية ١٩٥٨ ، ودقت فرنسا طبول الدعاية عن حرية الاستفتاء ، وعن حرية الشعوب الإفريقية فى اختيار طريقها .

ولكن شعوب سائر الأقاليم ، لم يقدر لها أن تعبر عن رأيها فى حرية ، وتحت سطوة الضغط الإدارى ، ظهرت نتائج الاستفتاء فى سائر المناطق ، تقبل دستور الجمهورية الخامسة ، تحت اسم « المجموعة الفرنسية » .

وأعلنت المجموعة الفرنسية مكونة من :

١ – فرنسا – الجزائر – الصحراء – أقاليم وراء البحار (مارتينيك – جواديلوب – جيانا – ريونيون) .

٢ – خمسة أقاليم محتفظة بوضعها كمستعمرات : الصومال الفرنسى – الكمرون – كاليدون الجديدة – بولينيس – سانت بيير وميكويلون .

٣ – اثنتى عشرة جمهورية حصلت على استقلال داخل المجموعة الفرنسية : مورتيانيا – – سنجال سودان – فولتا – ساحل العاج – داهومى – نيجر – تشاد – إفريقيا الوسطى – كونجو – جابون – مدغشقر .

وبعد الاستفتاء ، وضع دستور ينظم علاقات هذه المجموعة ، مع بعضها البعض ومع فرنسا . وبدأت فرنسا تروج أفكاراً جديدة عن المشاركة وعن تساوى الشعوب ، وهى نفس الأفكار التى أخذت بريطانيا تدعو لها بدورها فى مستعمراتها على النحو الذى رأيناه ، ولكن الدعاية الاستعمارية كانت تسير فى طريق ، والسياسة الاستعمارية تنهج أسلوباً مخالفاً لها بل على نقيضها . واجتمع أقطاب الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى لندن فى مطلع عام ١٩٥٨ ، لتوحيد السياسة التى يتبعانها فى إفريقيا . وما أشبه الليلة بالبارحة وما أقرب اجتماع لندن مع مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، ولكن فات المستعمر أمر جلل . وهو أنه بين ١٨٨٥ و ١٩٥٨ ، قد ظهرت قوة المارد الأسود الجبار المنطلق من عقاله ، قوة الشعوب الساحقة التى تريد الحياة والعزة والكرامة .

المظاهر الدستورية للمجموعة الفرنسية(١) :

إن ديجول لم يأت بجديد فى جمهوريته الخامسة ، فهو لم يجرؤ ، ولن يستطيع إذا أراد ، أن يتخلص من العقيدة الفرنسية فى سمو الفكر الفرنسى على غيره ، ولن يتنكر للمذهب التقليدى الذى توارثته فرنسا منذ القرن الثامن عشر ، بل الذى انتقلت به فرنسا إلى القرن الثامن عشر لتعيش فى ظل عقيدتها تلك ، وأغمضت عينها عن حقيقة القرن العشرين الذى تعيش فيه بكيانها لا بعقلها .

فحرص ديجول على أن تكون فرنسا (المتروبول) هى كل شىء فى مجموعته وأن تتركز السلطة فى أيدى الجالسين فى باريس ، دون أن يترك للأجهزة التى افتعلها فى الجمهوريات الإفريقية سوى أقل قدر من السيادة : فكان رئيس الجمهورية الفرنسية ، هو رئيس المجموعة ، يمثلها جميعها تمثيلا

(١)



سياسياً تحكمياً : حيث إن اختياره لا يتم عن رغبتهم ، بل عن رغبة الشعب الفرنسى وحده .

وبعد ذلك ابتدع ديجول مجلساً تنفيذياً للمجموعة ، يتكون من واحد وعشرين عضواً ، هم رؤساء الحكومات الداخلة فى المجموعة وعددهم اثنا عشر ، ومن رئيس وزراء فرنسا ومعه ثمانية وزراء للشئون الإفريقية ، ويرأس رئيس المجموعة الفرنسية مجلسها التنفيذى .

وجعل للمجموعة مجلساً للشيوخ ، يضم مناصفة ، ممثلين للمجالس المحلية فى الدول الداخلة فى المجموعة ، وممثلين للجمعية الوطنية الفرنسية .

تلك هى الصورة الدستورية للبنيان الذى يريد ديجول أن يقيم به إمبراطوريته الفرنسية التى يأمل أن يقفز بفرنسا بواسطتها إلى مصاف الدول الكبرى . ولكن من وراء هذه الأجهزة الدستورية النظرية ، تقوم حقائق عملية بغيضة إلى الشعوب التى خدعت وما تزال تخدع بأساليب فرنسا المتلونة .

فإنه بادئ ذى بدء ، تعتبر فرنسا (المتروبول) هى الممثلة السياسية بالأصالة لابالوكالة ، لجميع شعوب دول المجموعة . وهى المهيمنة على شئون السياسة العامة ، والاقتصاد والدفاع ، والقضاء ، والتعليم . كما أن علم فرنسا هو علم المجموعة ، واللغة الفرنسية هى اللغة الرسمية ، والعملة النقدية هى الفرنك ، ونشيدها القومى هو المارسيليز .

فما أعجب تلك المجموعة الديجولية ، إنها فرنسا والسياسة الفرنسية التى تريد أن تصبغ كل شىء تمسه بالصبغة الفرنسية ، وتريد أن تقتل كل نزعة نحو القومية أو التفرد ، وتنسى الشعوب المغلوبة على أمرها ، إنها كانت يوماً شعوباً لها ثقافتها وتقاليدها وعاداتها تريد أن تجعلهم جميعاً فرنسيين .

وبجانب تلك المظاهر الشكلية ، احتفظ ديجول بمناصب الحكام الفرنسيين القدامى وغير اللافتة التى على أبوابهم فجعلها — ممثل الجمهورية الفرنسية — وهذا الممثل أو المندوب السامى ، هو بمثابة ديجول نفسه بوصفه رئيس

الجمهورية الفرنسية ــ وليس بوصفه رئيس المجموعة . ويملك من السلطات ما تملكه الجمهورية الفرنسية ، أى أنه يملك كل شيء : قوات الأمن ، والدفاع والسلطة التوجيهية والإدارية العليا ، والإشراف على القضاء والتعليم والاقتصاد ، وعن طريقه يتم تبادل المعلومات بين الدول أعضاء المجموعة وبين فرنسا ، فيما يتعلق بشئون السياسة الخارجية .

وقد أثار الإفريقيون فى اجتماعات المجلس التنفيذى مسألة هؤلاء الممثلين ووصفوهم بأنهم بقايا النظام الاستعمارى القديم . وطالبوا بأن يكون الاتصال مباشرا بين الدول وبين فرنسا . ولكن فرنسا لا تريد ذلك، ويحرص الجالسون فى باريس على أن تظل لهم السيطرة المباشرة دون وساطة حكومات وطنية . وبذلك تهدم باريس عملا ، ما ضمنته دستور المجموعة من النص على أنه « تتمتع الدول أعضاء المجموعة باستقلالها الداخلى » .

وشكل الإفريقيون أحزابهم السياسية ، وعبروا عن تضامن الروح القومية فى إفريقيا بأن الأحزاب كانت مترابطة بعضها مع البعض ، فلم تكن مقصورة على أقاليم بعينها ، بل امتدت لتشمل جميع الدول الداخلة فى المجموعة . وأكبر حزبين إفريقيين هما : حزب التجمع الإفريقى(١) ، وحزب الصف الديموقراطى الإفريقى(٢) . ويتزعم الحزب الأول ، ليوبولد سنهجور ، مامادوديا . وينتشر أتباع هذا الحزب فى داهومى والسنغال ، ويهدف إلى الدفاع عن الفكرة الفدرالية بين دول إفريقيا . وشعار الحزب أن إفريقيا الفدرالية أقوى بكثير من عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة .

أما زعماء الحزب الثانى ، فقد كان على رأسهم سيكوتورى رئيس غينيا قبل انفصالها وهوفويت بويخى ، وجبريل واريوسير ، وليست . وينتشر أتباعه فى ساحل العاج وإفريقيا الاستوائية والسودان .

---

(١) Partie du Regroupement african.

(٢) Partie du Rassemblement Democratique africain.

المظاهر الاقتصادية للمجموعة الفرنسية :

إن الخطة الاقتصادية المكملة للسياسة الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى سحق الشخصية الإفريقية ، وإذابة جموع الإفريقيين فى شخصية فرنسية بحت ، هى الانحدار المستمر وإهمال الحياة الاقتصادية فى الأقاليم الإفريقية . ولذلك درجت فرنسا على إغفال منابع الثروات الطبيعية فى إفريقيا الفرنسية حتى لا تنتعش تلك الأقاليم ، ومع الانتعاش يأتى الإحساس بالأهمية الشخصية والاعتماد على النفس . وقد بلغ انحدار مدينة هامة مثل برازافيل المستوى الذى وصفه أحد الكتاب الإنجليز بقوله(١) :

كان يداخلنى شعور المغامر المستكشف كلما عبرت الكونجو من ليوبلدفيل المتحضرة إلى برازافيل المتخلفة حينما أرى صفوفا من الأكواخ البدائية التى لا تفضل مأوى الحيوانات . وثمة مظهر غريب للعطب والقدم يسود مظاهر الحياة فى برازافيل ، سيارات الأجرة فيها هى حطام لبعض الأنواع الفرنسية القديمة ، وشوارعها مليئة بالحفر ، ونوافذ مبانيها العامة متهالكة » .

وأهملت الثروات الطبيعية المتوافرة فى إفريقيا الفرنسية ، وحرمت فرنسا أى مشروع يهدف إلى استغلالها والإفادة منها . وتركت المناطق الغنية بالنحاس والزنك والصفيح والرصاص فى إفريقيا الاستوائية . كما أهملت المناطق . البترولية فيها ، ولم تعمل فرنسا شيئاً لتشجيع استثمار رءوس الأموال فى تلك المناطق والمعروف أن إفريقيا الاستوائية الفرنسية تستمد قرابة نصف دخلها من الثروة الخشبية العظيمة ، ولكن فرنسا لم تعمل شيئاً للتقدم بالصناعات الخشبية .

وكما قدمنا كان هدف فرنسا من ذلك ، الإبقاء على حالة من الفقر والبؤس تجعل تلك الأقاليم دائماً فى حاجة إلى فرنسا ، معتمدة على ما تهبه لها من حين إلى حين . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما ضاعت مستعمرات فرنسا

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٢ Before the african Storm «Cookson»

فى الشرق الأقصى ، التى كانت تستثمر فيها فرنسا جانباً كبيراً من رأس المال ، بدأت رءوس الأموال تتحول إلى استغلال الثروات الكثيرة فى إفريقيا .

وبدأت ترسم البرامج الاستغلالية ، وتتحمل الحكومة الفرنسية ٥٥ ٪ من رأسمال أى مشروع . وزادت الحاصلات الزراعية فى غرب إفريقيا من البن والكاكاو وزيت النخيل والأخشاب ، وبدأت تستغل الثروات المعدنية الموفورة .

ومع تغيير السياسة الاقتصادية الفرنسية من السلبية المطلقة إلى الإيجابية ، سار تدفق الفرنسيين بنفس السرعة على تلك المناطق . فأصبح عدد الفرنسيين فى مدينة مثل داكار قرابة ٣٠,٠٠٠ فرنسى ، بين ٢٥٠,٠٠٠ إفريقى ، وإن هذه الزيادة هى تتمة للسياسة الفرنسية فى إذابة الشعوب الإفريقية بتغليب الطابع الفرنسى ، وتحويل الإفريقيين ، خاصة فى المدن ، إلى فرنسيين .

ودقت فرنسا طبول دعايتها لما تنفقه على تلك المناطق ، وقالت إن مجموع ما أنفقته خلال السنوات العشر بعد الحرب يبلغ حوالى نصف بليون دولار . ولكن بالرغم من هذا الرقم الكبير فإن الإنتاج ما يزال مقصوراً على الحاصلات الزراعية . وما تزال الثروات المعدنية معطلة وقد دلت الأبحاث على أن تلك الثروات قريبة المنال ، موفورة الكميات .

وإن فرنسا تهدف من وراء ذلك ، بجانب أهدافها السياسية إلى هدف اقتصادى هام وهو أن تظل إفريقيا الفرنسية منطقة استهلاكية تصرف فيها الصناعة الفرنسية بضائعها ، جانية من وراء ذلك فوائد طائلة . ولا شك أن أى تقدم صناعى ، أو استغلال للثروات المعدنية سوف يستتبع نهضة اقتصادية ، تسعى بما وهبته البلاد الإفريقية من موارد ، إلى أن تتحول تدريجياً إلى منطقة إنتاجية ، قد تكتفى بذاتها على أسوأ الفروض ، فتضيع أسواقها أمام البضائع الفرنسية .

النتائج السياسية للمجموعة الفرنسية :

هل كانت المجموعة الفرنسية هى تحقيق حلم فرنسا فى وطن فرنسى قوامه

مائة مليون مواطن فرنسى ؟ وهل كانت هى التطبيق العملى للمبدأ السياسى الفرنسى فى الاســتقلال مع التبعية المتبادلة[١] ؟ إن كثيراً من الفرنسين لا يعتقدون ذلك ، بل يرون فى المجموعة الفرنسية صورة من صور التسليم الفرنسى لدعوة التطور التى تجتاح القارة نحو القومية الإفريقية . ويتوقع الفرنسيون أن غالبية الدول الإفريقية الجديدة ستسعى جهدها للمطالبة بعد خمس سنوات بالاستقلال الكامل بموجب نص المادة ٨٦ من دستور المجموعة الفرنسية .

وقد بدأت بوادر هذه الاتجاهات بين الدول الإفريقية الداخلة فى المجموعة . فإن ثمة تياراً قوياً يسود كثيراً من الساسة الإفريقيين نحو تكوين اتحادات فدرالية تجمع شتات أقاليم إفريقيا المبعثرة . وهذا التيار هو استجابة للميل العام الذى يسود دول غرب إفريقيا المستقلة نحو التجمع لإنشاء الحلم الإفريقى الكبير ، الولايات المتحدة الإفريقية .

وبذلك خشيت فرنسا أن ينجح تيار التجمع الإفريقى . فيكون فيه القضاء على الفرقة والخلاف بين الأقاليم الإفريقية الخاضعة لها ، فتفقد بذلك أهم عنصر من عناصر بقاء سيادتها ، وسعت فرنسا للوقيعة بين الساسة الإفريقيين . ونجحت إلى حد ما فى سلخ جمهوريتى داهومى ، وفولتا من اتحاد مالى الفدرالى بعـــد أن كانتا قد قبلتا الاشتراك فيه . ومع ذلك فإن اتحاد مالى استمر فى الوجود بفضل إصرار داعييه الزعيمين سنجهور فى السنغال وكتيا فى السودان .

واستشعر الإفريقيون ضرورة وجود لون من التقارب بين دولهم ، ولذلك حينما تعذر الاندماج فى اتحاد فدرالى ، أنشئوا اتحادات جمركية ، كما حدث بين دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع : الكونجو وتشاد وإفريقيا الوسطى وجابون .

---

(١) L'independence avec entre-dependence.

وقد تأكد دعاة الفدرالية من معارضة فرنسا لاتجاهاتهم ، ومقاومتها لدعوتهم بكل وسيلة ، ولكنهم مع ذلك ماضون فى دعوتهم فى إصرار وإيمان. وإن فرنسا ، وهى تشهد اليوم اتحاد مالى ، وقد بدأ يقف على قدميه فى ثقة واعتزاز ، معيداً بذلك مجداً من أمجاد التاريخ الإفريقى القديم فى اسم مالى ، تخشى أكثر ما تخشاه أن يميل الاتحاد الجديد المسلم إلى تقارب أكثر من غينيا المسلمة . وكلما ترامت الأنباء بتقدم غينيا وما تتلقاه من معونات خارجية من كل مكان ، وما تنعم به من حرية وتكريم دولى على عكس ما كانت تأمل فرنسا ، كلما استشعرت الدول الإفريقية التى تدور فى فلك المجموعة الفرنسية الهزيلة ، أن مقدراتها ستكون أفضل بالانفصال عن تلك المجموعة .

وإن المتوقع أن يسير اتحاد مالى سيراً حثيثاً نحو دعم سيادته ومعارضة التدخل الفرنسى بموجب دستور المجموعة ، وقد يصل به الأمر إلى الانفصال عن المجموعة ، وقد دفع إلى هذا الاعتقاد المطالب التى قدمها رئيس وزراء جمهورية السودان (الفرنسى) إلى مجلس المجموعة والتى تقضى بوجوب اتباع سياسة مرنة فى تطبيق وتنفيذ دستور المجموعة واحترام قاعدة تساوى الدول الأعضاء . كما طالب بأن يمثل الاتحاد الفدرالى فى مالى رئيسه وعضو عن كل من دولتى الاتحاد ، فى مجلس المجموعة الفرنسية ، وألا يتخذ أى قرار يمس دول المجموعة ومصالحها خارج نطاق المجلس التنفيذى ، وأن يترك لكل دولة فى المجموعة قدراً من السلطات السياسية الدولية ، تمارس بها التفاوض مع الدول الأجنبية فى حدود معينة ، خاصة مع دولتى غانا وغينيا وسائر الدول الإفريقية :

وأخذت دول إفريقيا المستقلة ترقب فى اهتمام بالغ النتائج التى ستتطور إليها مجموعة ديجول الفرنسية ، وتعلق على تلك التطورات الكثير من الأمل بأن تنتصر فى النهاية الدعوة إلى التعاون الإفريقى الشامل . ومن ناحية ثانية كانت الدول الاستعمارية الأخرى تترقب تصرفات فرنسا حيال المطالب القومية :

وبدأت الحركات الإفريقية تتبلور فى إفريقيا الفرنسية ، فدخلت كل من السودان والسنغال فى اتحاد مالى ، وجعلتاه اتحاداً مفتوحاً تلتقى حوله آمال الأحرار فى غرب إفريقيا . كما أن دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية أبرمت اتفاقاً للوحدة الجمركية . ويتطلع إقليما التوجو والكمرون الفرنسى للاستقلال قريباً بموجب انتهاء وصاية الأمم المتحدة . وبذلك تأخذ الصورة المقبلة فى غرب إفريقيا فى الوضوح شيئاً فشيئاً ، وتظهر الاتجاهات الإفريقية الساعية إلى التقارب الأشد وثوقاً ، والميل إلى إنشاء الاتحادات ، فهذه الدول الإفريقية المستقلة تعلن عن تشكيل اتحاد غانا وغينيا ، ثم تجتمع مع ليبريا لوضع قواعد الاتحاد الإفريقى الأشمل ، الولايات المتحدة الإفريقية ، ذلك الإطار الذى يأمل دعاة الفدرالية الإفريقية أن يكون الجهاز الذى يجمع الدول الإفريقية جميعها حين تصل إلى الاستقلال الذى تسعى إليه فيصون لها استقلالها ويحفظ لها كرامتها .

ويجتمع المجلس التنفيذى لمجموعة ديجول الفرنسية فى فبراير ١٩٥٩ ، ويقرر فى اجتماعه الأول ذاك فى باريس ، المبدأ الخطير الذى يهدر قاعدة أساسية من قواعد دستور المجموعة ، وهو أن تكون السياسة الخارجية للمجموعة موحدة ، وأن تتولى الجمهورية الفرنسية تمثيل المجموعة ،بالأصالة لا بالوكالة ، وأن تكون جوازات السفر باسم الجمهورية الفرنسية ؛ وعلى الجملة أن تكون فرنسا هى التى تمارس حقوق الشخصية الدولية للمجموعة .

وكان مثل هذا الوضع شاذا وعجيبا ، فلم يحدث فى أى عرف دستورى أن توجد دول داخل لون من ألوان الترابط على قدم المساواة فى سيادتها ، كما نص الدستور الديجولى ، وفى نفس الوقت تتلاشى الشخصية الدولية لها جميعاً إلا واحدة تتولى هى ممارسة الشخصية الدولية عنها جميعاً ، بالأصالة لا بالوكالة ، وبدأ الإفريقيون يشعرون بشذوذ تلك الأوضاع ، وأخذوا

يطالبون بأن يكون لدولهم الداخلة فى المجموعة قدراً من حقوق الشخصية الدولية .

واجتمع المجلس التنفيذى للمجموعة فى المرة الثانية فى تانتاناريف بين ٧ إلى ٨ من يوليو ١٩٥٩ . وأثيرت المسألة ، فخرجت فرنسا على دول المجموعة بمهزلة جديدة ، فصرحت على لسان ممثلها فى المجلس التنفيذى ، بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قررت أن تعين إفريقيين فى بعض السفارات والممثليات الدبلوماسية الفرنسية ، وأن يعينوا خاصة فى السفارات العالمية الكبرى الهامة ، وفى جميع السفارات الفرنسية فى الدول الإفريقية المستقلة .

وأوردت فرنسا بعض استثناءات هدمت القاعدة من أساسها ، فقد استثنيت مناصب رؤساء البعثات من تعيين إفريقيين فيها . كما أن تعيين الإفريقيين يتم باختيار رئيس الجمهورية الفرنسية وأن يصدر تعيينهم بمرسوم بوصفه كذلك . وأن هؤلاء الممثلين يمثلون فرنسا ويتحدثون باسمها ولا يمثلون حكوماتهم الوطنية .

واعترض الزعماء الإفريقيون على استهانة فرنسا بعقولهم ، وعلى تلك المهزلة التى تريد إجازتها جبراً . وعبر المسيو « موديبوكينا » رئيس وزراء اتحاد مالى عن رأى الأحرار الإفريقيين فوصف النظام بأنه لا يتيح إلا قدراً ضئيلا من الحرية للحكومات أعضاء المجموعة فى علاقاتها مع سائر دول العالم ، وبخاصة مع شقيقاتها الإفريقيات . وذكر على سبيل المثال رفض السلطات الفرنسية الدبلوماسية فى غانا منح تأشيرة دخول إلى السودان الفرنسى لممثلين عن اتحاد العمال فى غانا لحضور مؤتمر اتحاد العمال فى السودان . وقارن رئيس وزراء السودان بين المركز الدبلوماسى الدولى لرئيس إحدى حكومات المجموعة الفرنسية . ومركز رئيس حكومة غينيا التى استقلت مؤخراً ، وأنهم كانوا إلى وقت قريب زملاء . وقال إن رئيس غينيا سوف يستقبل استقبالا رسمياً فى زيارته للولايات المتحدة المقبلة ، فيلقاه الرئيس أيزنهاور على أنه

رئيس دولة ، فى المجتمع الدولى . وقال إن سفر أى رئيس من رؤساء حكومات دول المجموعة الفرنسية إلى الولايات المتحدة أو أى بلد آخر ، لن يحرك أى ساكن من جانب السلطات الرسمية .

وإن أمل فرنسا كان أن تضطر الدول الداخلة فى المجموعة إلى قبول مقترحاتها تلك ، حين تستشعر النقص فى الموظفين الأكفاء ، وحين تواجه النفقات الباهظة التى تتكلفها فى إنشاء ممثليات جديدة . ولكن غاب عن فرنسا أن القومية الإفريقية أقوى من هذه الاعتبارات جميعها ، وأنه أكرم للدول الإفريقية ألا يكون لها تمثيل أصلا ، من أن تمثل على ذلك النمط المهين الذى يسلبها شخصيتها واعتبارها الدوليين . وما تزال هذه المعركة نحو التطور لتثبيت الشخصية الدولية المتفردة لدول المجموعة الفرنسية دائرة ، لما تكتمل فصولها بعد .

النعرة الفرنسية . . . . والهوس الذرى :

إن الطفل الصغير تراوده دائماً أحلام تدفعه إلى تصرفات يقلد فيها الرجال ، فيضر بنفسه أولا ، وقد يمتد الضرر إلى غيره من الناس . كما أن الضعيف يتمنى أن يتشبه بالأقوياء ، فيرفع من هامته ، ويستبد فى التافه من الأمور ، وهو يقسو ويعنف حين تتاح له فرصة إلى القسوة والعنف . ولكن هل يصبح الطفل رجلا لمجرد إتيانه ببعض تصرفات الرجال ؟ وهل تكفل القسوة والعنف القوة للشخص الضعيف المحروم منها ...؟ لاشك أن الطفل سوف ينهر إذا ما تعدت تصرفاته تلك حدودها . وأضرت بنفسه أو بغيره من الناس ، وأنه سوف يمنع عن المضى فيها ويزجر ويؤدب . ولا شك أن الضعيف سيكون منظره مضحكاً وهو يصطنع لنفسه قوة ليست له ويتمرس عنفاً ليس هو عليه ؛

وهكذا حال فرنسا وحال حكومة ديجول ، طفل يتشبه بالرجال ، وضعيف يتوهم أنه قوى ذو بطش وجبروت ، ولم تكتف فرنسا وحكومة ديجول بما تثيره من سخرية العالم واستنكاره بأعمالها فى الجزائر ، التى دخلت

فى عامها الخامس ، وهى أضعف من أن تواجه قوة القومية العربية المكافحة البطلة . ولم يرض غرور ديجول أن ينصب نفسه رئيساً للمجموعة الفرنسية المفككة المتهالكة ، التى لن تصمد أمام حتمية الرغبة التى تجيش فى صدور الإفريقيين نحو الاستقلال الحقيقى .

وأحنق ديجول أن يرى الابتسامات الساخرة تتلاعب على شفاه رؤساء حكومات دول مجموعته حين يقف فى المجلس التنفيذى ويعلن أن فرنسا « جمهورية فرنسا » تتكفل بشئون الدفاع وحماية المجموعة كلها ، وشئون أمنها وقضائها واقتصادها ، وتمثيلها السياسى ، وعلى الجملة تتركز فيها ، فى « جمهورية فرنسا » جميع السيادة والسلطان . أحنقه ذلك لأنه فسر تلك البسمة على معناها الحقيقى ، الاستهانة بما تستطيع إليه فرنسا . وأحنقه أن يفلح سيكوتورى فى المضى ببلاده المستقلة حتى تقف على قدميها ، معتزة بنفسها مكرمة ، وأن تمتد إليها أيدى المعونة الصادقة من كل مكان ، فتمضى فى طريقها مع الركب المتحرر ، ولا تضطر كما كان يأمل إلى التهالك على فرنسا مرة ثانية ، مستغفرة مستجدية . وأثاره أنها بذلك قد ضربت مثلا يمكن أن تحتذى به سائر دول المجموعة الفرنسية ، بل لقد بدأ بعضها فعلا يمهد لنفسها السبيل إلى ذلك .

وحقد ديجول على نفسه ، وعلى فرنسا ، وعلى العالم كله الذى لم يعد يؤمن بأمجاد فرنسا ، وأنها مهد النور والعرفان ، واستشعر ديجول فى أعماق نفسه الصغار الذى يعانيه وتعانيه فرنسا معه ، وأحس بأنه يرتطم بصخرة الواقع ، وأن النعرة الفرنسية التى سادت وسيطرت على العقلية الفرنسية منذ القرن الثامن عشر ، لم تعد تكفى لكى ترهب أصدقاء فرنسا أو تقنع أعداءها على حد سواء .

وفكر ديجول ملياً ، وأخيراً هداه تفكيره الفذ العبقرى إلى خطة محكمة ، خطة الضعيف الذى يريد أن يتشبه بالأقوياء ، والطفل الذى يريد أن يقلد

الرجال . وأطلق ديجول قنبلته السياسية الدعائية قبل أن يطلق مسخه الذرى بآماد طويلة . وأخذ يمهد السبيل لمكاسب سياسية ضخمة ، يجنيها من دعاية صبيانية تحمل فى طياتها أخطاراً توشك أن تودى بديجول وحكومته ، وبفرنسا وجمهوريته الخامسة ، بجانب الآلاف من الشرور الأخرى ، والملايين من الضحايا فى الحاضر والمستقبل .

واستعارت فرنسا من ألمانيا الغربية بعضاً من علمائها ، الذين حرم عليهم إجراء الأبحاث الذرية فى بلادهم ، وبدأت تعد العدة لإجراء تفجيرها الذرى البدائى الأول . واختارت مكاناً لإجراء تلك التجربة فى منطقة ديجان فى الطرف الجنوبى الغربى من صحراء إفريقيا بالجزائر . وقد وقع اختيار فرنسا على هذه البقعة بالذات لأنها تشرف على عدد من الدول الإفريقية الداخلة فى المجموعة الفرنسية ، والتى لم تؤمن الإيمان كله بمجد فرنسا وتسعى إلى اتحاد فدرالى تخرج به من المجموعة الفرنسية . كما اختارتها ، لأنها أقرب بقعة إلى مسرح هزائمها المنكرة فى الجزائر ، علها بذلك تسترد جانباً من عزتها المنهارة .

وأراد ديجول ، أو أرادت فرنسا ، أن تؤكد بتفجيرها الذرى ، أو بالشروع فيه ، أنها ما تزال قوة يحسب بطشها ، ولكن لمن أراد وأرادت أن تؤكد ذلك ؟ أولا أراد ديجول أن يرهب الدول الإفريقية الداخلة فى مجموعته ، وأن يؤكد لها أن لفرنسا قوةً ، وأنها بذلك تستطيع فرض إرادتها ، كما تستطيع إسباغ حمياتها .

ولكن معيار قوة الدول لم يعد كما يتوهم ديجول فى مجرد المظاهرات المسرحية ، وإنما هو نتيجة انطباعات الدول الأخرى بشأن دولة ما . ولذا فلن تخدع قنبلته الذرية أحدا ، فأين هو من الدول المتقدمة فى أبحاثها الذرية ، وإن المجتمع الدولى لم يعد مجتمعاً منفصلا ، بل هو مجتمع متقارب يتفاعل كل فرد فيه بما يأتيه الآخرون من أعمال ويتأثر بها . وبذلك فإن قنبلة ديجول لن تؤثر

التأثير الذى يأمله فى الدول الإفريقية الداخلة فى مجموعته ، كما أنها بطبيعة الحال لن تحرك الدول الكبرى الحائزة على قصب السبق فى هذا الميدان .

فماذا يبغى ديجول حقاً من التلويح بتفجيره الذرى ؟

هل هو مجرد هوس أصاب عقله وعقل الفرنسيين جميعاً ... أم هناك ثمة هدف يقصده من وراء ذلك التهديد ؟

إن القنبلة الديجولية الذرية ، التى اقتضت ١١,٠٠٠ رجل عشر سنوات ومبلغ ٢٠٠ مليون دولار لعملها ، بمساعدة العلماء الألمان الذين لم يقدر لهم أن يتابعوا الأبحاث الذرية منذ نهاية الحرب . هذه القنبلة لم تكن بالحجم أو القوة اللذين تستطيع بهما التأثير على أى شخص سوى ديجول نفسه . فإن قوتها لم تتعد قوة ٢٠,٠٠٠ طن من الديناميت ، ومثل هذه القوى التفجيرية تعد شيئاً هزيلا بالقياس إلى الطاقات الضخمة التى وصلت إليها القنابل الذرية الأخرى .

وإن التوقيت الذى اختاره ديجول للبدء فى دعايته بشأن تفجيره الذرى المنتظر يدل على أن الغرض الرئيسى الذى ينشده ديجول من قنبلته هو غرض سياسى محض . فهو قد تخير الوقت الذى أوشكت فيه أكبر دولتين فى المعسكرين الشرقى والغربى الوصول إلى اتفاق بشأن الأسلحة الذرية . وهو يريد من وراء ذلك أمرين : الأول ، أن يظهر بمظهر القوة فى ميدان السياسة الدولية ، وأنه غير تابع تبعية ذليلة للمعسكر الغربى الذى ينتمى إليه ، ولذلك فإنه ينبغى على المتباحثين سواء فى جنيف أو واشنجطن أو لندن أو موسكو أن يدخلوا قوته تلك فى اعتبارهم ، والأمر الثانى أن يجبر حلفاءه من دول المعسكر الغربى على إطلاعه على أسرارهم الذرية باعتبار أنه قد أصبح كبيراً ويملك قنبلة ذرية .

إن مركب النقص الذى يملأ رأس ديجول وحكومته ، والخيال الذى يعيش فيه شعب فرنسا فى ظل أمجاد موهومة من القرن الثامن عشر ، قد دفع بفرنسا إلى هذا الهوس الذرى الذى تعيش فيه ، وتهدد به العالم . وجاءت التقارير

من جميع أنحاء العالم تؤكد أن إجراء التجربة الذرية فى هذه البقعة سوف يهدد العالم . وإفريقيا خاصة بأشد الأخطار التى لا يمكن علاجها .

أخطار لمستها الإنسانية فى هيروشيما ، وما تزال تعانى من آثارها فى تلك البقاع ، أخطار العمى وسرطان الدم والحروق اللفحية والنارية ، وأخطار هلاك الأراضى الزراعية والحيوانات ، وتلوث مياه الأمطار والأنهار . إنها الإبادة للحياة فى جميع صورها ، التهديد الذى سيصيب الأجيال المتعاقبة . والغبار الذرى الذى ينتج عن هذه التجربة الآثمة سوف يحمل الموت البطىء والعجز والأمراض إلى أطراف القارة الإفريقية وآسيا وجنوب أوربا .

إن فرنسا التى تدعى أنها حملت للإنسانية تراثاً مجيداً ، تريد فى سبيل إجبار العالم على الاعتراف بأمجادها الموهومة ، أن تنشر الخراب والدمار لتكسب بعض المكاسب السياسية الرخيصة ، إنه الهوس الذرى قد ملك عقل ديجول وحكومته وأعمى أبصارهم عن الأخطار التى يهددون بها العالم أجمع .

القومية الإفريقية

فى دول المجموعة الفرنسية

أولا جمهوريات غرب إفريقيا

١ — جمهورية موريتانيا الإسلامية :

تعتبر جمهورية موريتانيا الإسلامية حلقة اتصال بين جنس البربر فى الشمال والجنس الزنجى فى جنوب الصحراء . وفيها يمتزج الجنسان فى انسجام وتعاون ، فى ظل الدين الإسلامى الذى جمع بينهم فى عقيدة واحدة ، وهذه البلاد ذات التاريخ العريق ، والحياة الواعية ، هى امتداد لصحراء الجزائر فى الشرق إلى شمال ، والصحراء الأسبانية فى الشمال الغربى ، ويعتبر أهلها أنفسهم امتداداً للشعب المغربى ومتصلين بالشعب السنغالى إلى جنوبهم .

وكما أنهم حلقة اتصال فى الجنس ، فهم حلقة اتصال اقتصادية ، فإن عماد الحياة فى موريتانيا التجارة . ويعيش أهها مرتحلين بين الشمال والجنوب وهم كانوا فى قديم قوام التجارة عبر الصحراء ، وتعيش قبائل « المور » عيشة تقليدية متنقلة فى الصحراء الواسعة .

وتبلغ مساحة موريتانيا حوالى مليون ومائتى كيلو متر مربع ، ويصل تعداد أهلها حوالى ٥٦٧,٠٠٠ نسمة ، منهم ٤٦٢,٠٠٠ من قبائل المور الرحل ، و ١٠٥,٠٠٠ من الزنوج المستقرين فى الجنوب . وليست لموريتانيا مدناً ثابتة حيث إن حياة غالبية سكانها حياة ترحال وتنقل ، وحرص الاستعمار الفرنسى على أن تظل حياتهم على هذا النمط لأنه يخشى أن يؤدى الاستقرار إلى قدر من التقدم والمدنية تدفع بالشعب الحر الأبى إلى طرده . وقد جعل الاستعمار عاصمة موريتانيا فى مدينة سان لويس فى السنغال ، أى خارج الحدود ، فيها مقر الحاكم العام الذى كان يخشى على نفسه إن جعل مقره داخل البلاد .

وقد بدأ الاستعمار الفرنسى منذ ١٩٠٢ ، حين توغلت قوات فرنسا داخل المنطقة ولكنها لاقت القتال العنيف ، والمقاومة المستميتة التى أوقفتها طوال اثنى عشر عاماً ، حتى استطاعت أخيراً أن تسيطر على أغلب بقاع ذلك البلد فى عام ١٩١٤ .

وثمة تياران سياسيان يتجاذبان موريتانيا ، تيار الجنس الغالب والدين ، يجذبها نحو المغرب ، وتيار الروابط الاقتصادية ، والتقارب المادى ، يجذبها نحو وسط إفريقيا ، وقد كان يتزعم الاتجاه الأول ، الذى ينادى بالانضمام إلى مملكة المغرب فى ارتباط فدرالى النائب السابق « نورما أولد بابانا » والأمير السابق « ترارزا » وقد هرب جميع هؤلاء الزعماء إلى المغرب عند ما طرح ديجول دستوره على الاستفتاء ، هرباً من الضغط الذى مارسه المستعمر لفرض اتجاه معين فى قبول الدستور . ويستند دعاة الانضمام للمغرب إلى الروابط التاريخية

التى وحدت البلدين منذ قديم ، وإلى نوازع الجنس والدين . وما تزال مسألة انضمام موريتانيا للمغرب هى الحلم الكبير لكثير من الوطنيين فى كل من المغرب وموريتانيا ، ولكن أعداء الوحدة يتعللون بأنه ليس ثمة حدود مشتركة بين البلدين ، فإن صحراء الجزائر ، والصحراء الأسبانية تفصل بينهما .

ولا ريب أن ذلك الادعاء تدحضه حقيقة نسيها المستعمر ، وهى أن التقسيم الذى تعيش فى ظله إفريقيا اليوم هو وليد الرغبات الاستعمارية ولا ينطبق بأية حال مع الواقع أو التاريخ أو المنطق ، كما نسى أيضاً أن الصحراء الأسبانية هى جزء من المغرب . وبذلك فإن ثمة حدوداً مشتركة بين المغرب وموريتانيا .

اقتصـــاد :

وموريتانيا من الناحية الاقتصادية أشد دول غرب إفريقيا الفرنسية فقراً ، فإن أرضها صحراء ، وأهلها رحل يعيشون على التجارة والرعى ، وقد حرص المستعمر على أن تظل الأحوال الاقتصادية متخلفة ، حتى يضمن سيطرته على الشعب الذى يرسف فى أغلال الفقر .

ولكن للصحراء كنوزها المخبوءة ، فقد دلت الأبحاث على أن تلال موريتانيا تحوى نسبة عالية جداً من « الهايمانيت » الخام المتضمن للحديد تبلغ بين ٦٥٪ إلى ٦٨٪ . ولم تكد تلك الحقيقة تظهر حتى بادر الاستعمار الفرنسى بتشكيل شركة دولية من المحتكرين البريطانيين والإيطاليين والألمان مع الفرنسيين ، لاستغلال هذه الثروة . وتكونت الشركة منذ ١٩٥٢ ، وتقدمت بطلب قرض قيمته ٢٠ مليون جنيه استرليني من البنك الدولى كدفعة أولى من مجموع المبالغ اللازمة للاستغلال والمقدرة بحوالى ٦٠ ألف مليون فرنك . كما اكتشفت مناجم أخرى للنحاس حول مدينة أكجوجت .

ومن المتوقع أن يكون الحديد المصدر سنوياً من موريتانيا يتراوح مقداره بين ٥ ملايين إلى ستة ملايين طن ، قيمتها حوالى ثلاثين مليوناً من الجنيهات . وينتظر أن تنتعش اقتصاديات موريتانيا مع هذه الموارد من الثروة المعدنية ،

وثمة مشروعات عمرانية كبيرة من بينها تحويل قرية « بوث إتين » من قرية صيد إلى ميناء تصدير كبير على ساحل الأطلسى ، وربطها بخط حديدى مع مركز مناجم الحديد فى « فورجوراد » .

سياسة :

وقد أعلنت جمهورية موريتانيا الإسلامية فى ٢٨ من نوفمبر ١٩٥٨ ، وحددت عاصمتها نواكشوت ، وهى مدينة لم تولد بعد لتحل محل العاصمة القديمة فى سانت لويس .

وفى موريتانيا اتجاهان سياسيان ، اتجاه استقلالى ، يريد أن تحتفظ موريتانيا بكيانها الذاتى داخل المجموعة الفرنسية . واتجاه انضمامى يميل إلى ربط موريتانيا إلى المغرب . وقد تغلب الاتجاه الانفصالى بفضل مساعدة المستعمر ، على أمل أن يتمكن من التسلط عليه فيما بعد .

ويتزعم حزب الحكومة ، رئيسها ، السيد « مختار أولد داباه » ، وهوحزب التجمع الموريتانى ، ويهدف الحزب إلى جعل موريتانيا منطقة حياد بين البربر فى الشمال ، والزنوج من الجنوب ، وكثيراً ما يتحدث رئيس الحكومة عن بلاده ، بأنها سويسرا إفريقيا الغربية . نسبة إلى حيادها ، كما أن من أهداف الحزب دعم استقلال موريتانيا ويطالب بالمحافظة على المظاهر الإسلامية فى البلاد . مع التعاون الكامل مع جميع إفريقيا الغربية .

و« مختار أولد داباه » يعتبر أصغر رئيس جمهورية فى غرب إفريقيا إذ أنه لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر . وهو من أسرة عريقة ، تلقى علومه فى سانت لويس بالسنغال ثم فى السربون ، حيث درس اللغات الشرقية وحصل على ليسانس الحقوق . وقفز سريعاً فى حياته السياسية ، حتى وصل إلى أعلى منصب ، فدعى لتولى شئون البلاد ، عقب استفتاء ديجول .

وحزب التجمع الموريتانى يعارض نزعات الانضمام مع أى من المغرب أو غرب إفريقيا ، وهو يريد أن يدعم استقلال جمهورية موريتانيا الاقتصادى

والسياسى على سواء . ولذلك فقد سافر رئيس الوزراء إلى نيويورك لإجراء مباحثات مع البنك الدولى حول المشروعات الاقتصادية والصناعية فى موريتانيا . وليس معنى معارضة « مختار أولد داباه » للانضمام مع المغرب أنه يعادى المغرب فإن روابط الشعب الموريتانى مع المغرب روابط وثيقة أقوى من أن ينكرها »

٢ ـ اتحاد مالى : جمهورية السنغال ـ جمهورية السودان :

إن اتحاد مالى هو التعبير الصادق للمشاعر الإفريقية الخالصة ، فهو يدل على انتصار اتجاهات التجمع الإفريقى ، وتخطى الحدود الصناعية التى افتعلها المستعمر . وإن إعلان قيام اتحاد مالى الفدرالى فى الثامن عشر من يناير ١٩٥٩ ، فى أعقاب إعلان دولتى السودان والسنغال الداخلتان فى المجموعة الفرنسية ، كان بمثابة صفعة قوية للمطامع الفرنسية فى السيطرة والتسلط ، فإنه ليس ثمة شك فى القوة التى تكسبها دولتا الاتحاد من اتحادهما .

وقد بدأت فكرة الاتحاد الفدرالى منبثقة عن القيم والمعايير القومية الإفريقية التى استقرت فى نفس زعيم من زعماء الفدرالية فى إفريقيا ، وهو « ليوبلد سنجهور » زعيم حزب « الفدرالية الإفريقية » الحديثة . والزعيم السابق لحزب « الكتلة الديموقراطية السنغالية » قبل الاتحاد ، وإن هذا الزعيم الفيلسوف الشاعر الرقيق ، الذى أطلق عليه الإفريقيون « نبى الزنجية » . قد آمن بالتراث الإفريقى القديم ، وآمن بحق الإفريقيين فى الحياة الكريمة وحقهم فى اختيار أسلوب الحكم الذى يتلاءم مع مصالحهم الحالية والمقبلة .

وقد صرح سنجهور فى مؤتمر عام لحزبه الجديد عقد مؤخراً فى « باماكو » عاصمة الاتحاد بأن الهدف الذى يسعى إليه حزبه هو « إنشاء أمة زنجية إفريقية من مجموعة تلتقى فى وحدة واحدة ، بالرغم من الحدود المصطنعة والخلافات القبلية ، وذلك طبقاً للقيم الزنجوإفريقية . والجمهورية الفدرالية ستكون خطوتنا المثلى ، لأن اتحاد مالى الفدرالى لا يعدو أن يكون اتحاداً بين دول . وإن جمهوريتنا الفدرالية ستكون أمة ، أى شعبا واحدا له هدف واحد ويعيش

لعقيدة مشتركة . وأعتقد أن الجمهورية الفدرالية هى الحل الأفضل ، فهى الصورة التى اختارتها أكثر الأمم تحضراً ورقياً » .

وقد اختار دعاة الفدرالية لاتحادهم اسما عريقاً بعثوا به تراثاً مجيداً من التراث الإفريقى الخالد ، إمبراطورية مالى . تلك الإمبراطورية التى حكمت غرب إفريقيا ثمانية قرون ، منذ مطلع القرن الحادى عشر حتى نهاية القرن السابع عشر . وكانت إمبراطورية مالى قد تعززت بالإسلام الذى اعتنقه رئيسها فى مطلع القرن الحادى عشر ، فتدعم ملكه المتوارث ، وازدادت رقعة بلاده ، وعدل فى حكمه ، وجاء نسله من بعده حكاماً صالحين ، يحسنون السياسة ، وذاع صيتهم وأصبحت عاصمتهم « كوناكرى » مقصداً وملاذاً للعلماء ورجال الدين والسياسة .

وعند إعلان اتحاد مالى فى يناير ١٩٥٩ ، كان مزمعاً أن تدخل فيه بجانب السودان والسنغال ، كل من جمهوريتى داهومى وفولتا ، وأن يجعل الاتحاد مفتوحاً أمام سائر دول غرب إفريقيا ، ولكن تغلبت النزعة الانفصالية ، التى تزعمها هوفويت بوجنى زعيم ساحل العاج ، وانسحبت داهومى وفولتا قبل إعلان الاتحاد . وقد كان من وراء هذا الانسحاب كثير من الدس الذى يحسنه الاستعمار ، ومارست فرنسا الضغط السياسى على زعماء داهومى وفولتا ، وقد أشار الزعيم الفدرالى سنجهور إلى الضغط الشديد الذى واجهه مندوبو الفولتا وداهومى فى المباحثات التمهيدية فى مدينة (باماكو) .

وإن فرنسا خشيت أن تجمع أربع دول فى مجموعة فدرالية واحدة تمنحها من القوة ما تستطيع أن تقف فى وجه المطامع الاستغلالية الفرنسية . ولا شك أن السياسة التقليدية الفرنسية التى تسعى دائماً إلى طمس النزعات الإفريقية القومية ، يسيئها إلى أبعد مدى أن تعود تسمية « مالى » وهى تراث له ما له من الأمجاد والذكريات . وحاربت فرنسا تقارب الشعوب الإفريقية بكل وسيلة ممكنة ، فشت بالوقيعة بين الدول المتجاورة ، وأوهمت كلا بأن ثمة مطامع توسعية للأخرى تريد تحقيقها من وراء الاتحاد الفدرالى .

وأراد زعماء الفدرالية أن يطيبوا خاطر فرنسا ، وأن يفسدوا مساعيها فأعلنوا أن اتحادهم يحرص على علاقات قوية أخوية مع جيرانه فى المجموعة الفرنسية ، وأنه لن ينفصل عن المجموعة وأن لغته الرسمية ستظل هى الفرنسية .

وسارعت فرنسا مدفوعة بالخوف من أن تنطلق الدول الإفريقية فى اختيار لون الحكم الذى تريده ،سارعت بإنشاء الأجهزة الرئيسية للمجموعة الفرنسية ، وبادرت بتحديد موعد اجتماع المجلس التنفيذى فى فبراير ١٩٥٩ . وكان هدف فرنسا من ذلك ، هو إشباع الطاقات المتعطشة التى لم تلبث أن وجدت لنفسها متنفساً حين أنشئت المجموعة الفرنسية . وتعاقبت إعلان جمهورياتها ، دون أن يكون ثمة نظام واضح يجمع بينها فى أجهزة محددة بعد ، فانطلقت تلك الطاقات ترسم لنفسها أساليب تعاونها ، وخشيت فرنسا إن هى تراخت ، أن تلمس تلك الدول أنها لها كيان ذاتى ، وتستطيع أن تقرر لنفسها دون الحاجة إلى رعاية فرنسا .

وحاربت فرنسا اتحاد مالى ، وما تزال فى ذهنها صورة غينيا التى رفضت دستور ديجول ، والتى تعرف فرنسا أن تلك كانت الإرادة الحقيقة للشعوب الإفريقية جميعاً لو تركت لها الحرية ، وأن غينيا قد نجحت ، واستطاعت الوقوف على قدميها فى الميدان الدولى ، وهى المنفردة . فكيف يكون الحال إذا أرادت أربع دول متحدة فدرالياً أن تعصى وتخرج وتترك كل شىء .

ولكن مع ذلك ، وعلى الرغم من محاربة فرنسا ، فقد تمسك كل من السودان والسنغال بالدخول فى اتحاد مالى الفدالى ، وتم إعلانه فى ١٩٥٩/١/١٨ : واتخذت « داكار » عاصمة للاتحاد ، وداكار ثالث ميناء فى المجموعة الفرنسية كلها بعد مرسيليا والهافر . ويبلغ تعداد داكار حوالى ٢٣٠ ألف نسمة بينهم ٣٠ ألف أوربى .

السنغال :

أعلنت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨ ، عاصمتها داكار — وهى عاصمة الاتحاد ،

وتبلغ مساحة السنغال حوالى ١٩٧,١٦١ كيلو متر مربع ، وتعدادها حوالى ٢,٢٧٠,٠٠٠ نسمة ، تبلغ نسبة المسلمين فيهم قرابة ٨٠ ٪ والمدن الرئيسية فى السنغال بعد العاصمة سانت لويس (وهى كما قدمنا مقر حكومة موريتانيا) وروفيسك ، وكاولاك ، وثيز .

وقد ساهمت السنغال مساهمة فعالة فى الدعوة للقومية الإفريقية ، ومن بين بنيها ظهر قائد الدعوة الزنجية ، سنجهور ، الذى دعا إلى إحياء الذكرى المتوارثة للإمبراطوريات الإفريقية القديمة . وفى السنغال ظهرت الثورة الشابة على الاشتراكية القديمة التى تنتمى إلى الاشتراكية الفرنسية وتخضع لها ، وبدأت الدعوة إلى اشتراكية إفريقية خالصة تنبثق عن رغبات المواطنين ، تهدف إلى خلق مجتمع مترابط يعبر عن نفسه .

سنجهور — (ليوبولد سيدارسنجهور) :

هو فيلسوف شاعر سياسى ، وهو التطبيق الفذ لنظرية بلاتو بأن الفلاسفة ينبغى أن يكونوا ملوكاً . وسنجهور من أوسع الشعراء الإفريقيين شهرة فى اللغة الفرنسية ، وله آلاف المعجبين والقراء فى جميع أنحاء العالم ، ولكن قلة منهم من يعرفون الجانب السياسى والفلسفى فى سنجهور ، وسنجهور يعتبر من دعائم التاريخ الحديث للسنغال وغرب إفريقيا برمته ، بما ساهم به من كفاح خلال الخمسة عشر عاماً الماضية .

وإن جمع سنجهور بين الشعر والفلسفة والسياسة ، قد انطبع بآثار عميقة فى حياته العامة ، فهو أكثر الساسة الإفريقيين تأثراً بالثقافة الفرنسية ، فى لغته العميقة وفى ذوقه وعاداته . وهو فى نفس الوقت ، بما اعتمل فى قلبه من فلسفة وما احتواه من روحية عميقة ، وإيمان بالقيم الإفريقية الزنجية ، أصبح بحق نبى الزنجية .

وبالرغم من أن سنجهور كاثوليكى ، إلا أنه نجح فى كسب تأييد القادة المسلمين التقليديين ، المارابوت ، ومن هذا التأييد الشعبي الكامل الذى أحرزه

سنجهور ، انطلق فى طريقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفلسفة سنجهور لم تمنعه من أن يسلك أى سبيل بقصد تحقيق الدعوة التى يؤمن بها . فهو من أشد الزعماء الإفريقيين نقداً للسياسة الفرنسية فى الجزائر ، وقد نادى دواماً بضرورة تخفيف الرابطة الدستورية التى تربط فرنسا مع أقاليم وراء البحار ، ومع ذلك فلم يتردد فى قبول منصب الوزارة فى حكومة فور الفرنسية ومثل فرنسا عدة مرات فى بعض المنظمات الدولية . وكان سنجهور يبرر ذلك بأنه وسيلة إلى جعل الصوت الإفريقى مسموعاً ، سواء فى باريس أو فى غيرها من المحافل الدولية .

وتميز سنجهور ببراعة فى التعبير وصياغة أفكاره ، وقد أحاطته نزعته الفلسفية بغير قليل من الغموض . ولكن اتجاهاته السياسية اتسمت بالإصرار المؤمن ، والثقة فيما يريد ،وكانت ثمة نواة تدور حولها آراؤه السياسية والاجتماعية . وهى الآراء التى خلقها خلال وجوه نشاطه المختلفة ، أستاذاً وشاعراً وسياسياً .

وقد ولد سنجهور عام ١٩٠٦ فى مدينة جوالى ، فى إفريقيا البرتغالية فى منطقة مشهورة بالفول السودانى ، وكان أبوه أحد التجار الرحل ، ومن أتباع الطبقة النبيلة السنغالية التى تسيطر على السياسة السنغالية . ودرس فى المدارس التبشيرية ثم الليسيه ثم السوربون حيث كان أول إفريقى يحصل على درجة الشرف فى اللغة الفرنسية . واشتغل مدرساً للأدب الفرنسى فى مدارس الليسيه فى مدينة تور ثم فى باريس ، واختير عام ١٩٤٦ بصفة غير رسمية فى لجنة الصياغة المتفرعة من اللجنة الدستورية لدستور ١٩٤٦ .

وقد اشترك سنجهور فى حركة المقاومة السرية فى فرنسا فى أثناء احتلال الألمان ، وكان ينظم الشعر الملتهب حماسة ، الممتزج بروح الحرب والمقاومة ، المشرب بفكرة الدعوة الزنجية . وبعد تحرير فرنسا ، انتقل سنجهور إلى بلده السنغال ، ونقل معه الحركة السياسية التى أخذت تجتاح غرب إفريقيا كلها . وانتخب سنجهور نائباً عن السنغال على مبادئ الحزب الاشتراكى السنغالى التابع

للحزب الاشتراكى الفرنسى ، ولم يلبث سنجهور أن خرج بلون جديد من الاشتراكية الشابة السنغالية ، تكفر بالتبعية للاشتراكية الفرنسية أو أية اشتراكية أخرى ، وأسس حزبه الجديد « الكتلة الديموقراطية السنغالية » عام ١٩٤٨وكان الحزب الجديد يمثل فى شقه الإيجابى ، الجهد الواعى الناجح لسنجهور ومعاونه الأول « «امادوديا » ، لخلق حزب يجتمع فيه المجتمع السنغالى ممثلا بجماعاته الشعبية ومنظمات شبيبته وهيئاته الدينية وطبقاته الاقتصادية والاجتماعية . ويجد عن طريقه شعب السنغال معبراً للإفصاح عن آماله وآلامه ومطالبه ، حزباً يعتبر التعبير الدقيق للسنغال فى مختلف نواحى الحياة .

وكانت بلاغة سنجهور وفصاحته ، وفلسفته وشعره كلها مجندة فى خدمة النزعة القومية التى تملكت عليه مشاعره ، وكانت الأهازيج التقليدية فى صياغتها الحديثة ، التى نظمها سنجهور هى رسالة القومية ، تحمل معانيها وأمجادها . ومزج سنجهور السياسة والفلسفة والاجتماع ، وكانت خطاباته السياسية قطعاً أدبية رائعة ، ودساتير اجتماعية ومبادئ . اقتصادية . وامتزجت الأمانى الفردية والآمال القومية ، فربط بين ضمان السعر المناسب للمحاصولات الزراعية والأجور الملائمة للعمال ، وبين الاشتراكية الإفريقية الأصيلة ، وبعث التراث الثقافى الإفريقى ، والحاجة إلى العلم والدقة الفنية الحديثة . واكتسح حزب الكتلة الديموقراطية السنغالية الميدان السياسى .

السنغال والنهضة الحديثة فى السياسة والاقتصاد :

مكنت القوة السياسية التى خلقها سنجهور فى السنغال من أن يبدأ السنغال الدعوة فى الميدان الخارجى ، لإيجاد لون جديد من العلاقة بين فرنسا وإفريقيا الفرنسية . وكانت الفكرة التى يدعها سنجهور لتقوم عليها تلك العلاقة ، تشبه الرابطة التى تربط الهند مع المملكة المتحدة . وكان سنجهور يصف هذه العلاقة بأنها غير ضيقة بحيث تحرم الشعوب الناهضة من حقها فى الحياة والكرامة التى تحرص عليها ، وأنه يكون من نتيجتها إيجاد حل نهائى لمشكلة الجزائر ، ولسائر

المشكلات المقبلة التى ستتعرض لها حتما علاقات فرنسا مع سائر الدول الإفريقية الأخرى .

فكانت آمال السنغال السياسية الخارجية تتسم بالصبغة الفلسفية التى بذرها سنجهور وعقيدته فى تمازج الحضارات لتحقيق صالح البشرية المطلق . فكانت الفكرة السياسية هى امتزاج الحضارات الفرنسية والعربية والإفرنجية للخروج منها بحضارة مشتركة ، تعيش فى ظلها مجموعة الشعوب الممتدة من دنكرك حتى برازافيل ، فى وئام وسلام وتعاون .

ولكن سياسة سنجهور والسنغال ، أصطدمت بعقبتين رئيسيتين وضعهما الاستعمار الفرنسى ، فقد كان الحكام فى باريس يرون مستقبل المجموعة الفرنسية بلون فرنسى بحت ، تتلاشى فيه كل آثار الماضى ، وتذوب الشخصية الإفريقية أو العربية . ومن ناحية ثانية ، فإن رواسب القرون الطويلة من الاستعمار فى إفريقيا ، قد فككت الروابط الإفريقية ، وباعدت بين الشعوب المتآخية .

ولم يستجب للدعوة السياسية الفلسفية التى انبعثت من السنغال سوى شعب السودان الذى تغلب على العراقيل التى وضعها المستعمر ، وأعلن فى جرأة وإصرار تمسكه بالاتحاد الفدرالى بينه وبين شعب السنغال ، وأعلن الاتحاد . وشكل سنجهور حزبه السياسى الجديد « حزب الفدرالية الإفريقية » وإن سنجهور وإن كان يعلن أنه لا يقبل أن يخير بين إفريقيا وفرنسا ، فرنسا صاحبة الحضارة التى تأثر بها ، وأنه يعتبر السؤال مجرد سخف لا طائل من ورائه ، إلا أنه حين يجد ألا مفر من الاختيار — وأمام إصرار فرنسا على نهجها الاستعمارى — فليس ثمة شك فى أنه سيختار فى إيمان صادق ، إفريقيا .

وتقوم الثروة الاقتصادية فى السنغال على نبات « الأراشيد » ، والزيوت المستخرجة منه . وقد بدأت حركة تصنيعية فى السنغال . وأقيمت فى داكار عدة صناعات فأنشأت الحكومة محولا كيميائياً ، وعدة مصانع للغزل والنسيج .

وتدرس الحكومة مشروع قناطر على نهر سنغال ، تزيد بواسطتها من الرقعة الزراعية للبلاد ، وأهم الزراعات ، البن والكاكاو .

وفى السنغال ثروات منجمية ، فهناك مناطق غنية بالفوسفات فى جوار مدينة « لام لام » وتجرى بعض الشركات التنقيب عن البترول فى منطقة داكار .

جمهورية السودان : (فى اتحاد مالى) :

أعلنت فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، وتبلغ مساحتها ١,٢٠٤,٠٠٠ كيلومتر مربع وتعداد أهلها ٣,٧٠٨,٠٠٠ نسمة ، وأهم مدن جمهورية السودان هى ، العاصمة باماكو ، وكياس وسيجو وجاو .

وقد كانت جمهورية السودان أول من استجاب لدعوة الفدرالية التى دعى إليها سنجهور ، وذلك بالرغم من الضغط الذى حاولته فرنسا ، وعلى الرغم من أن ٩٠٪ من شعب السودان من حزب الصف الديمقراطى الإفريقى ، إلا أنه لم يخضع للتيار الذى دعا إليه « هوفويت بوبجنى » المعارض للفدرالية . وقد أصر شعب السودان على تأييد الفدرالية مؤمناً بأنها أقصر الطرق لتحقيق آمال الإفريقيين فى الحرية والاستقلال .

وقد بدأت حكومة السودان الوطنية فى دراسة مشروعات النهضة الاقتصادية ، وأهمها مشروع « نيجر » الذى سيحقق رى أكثر من مليون هكتار إضافى من أراضى وادى نهر نيجر ، وذلك بإقامة قناطر تسمى قناطر سانساندنج . والمتوقع أن تستغل الأراضى الجديدة فى زراعة القطن والأرز بكميات تغطى الاستهلاك المحلى .

ورئيس المجلس فى جمهورية السودان هو جان مارى كونى ، وهو من زعماء حزب الصف الديموقراطى الإفريقى وهو حزب الأغلبية فى السودان . وكونى من مواليد مدينة سيكاسو عام ١٩١٣ ، وشغل عدة مناصب فى إدارة السودان كان آخرها مستشاراً إقليمياً للسودان قبل إعلان استقلاله فى العام

الماضى ، وقد سجل كونى فى اجتماع تانتاناريف فى يونية الماضى اعتراضه على الأسلوب الذى تريد به فرنسا السيطرة على المجموعة الفرنسية . كما أنه كان أول من اعترض على إجراء تجربة فرنسا الذرية فى الصحراء .

٣ – جمهورية فولتا :

أعلنت فى ١١ من ديسمبر ١٩٥٨ ، وعاصمتها أوجادوجو . يبلغ سكانها حوالى ٣٢,٠٠٠ نفس ، وأكبر مدنها بوبوديولاسو يقطنها٤٥,٠٠٠ نفس . وتبلغ مساحة فولتا حوالى ٢٨٠,٠٠٠ كيلو متر مربع وتعداد أهلها قرابة ثلاثة ملايين ونصف نسمة . وأغلب سكانها من رعايا الإمبراطور مورونابا إمبراطور « موسيس » وهو أحد كبار الزعماء الإفريقيين الوطنيين .

وجمهورية فولتا لا تطل على المحيط ، فهى إلى شمال غانا وساحل العاج وداهومى والتوجو ؛ ولذلك فإنها على الرغم من كثافة سكانها ، التى تجعلها أشد دول غرب إفريقيا كثافة بالسكان تعتبر فقيرة نسبياً . والزراعة فيها ضئيلة ، كما أن ليس بها ثروات معدنية . ولكنها مع ذلك قد عوضت هذا النقص بنشاط تجارى عن طريق الترانزيت ، وتخترقها شبكة من الطرق البرية تربط أجزاءها بعضها البعض .

وإن كثافة السكان قد جعلت منها مصدراً هاماً للأيدى العاملة فى الدول المجاورة ، وخاصة ساحل العاج – وإن مثلها فى غرب إفريقيا مثل نياسالاند ، فيهاجر منها عدد كبير من العمال إلى سائر دول غرب إفريقيا ، يقومون بأعمال كثيرة ، وهم ذوو نشاط وحذق شديدين .

وقد كانت الفولتا إحدى الدول التى اتجهت نحو الفدرالية وأزمعت الدخول فى اتحاد مالى الفدرالى ولكن الضغط الاستعمارى تمكن من التأثير عليها فانسحبت فى اللحظات الأخيرة . ويتنازع النفوذ السياسى فى فولتا الحزبان الرئيسيان فى غرب إفريقيا ، وهما حزب الصف الديموقراطى الإفريقى ، وحزب التجمع

الإفريقى ، وتشكلت أول حكومة ائتلافية بين هذين الحزبين . فقد فاز حزب الصف بسبعة وثلاثين مقعداً فى الجمعية التشريعية وحزب التجمع بواحد وثلاثين مقعداً ، أى بنسبة ٥٥٪ إلى ٤٥ ٪ .

وقد انقسم كل من الحزبين بشأن فكرة الفدرالية ، فكان ثمة مؤيدون لها ومعارضون فى كل من الحزبين ، ولم يكن شأن حزب الصف ، وهو الحزب السائد فى فولتا ، كشأنه فى السودان ، فإنه نظراً لقرب الفولتا من ساحل العاج التى يرأسها هوفويت بويجنى زعيم حزب الصف فى غرب إفريقيا كلها ، استطاع التأثير بمعارضته للفكرة الديموقراطية .

ويرأس حكومة الفولتا ، م . ياميوجو (موريس) وهو يبلغ من العمر ٣٨ عاماً ، ومن زعماء حزب الصف ، وقد تولى عدة مناصب فى الإدارة قبل إعلان الجمهورية ، وتولى وزارة الزراعة عند إعلانها ، ثم رئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس الراحل كوليبالى ، الذى لم يتول الرئاسة أكثر من بضعة شهور .

٤ ــ جمهورية ساحل العاج :

جمهورية ساحل العاج تعتبر من أغنى دول غرب إفريقيا عامة ، وهى أغنى دولة فى دول غرب إفريقيا الفرنسية فعلا . وتقوم ثروتها على ما تصدره من البن (٧٦,٠٠٠ طن سنوياً) والكاكاو (١١٨,٠٠٠ طن سنوياً) كما تصدر الخشب والمطاط . وعاصمة ساحل العاج هى ميناؤها الهام أبيجان على خليج غينيا ، وهى من موانئ إفريقيا المعدودة الكبرى ، وقد شقت قناة فريدى عام ١٩٥١ توصل خليج غينيا ببحيرة أبيجان ، كما أقيم كوبرى يربط ضاحية تريشفيل بالميناء ، فازدهرت الميناء بذلك وأفادت فائدة كبيرة .

وتعتبر سياسة ساحل العاج موالية لفرنسا وللارتباط المباشر معها ، وهى مركز الدعوة المناهضة للفدرالية ، والسبب فى ذلك هو شخصية فيليكس هيوفويت زعيم حزب الصف الديموقراطى الإفريقى والذى يصفه ديجول بأنه رجل فرنسى عظيم وإفريقى عظيم .

وهيوفيت بويجنى يبلغ من العمر ٥٣ عاماً ، وقد لمع نجمه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حين تزعم الحركة الوطنية فى بلاده ، وطالب بأن تلغى الطريقة التى كان يتبعها المستوطنون الفرنسيون فى المزارع الشاسعة فى ساحل العاج . بالاستغناء عن عمالهم الإفريقيين فى نهاية كل موسم زراعى ، ويدفعون لهم أجوراً ضئيلة لا تكاد تكفى عودتهم إلى بلادهم ثانية ، وغالبهم من إقليم الفولتا المجاور . واجتمعت كلمة الشعب حوله وكسب تأييداً شعبياً واسعاً ، بحيث أنه عند ما لفق الفرنسيون له تهمة الشيوعية لم يجدوا إفريقياً واحداً يشهد ضده ، مما اضطرهم لإطلاق سراحه . .

ولكن لم يلبث الفرنسيون أن تبعوا معه أسلوب الإغراء ، وظهر بويجنى فى باريس وغير اتجاهه المعادى لفرنسا إلى تزعم الدعوة إلى التعاون الإفريقى ، الفرنسى . وأنكر عليه القوميون فى ساحل العاج ذلك وأطلقوا عليه تسمية « باوداى » الإفريقى ، الذى يضحى بشعبه ووطنه مقابل مكاسب المزايا والشهرة والمنصب . واستمر بويجنى فى باريس يخشى العودة إلى ساحل العاج ، وتقلب مناصب البرلمان الفرنسى حتى وصل إلى منصب الوكالة ثم اختير وزيراً دائماً فى الوزارات الفرنسية المتعاقبة . وعينه ديجول وزيراً فى وزارته واتخذ منه وسيلة إلى التأثير فى الدول الإفريقية .

وبويجنى ، وهو زعيم حزب الصف الإفريقى الديموقراطى ، يمثل ثالث اتجاهات سادت السياسة الإفريقية فى غرب إفريقيا ، وتنازعت الزعامة فيها : الاتجاه الأول ، الذى مثله سيكوتورى ، والذى يتمسك باستقلال كامل أيا كان الثمن ، والاتجاه الثانى الذى يمثله سنجهور فى السنغال والذى يدعو إلى استقلال ذاتى مع تعاون اقتصادى مع فرنسا ، عن طريق الاتحاد الفدرالى لغرب إفريقيا (مالى) . وأما اتجاه بويجنى فهو التمسك بالارتباط المباشر مع فرنسا .

وأغدقت فرنسا الأموال على ساحل العاج ، وعلى زعيمه بويجنى ، ولكن الشعب لم يكن ليرضى بذلك ، وطالب باستقلال حقيقى ، ومارست فرنسا

الضغط والتزوير ، وخرجت انتخابات الجمعية التشريعية باكتساح حزب الصف ، وتولى بويجنى رئاسة الحكومة فى ساحل العاج . واستخدمت فرنسا نفوذ بويجنى فى التأثير على الفولتا ، التى يعيش جانب كبير من سكانها كما قدمنا على الأعمال التى تتاح لهم فى ساحل العاج . وتمكن بذلك من إخراجها من اتحاد مالى الفدرالى .

وكان بويجنى يشعر بأن أى قدر من الحرية تمنح للشعب ستطيح بكل مابناه ، ولذلك يصرح فى أعقاب توليه الوزارة ، بأنه لن يسمح بقيام أى حزب معارض يطالب بالانفصال عن فرنسا ، وقال إن فوائد التعاون مع فرنسا سوف تكون مادة أساسية يلقنها للنشء فى المدارس .

ويرأس جمهورية ساحل العاج التى أعلنت فى ٤ من ديسمبر ١٩٥٨ ، السيد أوجست دنيس ، وهو طبيب يبلغ من العمر ٥٣ عاماً . ظل حياته يمارس الطب فى مدينة داكار وقد اختاره حزب الصف رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨ . وتبلغ مساحة ساحل العاج ٣٢,٤٦٣ كيلو مترا مربعا ، وتعدادها حوالى ٢,٤٤٧,٠٠٠ نفس . ومن مدنها الهامة بواكى — كور هوجو — نان .

٥ — جمهورية نيجر :

كانت نيجر ميداناً لصراع عنيف بين نزعة الانفصال ، ورفض دستور ديجول ، وبين نزعة الدخول فى المجموعة الفرنسية ، وقد حرص الاستعمار الفرنسى على ممارسة ألوان الضغط العنيف على زعماء حزب التجمع الإفريقى وقد كان « دجيبو باكارى » زعيم حزب التجمع السابق من أقوى زعماء التحرر القومى فى إفريقيا ، وقاد أعنف حملة واجهها دستور ديجول وقت إجراء الاستفتاء عليه ، ولذلك عمدت الإدارة الفرنسية إلى تأجيل إعلان نتيجة الاستفتاء بالرفض ، وادعت فساد الإحصاء الأول ، وأجرت استفتاء لاحقاً ؛ وخلال تلك الفترة طاردت « باكارى » ومنعت عقد اجتماعات الحزب ، وموالات حزب الصف الديموقراطى . وأخيراً أعلنت نتيجة مزورة ؛

ولاعجب أن اهتمت فرنسا بممارسة الضغط على أشده فى نيجر ، فهى تقع على حدود صحراء الجزائر إلى الجنوب الشرقى ، وإلى شرقها تبدأ الدول الاستوائية الفرنسية ، فهى بهذا الوضع تؤثر تأثيراً مباشراً فى اتجاه القومية الإفريقية فى الدول الاستوائية ، وهى إن خرجت على المجموعة الفرنسية ، لشطرتها إلى قسمين فى غير اتصال .

وأقالت فرنسا « باكارى » من زعامة حزب التجمع . وانقسم أتباعه بعده إلى فريقين ، انضم جانب إلى حزب الصف المؤيد للمجموعة وظل الباقى على اعتراضه ، ولكن أصبح أقلية فى الجمعية التشريعية ، لم يحصل على أكثر من أحد عشر مقعداً ، ولكن مع ذلك ، فإن المعارضة ما تزال قوية النفوذ بين الشعب . يناصرها الكثير . وتتربص مواتاة الفرصة .

وتولى رئاسة الحكومة هامانى ديورى ، زعيم حزب الصف الديموقراطى واضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية ، ضمت بعض أعضاء حزب التجمع المنشقين ، عله يرضى الشعب بذلك .

وعاصمة نيجر هى نيامى يبلغ سكانها ١٨,٠٠٠ نسمة . وتبلغ مساحة البلاد حوالى ١,٢٤٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتعداد أهلها ٢,٣٣٦,٠٠٠ نسمة ، وأهم مدنها ، زندر ، ومارادى ، وقوام اقتصاد نيجر هو رعى الأغنام والمواشى وتصديرها . ويصل مجموع ما تصدره منها سنوياً حوالى ١٨ ألف طن . ولعل أكبر عقبات الرواج الاقتصادى هى بعد البلاد عن البحر . ولكنها تتخذ سبيلها التجارى عبر جمهورية الفولتا ، التى تقوم فيها شبكة كثيفة من المواصلات السهلة ، ثم إلى ساحل العاج فى مينائه وعاصمته أبيجان .

٦ — جمهورية داهومى :

وفى هذه الجمهورية بدورها قامت معركة فاصلة بين الاتجاهين . الفدرالى واتجاه الاتصال المباشر مع فرنسا ؛ ويسود حزب التجمع الإفريقى فى داهومى ،

ولذلك تغلب الاتجاه نحو الفدرالية ، وأعلنت داهومى عزمها على الدخول فى اتحاد مالى الفدرالى . ولكن لم يلبث الاستعمار أن استخدم كافة وسائله لتحويل هذا العزم ، وكما ضغط على الفولتا بواسطة تلويح هوفويت بويجنى بمنع عمال الفولتاعن أبواب رزقهم فى ساحل العاج ، استخدام الاستعمار التهديد بالحيلولة دون شعب داهومى ووظائف وأعمال التجارة المختلفة التى يمارسها فى سائر دول غرب إفريقيا الفرنسية .

وإن داهومى البالغ مساحتها ١١٢,٠٠٠ كيلو متر مربع مكتظة بالسكان فيصل تعدادها قرابة المليونين من الناس . ولذلك فإن الحاجة وفقر الموارد الزراعية قد جعلت من شعب داهومى شعباً نشطاً مشهوداً له بالذكاء وإتقان الأعمال التى توكل إليهم ، وتمد داهومى سائر دول غرب إفريقيا بجانب كبير من الموظفين الإداريين . ويمارس الداهوميون الكثير من أعمال التجارة .

ويعيش فى عاصمة داهومى — بورتونوفا — ٣١,٠٠٠ نسمة وأكبر مدنها هى ميناء «كوتونو(٥٧,٠٠٠ نسمة) . وقد قامت حكومة داهومى منذ إعلان الجمهورية فى ٤ من ديسمبر ١٩٥٨ ، بوضع مشروع لتوسيع ميناء كوتونو لتصبح مركزاً تجارياً ، وتحسين وسائل اتصالها بالداخل لتكون منفذاً لتجارة الماشية من نيجر .

ولا شك أن مثل هذه الخطوات ستدعم الاتجاه الفدرالى الذى يؤمن به الشعب الداهومى ، وبذلك تتخلص من وسائل الضغط التى تهددها بها النزعة المناهضة للفدرالية والتى أجبرتها على الانسحاب من الاتحاد الفدرالى(مالى) . وحينما تتم تلك المشروعات ، ويجد الداهوميون أنهم أصبحوا مركزاً تجارياً ، ومنفذاً للإنتاج الحيوانى من نيجر ومكملا للشبكة الكثيفة من المواصلات فى الفولتا ، وبالتالى مخرجاً لتجارة السودان ، حينما يتم لها ذلك ، فلاشك أنها ستعلن رأيها الصريح فى الدخول فى اتحاد مالى ، وتتبعها فى ذلك بالضرورة جمهورية الفولتا .

ورئيس وزراء داهومى «أبيثى» من حزب التجمع الإفريقى ومن أول دعاة الفدرالية ويبلغ من العمر ٤٦ سنة ، درس فى بوردو ثم باريس وظهر نجمه السياسى بعد تحرير فرنسا من الألمان فانتخب عضواً فى الجمعية الوطنية الفرنسية نائباً عن داهومى . وحزب التجمع هو حزب الأغلبية فى داهومى ، وهو الحزب الذى يسعى نحو الفدرالية وإلى تحقيق استقلال كامل لبلدان غرب إفريقيا الفرنسية .

ثانيا : جمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية

إن إفريقيا الاستوائية الفرنسية تعتبر أكبر دليل على فساد الإدارة الفرنسية وعلى استبدادها فى تسلطها واستغلالها لمقدرات الشعوب . كما أنها تدل أيضاً على مدى إهمال فرنسا المتعمد لهذه المستعمرات ، والانحدار بها إلى أدنى مستوى. وإن المدينة الرئيسية فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وهى مدينة برازافيل ، فى الكونجو الفرنسى ، أكبر مثل على هذا الإهمال وهى على الصورة التى بيناها مما سبق من الكلام .

هذا وقد تزايد تعداد البيض فى برازافيل سبعة أضعاف ما كان عليه خلال العشر سنوات الأخيرة . وإن فرنسا بعد أن فقدت ميادين استغلال رءوس الأموال فى الشرق الأقصى ، حولتها إلى إفريقيا ، وتريد أن تتخذ من إفريقيا قاعدة وملاذاً إذا ما قامت حرب عالمية ثالثة .

وإن الحديث عن النهوض بالزنوج الذى يملأ سماء باريس ، والذى يحلم به ديجول ويريد أن يحول بواسطته زنوج إفريقيا الفرنسية كلها إلى رجال فرنسيين لا يختلفون عن سائر الفرنسيين سوى فى اللون ، هذا الحلم لا يعدو أن يكون مجرد كلام . فإن الحقيقة تختلف عن ذلك كثيراً . فإن نظرة القائمين بتنفيذ الإدارة الفعلية فى إفريقيا ، نحو الإفريقى ، تتلخص فى أنه مجرد أداة للحرب فى سبيل فرنسا ، وزراعة القطن لصالح فرنسا وأنه مورد للضرائب التى تجبى منه ويجبر على الزراعة الإنتاجية على حساب الزراعة الاستهلاكية فى

سبيلها ، وهو فى نظرهم إن لم يستطع أياً من ذلك جميعه يجبر على العمل فى تعبيد الطرق طبقاً لنظام السخرة .

والمشكلة التى تواجه فرنسا فى إفريقيا الاستوائية ، هى العجز الاقتصادى الذى تعانيه فرنسا نفسها ، والذى يمنعها من تنفيذ أى مشروع إصلاحى للنهوض بالبلاد ، بل يدفعها إلى أن تستنفد قطرات دماء أبناء تلك الأقاليم قطرة قطرة .

ولا يخدعن أحداً ما وصل إليه بعض القلائل من الإفريقيين إلى مناصب عالية فى فرنسا فإن تلك الظاهرة هى نتيجة لسياسة الإفساد الذى تمارسه فرنسا ، فقد صرح أحد ثقاة السياسة الفرنسية الاستعمارية ، بأن أسلوب فرنسا تجاه مثيرى الشغب من الوطنين الإفريقيين ، هى أن ترسل بهم إلى باريس فى منصب من المناصب ، ممثلا لبلاده . وفى باريس ، يتحول القومى إلى رجل مرفه يغمره الفساد الذى يغمر كل شىء فى باريس .

وعمدت فرنسا إلى إدخال نظام التعليم المشترك ، بين السود والبيض فى برازافيل ، وكان الهدف من التجربة ، التمهيد لسياسة فرنسا التى دعا إليها ديجول ، ولكن إلى جانب المدارس المشتركة ، ما تزال مدينة برازافيل نفسها منقسمة إلى مدينتين ، وطنية وأوربية ، وليس أسوأ من الثانية سوى الأولى ، فى الإهمال الذى ترسف فيه .

وتتضمن إفريقيا الفرنسية الاستوائية أربعة أقاليم ، أو جمهوريات هى : تشاد — وإفريقيا الوسطى — وجابون — والكونجو ، وقد قامت دفعات قومية عنيفة فى هذه المنطقة ، وخاصة فى الكنجو ، وثارت شعوبها مطالبة بالاستقلال الكامل الذى وعدت به فى مؤتمر برازافيل عام ١٩٤٤ . وقد تزعم الحركة الاستقلالية فى إفريقيا الاستوائية الزعيم الراحل الدكتور بوجندا ، وكان يدعو إلى الفدرالية فى إفريقيا الاستوائية ، لتلتقى مع الفدرالية فى إفريقيا الغربية ، فتنتظم جميع بلدان إفريقيا فى الغرب والوسط فى اتحاد فدرالى شامل تكفل لها التكامل الاقتصادى ، والقوة السياسية ، ويدعم استقلالها . ولكن السياسة

الاستعمارية تمكنت بعد وفاة بوجندا من الضغط على الشعوب ، ومع ذلك فقد أفلحت القومية فى تقرير رابطة اقتصادية تنتظم إفريقيا الاستوائية فى وحدة جمركية تمهيداً لترابط أقوى .

١ — جمهورية تشاد :

تبلغ مساحة جمهورية تشاد ١,٢٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع يعيش عليها قرابة المليون ونصف المليون من الإفريقيين . وعاصمتها فورت لامى بسكانها الـ ٢٠,٥٠٠ نسمة آخذة فى التطور بما ترسمه الحكومة من مشروعات لإقامة مركز ذرى بها فى سبيل السلام ، وإقامة مولد كهربى تبلغ قوته ٥ آلاف كيلووات

وينتظر أن تقوم صناعات كثيرة على المنتجات المستنبطة من الثروات الحيوانية المتوافرة فى تلك البلاد ، مثل صناعة اللحوم المجففة .

ويقوم الاقتصاد فى جمهورية تشاد على تربية الأبقار ، (٤ ملايين رأس سنوياً) وتصدير اللحوم الجافة والحية . وفى الزراعة تشتهر تشاد بزراعة القطن وتصديره (٧,٧٠٠ طن سنوياً) ومن أهم مدن تشاد ، فورت أرشامبولت وموندو .

وعلى رأس حكومة تشاد جابرييل ليسيت (٤٠ سنة) وهو من مؤسسى الحزب التقدمى فى تشاد ، وهو الفرع الإقليمى لحزب الصف الإفريقى . وقد كان عمدة لمدينة فورت لامى منذ عام ١٩٥٦ حتى أصبح رئيساً للوزارة فى ١٩٥٨ .

وثمة تيارات سياسية متعارضة فى تشاد ، فعلى رأس الحكومة ليسيت الذى يمثل حزب الصف الديموقراطى الإفريقى ، والذى ينادى بفكرة الارتباط المباشر مع فرنسا ويناهض الدعوة الفدرالية . وتضم الوزارة أحمد كولامالى وزير الدولة ، وزعيم الحركة الاشتراكية الإفريقية ، كما تضم جان بابتيست رئيس حزب العمل الاجتماعى . وهذان الحزبان الأخيران يميلان إلى الدعوة التى نادى بها بوجندا ، والتى تقضى بإنشاء حكومة فدرالية لدول إفريقيا الاستوائية

الفرنسية والتمهيد للارتباط مع فدرالية غرب إفريقيا فى ولايات فدرالية لإفريقيا كلها .

ولكن ليسيت يعارض هذه الاتجاهات ، ويؤيد فكرة التعاون المباشر مع فرنسا . ومع ذلك فقد تمكنت القومية الإفريقية من تحقيق بعض النجاح بإنشاء وحدة جمركية اقتصادية بين دول إفريقيا الاستوائية ، واضطر ليسيت إلى نهج سياسة وسط بين الاتجاه الانعزالى الذى يؤمن به ، وبين الاتجاه الاتحادى الذى تريده القومية . وهذه السياسة الوسط هى التى سادت المؤتمر الأخير لدول إفريقيا الاستوائية فى بانجوى عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى ، والذى تقررت بموجبه قواعد الوحدة الجمركية تمهيداً للوحدة الاقتصادية وترابط أقوى وأوثق بين دول إفريقيا الاستوائية .

٢ — جمهورية إفريقيا الوسطى :

إن مركز إفريقيا الوسطى فى مجموعة دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، يشابه موقف السنغال فى إفريقيا الغربية الفرنسية . فقد انبثقت الدعوة إلى وحدة دول إفريقيا الاستوائية من هذه البلاد ، وفى مدينة بانجوى ، انطلق صوت الزعيم القومى الراحل بوجندا ، يدعو إلى ولايات متحدة إفريقية .

وبوجندا ، الراهب السابق ، أصبح الزعيم القوى ، الذى استطاع أن يجمع كلمة الشعب حوله ، وشكل حزبه الواحد الذى اكتسح انتخابات الجمعية الوطنية فى إفريقيا الوسطى . وتميز حزب ميسان ، بأنه كان قاصراً على إفريقيا الوسطى ، فلم يكن تابعاً لحزب آخر ، كما لم يكن متبوعاً بأى حزب فى أى من أقاليم إفريقيا الاستوائية .

وتمكن بوجندا من القضاء على كل التيارات المعارضة ، وأن يجعل من الوحدة القومية فى أوبانجى حقيقة تتبلور حول شخصيته القوية . ولما لم تلق دعوته إلى وحدة إفريقيا الاستوائية قبولا ، لم ييأس وكون حزبه الذى أصبح

مثلا لسائر دول إفريقيا الاستوائية . وبدأ كثير من الشباب فى كل من الكنجو وتشاد الاستجابة لدعوة بوجندا .

ولم يفتأ الاستعمار يناهض بوجندا فى دعوته ، ويعمل كل وسائله للتأثير على دول إفريقيا الاستوائية الأخرى ، على النحو الذى رأيناه فى تشاد ، والذى سوف نعرض له عند الكلام عن الكونجو وجابون . وتمكن الاستعمار من تفتيت روح الوحدة واقتصرت مظاهرها كما قدمنا على الوحدة الجمركية .

وكأنما تحالفت قوى الشر مع الاستعمار . فقضى الرئيس بوجندا نحبه فى كارثة جوية ومعه ثلاثة من معاونيه الرئيسيين فى مطلع شهر إبريل ١٩٥٩ . وبعد بوجندا بدأت جمهورية إفريقيا الوسطى تستشعر بوادر الحرج وعوامل الانقسام ، وتوشك أن تتغلب عليها النزعات المتعارضة ، ما لم يقدر لها زعيم آخر يخلف بوجندا ويتميز بقوة شخصيته الطاغية ووطنيته الصادقة ، وإن الأمل معقود على ثلاثة رجال هم آبل جومبا ، ونجونيو (نائب بوجندا) ونداكو وزير الداخلية ، فإن تعاونهم المتفاهم سوف يؤدى إلى السير بالبلاد فى طريق آمن نحو استكمال الدعوة التى بدأها زعيمهم بوجندا ، والتغلب على نزعات الصراع الحزبى الذى بدأ يعود بظهور حزبى الهيئة الديموقراطية الإفريقية ، والحركة الاشتراكية الإفريقية مرة ثانية بعد وفاة بوجندا .

وجمهورية إفريقيا الوسطى أعلنت فى الأول من ديسمبر ١٩٥٨ ، عاصمتها بانجوى ، وهى ميناء نهرى على نهر بانجوى تبعد قرابة ١,٢٠٠ كيلومتر عن برازافيل . ومساحة إفريقيا الوسطى حوالى ٦٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ،وتعداد أهلها يزيد على المليون بينهم ثمانية آلاف أوربى .

ويقوم اقتصاد جمهورية إفريقيا الوسطى على البن والقطن والماس ، ولنهر أوبانجوى عدة روافد وقنوات تمكن من إنتاج زراعى ممتاز ، فيصل ما تصدره من القطن حوالى أربعة عشر ألف طن ومن البن حوالى ستة آلاف طن فى كل عام . وقد شكلت حكومة بوجندا ، لجنة خاصة للتنمية الزراعية وتنظيم

الإنتاج الزراعى . ومن مشروعات التنمية إنشاء طريق حديدى من بانجوى إلى بحيرة تشاد ، وذلك الطريق من شأنه أن يتيح مركزاً تجارياً هاماً لمدينة بانجوى .

والمستخرجات المعدنية فى جمهورية إفريقيا الوسطى ، أهمها الماس فى منطقة سانجها العليا ومنطقة امبومو — والذهب فى مناطق اليندال وبربجراتى ، ويبلغ ما يستخرج منه سنوياً حوالى (٤٠٠) كيلو جرام .

٣ — جمهورية جابون :

مساحة جمهورية جابون تبلغ ٢٧٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . ويعيش عليها قرابة نصف مليون نسمة بينهم خمسة آلاف أوربى . وعاصمة جابون ومیناؤها الكبير هى ليبر فيل ، وأهم مدنها بورت جينيتل وأويم ولامبارينى وفرانسفيل . وإن جابون تملك كل مقومات الاستقلال الاقتصادى فهى تعتبر من أغنى بلدان إفريقيا الاستوائية . وقد حبتها الطبيعة بثروات كثيرة فتميزت غاباتها بأحسن أنواع الأخشاب التى تتيح لها ارتفاعاً مناسباً فى ميزانها التجارى . وعلى الثروة الخشبية قامت صناعات نشر الخشب وتقطيعه وتصديره ، وبلغ عدد مصانع الخشب قرابة ٢٢ مصنعاً كبيراً .

وقد أسفر ، التنقيب عن البترول بكشف كميات كبيرة منه تحت الماء فى منطقة بورت جينيتل ومايومبا ، بمقدار ٧٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ كما اكتشفت بئر أخرى فى نتشنجوى ، وهناك ثروة منجمية من المنجنيز قدرت بحوالى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ طن فى فرانسفيل ، ويجرى العمل على استغلال هذه الثروة الجديدة .

بالإضافة إلى ذلك ، فهناك مناجم للحديد فى ماكامبو تنتج حوالى (٥٠٠ طن) من الحديد الخام سنوياً ، وتعتبر هذه المناجم من أهم مناجم الحديد فى العالم ، ولكن العقبة التى تعوق سرعة إنتاجه هى بعده عن البحر ، إذ تبلغ أقصر مسافة بينه وبين البحر ٦٥٠ كيلو متر ولذلك عمدت حكومة جابون إلى وضع مشروع لإنشاء خط حديدى يربط المنجم بميناء جديد على البحر .

والتيارات السياسية فى جابون ، هى نفس التيارات السياسية التى تسود إفريقيا الاستوائية . فهناك حزبان ، الكتلة الديموقراطية الجابونية ، وهى تنتمى إلى حزب الصف الديموقراطى الإفريقى الذى ينادى بالارتباط المباشر مع فرنسا ، والذى يؤيده الاستعمار الفرنسى باعتبار أنه يمثل مصالحه ويحارب النزعة القومية .

وهناك ، من ناحية أخرى ، التيار القومى الجارف ، الذى يمثله حزب التجمع الإفريقى ، المتفرع عنه فى جابون حزب الاتحاد الديمقراطى الجابونى ، ويرأسه جين أوبام . وحزب الاتحاد الديمقراطى هو حزب المعارضة وتؤيده غالبية ساحقة من الشعب الجابونى .

ولكن كما تدخل الاستعمار فى سائر الأقاليم الإفريقية . تدخل فى جابون ، وانتصر لحزب الكتلة الديموقراطية الذى يرأسه ليون مبا ، وعمل الاستعمار على فوز ذلك الحزب بأغلبية ضئيلة فى الجمعية . وتشكلت حكومة جابون برئاسة ليون مبا ، الذى لا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب الجابونى الذى تجتاحه قومية عارمة . وقد اضطرت الحكومة إزاء رغبة الشعب نحو الوحدة الإفريقية ، أن تقبل الدخول فى الوحدة الجمركية التى قامت بين دول إفريقيا الاستوائية .

ولكن مع ذلك ما تزال أحزاب المعارضة ، وعلى رأسها حزب الاتحاد الديموقراطى تطالب بقيام اتحاد فدرالى مع سائر دول إفريقيا الاستوائية ، ويقف رئيس الحكومة ليون مبا موقفاً متحفظاً تجاه هذه المطالب .

وإن ليون مبا ، رئيس الحكومة ، ورئيس الكتلة الديموقراطية فى جابون ، يبلغ من العمر ٥٧ سنة ، وهو قد وصل إلى منصب نائب رئيس مجلس الحكومة عام ١٩٥٦ بعد فشله عدة مرات فى ظل قانون الإطار ، وهذا يوضح بجلاء أنه لا يستند إلى تأييد شعبى حقيقى .

٤ – جمهورية الكونجو :

الكنجو ، بلد الاضطرابات والثورات التى أشهدت العالم على قوة الوعى القومى الإفريقى ، والتى لقنت الاستعمار الفرنسى درساً لن ينساه . ومن

عجيب المصادفات أن تكون مدينة برازافيل ، عاصمة الكونجو الثانية وأكبر مدنه ، هى التى جلس فيها ديجول عام ١٩٤٤ مع زعماء القومية الإفريقية ، والتى صدر منها البيان التاريخى الذى أريد به أن يرسم مستقبل إفريقيا الفرنسية على هوى فرنسا ، ولكن القومية الواعية حولته إلى قسم مقدس تواجه به فرنسا حين تحنث ، وكم حنثت فرنسا وكم حنث الاستعمار .

ومن برازافيل ، فى مطلع هذا العام ١٩٥٩ ، اندلعت نيران ثورة عارمة ، سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى ، وكان نداؤهم ، هو الحرية والقومية والوحدة الفدرالية وتدخلت فرنسا بجيوشها وحشدت خمسة آلاف رجل ، لتؤيد حكومة اصطنعتها رغم إرادة الشعب . واستبد الضيق بالشعب ، فزج المستعمر بالأحرار فى السجون ، وشرد القوميين واضطهد المعارضين .

وعلى رأس الحكومة التى اصطنعها الاستعمار الفرنسى ، راهب سابق ترك الرهبانية إلى السياسة . وما أبعد النقيضين . وما أبعدهما خاصة بأسلوبه المخاتل المخادع المستبد وهو الراهب السابق بولوفولبرت . وأسس حزب الاتحاد الديموقراطى ، وانتخب عمدة ، أو بمعنى آخر عينه الاستعمار الفرنسى عمدة لمدينة برازافيل عام ١٩٥٦ ، ثم قلده منصب وزارة الزراعة فى إقليم الكونجو الأوسط قبل إعلان الجمهورية .

والأغلبية التى يحكم بموجبها فولبرت ، هى أغلبية صوت واحد أكثر من أصوات حزب المعارضة القوى ، حزب الحركة الاشتراكية الإفريقية الذى يرأسه « جاك أوبنجولت » . وإن الاستعمار حين يئس من إمكان التسلط على دعوة القومية المدوية ، ووجد أن جهوده التى بذلها لم تحقق له سوى هذا القدر التافه من الأغلبية المزورة ، عمد إلى أساليب التفرقة وإثارة الفتن .

وإن الكونجو ، البلد الغنى بموارده الطبيعية ، سيكون قوة فعالة إذا ما سلمت الأمور إلى أبنائه المخلصين . ولكن الاستعمار يخشى ذلك ، وهو

عالم بمدى التفرق القبلى الذى كان يسود الحياة فى الكونجو ، وهو الذى استحدثه ليمكن له من التسلط على مقدرات الشعب ، ولذلك لجأ الاستعمار إلى إثارة بعض النزعات القبلية فى الشمال ، وحاول أن يظهر الشعب بمظهر المنقسم على نفسه ، وأن فريقاً من الشمال يريد الانفصال عن الكونجو . ودفع بالحكومة صنيعته ، أن تعلن موافقتها على انفصال هذا الجزء ، وهو إنما يحاول بذلك إبعاد فريق من الإفريقيين القوميين حتى تضعف جبهة الكونجو . وهو فى نفس الوقت يعلم أن هذا الجزء لن يستطيع القيام بكيان مستقل له ، وأنه سوف ينضم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ، وإنه بذلك ستدعم القومية الإفريقية فى تلك الجمهورية ، والمستعمر يعلم ذلك ، ولكنه فى نظره يساوى التضحية فى سبيل تفتيت قومية الكنجو القوى .

وقامت حكومة فولبرت بإعلان حالة الطوارئ وألقت القبض على أعضاء البرلمان من حزب الحركة الاشتراكية الإفريقية وحكمت على زعيم الحزب « جاك أوبنجولت » بالسجن بتهمة إثارة الاضطرابات . ثم أعلنت أنها ستجرى استفتاء فى الشمال ليختار أهله من قبيلة مبوشى بين الانفصال عن الكونجو والبقاء فيه .

وإن قبيلة مبوشى ، هى إحدى القبائل الرئيسية التى تؤيد حزب الحركة الاشتراكية الإفريقية . ومن هذا تتبلور الصورة التى يريد المستعمر أن يرسمها فى الكونجو ، إضعاف الجبهة الشعبية بفصل جزء من مؤيدى المعارضة ، وضمهم إلى جمهورية وسط إفريقيا ، التى وإن كانت مؤيدة لفكرة الاتحاد الفدرالى التى تنادى بها هذه المعارضة ، إلا أنها حتى بعد ضم قبيلة مبوشى لها ستكون أضعف من التغلب على سائر دول إفريقيا الاستوائية التى تضمن فرنسا موالاة حكوماتها خاصة إذا استطاعت بذلك الإبقاء على حكومة فولبرت فى الكونجو .

ولكن حزب الحركة الاشتراكية ، برئاسة أوبنجولت ، يملك من التأييد الشعبي ما يكفل انتصاره على مناورات الاستعمار الفرنسي . وإن قوة جاك أوبنجولت ، واستجابته لدعوة بوجندا لإنشاء اتحاد فدرالى لدول إفريقيا الاستوائية ، هذا وذاك سوف يجعل منه زعيما يخلف بوجندا فى دعوته ، وتنعقد حوله آمال القومية الإفريقية فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية .

وجمهورية الكونجو تشمل مساحة قدرها ٣٦٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ويبلغ تعدادها ٧٦٥,٠٠٠ نسمة وعاصمتها بوانت نوار ، يسكنها (٢٨,٠٠٠ نفس) وأكبر مدنها برازافيل (١٠٧,٠٠٠ نفس) بها أكبر جالية فرنسية إذ يبلغ تعدادها ٧,٠٠٠ فرنسى وأوربى .

والكونجو نمت أهميتها بعد الحرب الثانية ، حين أصبحت برازافيل عاصمة الإدارة فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وحين صدر منها البيان التاريخى للزعماء عام ١٩٤٤ . ويعتبر مطار مايامايا أهم مطار فى إفريقيا الوسطى .

وأهم المشروعات الاقتصادية لمستقبل الكونجو هو مشروع كهربة إقليم كويليونيارى ، بإنشاء خزان فى سودنا على نهر كويليو ، يولد سنوياً قرابة ٩٠٠ مليون كيلووات ، وتبلغ تكاليفه ٨٠ مليون فرنك : ومن هذه الطاقة الضخمة يمكن إنشاء صناعات مركبة فى بوانت نوار لتنقية الحديد المستخرج من ميكامبو والمنجنيز من فرانسفيل فى جمهورية جابون . كما أنه يمكن إقامة مصانع للغزل والنسيج فى برازافيل تقوم على إنتاج القطن من جمهورية تشاد : وبذلك تتضح مدى الرابطة الاقتصادية التى تربط دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية والتى تجعلها قوة اقتصادية متكاملة ، أدعى لأن تدخل جميعها فى اتحاد فدرالى إن لم يكن باعثاً عن تجمعها فى وحدة واحدة .

هذا ، ويفيد وادى نهر نيارى من تنفيذ مشروع سد سودنا إذ أنه يوفر الكثير من المياه المتدفقة هباء إلى البحر ، ويمكن بذلك استغلالها فى توفير

المياه للتوسع فى رقعة زراعة القصب وغيرها من الحاصلات الزراعية الأخرى . وتكثر بذلك مصانع استنباط السكر من القصب ، التى ليس لها سوى مصنع واحد افى سيان ، وهذه الصناعة من أهم الصناعات فى إفريقيا الوسطى برمتها .

ولا شك أن المستقبل سيكون للقومية الإفريقية الصاعدة فى إفريقيا الاستوائية ، وأن محاولات الاستعمار اليائسة هى أبلغ دليل على قوة الدعوة القومية ، وانتشار الوعى الإفريقى .

وإن الكونجو فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، سيكون لها بلا نزاع مركز الصدارة فى الدعوة إلى التحرر ، خاصة بعد أن نكبت جمهورية إفريقيا الوسطى بمصرع بوجندا داعية الفدرالية الأول فى إفريقيا الاستو ائية . وإن الكونجو ، بما تتميز به من طاقات اقتصادية ، ستكون أقدر على أن تحمل أمانة الدعوة إلى فدرالية إفريقية استوائية ، تتصل بطريق أو بآخر بالفدرالية التى تسعى القومية الإفريقية لإقامتها فى غرب إفريقيا . وحين تلتقى المجموعتان . وتتبين كل منهما الصالح المشترك الذى ينبغى أن يدفع بكل إلى ارتباط وثيق مع الأخرى ، حين يتم ذلك ، فلن يكون هناك مكان للمستعمر فى قارتنا .

ثالثا : جمهورية مدغشقر

أعلنت جمهورية مدغشقر فى ١٤ من أكتوبر ١٩٥٨ ، وعاصمتها تاناناريف (١٧٩,٠٠٠ نسمة) ومساحة الجزيرة ٦٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ويبلغ تعداد سكانها خمسة ملايين نسمة بينهم ٤٥,٠٠٠ أوربى .

وجزيرة مدغشقر تقع فى مواجهة الساحل الشرقى لإفريقيا ، أمام مستعمرة موزمبيق البرتغالية وإن فرنسا تريد أن تعتبر هذه الجزيرة غير إفريقية ، وترسم سياستها على ذلك الأساس ، فهى حين أعلنت مجموعة الدول الفرنسية مؤخراً ، جعلت منها إحدى عشرة دولة إفريقية ليس من بينها مدغشقر ، واعتبرته مدغشقر وحدة قائمة بذاتها لا ترتبط بإفريقيا .

ولكن القومية الوطنية فى مدغشقر تعتبر نفسها جزءاً من القومية الإفريقية

يؤكد ذلك عوامل الجنس المشترك ، والأمانى القومية الواحدة . وتسود مدغشقر نفس الاتجاهات السياسية التى تسود سائر الدول الإفريقية التى نكبت بالاستعمار الفرنسى ، وقد عمدت فرنسا إلى ترويج عوامل الفرقة السياسية والحزبية ، ولم ترتكز على حزب واحد ، بل ارتكزت على حزبين متشابهين فى الموالاة لفرنسا : هما الحزب الاجتماعى الديمقراطى الذى يرأسه تسيرانانا ، رئيس الحكومة الحالية ، وحزب الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى لمدغشقر الذى يرأسه زافيا هوفا ، رئيس الجمعية التشريعية . وبذلك وبمساعدة ما أتقنته فرنسا من تزييف استطاعت أن تقيم حكومة ممالئة لها .

ولكن المعارضة ، وهى بدورها مقسمة إلى عدة أحزاب ، بينها حزبان رئيسيان تجمعت فى جبهة ، اشتركت فى مؤتمر سياسى فى تاناناريف وقادت حملة كبيرة لرفض دستور ديجول . ولكن الوسائل الاستبدادية مكنت للحزبين الموالين لفرنسا من الفوز الصورى ، وإجازة دستور ديجول ، وإعلان جمهورية مدغشقر ضمن المجموعة الفرنسية فى أكتوبر الماضى .

وأمعنت فرنسا فى وسائل التفتيت ، فقسمت الإدارة فى مدغشقر إلى ستة أقسام ، كان يدير كل منها حاكم فرنسى ، وهى أقسام ، تاناناريف وتاماتاف ، وفيانارانشوا ، وتوليار ، وماجونجا ، وديجوسورايز ، وقد أبقت فرنسا على هذا التقسيم بعد الاستقلال ، وجعلت لكل إقليم جمعية تشريعية ، ورئيساً إقليمياً .

والمهنة الرئيسية لأهالى مدغشقر ، الزراعة ، ويبلغ مقدار ما تصدره من البن قرابة ٤٨,٢٤٨ طن سنوياً ، بالإضافة إلى ما تنتجه من الأرز والقطن . ومن أهم منتجاتها الزراعية السكر . ومدغشقر فى حاجة إلى الكثير من المشروعات الإصلاحية لتحسين وسائل الزراعة . ومن أهم المشروعات مشروع لتنظيم رى حوض نهر ما نجوكى فى غرب الجزيرة ويقتضى إنشاء عدة قناطر . كما أن البلاد فى حاجة إلى زيادة رقعة الزراعة ، التى هى قوام الاقتصاد فى الجزيرة ،

وذلك باستصلاح الأراضى على حدود بحيرة الوترا وقناة بنجالانس نحو الشرق ، وهذه المناطق الشاسعة تصلح لزراعة الأرز :

رابعا : الصومال الفرنسى

إن تشعب مشكلة الصومال وتفتيته بين القوى الاستعمارية إلى الصوماليات الخمس قد جعل من المتعين عند التعرض لدراسة هذه المشكلة أن تدرس متصلة وأن تفحص من كافة جوانبها .

لذلك ، وكما ذكرنا فى موضع الكلام عن الصومال البريطانى ، فإننا سنعرض للصوماليات جميعها فى موضع الكلام عن صوماليا تحت الوصاية الدولية المعروف بالصومال تحت الإدارة الإيطالية ، والمقدر له الاستقلال فى يوليو عام ١٩٦٠ . ولذلك فإننا نحيل القارئ إلى ما سيأتى من كلام فى ذلك الموضع بشأن الصومال الفرنسى واتجاهات وحدة الصومال الكبير .

ونكتفى بأن نشير الآن إلى أن سياسة حكومة ديجول ، التى تتركز حول التزييف فى الانتخابات ، وحول اصطناع حكومة موالية لها ، تهدف إلى تفتيت قوة القومية الصاعدة . وإن الاستعمار الفرنسى يريد أن يحيل ميناء جيبوتى فى الصومال الفرنسى المسلم العربى الأصل ، إلى مركز لتجارة إسرائيل تنفذ منه إلى داخل القارة الإفريقية فتدعم تجارتها وتتخذ منها ذريعة إلى الإلحاح فى المطالبة بحق المرور الآثم فى القناة العربية بالسويس . ولا شك أن الشعب الصومالى الباسل ، حين يكافح أطماع ديجول وحكومته التى تساند إسرائيل ، إنما يفعل ذلك مدفوعاً بطبيعة أصله العربى ، كما تدفعه عوامل الرغبة فى الوحدة والاستقلال .

المطلب الثالث : الاستعمار البلجيكى والبرتغالى والأسبانى
فى إفريقيا

رأينا فى العرض التاريخى فى مقدمة هذا المؤلف ، أن ذئاب الاستعمار حين بدأت تتسابق فى تمزيق قارتنا هذه ، وتضافرت فى قواها فى هذا السبيل ، قد لحقت بها فى سباقها ذاك بعض الجراء من دول أوربا ، إبقاء على ما كان لها من باع فى أيام خلت من الزمان . ومن بين تلك الجراء ، أسبانيا والبرتغال وبلجيكا ، فخرجت كل منها بشريحة تختلف امتيازاً وحجماً ، وكان لكل دعواها فى مبررات هذه المشاركة فى مائدة الذئاب .

فارتكنت أسبانيا على أنها كانت ، فى يوم غربت شمسه ، ذات مجد بحرى ، وأسطول ومحاكم تفتيش تعذب بها وتحرق من تشاء ، وأنها لذلك صاحبة حق ما يدعمه القرب القريب من سواحل إفريقيا . ولكنها رغم ذلك لم تفز إلا ببعض الفتات ، فاحتلت شطراً من الصحراء إلى الغرب من شمال القارة ، واستبقت قطعة ضئيلة من خليج غينيا تقابلها بعض الجزر المتناثرة هناك . وانحدرت أسبانيا ، وجذبت معها فى انحدارها هذين الإقليمين البائسين ، فاحتجبت عنهما شمس الحياة ، كما احتجبت عن أسبانيا نفسها ، ورزحا تحت وطأة مستعمر يعيش هو نفسه فى ظلمات من الطغيان والحروب الداخلية حيناً ، وفى وهدة الفقر والضعف والانحلال أحياناً كثيرة . وتشبث بالإقليمين فى استماتة ، لينشر فيهما الجهل والانحلال الذى يسوده .

أما البرتغال ، فهى قد حظيت بشطرين متقابلين فى شرق وفى غرب ، تتسع رحابهما حتى ليوشكا أن يلتقيا ، إلا من منطقة انتزعها الاستعمار البريطانى . وللبرتغال مع إفريقيا تاريخ ، فهى قد دقت بابها فى منتصف القرن الخامس عشر ، وانكسرت وتحطمت مراكبها حين تصدى لها العرب ذوداً عن إخوانهم فى شرق إفريقيا : وأعادت الكرة من شرق ومن غرب ،

وانكسرت وهزمت . واكتفت أخيراً بأن تمتهن التجارة مع ممالك القارة ، واستمر بها الحال كذلك ، حتى بدأت الذئاب فى سباقها ، فسارعت البرتغال تعلن أنها معهم . ونالت من المأدبة الآثمة إقليمى موزنبيق وأنجولا ، وكما انحدرت أسبانيا تهاوت البرتغال تعيش فى نقص من المال كثير ، وضعف فى كل بند من بنود الحياة . ولم تستطع أن تستغل ما كسبت من مكاسب وكتمت كل محاولة للتحرر الفكرى أو الثقافى فى إقليميها ، وكيف تسمح بما ليس لها ولأبنائها الأصلاء فى بلادهم .

أما البلجيك ، فإنهم لمتاخمتهم لفرنسا وبريطانيا ، كانوا أسرع وأوضح ، واختاروا إقليما يتاخم أقاليم فرنسا وبريطانيا فى إفريقيا . فاستولوا على الكنجو . وكان لهم مع الكونجو حدث كبير . فقد قاتلوا فيه أبناءه قرابة الثلاثين عاماً ، حتى تمكنوا أخيراً من استكمال السيطرة عليه . وأنهك ذلك قواهم ، واتخذ ملكهم من إقليم الكنجو إقطاعية خاصة له ، يديرها لحسابه ، وأثرى منها أكبر ثراء ، وعامل أهلها أفحش معاملة ، وزكمت رائحة فضائحه أنوف الذئاب الممرغة فى دماء ضحاياها ، وانتهى الأمر بأن أوصى بها ذلك الملك لتئول من بعده إلى الدولة . ولما آلت إلى الدولة لم تفعل أكثر من أن حولت المكاسب من جيب الملك الخاص ، إلى جيوب فريق من المستغلين أصحاب رءوس الأموال . وتكشفت مستعمرة الكونجو عن ثروات وثروات ، وازدهرت الشركات التى نيط بها استغلالها ، وتدفقت الأموال بغير حساب . وبقى أهل البلاد على حالهم ، فذلك شأن الاستعمار ، سواء كسب أم خسر فهو يسوم أهل البلاد حياة البؤس والتخلف سخطاً أو رهباً من يقظة .

وقد رأينا أن نربط دراستنا لاستعمار هذه الدول الثلاث فى مطلب واحد، لما أنها تتسم بسمات مشتركة فى أساليب استعمارها . فهى أولا ليست من القوى الكبرى ، ولا تحتل رقعات شاسعة ، ثم إنها جميعاً لم تحاول أن تدعى إدخال مدنية أو حضارة فى أقاليمها وهى إن ذكرت ذلك فى موضع المفاخرة ، كذبتها الوقائع الممعنة فى الهمجية والتخلف وإنكار حقوق الإنسانية . وليس معنى ذلك أن غيرها يرعاها ، بل إنه أشد منها وأنكى ولكن الفارق فى أسلوب إغراق هذه الأقاليم بالجهل والفقر النابع من الدول المستعمرة نفسها .

الفصل الأول : الاستعمار البلجيكي فى الكونجو :

الكونجو البلجيكي ذلك البلد الإفريقي الذى نكب بأن تلتصق به الصفة البلجيكية لتميزه عن سائر المستعمرات الأخرى ، وأن يفقد فيما يفقد من مقدراته تاريخاً مجيداً حين كانت مصائره فى يد أبناء له ارتفعوا بشأنه ما شاء لهم الارتفاع ، هذا البلد تبلغ مساحته قرابة المليونين من الكيلو مترات المربعة ، أى حوالى ثمانين ضعفاً لحجم بلجيكا التى تتحكم فى مصيره وتستنفد موارده وتستولى على ثرواته .

ويطل الكونجو على المحيط الأطلسى بساحل يمتد عشرين ميلا يقع غالبه إلى شمال نهر الكونجو . وكل شىء فى الكونجو يتسم بسمة الضخامة ، فإن نهر الكونجو يعتبر أطول نهر فى إفريقيا وراء الصحراء ، وترتفع فى الكونجو بضعة جبال تعتبر أعلى جبال فى إفريقيا كلها وتمتد الغابات فى الكونجو فتشمل مساحات واسعة وتكثف وترتفع أشجارها عالية هاماتها . بل إن الضخامة قد شملت أهل البلاد أنفسهم ، فتميزوا بالطول والبسطة فى الجسم .

ومناظر الكونجو تشبه مناظر سويسرا ، فهى خلابة رائعة ، تجمع بين البحيرات والجبال فى صورة واحدة جميلة . وتعتبر بحيرة كيفو أكثر البحيرات ارتفاعاً فى وسط إفريقيا فتعلو عن سطح البحر بمقدار خمسة آلاف قدم تقريباً ، وهى مقصد المصيفين تجذبهم بموقع ممتاز .

ويحد الكونجو من جنوب مستعمرة أنجولا البرتغالية ، ومن شمال مستعمرة كابيندا البرتغالية أيضاً ، ومن غرب جمهورية الكونجو الداخلة فى المجموعة الفرنسية . ويمتد خليج الكونجو داخلا فى القارة بمصب النهر الكبير ، وينشطر إلى شطرين رئيسين ، الأوبانجى امبوبو الذى يستمر فيصلا للحدود مع الكونجو الفرنسى وإفريقيا الوسطى حتى حدودالسودان ، والشطر الثانى هو نهر لوالابا ، ينحرف نحو جنوب الشرق مخترقا مدينة ستانلى فيل حتى يصل إلى منطقة كاتنجا فى الجنوب . ويحد الإقليم من الشرق مجموعة المستعمرات البريطانية فى أوغندة وتنجانيقا (تحت الوصاية الدولية) وروديسيا الشمالية .

واستعمار البلجيك للكونجو لم يكن من السهولة واليسر الذى غلب ظروف سائر الاستعمار فى مناطق أخرى من إفريقيا ، فإن للكونجو تاريخا عريقا من القوة والبأس ، مكن أهله من الصمود أمام هجمات البلجيك ، وقاتلوا قتالا عنيفاً ، بل كان إمبراطورهم مسيرى ، مبعث رعب للرجل الأبيض طوال ثلاثين عاماً من القتال بين ١٨٥٠ حتى ١٨٨٠ .

إمبراطورية مسيرى فى كاتنجا(١) :

كاتنجا ، تلك المنطقة الجبلية التى ترقد فى الطرف الجنوبى الشرقى للكونجو التى حبتها الطبيعة بحصانة ومناعة حربية ، شهدت أمجاد أكبر إمبراطورية فى إفريقيا الوسطى . فتروى الأساطير ، كما كشف عنها « رينيه كورنيت » الكاتب البلجيكى ، أن بعض الصيادين من تنجانيقا من قبيلة بابيك وصلوا إلى مشارف كاتنجا فى أثناء مطاردتهم لأحد الأفيال الجريحة . ووجدوا أهالى منطقة « ناندوبيسا » فى مملكة «كاتنجا» يستخدمون قطعاً من النحاس فى أشكال مختلفة كوسيلة للتبادل التجارى ، فاشتروا كميات منها وعادوا بها إلى بلادهم فى « موامبا » .

وبعد ذلك قام رئيس قبائل البابيك ، ويدعى «كالاسا» ، بزيارة للملك كاتنجا ، وأقام صداقة معه استمرت عدة أعوام . وفى زيارة لاحقة قام بها كالاسا لشراء النحاس صحب معه ابنه « نجلينجوا » الذى عرف فيما بعد بلقب « مسيرى » وترك كالاسا ابنه ليقيم فى كاتنجا وأصدر له أوامره بأن يحتفظ بالعلاقات الودية مع الملك كاتنجا .

وأقطع الملك ضيفه قطعة من الأرض واسعة ليقيم عليها ، ولم يدر بخلد الملك أن مسيرى سوف يصبح فى المستقبل الحاكم المستبد القوى الذى يقيم لنفسه إمبراطورية عظيمة فى كاتنجا ، ويجمع حوله جماعة من الأشداء الفدائيين وطبقة من الأشراف يمكنون له من دعم إمبراطوريته .

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٤ Before the African Storm. Cookson.

وبدأ مسيرى خطته بسرعة ، فلم يلبث أن استدعى شقيقين من أشقائه وعدداً كبيراً من أقاربه ، وفرقة من المحاربين الانتحاريين من أبناء جنسه . وما إن مات الملك كاتنجا حتى استولى مسيرى على الحكم وقتل أبناء الملك ، وبدأ فى بناء إمبراطوريته بتوسيع رقعة البلاد الخاضعة له ، وانتقل من نصر إلى نصر ، بما عرف عنه من شجاعة فائقة وقوة بطش .وكانت جماجم أعدائه تزين القصر العظيم الذى شيده لنفسه ، واستولى على الحديد والنحاس والذهب والعاج الذى كان يملكه أعداؤه ، وباعه إلى التجار العرب على الساحل الشرقى ، والبرتغاليين على الساحل الغربى ، وذلك مقابل أسلحة وذخيرة يسلح بها أتباعه .

وكان مسيرى يدعم ارتباطه مع زعماء القبائل الخاضعة له بإلزام كل زعيم أن يزوجه إحدى بناته . وتروى الأسطورة أنه كان يملك حريماً يصل عددهن إلى ٧٠٠ زوجة ، كما أنه تزوج من « ماريا فونسيكا » ابنة أحد كبار التجار البرتغاليين ويدعى « كريمبارا » . وقد التقى « بماريا » فى إحدى رحلاتها مع عمها فى داخل البلاد ، فاصطحبها إلى بونيكا عاصمة ملكه التى تعتبر فى ذلك الوقت قلعة حصينة بحاميتها البالغ عددها عشرة آلاف رجل مسلح بالبنادق ، وتعداد سكانها عشرون ألف نسمة .

وكان لمسيرى فيما تروى الأساطير ، سكرتيرون من العرب المثقفين يشيرون عليه بالرأى وكان لهم نفوذ وسداد رأى . وقد بلغت قوة مسيرى وطموحه أن أرسل إلى حاكم « سان باولو دى لواندا » البرتغالى يطلب منه الزواج بإحدى بناته . ويقال إن سبب عداء مسيرى للجنس الأبيض يرجع إلى رفض الحاكم البرتغالى لطلبه ذاك .

وتجرى الأسطورة بأن مسيرى ، قد دفعه عداؤه للبيض إلى قتل كل أبيض يحاول التوغل فى مملكته ، حتى كان عام ١٨٨٣ ، حين سمح لجماعة من المبشرين الإنجليز بالإقامة فى مملكته بدون سبب ظاهر لهذا التحول . ولكنه مع ذلك حرم عليهم التنقل وعاملهم معاملة السبى ، وهى التسمية التى كان يطلقها عليهم حين يشير إليهم فى حديثه .

وتمضى الأسطورة فتذكر أن مسيرى حينما تقدم به العمر وأصبح عاجزاً عن القيام بحروب جديدة ، انصرف إلى ممارسة التعذيب فى نسائه وخاصته ليشبع تعطشه للدماء . وظلت إمبراطورية مسيرى متماسكة ، ولكن قصص التعذيب أثارت عليه الكثيرين من أتباعه . وبدأ أعداؤه يتحالفون داخل مملكته وخارجها ، وبدأت أركان أعظم إمبراطورية شهدتها إفريقيا الوسطى تتهاوى.

ولم يأت عام ١٨٨٥ ، حين عقد مؤتمر برلين ، وخصصت منطقة كاتنجا للنفوذ البلجيكى حتى كان مسيرى فى آخر أيامه ، وتحالفت عليه القوى ، واغتيل بأيدى قائد الحامية البلجيكية ، وبذلك انتهت إمبراطورية مسيرى فى كاتنجا ، وارتفع العلم البلجيكى عليها .

والاستعمار البلجيكى بدأ فى الكونجو منذ عام ١٨٧٩ ، حين وصلت أول بعثة كشفية فى منتصف أغسطس من ذلك العام : تحت قيادة « هنرى موثون ستانلى » ، المغامر متعدد الجنسيات[١] . وأقيم أول مركز بلجيكى فى ميناء فيفى على الشاطىء الشمالى للنهر فى مواجهة مدينة ماتادى ، وفى ١٨٨١ أقيمت أول مواصلة تجارية بين مركز بانانا على الشاطىء الغربى ، وشلالات ستانلى على نهر لوالابا على بعد ١,٦٠٠ ميل من ليوبولد فيل .

وكان استعمار بلجيكا للكونجو قضية شخصية للملك ليوبولد الثانى الذى استطاع ستانلى أن يجذب اهتمامه بهذه البقعة الزاخرة بالثروات ، وقد حاول ستانلى من قبل أن يثير اهتمام انجلترا بها ، ولكن كانت بريطانيا فى شاغل بمستعمراتها فى الجنوب[٢] .

---

(١) كان ستانلى بريطانياً فى أصله ، واشترك فى الحرب الأهلية الأمريكية ، وثبت فشله . فانصرف بعد ذلك إلى المغامرات الكشفية فى إفريقيا ، وانسلخ من الجنسية الأمريكية واحتضنته بلجيكا ، واختصه ليوبولد الثانى بالكثير من الرعاية .

(٢) كتب ستانلى عام ١٧٩٥ محاولا إثارة اهتمام الشعب البريطانى بالكونجو قال : « يمكننى أن أصور لكم (الرأى العام البريطانى) إن نهر الكونجو بالرغم من الشلالات التى تعترضه يمكن أن يستوعب كل المرور النهرى داخل القارة . وإن هذا النهر هو أعظم طريق مائى فى القارة الإفريقية » .

ونجح ليوبولد الثانى فى مهمته ، وارتفع علم بلجيكا على بضعة مواضع فى الكونجو باسم شركة الكونجو العالمية . وقد ترددت انجلترا وفرنسا فى الاعتراف بنشاط بلجيكا المنافس لهما فى إفريقيا ، واشترطت فرنسا أن تمنح ميزات تجارية مقابل اعترافها . ولجأ ليوبولد إلى الرئيس آرثر رئيس الولايات المتحدة ، بواسطة مساعى مستشاره المغامر ستانلى ، وتمكن من الحصول على تأييد الولايات المتحدة سنة ١٨٨٤ باعتبار علم شركة الكونجو البلجيكية علماً صديقاً . وتوالى بعد ذلك اعتراف سائر الدول الاستعمارية ، وأعلنت دولة الكونجو الجديدة الحرة ، وفى عام ١٨٨٦ أعلن أن ليوبولد الثانى ، ملك البلجيك والإمبراطورية الجديدة . وفى عام ١٨٨٩ أوصى ليوبولد أن تئول الكونجو بعد وفاته إلى مملكة بلجيكا ، وقد كانت ملكية خاصة له :

النظام السياسى فى الكونجو البلجيكى :

ابتدعت بلجيكا فى استعمارها للكونجو أسلوباً يختلف عن الأسلوبين الفرنسى والبريطانى ولكن نتائج ذلك الأسلوب هى نفس النتائج التى يسعى إليها الاستعمار على أية صورة من الصور كان ، وأيا كانت الوسائل التى يتخذها ، فهى تؤدى إلى الاستغلال والتحكم فى مقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها .

ويقوم نظام الحكم البلجيكى فى الكونجو على ثلاث دعائم ، دولة بلجيكا ، والمؤسسات الاستغلالية ، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وكل دعامة تساندها الدعامتان الأخريان وتطلق بلجيكا على أسلوبها المستحدث تسمية « الرعاية الأبوية » حيث تعتبر فيها شعب الكونجو فى مرحلة من الطفولة دائمة ، أو القصور والعجز عن رعاية أموره بنفسه ، وتتولى هى عنه تلك الرعاية ، ومقتضى ذلك أن ليس لأحد فى الكونجو ، سواء من سكانه الأصليين البالغ تعدادهم قرابة ١٢,١١٣,٠٠٠ إفريقى ، أو من الأوربيين الذين يصل عددهم إلى ٧٠ ألف ، ليس لأى منهم صوت سياسى فعال . بل إن الحاكم نفسه ،

على الرغم من المظهر الفخم الذى يحيط به فى قصره الشامخ فى ليوبولد فيل يتلقى أوامره من بروكسيل فى كل شأن من الشئون وينقلها إلى مرءوسيه فى تدرجهم المطيع طاعة عمياء :

وتتلخص فلسفة الاستعمار البلجيكى ، إن جاز التعبير عن الآثام بأنها تستند إلى فلسفة ، تتلخص فى أن الرعاية الأبوية التى تكفلها الحكومة لشعب الكونجو ، تدور وجوداً وعدما مع درجة نضجه ، والذى يحدد هذه الدرجة هى الحكومة البلجيكية . لذلك كان من البدهى أن درجة النضج هذه لن تتحقق أبداً ، وأن يعمل الاستعمار بكافة وسائله على ألا يقوم رأى عام فى الكونجو ، وعلى أن يقتصر القدر الذى تسمح به من ثقافة أو تدريب على النطاق الذى يمكن للاستعمار من استغلال موارد البلاد .

وتهتف أبواق الاستعمار البلجيكى مهللة لما حققته من تقدم فى البلاد، وينطق الاستعمار بمنطقه المعكوس ، فيدعى أن الحكومة تشرع لتحمى الزنوج من الشركات الاحتكارية . والدولة تساهم فى هذه الشركات جميعها بأكثر من نصف رأس المال . وتفرض ضرائب كبيرة وكثيرة على الشركات ، ويدفع الزنوج من حصيلة هذه الضرائب مباشرة حوالى ١٠٪ منها ويدفعون بطريقة غير مباشرة الباقى كله : فإن الشركات تعيش على أرزاقهم وعلى ثروات بلادهم التى تسلبها قطرة إثر قطرة : ثم تتشدق بلجيكا أنها تخصص ٨٠٪ من مجموع نفقاتها فى الكونجو للنهوض بالزنوج ، وأن نصف الدخل من ثمن كل طن من النحاس المصدر يصرف فى وجوه النهضة الاقتصادية فى البلاد .

والعجيب ، أو الطبيعى إذا شئنا الواقع ، أن هذا المنطق هو نفس دعوى الاستعمار البريطانى فى وسط وشرق إفريقيا ، وقد رأينا كيف أن الثروات الضخمة التى تذهب إلى جيوب المستعمر ، يعود جانب منها ضئيل ، ليهبه المستعمر فى صورة مساعدات أو برامج للنهضة الاقتصادية . وأن النهضة التى

تدعيها بلجيكا فى الكونجو هى إقامة طبقة عاملة من الزنوج ، تستغلها فى المناجم والمصانع ، فى الأعمال التافهة والحقيرة . فبلغ عدد العمال الزنوج فى المصانع والمناجم حوالى مليون عامل عام ١٩٥٣ ، بينما كان الأوربيون حوالى ثلاثة آلاف . ولكن الحكومة خشيت أن تكاثر العمال الزنوج قد يؤدى إلى تجمعهم وتفشى الأفكار السياسية بينهم ، فغيرت سياستها ، بحيث تخفض عدد العمال الزنوج تدريجيا وتحولهم إلى الأعمال الزراعية . وخصصت الحكومة قرابة ٢٠ مليون دولار فى برنامج للإصلاح الزراعى وتشجيع التحول إلى الحياة الزراعية . وحتى فى ميدان الزراعة ، حرم القانون التملك الفردى للأراضى الزراعية ، فلا يجوز تملكها إلا للجماعات القبلية وتكون ملكية جماعية مشاعاً بين أفراد القبيلة حتى لا يدفع الاستقرار الزراعى والملكية الخاصة إلى تكوين شخصية متميزة للفرد . ويكون الاستغلال الزراعى تحت رعاية أو إجبار الدولة ، أو فى أراض مملوكة للأفراد الأوربيين فى إقطاعياتهم التى يبلغ متوسط أى منها قرابة ثمانية آلاف فدان . وفى هذه المزارع الجماعية القبلية ، أو الفردية المملوكة للأوربيين ، يعيش ٦٠٪ من مجموع السكان أى قرابة ثمانية ملايين إفريقى .

وقد فات البلجيك أن الشعور السياسى الغريزى فى الإنسان لا بد أن يدخل فى إطار حياته ، فيصبغها بصبغة تخالف ما يراد لها أن تكون عليه . وأن هذا الشعور حين بدأ يداخل شعوب المستعمرات البريطانية ، رضخت بريطانيا ، وحاولت إيجاد متنفس له فى مجالس تشريعية ، وممارسة لحياة سياسية ذاتية ، فتجنبت فى بعض المواضع حدوث ثورة لهذا السبب ، وإن قامت ثورات لأسباب أخرى . ولكن فى الكونجو ، لم تتح بلجيكا أى فرصة لممارسة السياسة ، ولذلك فإنه حينما استيقظ الوعى الإفريقى ، انطلق فى ثورة عارمة لم تلق أى اعتبار للرقة التى تسبغها بلجيكا على تجربتها الكاذبة فى النهوض بالكونجو .

الحياة الاجتماعية :

الحياة الاجتماعية فى الكونجو تتسم بسمات معينة يختص بها أسلوب « الرعاية الأبوية » الذى يمارسه الاستعمار البلجيكى ، وهو فى مظهره أسلوب ليس فيه قواعد التفرقة العنصرية التى تسود الاستعمار البريطانى ، وبذلك يتشابه إلى حد ما مع أسلوب الاستعمار الفرنسى . ولكن فى التطبيق العملى ينهار ذلك الأساس ، فإن الإفريقيين فى الكونجو ملزمون بأن يحمل كل منهم بطاقات شخصية مرفقاً بها إيصالات الضرائب الخاصة بهم ، وينبغى عليهم أن يبلغوا عن أى انتقال يقوم به أحدهم من حى إلى حى آخر فى المدينة الواحدة . ويقوم جهاز الأمن بتسجيل تحركات المواطنين الإفريقيين ، بحيث تعرف الدولة المكان والجهة التى يقوم فيها كل منهم ، وما أشبه ذلك بالسجن الكبير ، الذى تعد فيه أجهزة الرقابة حركات وسكنات المسجونين .

وتفرض أجهزة الأمن الداخلى ، زيادة فى إحكام رقابتها على أحياء الوطنيين الإفريقيين ، فإن لهم أحياء خاصة بهم ، تفرض نظام منع التجول بعد الساعة السابعة مساء حتى السابعة صباحاً ، إلا بإذن خاص .

والدولة الأبوية ، تحدد فيما تحدد من شئون حياة الإفريقيين ، الأجور التى يتقاضاها العمال والموظفون ، والمستوى الاجتماعى لمساكنهم ، وتفرض على المؤسسات الخاصة ، بقوة التشريع ، وقوة نفوذها بوصفها مساهمة فى تلك المؤسسات ، هذه الحدود فلا تستطيع أن تتحرر منها . وتبيح الدولة منذ وقت قريب ، وتحت ضغط القوى القومية ، تكوين اتحادات للعمال السود ، ولكن ليس لهذه الاتحادات أى تأثير أو نفوذ ، ولا تعدو أن تكون مجرد هيئات شكلية ، وتحرص سلطات الأمن على ألا تتسرب أى أفكار اتحادية بين العمال فهى تطارد كل من تسول له نفسه أن يعنى بهذه المسائل أو يحاول

تكوين رأى خاص فيها . وأبلغ دليل على ذلك هذه القصة التى رواها أحد رجال الأعمال الأمريكيين فى الكونجو[1] :

« إنه إحساس غريب ، لم أستطع كيف أصوره ، هل هى قبضة حديدية فى قفاز من القطيفة ، أم تراها قفازا من القطيفة فى قبضة حديدية ، لقد كان لدى أحد رؤساء العمال الزنوج ، وكنا نكون ثنائياً ممتازاً فى عملنا ، وكان رجلا ذكياً وطموحاً . وسألنى كثيراً من الأسئلة حول اتحادات العمال فى الولايات المتحدة ، ولما كنت أعلم أنه غير محرم على العمال الزنوج هنا تكوين اتحادات ، فقد أجبته عن كل أسئلته فى إفاضة . وكنت أحس أنه ينقل هذه المعلومات إلى زملاء له آخرين .

« وفجأة ، تخلف يوما ما عن العمل ، وترقبت يومين أو ثلاثة ثم بدأ شعور غامض من القلق يراودنى . ومضيت أسأل ، ولكن لم يكن أحد يعرف عنه شيئاً ، فأبلغت السلطات ، ولكنى لم أتلق إجابة شافية ، سوى وعد بالمساعدة . وبعد بضعة أيام أبلغتنى السلطات أن صديقى هذا قد غادر المدينة برمتها . ولما حاولت أن أعرف أين ذهب أو أن أعثر على وسيلة للاتصال به ، لأنه كان له بعض الأجر أردت أن أوفيه له ، نصحنى المسئولون ألا أحاول البحث عنه وأن أنسى الموضوع برمته .

« ولم أستطع أن أصدق أن هذا يحدث فى بلد يلزم فيه كل شخص من الزنوج أن يحمل أوراقه الشخصية وأن يبلغ السلطات عند ما ينتقل من حى إلى حى آخر ، أيا كانت المهمة التى ينتقل بسببها ومهما قصرت المدة . وحيث لا يستطيع أحد أن يتحرك إلا بعد أن يخطر شخصاً ما من المسئولين عن شخصيته وغرضه ومهنته واسم والدته أيضاً .

« واضطررت أن أنسى تلك المسألة ، حرصاً على مصالحى ، وعلى استمرار بقائى بالبلاد ... »

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥٢ . The Heart of Africa. Compbell

وتتشدق الدولة صاحبة مذهب « الرعاية الأبوية » بما أتت به سياستها من ثمار ، وتعلن عن الإفريقيين المتطورين الذين تخرج منهم عشرة آلاف حتى الآن ، وتضع برامجها لتخريج ألفين منهم كل عام . ولكن الواقع يدحض كل هذه الادعاءات ، وليس أدل على ذلك من قصة ذلك الأمريكى ، وإن الإنسان إذا بحث فى عاصمة الكونجو عله يعثر على واحد من هؤلاء المتطورين ، الذين ما تفتأ نشرات الدعاية الاستعمارية أن تصورهم فى ملابسهم الإفرنجية وابتسامات سعيدة مرحة ، فإنه لن يجد لهم أى أثر ، والإفريقيون الذين يملئون شوارع ليوبولد فيل وغيرها من العواصم ، هم طبقات الخدم الحفاة البؤساء .

ويعبر أحد الكتاب الإنجليز الذين زاروا الكونجو عن تلك الظاهرة بقوله : « وفضلت أن أعتقد أن المتحضرين الزنوج قد أفسدتهم المدنية فجعلتهم يأنفون المساواة مع سائر الناس والمشاركة فى الحياة العامة . ولم أشأ أن أذهب مع الذاهبين إلى أن قصة هؤلاء المتحضرين لا تعدو كونها خرافة لا أساس لها » .

تلك هى صورة الحياة الاجتماعية للوطنيين فى الكونجو ، فى سجن كبير لا يتحركون فيه إلا بمقدار ، وفى ظل قانون منع التجول الدائم ، والإرهاب المستمر ، والتهديد القائم بالتشغيل فى تعبيد الطرق ، وهى العقوبة التى يستخدم فيها المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية . والتعليم فى الكونجو وقف على مدارس الحكومة تلقن فيها الأبناء الإفريقيين مبادئ الحضارة التى تتلخص فى زعزعة إيمانهم ببلادهم ، وبث الاحتقار للتقاليد المتوارثة فيشب الجيل مهتزاً لا يقوم على أساس ، يحتقر آباءه وأجداده ويعيش عيشة مسلوبة مخدوعة .

البنيان الاقتصادى :

يتميز الكونجو بثرواته الطبيعية المتعددة الأنواع ، الغزيرة الوفرة والإنتاج فهو يعتبر أكبر مصدر فى العالم للماس الصناعى ، وقد بلغ الإنتاج عام ١٩٤٩ قرابة تسعة ملايين قيراط ، وينتظر ارتفاعه إلى ثلاثة عشر مليوناً خلال عام ١٩٥٩ ، ويبلغ مستوى إنتاج الماس الصناعى الجواهرى حوالى ٧٠٠ ألف قيراط . أما الذهب فسوف يرتفع إلى ١٨٠ ألف جرام سنوياً ، والزنك يزيد إلى أكثر من الـ ١٦ ألف طن التى وصل إليها عام ١٩٥١ ، ويصل الصفيح إلى ٧ ملايين طن سنوياً ، أما اليورانيوم . فإن إنتاجه من الأسرار العسكرية ، وتملك الكونجو ما يقرب من ٨٠٪ من مصادر الحديد فى العالم بالإضافة إلى سائر المعادن الأخرى من الفضة والزنك والبلاتين وغيرها .

أما عن الوقود ، فهناك كميات كبيرة من الفحم ، ولو أنها لم يجر استغلالها بعد . ثم هناك القوى المائية تعتبر من أكبر المشروعات المائية لتوليد الكهرباء فى العالم .

ولكن ، هذه الثروات الضخمة ، والموارد الطبيعية الوفيرة ، تتركز حقوق استغلالها وتتدفق الأموال الطائلة من وراء ذلك ، إلى أيدى بضع مؤسسات رئيسية تساهم فيها الدولة البلجيكية بأكبر نصيب . والبنيان الاستغلالى الاقتصادى الذى أقامته بلجيكا فى الكونجو يشبه فى كثير من وجوهه ومظاهره البنيان الاقتصادى السوفييتى من حيث سيطرة الدولة وتتابع تدرج المؤسسات .

ففى القمة تقوم الشركة البلجيكية العامة ، وهى شبه لجنة توجيهية عليا تهيمن على الميدان الاقتصادى كله ، وترسم الخطة الاقتصادية التى تلتزم بها سائر المؤسسات الأخرى . وفيها يجتمع الوزراء البلجيك مع رجال البنوك وبيوت المال الكبرى ، للتشاور وإصدار الأوامر التى تحدد الخطوط العريضة للنهج الاقتصادى :

وتخضع لهذه الشركة العامة ، لجنة خاصة لإقليم كاتنجا ، أسست فى

مطلع هذا القرن ، وظيفتها استغلال إقليم كاتنجا الذى تبلغ مساحته ١١١ مليون فدان(١) ، وهو إقليم موفور الثروات المنجمية والمعدنية . وقد وضعت هذه اللجنة أسس الاستغلال الحالى لموارد الكوبلت والنحاس واليورانيوم والصفيح . وتملك الحكومة ٦٦٪ من رأس مال هذه اللجنة ، التى تملك بدورها ربع رأسمال مؤسسة اتحاد مناجم كاتنجا العليا . وهى المؤسسة التى تنتج الجانب الأكبر من النحاس والكوبلت واليورانيوم وغيرها :

ومؤسسة اتحاد مناجم كاتنجا يبلغ رأسمالها ٢٥٠ مليون دولار ويشمل نشاط المؤسسة مساحة أكبر من مساحة بلجيكا نفسها ، وتدفع هذه المؤسسة للحكومة قرابة ٥٠ مليون دولار سنوياً ويبلغ العائد على المساهمين الآخرين ٢٥ مليون دولار .

وقد بلغ اهتمام بلجيكا بهذه المنطقة أن جعلتها محرمة على الزائرين ، حتى البلجيك ، فلا يجوز لأحد الاقتراب منها وإلا تعرض للقتل بالرصاص على أيدى الحراس الكثيرين المنتشرين حولها . ومنطقة كاتنجا تمتد بجوار حدود روديسيا الشمالية ، وهى كما قدمنا تحوى أكبر مصادر النحاس والكوبلت ، وفى داخلها تقع منطقة شنكولوبوى ، أكبر مصدر لليورانيوم فى العالم ، وذلك هو سر تحريمها على الزائرين : فإن اليورانيوم إنتاج استراتيجى ، تحرص بلجيكا على إحاطته بالسرية التامة . وتملك بلجيكا إحساس بالرعب ، كذلك الإحساس الذى يستولى على شخص هبطت عليه ثروة من السماء ، وأصبحت تخشى من مؤامرات وهمية ، وتتحرز من كل الجهات ، تخاف الولايات المتحدة ، وتخاف الشيوعية ، فأقامت الأرصاد والحراس تقتل كل من يقترب من هذه المنطقة المحرمة .

وبجانب هذه الرءوس الكبيرة المسيطرة على البنيان الاقتصادى فى الكونجو ، ثمة مؤسسات أخرى كثيرة ، تستغل كل ركن من أركان الميدان الاقتصادى ،

---

(١) فدان إنجليزى Acre

فهناك شركة سكك حديد الكونجو والبحيرات الكبرى التى تستغل كل وسائل المواصلات . وهناك شركة هوليفير للزيوت التى تملك امتيازاً باستغلال قرابة أربعة ملايين فدان[1] . بالإضافة إلى مؤسسات الكهرباء والمواد الكيمائية والمؤسسة الزراعية العامة والمزارع النموذجية فى كل مكان من المليون ميل مربع الصالح للزراعة والذى تملكه الحكومة .

الثورة وبداية التطور :

إن انبثاق فجر الحرية بقيام الحركات التحررية فى إفريقيا ، لم يكن وليد اتجاه معين فى إقليم بعينه دون سائر الأقاليم الأخرى ، ولم تكن الكونجو التى استذلها الاستعمار البلجيكى واتبع فيها أسلوباً خاصاً يهدف إلى قتل شخصيتها الوطنية وتراثها المتوارث بأقل من أقاليم إفريقيا الأخرى تطلعاً إلى الحرية والاستقلال . واشتعلت الثورة فى الكونجو ، قوية عارمة ، ثورة شعبية عامة شاملة ، لم تتميز بزعامات متفردة ، ولكنها اتسمت بسمة الشمول والإجماع . فكان كل إفريقى فى الكونجو هو زعيم وقائد للثورة المنبثقة عن اعتمالات نفسية عاناها الشعب برمته ، واستشعر وطأتها :

وانفجر بركان آخر فى إفريقيا ، وارتفع صوت ليوبلدفيل مع مطلع عام ١٩٥٩ يهتف بالحرية وحق الحياة الكريمة . « يحيا استقلال الكونجو ، أيها البلجيك ، عودوا إلى أوربا .. ! ! » واندرجت الكونجو فى الصف المقاتل ، وانتظمتها قائمة الأقاليم المكافحة . وانتابت بلجيكا لوثة المستعمر ، وأخذتها العزة بالإثم ، وحشدت قواتها لتقتل المئات من الإفريقيين ، وجرحت الآلاف ، وأعلنت الأحكام العرفية وساد جو من الرعب مدينة ليوبولدفيل ، ونسيت بلجيكا أن المدافع والسيارات المصفحة لن ترهب شعب الكونجو ، ولم تتعظ بأحداث المستعمرات الأخرى .

ولم يكن شعب الكونجو يقف بمفرده فى الميدان ، واهتز العالم استجابة

---

(١) فدان إنجليزى Acre

لشرارة الحرية التى انبثقت من الكونجو ، ووقفت الدول الآسيوية والإفريقية إلى جانب شعب الكونجو فى كفاحه البطولى ضد الاستعمار وكبته . وشكل الأحرار فى الكونجو فى بداية صراعهم حزب « أباكو » ، لتنظيم معركة الحرية والاستقلال ، والتعبير عن إرادة الشعب .

واعتقلت بلجيكا زعماء حزب« أباكو» وعلى رأسهم «كاسافوبو» وأرسلت بهم إلى بلجيكا بدعوى دراسة النظم السياسية هناك . وأرادت أن تخدع الشعب ، فلم تلبث أن أصدرت إعلاناً مطاطاً تهدئ به من ثائرة الشعب . ولكن الشعب لم يخدع ، وبدأت تظهر زعامات أخرى فى الكونجو ، وكما قدمنا فإن ثورة الكونجو لم تكن ثورة فرد أوأفراد ، بل كانت عامة شاملة . وساء بلجيكا ذلك ، وقد كانت تؤمل أنها بإعلانها ذاك وبما اتبعته من ضغط عسكرى ونفى للزعماء ، تسود البلاد فترة هدوء ، ولكن النتائج جاءت على عكس ما اشتهت ، وتحمس شعب الكونجو فى الإعداد لتولى أموره بنفسه ، وبدأت موجة من تشكيل الأحزاب السياسية وعلى رأس تلك الأحزاب حزبان يقودان المعركة اليوم ، هما حزب الحركة القومية الكونجية ، وحزب الوحدة الكونجية .

وحزب الحركة القومية الكونجية . يرأسه « باتريس لومومبا » وهو من الزعماء الذين اشتركوا فى مؤتمر الأحزاب الإفريقية القومية فى أكرا . وطالب الحزب باستقلال الكونجو عام ١٩٦١ ، ورفض كل مشروع للارتباط مع بلجيكا ، سواء فى مجموعة على غرار المجموعة الفرنسية ، أو فى اتحاد بين البلدين . ورسم الحزب برنامجاً تدريبياً شاملا لإعداد الإفريقيين لاحتلال المراكز الرئيسية فى البلاد . ووجه الحزب تحذيراً إلى السلطات البلجيكية من التصرفات الرجعية ، وإن اضطرابات ليوبلد فيل لم تكن سوى تعبير عن سخط الإفريقيين فى الكونجو بأجمعه ، وأنها كانت مجرد تحذير وعينة بسيطة مما يمكن أن يقع فى البلاد بأسرها .

بينما يتجه حزب الوحدة الكونجية ، اتجاهاً أكثر سلمية ، فقد أعلن سكرتيراه العامان كالونجا وابيكي ، فى مؤتمر صحفى عام ، تمسكهما بالمبادئ السلمية ، والتطور البعيد عن العنف .

وبلجيكا حائرة فى موقفها مع الكونجو وأحزابه الرئيسية الثلاثة . فإن حزب « أباكو » القائم على أساس قبلى ، والذى اعتقلت زعماءه وبعثت بهم إلى بلجيكا ، قد يمثل الاعتدال المتوسط . ولكنه مع ذلك تنقصه العمومية الشاملة للكونجو بأسره ، التى قد تمكنه من التحكم فى الرأى العام الآخذ فى النمو بسرعة . أما حزب الوحدة الكونجية فهو وإن كان قد أعلن أن سياسته تقوم على مبادئ سلمية ، إلا أنه إلى حد ما لن يرضى النزعات القومية القوية التى بدأت تجتاح البلاد والتى ستجبره فى النهاية إلى الانحراف . أما حزب الحركة القومية ، الذى يمثل التطرف الإفريقى العنيف ، فهو يستند إلى تأييد شعبى شامل ، ومتحالف مع سائر الأحزاب الأخرى .

ولكن « لومومبا » أخرج بلجيكا من حيرتها حين أعلن أن ثورة ليوبولدفيل لم تكن من عمل حزب أباكو أو زعمائه ، إنما كانت إرادة الشعب بأسره ، وأن حزب الحركة القومية يضم بين أعضائه ممثلين لكل الأحزاب الإفريقية فى الكونجو ، وأنهم جميعاً يعملون فى تناسق بقصد تحقيق استقلال الكونجو .

وقد رأينا كيف درجت السياسة التقليدية للاستعمار البلجيكى على أن تجعل من شعب الكونجو شعب إنتاج زراعى ، وأن يظل فى حالة من التخلف الفكرى والثقافى . ولذلك حرصت على ألا تتيح له أى قدر من التعليم أكثر من المستوى الابتدائى أو الأولى . بدعوى سياسة « الرعاية الأبوية المستنيرة » وهى قد هدفت من ذلك كله إلى إبقاء الشعور بالتبعية ، وإبعاد احتمال ظهور زعماء مثقفين يتولون القيادة فى البلاد . وهذه السياسة هى التى رسمها الملك

ليوبولد عام ١٩٣٣ ، وأشار فيها بوجوب إنشاء اقتصاد زراعى بحت يعيش فيه شعب الكونجو[1] .

وأصبح الكونجو الغنى بثرواته يعيش شعبه محروماً منها ، تتدفق جميعها إلى جيوب الاستعمار البلجيكى ، ويقتصر شعب الكونجو على حياة اقتصادية زراعية . وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية ، واتجهت حكومة الإدارة فى الكونجو إلى تجريد الإفريقيين من ممتلكاتهم الزراعية الخاصة وتحويلهم إلى أجراء فى خدمة الدولة ، بدعوى سياسة « الرعاية الأبوية » وأخذ يسود الكونجو جو من البطالة الصناعية والزراعية ، فقد عمدت بلجيكا إلى إنقاص عدد العمال الإفريقيين إستبدال أوربيين بهم وفى نفس الوقت تحولهم إلى عمال زراعيين أجراء وأدى ذلك كله إلى تزايد البطالة .

ومن ناحية ثانية ، أخذت روح القومية التى اجتاحت كل الشعوب الإفريقية تنتشر فى شعب الكونجو ، واستيقظ الشعب على مجريات الأحداث فى الأقاليم المجاورة له ، فى الكونجو الفرنسى ، وفى روديسيا ونياسالاند ، وفى كينيا ، وفى كل مكان ، واشترك ممثلون للكونجو فى مؤتمر الشعوب فى أكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ . وتجمعت العوامل الداخلية مع المؤثرات الخارجية ، فكانت انطلاقة الإنذار الأولى التى انفجرت باضطرابات ليوبلد فيل فى يناير سنة ١٩٥٩ .

وفى بروكسل ، أصدر الملك بودوان فى مطلع شهر يناير سنة ١٩٥٩ ، بعد الانفجار الثورى فى الكونجو ، تصريحات ملأها بالوعود المطاطة ، عله بذلك يخفف من عنف الفورة القومية ويرضى النزعات التحررية . وقد صيغت تصريحات الملك بأسلوب سياسى كانت سمته العامة استبعاد ألوان معينة من نظم الحكم التى كانت حكومة بلجيكا ، حكومته هو ، قد أعلنت

---

(١) قال ليوبولد فى مشروعه عام ١٩٣٣ ، إنه يجب أن تتجه سياسة إدارة الكونجو إلى :

"To the establishmennt of a peasentry in the most integral form possible, allowing the native to aquire private property and to enjoy the economic freedom garanteed him by our colonial charter."

عنها كصورة لمستقبل الكونجو ، فاستهل تصريحاته بالوعد بأن يسير الكونجو نحو الاستقلال المرتقب ، وإنه سيكون استقلالا كاملا وليس تحت إشراف الحكومة البلجيكية ، وإن كان مرتبطاً بالتاج البلجيكى ، وأعلن أيضاً استبعاد أية فكرة للتفرقة العنصرية ، واستبعاد فكرة الدولة الاتحادية ، باعتبار أنها تكفل للأوربيين السيطرة فى المناطق التى يكثر فيها عددهم ، وهو ما لا يرضاه . واستبعد أيضاً فكرة المشاركة المتبعة فى روديسيا ونياسالاند .

تلك كانت تصريحات الملك ، التى أحاطتها الدعاية الاستعمارية بهالة من النور الكاذب مجرد وعد أجوف باستقلال ، لم تحدد معالمه أو صورته أو شكله ، ولم يقرر له تاريخ معين ولم ترسم أية خطة للتطور إليه وتحقيقه . فماذا كانت ماهية مثل ذلك الوعد ؟ . لا أحد يدرى ، إن النظر إلى سياسة الحكومة البلجيكية فى الكونجو ، يدل على أن فكرتها عن الاستقلال أنه أمر بعيد المدى ، قد يجوز تحقيقه فى مدى خمسين عاماً على الأقل . ويبدو أن وعد الملك لا يخرج عن هذا التقدير ، فما تزال هناك جميع المسائل التفصيلية لم يتم الإعلان عنها ، أما ما جرت عليه السياسة البلجيكية من تكوين مجالس بلدية ، فهى خطتها القديمة نفسها ، تمضى فيها دون أى تعديل ، والتى كانت تهدف بها إلى ممارسة الشعب لبعض شئونه المحلية تحت إشراف الرعاية الأبوية .

ولكن لماذا بادر الملك بهذه الوعود ؟ ولماذا صدرت عن الملك بالذات من دون الحكومة ؟ إن الدعاية البلجيكية حاولت أن تصور إعلان الملك بأنه مرسوم منذ وقت طويل ، سابق على حدوث اضطرابات ليوبولد فيل . وتهدف من ذلك إلى الظهور بمظهر الذى لم يتأثر بحدوث تلك الاضطرابات ، وإن السياسة التى رسمها الملك كانت من دافع تلقائى وليست تحت ضغط القوى الشعبية . بل لقد ذهبت المغالاة فى الدعاية ، إلى أبعد حدود المبالغة ، فقيل إن الإعلان الملكى لم يكن نتيجة الاضطرابات ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط ، بل ذهبوا إلى أن الاضطرابات هى التى كانت نتيجة لإعلان

الملك . والاضطرابات كما هو معروف وقعت فى ترتيب زمنى سابق على إعلان الملك ، فكأن النتيجة وقعت قبل المسبب لها . ولا عجب فإن ذلك منطق الاستعمار ! !

ويفسرون ذلك بأن العناصر القومية ، استشعرت أن ثمة إجراءات جديدة فى صالح الدعوة القومية ، وشيكة الوقوع ، فأرادت أن تستفيد من ذلك ، وأن تظهر بمظهر من حققت مكاسب قومية فدفعت الشعب إلى الاضطرابات ولكن ، كيف يتأتى لمثل هذه العناصر أن تعرف مقدماً ما تنويه بلجيكا ، وإن عرفت فهل كانت نتيجة الإعلان رضاء تلك العناصر واقتناعها ؟

إن الحقيقة هى أن القومية الإفريقية فى الكونجو لم تلق أى اهتمام لما أعلنه الملك فكأنه لم يعلن شيئاً فى الواقع . ومضت القوى التحررية فى طريقها الذى رسمته هى لنفسها ، ولم يغرها الزيف الذى حاول الاستعمار إحاطته بهالة من النور الكاذب . فإن أكبر دولة استعمارية تمسكا بالتقاليد ، لا يمكنها أن تنقلب فى ليلة وضحاها إلى دولة تحررية بهذا القدر . ولا بد أن وراء هذه المظاهرة السياسية خدعة كاذبة ، ولكنها لن تخدع إلا مدبريها .

وفى أعقاب هذه التصريحات ، اعتقلت السلطات زعيم حركة « أباكو » (جوزيف كاسافوبو) وبعض أعوانه وبعثت بهم إلى بلجيكا كما قدمنا ، وهدفها من ذلك محاولة أقلمتهم وإعدادهم إعداداً خاصاً ليكونوا أدوات للاستعمار البلجيكى فى النظام الجديد الذى يريد إقامته فى الكونجو .

ولم تفلح إعلانات الملك ووعوده فى تهدئة الجو ، وزاد التوتر بعد اعتقال الزعماء وظهرت الأحزاب الجديدة على نحو ما قدمنا ، وظهر قادة إفريقيون تولوا الزعامة فى الشعب وحملوا اللواء فى نفس الطريق الثورى .

وطار وزير المستعمرات إلى الكونجو ، وبدأت الحكومة البلجيكية تبحث مسعورة عن خائن فى الكونجو ، يمكن أن تقيم منه صنماً يخضع لأوامرها ويخدع الشعب المتطلع إلى الحرية . وتشكلت لجنة تحقيق برلمانية لدراسة أسباب

اضطرابات الكونجو ، ووضعت تقريرها تدين فيه السياسة البلجيكية التقليدية فى الكونجو ، وعزت أسباب الثورة إلى الأمور الآتية الرئيسية المباشرة :

١ — الأحداث الجارية فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية .

٢ — مؤتمر أكرا .

٣ — الشيوعية .

٤ — استغلال معرض بروكسل فى الدعاية السيئة للكونجو .

كما قررت اللجنة أنه بالإضافة إلى هذه الدوافع المباشرة ، فإن هناك العوامل السياسية التى ترتبت على تخلف حكومة بلجيكا المستمر عن الوفاء بمشروعاتها الإصلاحية التى وعدت بها منذ ١٩٥٣ . هذا بجانب فساد النظام الاقتصادى فى الكونجو الذى يمكن من تسرب الكثير من موارد البلاد بالإضافة إلى النظم البوليسية المعيبة .

واختتمت اللجنة تقريرها بأن ذكرت أن شعب الكونجو الذى يئس من أى إصلاح على أيدى سياسة « الرعاية الأبوية » أصبح يؤمن إيماناً راسخاً بأن السبيل الوحيد لإصلاح جميع أسباب شكواه ، هو الاستقلال .

التطورات الأخيرة نحو الاستقلال :

وفى نهاية عام ١٩٥٩ ، قام الملك ليوبولد ملك البلجيك بزيارة شخصية للكونجو ، عله بذلك يستطيع إقناع شعب الكونجو بقبول الرعاية الأبوية . وكان استقبال الشعب الإفريقى فى الكونجو للملك أبلغ رد على أوهام الملك الاستعمارى ، وأفصح دليل على تصميم الشعب على استخلاص حريته . وارتفعت اللافتات تحملها السواعد الأبنوسية تعلن سخط الشعب الإفريقى لاعتقال زعمائه .

واضطرت بلجيكا أمام هذا العزم الواضح إلى إعلان وعدها بمنح الكونجو استقلاله . وعقد الملك اجتماعاً ضم الزعماء الإفريقيين فى الكونجو ، وأعلن فيه الإفريقيون مطالبهم التى تتلخص فى أربع نقط هى : إعلان الاستقلال

فوراً ، والبدء بمؤتمر المائدة المستديرة فى يناير سنة ١٩٦٠ على الأكثر ،وحصر المباحثات فى تنظيم الاستقلال ، وإجراء انتخابات لتشكيل حكومة وطنية تتولى ممارسة سلطاتها فوراً فى الشئون الخارجية والمالية والدفاع والتعليم .

وحاولت بلجيكا الالتجاء إلى السياسة التقليدية الاستعمارية فى التفرقة ، فانتهزت فرصة سفر زعماء الكونجو إلى بروكسل لحضور مؤتمر يناير ، وسارعت بالبدء فى إجراء الانتخابات . وقد هدفت من ذلك إلى التمكن من ممارسة التزوير فى غيبة الزعماء من ناحية أولى ، وإلى إذكاء المنازعات بين الأقاليم بإثارة التنافس الفرعى على الانتخابات ، وعمدت من ناحية أخرى إلى الدخول بالمباحثات فى مرحلة من الجدل الدستورى الشكلى .

ولكن الزعماء الإفريقيين كشفوا المحاولة ، فوجهوا إنذاراً إلى حاكم الكونجو، بضرورة تأجيل إجراء الانتخابات لحين عودتهم ، وقد اعتبر الحاكم العام ذلك تدخلا لا يقبله وأصر على موقفه ، فلم يكن من الإفريقيين سوى التلويح بمقاطعة المؤتمر فى بروكسل . واضطرت الحكومة للخضوع ، وتأجلت الانتخابات لحين انتهاء المؤتمر .

اتفاق بروكسل ، ٢٠ من فبراير ١٩٦٠ :

ختم مؤتمر المائدة المستديرة فى بروكسل أعماله فى العشرين من فبراير سنة ١٩٦٠ ، وأبرم اتفاق بين ممثلى الشعب الإفريقى فى الكونجو ، وبين الحكومة البلجيكية ، تحدد بموجبه يوم ٣٠ يونية عام ١٩٦٠ موعداً لإعلان استقلال الكونجو ، وهكذا تنتصر الحركة الإفريقية فى الكونجو ولما يمض على بدء قيام ثورتها الأخيرة أكثر من عام وبضعة أيام . وإن ذلك أبلغ دليل على التطور السريع الذى تمر به القارة المتطورة ، والنضج الواعى الآخذ فى الانتشار فى أرجائها .

وأهم القواعد الدستورية للكونجو المستقلة أن انتخابات المجلس النيابى مباشرة ، أما مجلس الشيوخ فهو يعين من قبل المجالس الإقليمية الستة بنسب متفاوتة ؛

وأجريت انتخابات المجلس النيابى والمجالس الإقليمية فى مايو ويونية ١٩٦٠ .

وقد اختار البرلمان النظام الجمهورى شكلا للدولة الجديدة ، واحتفل بقيامها فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، وعين البرلمان باتريس لومومبا رئيساً للوزراء واختار كاسافوبو رئيسا للدولة ، وذلك بعد مصالحة بين حزبى أباكو والحركة القومية .

وإن شعب الكونجو الذى سار فى ثورته المعبرة عن إرادته الإجماعية بلا زعامات ، بل انطلق الشعب كله ، كفيل بصيانة المكاسب التى حققتها ثورته . وإن الثورة قد خلقت بعد ذلك المتحدثين باسمها واسم الشعب ، وإن ثورة هذه طبيعتها وتلك شعبيتها ، لا يمكن أن ترضخ لإرادة إنسان ولا يمكن أن يخدعها الاستعمار بأساليبه . وليس أمام الاستعمار سوى أن يحمل عصاه ويرحل من الكونجو ، وأن يبادر إلى ذلك فى سرعة ، لن تمتد إلى خمسين سنة كما كان يأمل بل لن تتجاوز بضعة شهور[1] .

الفصل الثانى : الاستعماران البرتغالى والأسبانى .

يلعب الاستعماران البرتغالى والأسبانى دوراً تافها فى السياسة الاستعمارية فى إفريقيا فإن هدفهما الأول هو الانحدار المستمر بالأقاليم التى أتعسها الحظ بالوقوع تحت نفوذهما . وليس معنى ذلك أن القوى المستعمرة الأخرى ترتقى بالأقاليم التى تخضع لها ، فهى بدورها تسعى إلى تخلفها فى كل شىء . ولكن الفارق أن تلك القوى تتخلف بمستعمراتها حتى تظل لها السيادة ، أما البرتغال وأسبانيا ، فإنهما تنحدران بمستعمراتهما لمجرد الانحدار ، ولأنه هو السائد فى دولتيهما الأصلية ذاتها .

ومستعمرات أسبانيا فى غرب إفريقيا ، الصحراء الأسبانية المتضمنة

(١) بعد الأزمة الأخيرة التى نشأت عن محاولات الاستعمار فى فصل إقليم كاتانجا الغنى بموارده الطبيعية ، تدخلت الأمم المتحدة ببوليسها الدولى لإجلاء القوات البلجيكية عن الكونجو المستقل .

لمنطقة ساحل الذهب (ريودى أورو) ومستعمرة غينيا الأسبانية وعدة جزر أهمها فرناندوبو ، ترسف جميعها فى درجة من التأخر والبدائية ، بحيث ليس هناك ما يمكن الكتابة به عنها ، إلا من الحديث المعروف عن الفقر المدقع ، والحيوانية ، بل أقل من الحيوانية التى يعيش عليها أهل تلك البلاد .

والمستعمرات البرتغالية ، فى موزنبيق وأنجولا ، تبلغ مساحتهما معاً قرابة ٨٠٠ مليون كيلو متر مربع . وتعدادهما حوالى ٩ ملايين إفريقى ، وأهم عمل اقتصادى قامت به البرتغال هو الخط الحديدى الذى يربط الأطلنطى بالمحيط الهندى وشيدته برأسمال بريطانى .

والسياسة الاستعمارية الأسبانية والبرتغالية ، تشبه السياسة الفرنسية من ناحية اعتبار المناطق جزءاً من الوطن الأم . والإفريقيون فيه مواطنون ، بشروط خاصة ، أهمها معرفة اللغة الأسبانية أو البرتغالية ، حديثاً وليس كتابة ، والهدف من ذلك تحريم الثقافة ، وفى نفس الوقت استطاعة فهم الأوامر التى يلقيها عليهم السادة المستعمرون .

ويقوم النظام الاقتصادى فى هذه المستعمرات على نظام السخرة ، فى المزارع التى تعتبر جميعها مملوكة للبيض . ومن أهم صادرات المستعمرات البرتغالية ، الأيدى العاملة ، فهى تتجر فى العمال الإفريقيين ، تقوم بتشغيلهم فى مناجم جنوب إفريقيا ، فتشجع الحكومة كل عام سفر عدد يتراوح بين ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألف عامل ، وتتقاضى رسوماً على تسفيرهم وتتفق مع الشركات على تحويل جانب كبير من أجورهم إلى المستعمرة ، تتولى الحكومة صرفه للعمال عند عودتهم لتجبرهم على العودة كل عام ، فتزيد ربحها من رسوم جديدة للسفر فى العام التالى ، ومن فروق تحويل الأجور .

ويتسم الاستعماران البرتغالى والأسبانى بسمة السرية التى تحيط بها الدولتان مستعمراتهما ، فلايعرف العالم الخارجى عن أى من هذه المناطق أى شىء .

ولكن القومية الإفريقية التى اشتعلت فى كل مكان فى إفريقيا ، لن تلبث

أن تلهب هذه المناطق ، وتخرج بها من هذا الستار الكثيف الذى تحيطها به الدول المستعمرة . وإن الاضطرابات التى بدأت مؤخراً فى أنجولا لهى الشرارة الأولى التى ستتبعها ثورة عارمة تجتاح أنجولا وموزنبيق ، كما أن الشعب الإفريقى فى الصحراء الأسبانية قد بدأ يطالب بحقه الطبيعى فى الانضمام إلى إخوته فى المملكة المغربية . وإن اضطرابات منطقة « إفنى » والمناوشات التى تقوم على الحدود هى بوادر اليقظة الآخذة فى النمو .

* * *

وبهذا نكون انتهينا من دراستنا للاستعمار فى صورته المباشرة فى إفريقيا وبه ينتهى الجزء الأول من المؤلف . وننتقل بعد ذلك إلى الجزء الثانى ، الصورة غير المباشرة للاستعمار ، وهى الإرادة الاستعمارية تحت الوصاية الدولية .

الجزء الثانى

الإدارة الاستعمارية

فى ظل الوصاية الدولية

الوصاية الدولية هى الوعى الجديد الذى استشعرته المجموعة الدولية والذى دفع بها إلى أن تنظر إلى انفراد دولة بعينها بالتحكم فى مصير شعب أو مجموعات من الشعوب تحت أى ستار من ادعاءات الإنسانية أو المدنية أو المساعدة ، على أنه أمر لايقبله الضمير العالمى ويتنافى مع قواعد التكافل فى المجتمع الدولى . وتغيرت بذلك النظرية التقليدية التى كانت تساير مجريات الأمور فى القرن الكلاسيكى الماضى ، الذى سادته قاعدة الحرية الفردية المطلقة بين الأشخاص الطبيعيين ، وانسحبت بدورها على الأشخاص المعنويين فى المجموعة الدولية ، فقضت بأن تترك الدول وشأنها فيما تراه وتقرره بشأن الشعوب ، غير الداخلة فى المجتمع الدولى المعروف فى ذلك الوقت ، وجعلت من تلك الشعوب مالا مباحاً ، يجوز الاستيلاء عليه وضمه واستغلاله والتصرف فيه بجميع أنواع التصرف القانونى ، من بيع وشراء وتنازل ورهن .

وأصبحت نظرة المجتمع الدولى إلى علاقات الدول ذات القوة مع تلك الشعوب الضعيفة على أنها علاقة لها قواعد تحكمها ، وأنها إن قامت علاقات من التبعية فهى تبغية موقوتة تتسم بسمة الوظيفة الاجتماعية ، وتسير فى طريق معين ، وتخضع لإشراف المجتمع الدولى الذى تمارس تلك الدولة وظيفتها باسمه

لذلك ، فإنه ينبغى علينا قبل أن ندرس التطبيقات العملية لنظام الوصاية الدولية أن نتعرض فى إيجاز سريع لتطور ذلك النظام منذ نشأته ، مع دراسة سريعة للعوامل التى دفعت إلى نشوئه ، كما أنه يتعين قبل ذلك أيضاً أن نعرض فى نظرة عامة للهيئة التى تمارس الإشراف الدولى على نظام الوصاية والتى

خلق بصورته الحديثة مع مولدها وتطور فى ظلها ونعنى بها « الأمم المتحدة » . فنرى وجوه نشاطها من زاوية ارتباطها بإفريقيا والمشكلات الإفريقية ، والأجهزة التى تعنى بتلك المشكلات .

وبذلك تنقسم دراستنا فى هذا الجزء إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول نظرة عامة فى « الأمم المتحدة واتصالها بالمشكلات الإفريقية » . والفصل الثانى فى « نشأة وتطور فكرة الوصاية الدولية » . والفصل الثالث فى « التطبيقات العملية للوصاية الدولية ومحاولات الاستعمار » .

الفصل الأول :

نظرة عامة فى الأمم المتحدة واتصالها بالمشكلات الإفريقية :

إن تجربة الأمم المتحدة كجهاز دولى قد أثبتت نجاحها فى نواح معينة ، كما انتهت إلى قصور ونقص فى نواح أخرى كثيرة ، ولكن النقاط التى مافتئت الأمم المتحدة تسجلها لصالح أهدافها كمنظمة دولية مجردة وعالمية ، تسعى إلى تحقيق مبادىء العدالة والمساواة بين الأمم والشعوب ، هذه النقاط الناجحة قد تطورت بالأمم المتحدة ذاتها فجعلت منها قوة متميزة تكون لنفسها رأياً خاصاً يمثل الرأى العالمى المجرد عن النزعات الشخصية . وإن تقرير ذلك الواقع لا يمنع من أن نسلم فى نفس الوقت بأن الأمم المتحدة ما تزال فى مراحل تطورها ونموها يوماً بعد يوم ، ولذلك فالأمر لا يخلو من وجوه نقص وقصور فى بعض المواضع ، ولكن المرجو منها كثير والمأمول فيها يتزايد .

والمشكلات الإفريقية التى تتصل بالأمم المتحدة نوعان ، مشكلات إدارية بحت ، والأخرى مشكلات سياسية . أما المشكلات الإدارية فهى لا تثير أدنى صعوبة ويتيسر حلها فى سهولة وسرعة . ولكن العقبات الكثيرة تثور فى سبيل إيجاد الحلول للمشكلات السياسية الخالصة .

والسبب فى هذه الفروق بين هذين النوعين من المشكلات ترجع إلى أمور

أهمها ، ضآلة الدور الذى يتاح لمجلس الوصاية وهو المهيمن على المشكلات الإفريقية فى غالبها ، وجموده فى علاج تلك المشكلات ، وإن كان قد بدأ مؤخراً يخرج قليلا عن ذلك الجمود . والأمر الثانى تعدد الأجهزة التى تعنى بعلاج المسائل الإفريقية وتداخل نشاطها وتعدد جهودها مما يسبب الارتباك وضياع الجهود . والأمر الثالث أن المسائل السياسية البحت بطبيعتها تتسم بالحساسية وعمق الجذور وهى انطباع للتيارات المضطربة فى عالمنا الذى نعيش فيه والذى تتعارض فيه المصالح وتتشابك بحيث تجعل من المتعذر الوصول إلى مطلقات للقيم والمعانى وإيجاد الحلول الحاسمة التى يقطع بأنها حاسمة ترضى المعنيين جميعاً .

وإن الأمم المتحدة أكثر من مجرد مجموعة من الأجهزة الإدارية ، فإن عملها الأصلى هو التعبير عن الآراء السياسية وتجميعها وتحقيقها والتوفيق بينها جميعاً ، ثم الخروج من ذلك كله بمحصلة لهذه الاتجاهات المتعارضة أحياناً ، المتنافرة أحياناً أكثر ، بحيث تكون هذه المحصلة هى الرأى الصادق للمجتمع الدولى بوصفه ذاك .

وفى إفريقيا ، تتعارض ، بل تتنافر مصالح القوى الاستعمارية مع الأمانى والمصالح الوطنية ومع الدول العاطفة على تلك المصالح . وهنا يقع التنافر الذى يوشك أن يشل حركة الأمم المتحدة ، يشلها بوصفها طرفاً ثالثاً مجرداً فى المشكلة يسعى للوساطة ، ذلك لأن شروط الوساطة تتخلف عنها . وإن شروط الوساطة السليمة ثلاثة ، قلة عدد الوسطاء ، أو أن يكون فرداً ، حتى يسهل اتخاذ رأى سريع حاسم ، والشرط الثانى أن تكون ثمة حدود وقواعد واضحة محدودة يعمل الوسيط بموجبها ، والشرط الأخير ، أن يبتعد الوسيط عن أى مؤثرات شخصية أو مصالح ذاتية قدر الإمكان ، حتى لا يميل أو يتحيز .

والأمم المتحدة كوسيط ، تتخلف عنها هذه الضمانات ، فيبلغ عدد الدول الأعضاء بها ٨٢ دولة ، وعضوية المجالس المعنية بالمشكلات الإفريقية كثيرة

لا تتلاءم مع مهمتها حتى بوصفها جهاز إدارى . ومن ناحية ثانية فإن نصوص الميثاق تتسم بالغموض فى صدد مدى اختصاصات الأمم المتحدة وسلطان أجهزتها تلك : وثالثاً وأخيراً ، فإن الهوى والتأثر المصلحى يلعب دوراً خطيراً فى اتجاهات الأمم المتحدة فى هذا الميدان .

ولكن هذه السمات نفسها ، قد مكنت الأمم المتحدة إلى التطور السريع الذى مرت به . فقد ساعدت كثرة عدد الأعضاء فى أجهزتها على بلورة الاتجاهات المتباينة التى ماكانت لتتبلور لو لم تدخل فى بوتقة التجربة المشتركة ، فى من جانب ثان : فقد اتخذ الغموض فى النصوص ذريعة إلى تحرر كبير مطرد وتفسيرها ، حتى ليتهمها البعض بالخروج على المقاصد الأولى لواضعى تلك النصوص . ومن جانب ثالث ، فقد أمكن للشعوب الصغيرة ، وقد أتيح لها نفس القدر المتساوى مع القوى الكبرى ، أن تجعل لنفسها ، بكثرتها الصوتية ، قوة فعالة فى رسم الاتجاهات العامة للأمم المتحدة ، وفى التأثير فيها وتطويرها إلى الحالة التى هى عليها اليوم من الفعالية .

ومع ذلك ، فإن ثمة حاجة إلى تركيز فى الجهد ، وإصلاح فى التنظيم قد ظهرت من التجربة العملية . فإننا نرى حتى تتمكن الأمم المتحدة من ممارسة نفوذها وسلطانها عامة ، وفى صدد المسائل الإفريقية خاصة ، أنه ينبغى أن تتوحد الأجهزة المتشعبة الاختصاصات تحت توجيه جهاز أعلى ، يهيمن عليها جميعاً ، منسقاً بين جهودها ، وعاملا على تعاون مهامها لتكمل بعضها البعض .

نشاط الأمم المتحدة فى إفريقيا :

لقد كان وقع إنشاء الأمم المتحدة على الشعوب المستعبدة فى إفريقيا جد عظيم ، فهى قد تطلعت إلى عهد جديد فى ظل هذه المنظمة ، وعلقت كما علقت غيرها من شعوب آسيا الكثير من الآمال على ما يمكن أن يتحقق من أمانيها عن طريق الأمم المتحدة : واتصلت الأمم المتحدة بالمشكلات الإفريقية

اتصالا اتسم بالصراع الدائم بين القوى المستعمرة والدول المناهضة للاستعمار . وخيبت آمال القوى الاستعمارية فى أكثر النتائج التى تبلورت إليها تلك المعارك ، سواء فى داخل أجهزة الأمم المتحدة أو خارجها ، ولم تكن القوى الاستعمارية تتصور أن يصل تدخل الأمم المتحدة إلى هذا المدى ، حين قبلت إخضاع بعض الأقاليم لنظام الوصاية الدولية ، بل كانت تؤمل أن تتخذ من ستار الوصاية وسيلة إلى مد تسلطها وتأييد سلطانها على تلك الأقاليم . وقد أدى الصراع بين القوى الاستعمارية والدول المناهضة لها ، إلى توسيع سلطات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، بحيث امتد تدخلها إلى الأقاليم التى كانت القوى الاستعمارية تحرص على إحاطتها بحصانة الشئون الداخلية ، باعتبارها أجزاء من الدول الاستعمارية ، والمثل القريب القائم على ذلك ، مشكلة الجزائر ، فإن فرنسا تعتبرها جزءاً منها ، وأن أى تدخل فيها يعتبر تدخلا فى شئونها الداخلية . ولكن بالرغم من ذلك قررت الجمعية العامة إدراج المسألة الجزائرية فى جدول أعمالها للدورة الرابعة عشرة ١٩٥٩ . والمثل البعيد الذى تحقق فعلا ، هو تدخل مجلس الأمن فى مشكلة أندونيسيا تدخلا فعالا ، وقرار الأمم المتحدة انتزاع أندونيسيا من هولندا الذى أدى إلى استقلالها .

نخرج من ذلك جميعه ، أن الأمم المتحدة كتجربة دولية جديدة ، قد أثبتت جدواها بالتعبير فى بعض الأحيان عن الرأى الغالب فى المجتمع الدولى والذى تمثله الشعوب الساعية إلى الحرية والدول المتحررة التى تساندها .

وأول أجهزة الأمم المتحدة اتصالا بإفريقيا هو مجلس الوصاية . ويتكون المجلس من اثنى عشر عضواً ، وهو المهيمن على مشكلات الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية ، ويدرس أحوالها عاماً بعد عام ، مصدراً العديد من التوصيات المتعلقة بالشئون الإدارية والسياسية والاقتصادية على سواء . وقد ابتدع مجلس الوصاية أسلوباً عملياً للرقابة عن كثب ، بإرسال بعثات زائرة إلى أحد الأقاليم كل ثلاث سنوات ، تنقل إليه صورة واقعية للحالة التى عليها

الإقليم ، كما أنها تتيح لشعب الإقليم أن يجد الأمم المتحدة على عتبته فيعرض مايعن له من مشكلات . وليس ثمة شك أن قرارات مجلس الوصاية لها فعاليتها ، وإن لم تكن ذات طبيعة جبرية ، لتخلف القوة التنفيذية الملزمة ، إلا أن أثرها السياسى قد مكن من سلطانها بحيث أرغمت كثيراً من القوى الاستعمارية المماطلة على الرضوخ لها فى نهاية الأمر . هذا وإن كانت هناك حالات كثيرة رفضت القوى الاستعمارية الرضوخ فيها لقرارات مجلس الوصاية ، ولكن التطورات والتجارب القريبة والبعيدة تجعل قوة تلك القرارات آخذة فى النمو ، ولن يبعد الوقت الذى تصبح فيه ملزمة كل الإلزام ، وواجبة النفاذ .

والجهاز الذى يلى مجلس الوصاية فى درجة اتصاله المباشر وغير المباشر بالمشكلات الإفريقية هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فإنه من ناحية مباشرة ، قد عنى بالتنمية الاقتصادية لإفريقيا ، واستطاع بفضل الجهود الصادقة التى بذلتها الدول الإفريقية المستقلة وآزرتها فى ذلك الدول الآسيوية ، أن ينشىء لجنة اقتصادية لإفريقيا ، على غرار اللجان المماثلة للقارات الأخرى . ومن ناحية التأثير غير المباشر ، فإن المجلس الاقتصادى والاجتماعى تتبعه لجان لحقوق الإنسان ، والتفرقة العنصرية ، وتقرير المصير ، وهذه اللجان تعنى فى نطاق اختصاصها بالمشكلات الإفريقية التى تهدر فيها الحقوق الأساسية للإنسان ، وترعى مبدأ حق تقرير المصير حيثما ينتهك ، كما أنها تدين الأعمال العسفية التى تقوم على مبادىء التفرقة العنصرية .

أما مجلس الأمن ، فهو كجهاز من أجهزة الأمم المتحدة لم يتحرك كثيراً ، إن لم يكن أبداً ، للنظر فى المشكلات الإفريقية ، ولعل السبب جلى فى ذلك فإن قوام المجلس خمسة أعضاء دائمين ، تكون غالبيتهم الدول الكبرى الاستعمارية ، ولأى منها حق الاعتراض الهادم الموقف لأى قرار[1] . وإن كان ذلك لم يمنع كما قدمنا ، أن يتدخل ذلك المجلس فى المسألة الأندونيسية وأن يدلل بذلك على إمكان قوته فى تحطيم الادعاءات المبنية على الحقوق ترتبها القواعد التقليدية

---

(١) حق الفيتو "Veto" .

البالية للقانون الدولى . الأمر الذى حدا بأحد غلاة التمسك بالقديم « ابجلتون » ، أن يعلق على ذلك قائلا : « إن مجلس الأمن يتجاهل القانون » ، وإن قرار الأمم المتحدة بانتزاع أندونيسيا من هولندا يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق التى تحرم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء . وليس ثمة شك فى أن هذا الإجراء من جانب مجلس الأمن يعد سابقة خطيرة ، يمكن أن تستند إليها الدول الإفريقية الآسيوية عند إثارة مبدأ « الشئون الداخلية » فى صدد بحث المسائل الإفريقية فى الأمم المتحدة .

وللمحكمة الدولية للعدل باع طويل فى الافتاء بصدد كثير من المشكلات الإفريقية فهى قد أبدت رأياً عن المركز الدولى لجنوب غرب إفريقيا فى النزاع الذى يثيره اتحاد جنوب إفريقيا ويهدف من ورائه الاستئثار وحده بالتحكم فى مصير ذلك الإقليم من دون مجلس الوصاية . كما اتخذت المحكمة قراراً هاماً فى صدد النزاع بين فرنسا والولايات المتحدة والمغرب حول حقوق الولايات المتحدة فى المغرب . ومن ناحية أخرى ، فإن القوى المعارضة للاستعمار ، تحاول أن تلجأ بشأن مسائل الإدارات الاستعمارية ، وما تقيمه من اتحادات إدارية فى الأقاليم الإفريقية إلى محكمة العدل لوضع حد لها ، وإظهار عدم مشروعيتها .

والجمعية العامة للأمم المتحدة ، بوصفها أقوى أجهزة المنظمة ، وأوسعها اختصاصاً ، وباعتبار أن ميدانها هو أصلح الميادين التى تظهر فيها قوة الأغلبية الساحقة للدول الصغيرة العاطفة على المشكلات الإفريقية ، كان لها الشأن الكبير فى التطورات الحديثة للتيارات السياسية الدولية التى أذهلت القوى الاستعمارية . وقد عالجت الجمعية العامة جميع المشكلات الإفريقية التى اتصلت بها ، واتخذت فيها توصيات تعد بالمئات ، وإن هذه التوصيات ، وإن لم يكن لها قوة قرارات الأجهزة الأخرى ، إلا أن لها ذلك الأثر السياسى والتشهيرى ، الذى يدفع بالقوى المستعمرة أن تحسب لها كل اعتبار . بالإضافة إلى أن الجمعية العامة

بما لها من مركز الهيمنة على سائر أجهزة المنظمة ، قد دفعت بتلك الأجهزة وخاصة مجلس الوصاية إلى طفرات كبيرة إلى الأمام ، فدعمت من سلطانه ، ووسعت من نفوذه بل تبنت نفسها بعض جوانب اختصاصاته التى وجدته متردداً — لتكوينه — عن معالجتها . فاستمعت إلى الشكاوى الفردية التى يتقدم بها الأفراد والجماعات .

وبجانب ذلك ، فقد قررت الجمعية العامة لنفسها الحق فى أن تنظر فى أى موضوع طبقاً للمادة العاشرة من الميثاق . وبناء على ذلك شكلت الجمعية العامة لجنة تابعة لها باسم لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، واستندت فى تخويل تلك اللجنة اختصاصاتها بالنظر فى مشكلات الأقاليم غير الخاضعة لنظام الوصاية إلى المادة ٧٣ فقرة ٥ من الميثاق . وعملت القوى المناهضة للاستعمار على توسيع سلطان تلك اللجنة ، واستخدمت أغلبيتها فى الجمعية العامة لإجبار الدول الاستعمارية على احترام توصيات تلك اللجنة ، وتسعى إلى التطور بها إلى شبه مجلس للوصاية غير الرسمية . وبذلك تمكنت الأمم المتحدة من مد رقابتها على الأقاليم التى رفضت الدول الاستعمارية وضعها تحت إشراف مجلس الوصاية .

ولا شك أن التطورات الدستورية الجديدة التى أدخلتها الدول الاستعمارية فى مستعمراتها ترجع فى بعض بواعثها إلى امتداد سلطان الأمم المتحدة عن طريق هذه اللجنة وعن طريق اللجان المتعددة الأخرى التى أنشأتها بتوجيه اللجنة الرابعة للجمعية العامة مثل « اللجنة الخاصة لجنوب غرب إفريقيا » . وقد نجحت هذه اللجان جميعها فى إيجاد المؤثر السياسى ، غير الجبرى ، الذى دفع بالدول الاستعمارية إلى تفكير أكثر جدية فيما تتبعه من أساليب فى الأقاليم الخاضعة لسيادتها . وذلك على الرغم من ضيق هذه الدول بتلك اللجان ، والتهديد بمقاطعة الأمم المتحدة بسبب تزايد تدخلها . وإن هذه التهديدات ، وإن أفلحت فى بعض الأحوال ، كما حدث فى صدد بحث الجمعية العامة

لشكوى إقليم وسط إفريقيا عام ١٩٥٣[١] إلا أنها على وجه عام كانت مجرد حركات سياسية لم تلبث أن خضعت بعدها الدول الاستعمارية وعدلت من سياستها[٢]

تلك نظرة سريعة فى النواحى التى أفادت فيها القضايا الإفريقية من وجود الأمم المتحدة ، فى الشق السياسى منها ، ولا جدال فى أن ماكسبته فى الميدان الاقتصادى من برامج المعونة الفنية أوضح وأشمل ، وأن الإحساس النفسى الذى ولدته الأمم المتحدة أو بمعنى آخر ولدته مجموعة الدول المناهضة للاستعمار ، فى التطور بالأمم المتحدة ، هذا الإحساس له أكبر الأثر فى القوة والحماسة التى تكافح بها الشعوب المستعبدة فى سبيل انتزاع حقها فى الحياة .

الفصل الثانى : فى نشأة وتطور فكرة الوصاية الدولية

هناك من النظم القانونية ما تنشأ أصلا لحماية مصالح معينة لجهات معينة ، ثم إذا بها تتطور لتصبح هى الرقيبة على تلك الجهات المهيمنة عليها ، بل المقيدة لها فى كثير من الأحوال . وإن أقرب مثل فى القانون الداخلى لهذه النظم ، مجلس الدولة ، فى الدول الآخذة بنظام مجالس الدولة ، فهو قد أنشئ أصلا لحماية السلطة التنفيذية من تسلط السلطة القضائية عليها والتحكم فى قراراتها ، ولكنه تطور فأصبح الرقيب على السلطة التنفيذية المقيد لحريتها المطلقة ، والحامى لمصالح الأفراد .

وفى الميدان الدولى ، يشكل نظام الوصاية نفس هذا اللون من النظم القانونية . فهو فى بداية نشأته قد أقامته أو ابتدعته الدول الاستعمارية لتستر

---

(١) عند إنشاء اتحاد وسط إفريقيا بين روديسيا ونياسالاند ، وكل الوطنيون الإفريقيون القس ميشيل سكوت تقديم شكواهم للأمم المتحدة . ولكن المملكة المتحدة هددت الجمعية العامة أنها « ستضطر آسفة إلى وقف تعاونها معها » واستطاعت بذلك استبعاد المسألة من الجدول .

(٢) إن ضغط الأمم المتحدة وتوصيات لجانها المتكررة ، دفعت بالحكومة البلجيكية التى كانت تعارض دائماً قرارات الأمم المتحدة ولجانها ، إلى أن تخضع فى النهاية وتجرى التعديلات الكثيرة فى سياستها .

وراءه سلطاتها المطلقة فى ممارسة سيادتها غير المشروعة على أقاليم معينة ، لم يكن ثمة مبرر شرعى لممارستها سلطانها عليها ، حتى فى ظل النظام القانونى الدولى التقليدى ، الذى أجاز الفتح والغزو ، كسند قانونى مشروع للسيادة . ولكن نظام الوصاية تطور منذ نشأته فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، فطفر طفرات سريعة ، أحالته من ستار يخفى أغراض المستعمر ، ويصبغها بصبغة شرعية ، إلى جهاز قوى فعال يرصد كل حركة من حركات المستعمر ويحدد الوقت والأسلوب لإنهاء سلطانه على تلك الأقاليم .

فقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن احتلال قوات الحلفاء لأقاليم المستعمرات الألمانية ، وأجزاء الإمبراطورية العثمانية ، وأصبحت دول الحلفاء، التى فرضت سلطانها على تلك الأقاليم بدعوى الاحتياطات العسكرية ، بغير سند قانونى لبقائها فيها . بل بدأت الدول التى كانت مستعمرة لها من قبل ، تطالب بعودتها إلى سيادتها ، بما لها من حقوق رتبها لها القانون الدولى التقليدى ، القائم فى ذلك الوقت .

وحتى تتفادى دول الحلفاء الاستعمارية تلك الأزمة القانونية ، اتجهت إلى ابتداع نظام قانونى جديد . وكانت القواعد الأولى لإنشاء عصبة الأمم فى مرحلة التصميم والصياغة ، وبدأت الدول الاستعمارية المتحالفة تكثر من الدعاية السيئة عن انتهاك الاستعمار الألمانى لقواعد الإنسانية فى الأقاليم التى كانت تحت إدارته ، وتلوح بوجوب منع عودة تلك الأقاليم إلى معاناة ذلك الضيق مرة ثانية ، ووجوب السعى بها إلى مراحل من التقدم والرقى والأخذ بيدها للوصول إلى تولى شئونها بنفسها . وكثر الحديث عن المرامى الإنسانية والأهداف المدنية . وأسفرت مباحثات السلم عن ابتداع نظام الوصاية الدولية ، وكان فى مظهره يعترف بتدويل المستعمرات الألمانية ، ولكن فى جوهره لم يعد أن يكون السيطرة التامة للدول المستعمرة .

وأنشئت عصبة الأمم ، ونصت المادة (٢٢) من ميثاقها على تعريف

نظام الوصاية[1] وحددت أنواعه ، ووافقت الدول القائمة بالوصاية على تقديم تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للوصاية التابعة لعصبة الأمم . وقامت فلسفة نظام الوصاية على الأسس التالية :

١ ــ بالنسبة للمستعمرات والأقاليم التى لم تعد تخضع لإشراف الدول التى كانت ترعى شئونها من قبل ، بسبب الحرب ، والتى لا تستطيع أن تقف بمفردها فى العالم المتطور الحديث : فإنه ينبغى أن يطبق عليها مبدأ أن رفاهية وتقدم تلك الشعوب يعتبر التزاماً دولياً ، يقع على عبء المدنية ، وأن تتضمن نصوص وثيقة عصبة الأمم هذه المبادئ .

٢ ــ إن أحسن الوسائل لتنفيذ هذه المبادئ ، أن توكل الوصاية على تلك الشعوب إلى الدول المتحضرة ، التى يمكنها بما لها من موارد ومعرفة وخبرة ، أن تحمل هذه المسئولية على أكمل وجه . على أن تمارس تلك الدول وصايتها بوصفها منتدبة من عصبة الأمم .

٣ ــ تختلف طبيعة الوصاية تبعاً لدرجة التقدم الذى عليه الشعب الموضوع تحت الوصاية ولموقع الإقليم الجغرافى ، وظروفه وملابساته الاقتصادية وغيرها ؛ وبالنسبة لشعوب وسط إفريقيا ، فقد أسفرت الأوضاع بشأنها على أن تتولى الجهة الوصية إدارة الأقاليم فى ظل ظروف تكفل حرية العقيدة وأن تكون مهمتها الرئيسية صيانة الأمن والآداب العامة ، وتحريم الرق ، ومنع تهريب الأسلحة والذخائر والخمور ، والامتناع عن إقامة الاستحكامات العسكرية وتجنيد الوطنيين لغير الأعمال البوليسية والدفاع ، وأن تكفل الدول الوصية دائماً الفرص المتكافئة للاتجار مع الدول أعضاء عصبة الأمم .

٤ ــ بالنسبة للأقاليم البعيدة عن الحضارة مثل إقليم جنوب غربى إفريقيا للدولة الوصية أن تطبق عليها قواعد قوانينها الداخلية وأن تعتبرها جزءاً من أقاليمها الداخلية .

---

(١) Mandate.

٥ — تقدم الدول الوصية تقارير سنوية بشأن الأقاليم تحت وصايتها إلى عصبة الأمم ، وتنشئ العصبة ، لجنة دائمة لبحث تلك التقارير . وتشير على مجلس العصبة بالرأى فى جميع المسائل المتصلة بمراعاة قواعد الوصاية ، ويحدد مجلس العصبة الدولة الوصية فى حالة كل إقليم على حدة ، ما لم تكن الدول المعنية قد اتفقت فيما بينها على ذلك من قبل .

٦ — ونصت قواعد الوصاية على أن الدول الوصية تلتزم باحترام الحقوق الأساسية للوطنيين وأن تمتنع عن ممارسة الاحتكارات الاقتصادية على أية صورة من الصور ، وأن تعنى بالتعليم والثقافة والصحة العامة .

٧ — ولكن لم يكن من سلطة اللجنة الدائمة للوصاية النظر فى أى شكوى فردية من أهالى الأقاليم تحت الوصاية ، إلا عن طريق السلطة الوصية ، وبعد تعليقها على الشكوى وإجازة عرضها على اللجنة ، كما أنه لم يكن لها سلطة سحب الوصاية من الدولة الوصية التى تتعسف فى وصايتها .

وهكذا ، بدأ نظام الوصاية بهذه الأسس والفلسفات الهزيلة التى لا تعدو كونها ستاراً قانونياً لممارسة السلطات الاستعمارية المستغلة التى كسبتها الدول الاستعمارية على أقاليم مستعمرات الأعداء ، وصبغها بصبغة قانونية مشروعة ، فى ظل المجتمع الدولى القائم فى ذلك الوقت . وقد أثبت التطبيق العملى لذلك النظام فساده بسبب ضعف قواعده وعدم إحكام الرقابة عليه ، فأصبح عملا ، مجرد امتداد للأسلوب الاستعمارى المستغل بكافة مساوئه ، ووجه إليه النقد الشديد ، باعتبار أنه قد خرج حتى على الأسس الضعيفة الهزيلة التى أقيم عليها . فلم تكن الدول الوصية تعنى بأى حق من الحقوق الأساسية للمواطنين ، وكانت الشكاوى التى يحاول أبناء الأقاليم تحت الوصاية إبلاغها لعصبة الأمم ، تتعطل طبقاً للقواعد سالفة الذكر ، وتمتنع الدول الوصية عن إبلاغها للمجلس عمداً ، فيضيع الصوت الشاكى هباء ، بل يتعرض للانتقام والتشريد .

الوصاية الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة :

بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجات من اليقظة السياسية تجتاح شعوب آسيا وإفريقيا ، وعمتها روح من القومية ومبادئ التحرر ، دعمت من قوة وعيها السياسى ، ووصل الكثير منها إلى الاستقلال السياسى ودخل فى المجتمع الدولى . ومن هذه الروح التى سادت الشعوب ، ومن مشاركتها للشعوب المغلوبة على أمرها فى المشاعر والأمانى ، وعطفها على آمالها السياسية ، من ذلك كله ، انبثقت فكرة الاهتمام الدولى بنظام الاستعمار ، واتجه الاهتمام أول ما اتجه إلى تطوير فكرة الوصاية الدولية ، وأصبح من المتعين خلق تنظيم جديد للوصاية من وحى التجارب الماضية ، ويقوم على مفاهيم جديدة لمعنى الوصاية بوصفها التزام دولى يتحمله المجتمع الدولى ، ووظيفة اجتماعية تتولاها دولة بعينها بسبب ظروف خاصة وضعتها فى ذلك الموضع ، ولتحقيق أهداف نظام الوصاية ، وهى الوصول بالإقليم المشمول بها إلى مرحلة من الوعى السياسى والمستوى الفكرى يمكن فى ظله لبنيه أن يتولوا إدارة دفة الحكم المستقل فيه دون إشراف ، ويتحقق بذلك الاستقلال .

وجاء ميثاق الأمم المتحدة فتضمن النواة الأولى لنظام الوصاية الدولية الذى تطور على الوجه الذى هو عليه اليوم . ولم تخرج المبادئ التى وردت فى مواد ميثاق الأمم المتحدة عن المبادئ العامة التى كانت قد أعلن بموجبها نظام الوصاية فى ظل عصبة الأمم من النهوض بالشعوب ، وكفالة الحريات والمساواة . ولكن الذى تغير ، والذى دفع إلى التطور بالنظام نفسه ، الفلسفة التى قام عليها ، وهى فلسفة اعتباره وظيفة اجتماعية ، ومسئولية على عاتق المجتمع الدولى بأسره ، وأن تلك المسئولية تقتضى ممارسة المجتمع الدولى — عن طريق نظام الوصاية الدولية — والأمم المتحدة — للإدارة فى الأقاليم التى تدخل فى نظام الوصاية الدولية[١] .

(١) حددت المادة ٧٧ الأقاليم التى تدخل فى نظام الوصاية :

١ — (أ) الأقاليم المشمولة الآن بنظام الانتداب .

(ب) الأقاليم التى تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها . =

وكان الفصل الثانى عشر من ميثاق الأمم المتحدة (المواد من ٧٥ حتى ٩١) بمثابة (الماجنا كارتا) لنظام الوصاية الدولية . وتحولت بموجبه الوظيفة الدولية للمستعمرات من وظيفة استغلالية فردية مطلقة ، إلى وظيفة دولية اجتماعية تخضع للإشراف والتوجيه ، الذى تطور فيما بعد إلى تدخل فعال لم تكن لترضاه العقلية الاستعمارية من بادئ الأمر . واعترفت الدول الاستعمارية فى تلك الوثيقة ، بمبدأ أساسى هو سيادة مصالح الشعوب الخاضعة لها على أية اعتبارات أخرى ، وأن تلتزم القوى المذكورة بتحمل العبء المقدس فى النهوض بتلك الشعوب . والتزمت على وجه الخصوص بأن تتطور بالأقاليم الموضوعة تحت إشرافها نحو الحكم الذاتى والاستقلال .

وقد دخلت جميع أقاليم الوصاية فى ظل عصبة الأمم ، باستثناء جنوب غرب إفريقيا ، فى نظام الوصاية الدولية الجديد ، وأبرمت الدول المعنية اتفاقيات الوصاية الخاصة مع مجلس الوصاية ، تحددت فيه شروط وبنود ونظام إدارتها للأقاليم وسلطاتها عليها .

ويتميز نظام الوصاية الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة بأنه أكثر فعالية من حيث إحكام رقابته . حيث يمكن لمجلس الوصاية بحث الشكاوى المقدمة من أفراد أو هيئات فى الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية ، مباشرة ودون التزام بوساطة الدولة القائمة بالإدارة التى تكون هى دائماً محل الشكوى . كما أن مجلس الوصاية قد ابتدع فى تطوره أسلوباً فعالا لإحكام رقابته ، بإرسال بعثات زائرة إلى الأقاليم المشمولة بإشرافه ، للتعرف على مدى ما حققته الإدارة من تقدم ، ومدى التزامها بشروط الوصاية الدولية .

ويصدر مجلس الوصاية قراراته وتوصياته ، بناء على ما يتلقاه من تقارير الدول القائمة بالإدارة ، والشكاوى التى يرفعها إليه أفراد وهيئات من أبناء الأقاليم تحت الوصاية وتقارير البعثات الزائرة التابعة له : ويوجه المجلس

= ٢ - أما تعيين أى الأقاليم من الفئات السالفة التى توضع تحت نظام الوصاية وطبقاً لأى شروط ، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات .

توصياته إلى الدول القائمة بالإدارة ، وهو يرفع بدوره تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد أتاحت الأمم المتحدة فى مناقشات الجمعية العامة فرصة كبيرة للهجوم على القوى الاستعمارية ، ومحاولة إخضاع جميع الأقاليم المستعمرة لرقابة الأمم المتحدة وعدم قصر ذلك على الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية ، وذلك على النحو الذى فصلناه فى صدر هذا الجزء ، وأما عن مدى فعالية توصيات مجلس الوصاية ، فإن غالبية توصياته كانت محل احترام كثير من القوى القائمة بالإدارة ، لأنها بنيت على معلومات ملموسة اكتشفتها البعثات الزائرة ولأن تراخى الدول فى تنفيذها كان يعرضها لتكرار توجيه التوصية لها ، الأمر الذى كان له مدلول سياسى فعال . ومع ذلك ، فإن ثمة دولا أصرت على تجاهل كثير من توصيات مجلس الوصاية .

ويمكن تلخيص أثر الأمم المتحدة عامة ، ونظام الوصاية فى صورته المتطورة خاصة ، فى صدد المسائل الإفريقية فى النقاط الآتية :

١ — أنها ركزت الاهتمام العالمى على المشكلات الإفريقية ، فلم تعد تحتكرها دولة بعينها أو حفنة من الدول ، تتساند لتفرض الحلول التى تراها .

٢ — كان من شأن هجوم الدول غير الاستعمارية على أساليب إدارة المستعمرات أن جعل الدول الاستعمارية على حذر مستمر ، ودفعها إلى أن تحاول دائماً إسباغ صفة منطقية على تصرفاتها ، سواء فى إدارتها لمستعمراتها المباشرة أو للأقاليم تحت الوصاية الدولية[١] .

---

(١) قررت الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشرة ، بشأن وصول الأقاليم تحت الوصاية إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال ، القرار الآتى :

الجمعية العامة : بالإشارة إلى قرارها رقم ٥٥٨ (دورة ٦) فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٢ والقرارات اللاحقة لها والمتصلة بنفس الموضوع ، تدعو السلطات القائمة بالإدارة فى الأقاليم تحت الوصاية كل فيما يخصها ، أن تقدر الفترة الزمنية التى يمكن لهذه الأقاليم فيها ممارسة الحكم الذاتى أو الاستقلال وتوصى أن تتخذ السلطات القائمة بالإدارة الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف فى تاريخ مبكر .

وبعد بحثها للقسم الخامس من الجزء الأول من تقرير مجلس الوصاية : —

٣ – شجع وجود الأمم المتحدة الأمانى القومية فى القارة الإفريقية ، وذلك للتأييد الذى لاقته تلك الأمانى من مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية المستقلة ، والدول المحبة للسلام . كما شجع الملونين فى جنوب إفريقيا على مقاومة القوانين العنصرية الجائرة .

٤ – مكن نشاط الأمم المتحدة وأجهزتها من تجميع معلومات بالغة القيمة حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الإفريقية .

الفصل الثالث :

فى التطبيقات العملية لنظام الوصاية الدولية ومحاولات الاستعمار

بينا أن نظام الوصاية الدولية فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، الذى دفعت إليه ضرورة استشعرها المجتمع الدولى ، قد انسحب بموجب قواعد إنشائه على جميع الأقاليم التى كانت تخضع لنظام الوصاية فى ظل عصبة الأمم . وقد رضخت الدول الوصية جميعها لهذه القاعدة فأبرمت اتفاقات خاصة للوصاية مع مجلس

---

١ – تلاحظ أنه بمقتضى الخطوات التى اتخذت ، والتى يجرى اتخاذها ، بمعرفة السلطات القائمة بالإدارة وبالمشاورة مع الأمم المتحدة والأقاليم المعنية ، فإن توجولاند تحت الإدارة الفرنسية ، والكمرون تحت الإدارة البريطانية وتحت الإدارة الفرنسية ، والصومال تحت الإدارة الإيطالية ، وسوما الغربية تحت إدارة نيوزيلندة ، هذه الأقاليم جميعها من المتوقع حصولها على أهداف نظام الوصاية المنصوص عليها فى المادة ٧٦ فقرة (ب) من ميثاق الأمم المتحدة وذلك عام ١٩٦٠ .

٢ – تدعو السلطات المعنية القائمة بالإدارة ، أن ترسم فى شأن الأقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية ، أهدافاً ومراحل محددة التواريخ فى ميادين السياسة والاقتصاد والتطور الاجتماعى والتربوى لهذه الأقاليم ، بقصد إقامة برامج للوصول بها إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال فى أقرب وقت ممكن .

٣ – تؤكد قراراتها أرقام ٥٥٨ (دورة ٦) ، ١٠٦٤ (د ١١) ، ١٢٠٧ (د ١٢) وقراراتها المتصلة بالموضوع ، وتحث السلطات القائمة بالإدارة مرة أخرى ، أن تنفذ القواعد التى تضمنتها تلك القرارات .

٤ – تطلب من السلطات القائمة بالإدارة أن تقدم تقاريرها للجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشرة ، بشأن التقدم الذى حققته فى تنفيذ هذا القرار .

الوصاية ، ولم يشذ عن تلك القاعدة ، غير اتحاد جنوب إفريقيا ، فقد أصر اتحاد جنوب إفريقيا بصدد وصايته على إقليم جنوب غرب إفريقيا على أن تظل القواعد التى تحكمه هى قواعد الوصاية القديمة التى كانت مطبقة فى ظل عصبة الأمم . وأصم اتحاد جنوب إفريقيا أذنيه عن أى نداء إلى المنطق والعدالة ، وفشلت جميع محاولات الأمم المتحدة حتى الآن فى إرجاعه إلى حظيرة القانون . وذلك على النحو الذى سنراه على قدر من التفصيل فيما يلى من أجزاء هذا الفصل.

والأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية فى إفريقيا ، جنوب الصحراء ، هى :

	مساحته ميل مربع	تعداده نسمة
١ — الكمرون — تحت الإدارة البريطانية	٣٤,٠٨١	١,٤٠٠,٠٠٠
٢ — توجولاند « « «	١٣,٠٤٠	٤١٠,٠٠٠
٣ — تنجانيقا « « «	٣٦٢,٠٠٠	٧,٩٤٦,٠٠٠
٤ — توجولاند « « الفرنسية	٢١,٢٣٦	١,٠٢٩,٩٤٦ *
٥ — الكمرون « « «	١١٦,٧٩٧	٣,٠٧٦,٥٦٨ *
٦ — رواندا أوراندى « « البلجيكية	٢٠,٩١٦	٤,١٠٩,٠٠٠
٧ — الصومال « « الإيطالية	١٧٨,٢٠١	١,٢٦٣,٤٦٠ *

وسوف نسير فى دراستنا لإدارة هذه الأقاليم على نمط يمكن إبراز وحدتها الإقليمية ، بغض النظر عن انقسامها بين إدارة دول مختلفة . فندرس على التوالى توجولاند — الكمرون — رواندا أوراندى — تنجانيقا — الصومال — ثم الوضع الخاص لجنوب غرب إفريقيا .

أولا — توجولاند[١] :

التوجولاند هى مثل من أمثلة السياسة الاستعمارية نحو تفتيت أقاليم إفريقيا

(*) أعلن استقلال كل من توجولاند والكمرون تحت الوصاية الفرنسية والصومال بشقيه تحت الإدارة الإيطالية والاستعمار البريطانى عام ١٩٦٠

(١) أعلن استقلال توجولا ند فى إبريل ١٩٦٠ .

وتقسيمها إلى مناطق نفوذ بين دولتى الاستعمار الأولى ، بريطانيا وفرنسا .
وقد كان إقليم التوجولاند من المستعمرات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى .
وفى أثناء تلك الحرب وكما حدث فى سائر المستعمرات الألمانية دخلت جيوش الحليفتين ، بريطانيا وفرنسا ، إقليم التوجولاند واقتسمتاه فيما بينهما . وظلت كل دولة تتولى الإدارة فى الشق الذى احتلته خلال الفترة بين الحربين ، حتى أنشئ نظام الوصاية الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبح الإقليمان داخلين فى إشراف الأمم المتحدة ، وأبرمت اتفاقيتان بين مجلس الوصاية وكل من بريطانيا وفرنسا ، نظمت إدارة إقليمى التوجولاند طبقاً لقواعد الوصاية الدولية فى عام ١٩٤٦ .

وحدد مجلس الوصاية تاريخاً لاستقلال توجولاند فى فترة لا تتجاوز عام ١٩٦٠ ، مع إجراء استفتاء فى الإقليمين للاختيار بين الاستقلال بنفسه فى وحدة ، وبين الانضمام إلى أحد الأقاليم المجاورة ، وهى داهومى أو غانا .

وقد اختار شعب إقليم التوجو تحت الإدارة البريطانية ، الانضمام إلى غانا ، وصارا دولة موحدة جديدة هى دولة غانا المستقلة . أما فرنسا فهى قد حاولت أن تجبر شعب الإقليم الخاضع لإدارتها إلى الانضمام إلى إقليم داهومى التابع للمجموعة الفرنسية ولكن الشعب أصر على رفض مثل ذلك الاتحاد ، وفضل أن يستقل بنفسه ، لاختلاف وضع المستعمرة الفرنسية عن وضع غانا التى حصلت على استقلالها الكامل عام ١٩٥٧ .

وقد ثارت القوى القومية فى التوجولاند تحت الإدارة الفرنسية ، وافتعلت فرنسا وزارة بأسلوبها المزور ، فى انتخابات أجرتها عام ١٩٥٨ وفاز بها حزب الوحدة الذى يتزعمه « لفانو أوليمبيو » ثم عينت فرنسا أوليمبيو رئيساً للوزارة « التوجية » وأجبرته على سياسة تناهض الرغبة الشعبية التى يمثلها حزب « جوفنتو » والتى تطالب بالاتحاد مع غانا .

وتضطرب مدينة « لوم » العاصمة ، وينشق حزب « سلفانى أوليمبيو »

نفسه ، حزب « الوحدة » ويذهب فريق من أتباعه إلى وجوب إجراء انتخابات جديدة قبل عام ١٩٦٠ ، وهو المحدد لاستقلال البلاد ، بموجب قرار الجمعية العامة الخاص بإنهاء الوصاية على التوجولاند فى عام ١٩٦٠ .

ثانيا — الكمرون :

إن الكمرون ، بشقيه ، البريطانى والفرنسى ، هو المسرح الذى تلعب عليه القوى الاستعمارية اليوم أسوأ أدوارها فى الاستبداد والتفتيت والتناحر . وتنتقل المهزلة الاستعمارية من مسرح الطبيعة فى الإقليمين ، إلى ميدان الأمم المتحدة وتتصارع النزعات الاستعمارية المتعارضة ، مع بعضها البعض حيناً ، ثم تؤلب أبناء البلد الواحد ، ليتقاتلوا لحسابها أحياناً أخرى . ولكن ، فى غمرة هذه المعارك العنيفة التى تدفع إليها المصالح الذاتية ينفجر مرجل الغضب الشعبى ، ويرتفع الصوت الوطنى الأصيل ، مطالباً بالوحدة والاستقلال .

والكمرون فى شقيه البالغ تعدادهما معاً قرابة أربعة ملايين ، كان مستعمرة ألمانية منذ ١٨٨٢ ، حتى بدأت الحرب العالمية الأولى ، فغزته قوات كل من بريطانيا وفرنسا ، واقتسمتاه ، على النحو الذى اتبع فى توجولاند . وقامت كل منهما بإدارة الشق الذى احتلته حتى قام نظام الوصاية الدولية فى ظل الأمم المتحدة ، فأخضع القسمان لإشرافه .

وأنكر الاستعمار على شعب الكمرون إحساسه بالوحدة ، وبالروح القومية فيه ، وعمل جهده المشترك (بين فرنسا وانجلترا) على إبعاد كل إقليم عن الآخر وتنفيره منه . وبثت أبواق الدعاية تحذر كل إقليم أن أبناء الإقليم الآخر يريدون من وراء الوحدة ، السيطرة على كل شىء .

ففى الكمرون تحت الإدارة البريطانية ، نجحت الإدارة فى تقسيمه إلى شطرين ، الشطر الشمالى ، بأن افتعلت فيه استفتاء زائفاً عام ١٩٥٤ أدخلته بموجبه فى اتحاد نيجيريا . والشطر الجنوبى ، احتفظت له بنظام الوحدة الفدرالية فى ارتباط فدرالى مع نيجيريا أيضاً .

وكان هدف بريطانيا من ذلك هو جمع الأضداد فى نطاق واحد حتى يمكنها تنافرهم المتوقع من التسلط واستبقاء سيادتها . ولعل أحسن تعبير عن نشاط الإدارة البريطانية فى الكمرون ، هو ما قاله مندوب جواتيمالا فى البعثة الزائرة للأمم المتحدة عقب زيارتها للكمرون البريطانى ، قال « لقد نجحت الإدارة فى تقسيم الكمرون وفى تقسيم الشق تحت الإدارة البريطانية ، وفى إزالة القومية الكمرونية » .

ولكن جمع الأضداد لم يؤت بالثمرة المرجوة ، بل على العكس من ذلك ، فقد أجمع رؤساء حكومات الاتحاد النيجيرى فى اجتماعهم فى لندن عام ١٩٥٧ ، وأيدهم فى ذلك زعيم حكومة الكمرون الجنوبى ، على المطالبة بإعلان استقلال اتحاد نيجيريا الفدرالى عام ١٩٥٩ . وبهت الاستعمار أمام منطق القومية الإفريقية ، إنها تريد الاستقلال تحت أى ظروف ، وفى ظل أى اتجاه ، ودون أى اعتبار للانتماء إلى هذا الشكل أو ذاك ، إنما المهم هو الاستقلال ؛ ولا عجب فى ذلك ، فإن هذه الحدود المرسومة على خريطة إفريقيا اليوم ، لا يعترف الشعب الإفريقى بأى اعتبار لها ، فهى خطوط صناعية رسمت فى ظروف أملتها مصالح المستعمر ولم يكن للإفريقيين فى رسمها أى رأى أو مصلحة .

وتعلل المستعمر البريطانى بعلل مختلفة ليخرج من مأزق ما كان يتوقع أن يتورط فيه وهو لم يتخذ له أهبته ، لذلك قرر وزير المستعمرات عدم إمكان تحقيق الاستقلال فى ذلك التاريخ المبكر سنة ١٩٥٩ ، لأن إقليم الكمرون الداخل شقه الشمالى فى الاتحاد النيجيرى يخضع أصلا لنظام الوصاية الدولية ، وهى موكولة لبريطانيا ، فلا يجوز للوكيل التصرف فى وكالته ، وأنه يتعين لذلك الرجوع للأمم المتحدة فى شأن الكمرون ، وإجراء استفتاء عام للاختيار بين أمور عدة أهمها البقاء تحت الإدارة البريطانية .

ثالثاً – رواندا أوراندى

تبلغ مساحة إقليم رواندا أوراندى قرابة ٥٤,٠٠٠ كيلو متر مربع وهو يتميز بكثافة السكان الذين يصل عددهم النسبي فى كل كيلو متر مربع إلى ٨١ نفسا ، ومجموع تعداد السكان الإفريقيين ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ويعيش فى الإقليم ٦,٠٠٠ أوربى و ٢,٥٠٠ آسيوى .

وعلى الرغم من قلة عدد العناصر غير الإفريقية ، فإن الإدارة البلجيكية الاستعمارية تصر على اعتبار المجتمع متعدد العناصر ، وتثير بذلك مشكلات التمثيل العنصرى المتساوى . ومن ناحية ثانية فقد عملت السلطات البلجيكية على تهجير عدد كبير من الوطنيين من الإقليم إلى الكونجو البلجيكى ، بدعوى تخفيف حدة كثافة السكان ، وهى قد لجأت إلى تلك الخدعة لتحقيق هدفين ، فهى تريد أولا التخلص من نفوذ العناصر المستنيرة من طبقات الشعب ، بوضعهم فى الكونجو الذى لا رقابة فيه للأمم المتحدة ، فتفعل بهم ما تشاء . وهى تريد ثانياً أن تستخدم هذه الطاقات العاملة فى استغلال ثروات الكونجو ، والتلويح بإمكان الاستغناء عن الأيدى العاملة المحلية . وقد هاجر خلال السنوات من ١٩٣٧ حتى ١٩٤٥ حوالى ٨٥,٠٠٠ شخص ، وفى عام ١٩٥٥ حوالى ١,٢٠٠ أسرة كاملة ، وفى عام ١٩٥٦ بلغ العدد ١,٧٠٠ أسرة مهاجرة .

وقد فضلت الإدارة أن تشجع الهجرة إلى الكونجو ، حتى لا تضطر إلى الإذعان لإلحاح الأمم المتحدة المتصل فى قراراتها المتوالية بالتقدم بالبلاد فى النواحى الاقتصادية ، ومن ناحية ثانية ، سعت الإدارة إلى بذر عوامل الانقسام فى الإقليم ، وتعميق الفوارق القبلية ووغر صدور القبائل بعضها ضد البعض الآخر .

وقد كان إقليم رواندا أوراندى من المستعمرات الألمانية السابقة ، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية عام ١٩١٦ ، فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وطبيعة الإقليم جبلية مرتفعة ، ولذلك كان جوه مناسباً لإقامة المستوطنين

البيض . ويحده من الغرب الكونجو البلجيكى وسواحل بحيرة كيفى وبحيرة تنجانيقا ، ومن الشمال والشرق تحده إفريقيا الشرقية البريطانية . والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهرى النيل والكونجو .

ورواندا أوراندى بلاد المردة ، فتعيش فيها طبقة أرستقراطية من الزنوج طوال الأجسام الذين يمكنهم قفز حواجز تبلغ ثمانية أقدام ارتفاعاً ، ويصل متوسط أطوالهم ستة أقدام ونصف قدم ، وهم منحدرون من أصل مهاجر من الشمال . وهم من قبائل التوسى أو الباتوتسى أو الواتوتسى أو الواروندى كما تطلق عليها هذه المسميات المتعددة ، وهذه القبيلة تسود إقليم رواندا أوراندى وتسيطر على الزعامة فيها ، وتنتمى بأصلها إلى نفس الجنس « الحامى » الذى ينحدر منه المصريون القدماء . وقد تأثروا بالثقافة والعقائد المصرية القديمة ، فقدسوا الأبقار التى هى عماد ثروة بلادهم . ويتميز أبناء هذه القبيلة بالذكاء الشديد والقوة الجسدية ، وثرائهم العريض الذى يتمثل فى قطعان الأبقار التى يملكونها والتى تبلغ قرابة مليون رأس .

وحينما احتل الألمان رواندا أوراندى فى أواخر القرن الماضى ، كان همهم الأول الاستغلال التجارى ، ولم يحاولوا إجراء أى تغيير فى النظام القبلى الذى تسود فيه قبيلة التوسى ، واستمر سلطانها مدعماً قوياً حتى جاء البلجيك . ولما حاولت الإدارة البلجيكية بذر بذور الشقاق بين القبائل ، قام السلطان موامى بثورة للتخلص من الاستعمار البلجيكى ، ولكن تمكن البلجيك بأساليب الخداع والبطش من عزل السلطان وولوا مكانه السلطان « موتارا » الثالث ، الذى تمكن من السيطرة على البلاد وأثبت ولاءه للدولة القائمة بالوصاية .

التطور السياسى

حرصت الإدارة البلجيكية على أن يظل إقليم رواندا أورندى فى حالة من التخلف السياسى الذى يمكن لها من استمرار وصايتها على الإدارة . فيقوم حكم الإدارة على القواعد القديمة التى وضعها قانون عام ١٩٢٥ ،

والذى استمر بعد اتفاقية الوصاية الدولية عام ١٩٤٩ . وتهدف بلجيكا من سياستها تلك إلى تحقيق غرضين ، إيجاد دافع إلى الهجرة من البلاد إلى الكونجو المجاور . ثم التمهيد السياسى لقبول شعب رواندا أوراندى الدخول فى وحدة مع الكونجو ، والخضوع نهائياً بذلك للحكم البلجيكى الاستعمارى ، وقد تجاهلت بلجيكا نداءات الأمم المتحدة المتكررة على لسان بعثاتها الزائرة ، بأن تعيد النظر فى القواعد القانونية التى يسير عليها الحكم فى الإقليم ، والتى ترجع إلى سنة ١٩٢٥ ، وبأن يتم التغيير إلى ما يلائم العصر الحديث ويتمشى مع أهداف ومعانى نظام الوصاية . ورفضت الإدارة مثلا تعديل نظام البوليس الذى يرأسه بلجيكيون ، بدعوى أن ذلك يتعارض مع التقليد الذى درجت عليه الإدارة منذ ١٩١٦ ، وأنه يستند إلى مبررات سياسية وتاريخية ممتدة .

التطور الاجتماعى — الطبيعة المزدوجة للإقليم :

قلنا إنه من أهم وسائل الاستعمار فى إفريقيا ، تأكيد النزعة الانفصالية التى تؤدى إلى تفتيت عناصر الوحدة ، والتى تكفل قيام عنصريات وقوميات عملية يمكن أن يستغلها لمصالحه . ورأينا أنه يحاول أن يجمع حيث يستعصى الجمع ، وأن يفرق حيث لا ينبغى أن يفرق .

وطبقاً لهذه القاعدة حرصت الإدارة البلجيكية فى إقليم رواندا أوراندى على أن تنمى النزعة الانعزالية بين القبائل ، وتمسكت دائماً بأن الإقليم كان دولتين ، ولم تلق أى اهتمام لتوصيات مجلس الوصاية بالعمل على تقريب القبائل ، والسعى إلى كل ما من شأنه المشاركة فى إدارة المنظمات السياسية والاجتماعية[1] . ولكن الإدارة تبلغ المجلس رغماً عن توصياته بأنه من

(١) أكد مجلس الوصاية هذا المعنى فى أكثر من مرة ، فأوصى فى دورته الحادية والعشرين على أنه « يعتبر المجلس أن الإقليمين من الناحية السياسية والاقتصادية ينبغى أن تعزز الروابط بينهما ، وأن تتوسل الإدارة كل وسيلة وتتخذ من الأسباب ما من شأنه تشجيع إقامة وتطوير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشتركة . والسعى إلى إدماج تدريجى للإدارة المزدوجة الأوربية والإفريقية ، وتوسيع نطاق الانتخاب العام لإنشاء المجالس وتعيين رؤساء القبائل ونوابهم »

الصعب أن تتبع ذلك الطريق ، وأنها مضطرة إلى الاستجابة إلى آمال الوطنيين وتحافظ على الشخصية السياسية لكل من الإقليمين . وتصر الإدارة من ناحية ثانية على أنه سيظل من العسير لفترة مقبلة أن يتم أى توحيد تشريعى بين الجزءين . وإمعاناً فى التفرقة حرصت الإدارة البلجيكية على تخصيص علم لكل جزء ، وجعل جنسيته متميزة عن الأخرى ، ولا ريب أن ما تهدف إليه الإدارة من وراء هذه المعاذير كلها واضح فهى تخشى أن يجتمع طرفا الإقليم ويكونا قوة تغلب السياسة الاستعمارية التى تتبعها الإدارة .

وأمام توصيات مجلس الوصاية ، وإصرار البعثات الزائرة ، لجأت الإدارة إلى وسيلة أخرى من وسائل العناد الاستعمارى . فادعت أن ثمة اتجاهين متعارضين فى البلاد ـ اتجاه المجلس الأعلى للإقليم ، وأغلبه من «الباتوتسى» ، ويدعو إلى إتاحة الفرصة لطبقة من السادة حتى يحتلوا الأماكن الملائمة لهم فى البلاد ، ويطالب بسلطات سياسية أكثر . واتجاه ثان ، يمثله « الباهوتو» وهم يطالبون بتحرير الفلاحين اقتصادياً والنهوض بالمستوى الاقتصادى ، للتخلص من سيادة الباتوتسى ، وتقديم الإصلاح الاقتصادى على الإصلاح السياسى .

وبين هذين الاتجاهين ، تدعى الإدارة أنها تقف حائرة ، ماذا يرضى هؤلاء وأولئك . وليس ثمة شك فى أن اضمحلال البلاد وتخلفها هى نتيجة حتمية لما تخلقه الإدارة من أسباب الخلاف ، وتذكر الإدارة فى تقريرها لعام ١٩٥٦ إلى مجلس الوصاية ، أن الوسيلة الوحيدة للسير بالبلاد إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال هى تحقيق التطور الاقتصادى أولا ، لإيجاد الأساس الأوفر من الأمن الاجتماعى الذى يمكن الاستناد إليه للتطور بالشعب إلى مستوى من المدنية يؤهله للمساهمة المجدية فى الحكم الديموقراطى .

والنظام القبلى فى رواندا أوراندى مازال على فطرته الأولى ، التى حرص الاستعمار فى تعاقبه على البلاد ، على أن يبقى معالمها . فتؤمن القبائل بعقيدة

قدسية الطبول الملكية ، وتعتبر طبلة «كارينجا» المتضمنة للروح الملكية المقدسة من نسل الآلهة ، هي رمز النصر، ويحوطها في أثناء الحرب فريق من المحاربين الأشداء يذودون عنها بأرواحهم في استبسال ، وقد استغل المستعمر البلجيكي هذه العقيدة في أثناء ثورة الملك «موامي» فاستولى على طبلة «كارينجا» وجردها من الرموز التي تزينها وتدل على قوة الملك ، وتمكن بذلك من إخضاع الشعب وإنهاء الثورة .

السلطات التشريعية والتنفيذية :

لعل وجه العجب في إقليم رواندا أوراندى ، هو نظام الحكم الاستعماري الذي تتبعه الإدارة تحت ظل الوصاية الدولية . فإن السلطة التشريعية هي البرلمان البلجيكي ويتولى الحاكم العام السلطة التنفيذية . وقد أنشئ في عام ١٩٥٧ مجلس عام للإقليم وهو لا يعدو أن يكون كسابقه مجرد مجلس استشاري . هذا بالإضافة إلى أن طريقة تكوينه تجعله غير جدير بتمثيل البلاد تمثيلا صادقاً ، فإن فيه ٢٦ أوربيا من بين أعضائه البالغ عددهم ٤٣ ، أي أن الأعضاء الإفريقيين فيه عددهم ستة عشر عضواً ، إذ أن هناك عضوا آسيويا . وتتمسك الإدارة بهذا التقسيم ، وتبرره بأنه قائم على أساس المناصب التي يمثلها الأعضاء ، ولكنها في الواقع تريد به إظهار السيطرة الأوربية :

ولا شك أن المبرر الذي استندت إليه الإدارة ، أسوأ من الواقع الذي تقوم عليه ، فهو يعبر عن تفرد الأوربيين بالمراكز الهامة ، وحرص الإدارة على حماية مصالحهم . ولا ريب أن حصر السلطات التشريعية في يد البرلمان البلجيكي الذي لا يلمس بطبيعة الحال حاجات الإقليم ، بل ليس ثمة علاقة بين البرلمان المذكور والإقليم ، سوى علاقة الغصب الذي نشأ عام ١٩١٦ ، والذي تبلور إلى نظام الوصاية في ظل عصبة الأمم ثم نظام الوصاية الدولية في ظل الأمم المتحدة . وقد نصت اتفاقية الوصاية عام ١٩٤٩ ، الخاصة بهذا الإقليم على أن السلطة القائمة بالإدارة تلتزم باتباع أسلوب من

الحكم يكون من شأنه أن يمهد لحكم مستقل ، ويضمن تحقيق هذا الغرض شكلا من الممارسة الشعبية للحكم . ولكن تشكيل المجلس الأعلى على النحو الحالى من شأنه أن يحرم الشعب من هذه الممارسة ، ولن تغنى المجالس الإقليمية والقبلية ، فهى وسيلة إلى ممارسة الشعب للنزعات الانفصالية التى لا يفيد منها غير المستعمر .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإدارة تحرص أشد الحرص على ألا تتيح للشعب أى ممارسة سياسية فحرمت إنشاء أية منظمة سياسية يشترك فيها الشعب . وذلك على الرغم من الملاحظات المتكررة للبعثات الزائرة للأمم المتحدة ، وذلك لأن إنشاء المنظمات السياسية كفيل بنشر قدر من الوعى السياسى يفوت على الإدارة ما تسعى إليه من بذر عناصر الانعزالية والفردية .

وطالب شعب رواندا أوراندى بحقه فى ممارسة النشاط السياسى ، وأيده فى ذلك مجلس الوصاية ، حين عبر عن رغبته فى أن تتيح الإدارة للبلاد هذه الفرص فقال : « إن المجلس — مقدراً أهمية الدور الذى تلعبه المنظمات السياسية فى تطوير البلاد — يبدى ارتياحه لما أظهره شعب رواندا أوراندى من تشوق إلى النشاط والحركات السياسية ويعبر عن ثقته فى أن الإدارة سوف ترعى وتشجع هذا التطور السياسى » .

ولكن ، أين الإدارة الاستعمارية ، وتشجيع التطور السياسى ، إنها أبعد ما تكون عن إتاحة أى قدر من الحرية السياسية ، لأنها تعلم تمام العلم أن الوعى السياسى الذى يأخذ فى الانتشار فى أركان القارة ، يتحين الفرصة للانطلاق فى رواندا أوراندى ، ومع ذلك ، فإن الطاقات الشعبية التى طال بها الكبت ، لن تلبث أن يدوى صوتها عالياً ، بالنداء الذى أخذ يهز أركان القارة كلها : « أن احمل عصاك وارحل أيها المستعمر » .

الفصل الرابع : تنجانيقا :

كانت السواحل الشرقية لإفريقيا الميدان الأول لمحاولات التغلغل الأوربى فى القارة ، فقد جاء البرتغاليون كما قدمنا ، وارتادوا مدن الساحل الشرقى بين رأس الرجاء ، ومقديشيو . وكان ذلك فى منتصف القرن الخامس عشر ، وكانت الإمبراطورية الإسلامية تطاردهم ، حتى جاء السلطان برقش بن سعيد ، وأقام إمبراطورية إفريقية تمتد من الصومال حتى رأس « وبلجادو » وتشمل مدينة دار السلام كبرى مدن تنجانيقا .

ولكن لما اضمحلت الإمبراطورية الإسلامية فى القرن التاسع عشر ، لم تستطع المدن الإفريقية الصمود أمام هجمات الأوربيين ، ولم يأت عام ١٨٩٠ حتى احتلت بريطانيا زنجبار ، وأعلنتها حماية بريطانية ، مقابل تنازلها لفرنسا عن جزيرة مدغشقر وأبرمت بريطانيا مع ألمانيا اتفاقية ١٨٩٠ ، اعترفت فيها باحتلال ألمانيا لتنجانيقا ، وبذلك انهارت آمال سيسيل رودس أبى الاستعمار البريطانى فى إفريقيا ، فى إنشاء إمبراطورية بريطانية متصلة من رأس الرجاء حتى البحر المتوسط .

وجرى الاستعمار الألمانى لتنجانيقا على قاعدة منظمة مستقلة ، فبدأ بإقامة مستعمرات للمستوطنين البيض فى الجزء الجنوبى الغربى من الإقليم حيث وجد المناخ ملائماً لذلك . واشتغل المستوطنون بتربية الماشية وزراعة البن والقطن والكتان وانتشرت زراعة الكتان وأضحى عماد الثروة الزراعية .

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، وبدأ القتال بين الحامية الألمانية والقوات البريطانية فى الأقاليم المجاورة وحال الحصار البحرى دون وصول إمدادات للحامية الألمانية فتحولت إلى حرب العصابات . وانتهى القتال عام ١٩١٨ باستسلام الحامية وأصبحت بريطانيا وصية على الإقليم منذ ١٩١٩ بتكليف من عصبة الأمم . وكانت جميع المرافق العامة والطرق قد دمرها القتال وتوقفت الحياة الاقتصادية واستحكمت الأزمة الاقتصادية العالمية فعاقت أية محاولة للإصلاح ، ولم تكد تبدأ بوادر الانتعاش فى أعوام ١٩٣٠ وما بعدها حتى نشبت الحرب الثانية فأوقفت كل شىء وساهمت تنجانيقا فى المجهود الحربى وأخذت

تنتعش بارتفاع الطلب على المواد الغذائية والمحصولات الزراعية لما تتميز به من خصوبة فى تربتها ووفرة فى حاصلاتها .

وإقليم تنجانيقا تبلغ مساحته حوالى ٣٦٢,٦٨٨ ميلامربعا ، وتعداد سكانه قرابة ثمانية ملايين وسبعمائة ألف نسمة حسب تعداد ١٩٥٧ . ومن بين هؤلاء يبلغ عدد غير الإفريقيين حوالى مائة ألف شخص بين عربى وآسيوى وأوربى . ولا يتجاوز عدد الأوربيين دائمى الإقامة ثلاثة آلاف شخص فقط ، وإذا أضيف إليهم غير الدائمين يصل العدد إلى عشرين ألفاً .

وكثافة السكان غير منتظمة ، فإن ثمة مناطق كبيرة لا تكاد يسكنها أحد بسبب انتشار مرض النوم ، ولذلك تركزت بعض المناطق الأخرى واحتشدت بالسكان .

وإنه على الرغم من أن غالبية السكان الساحقة هم الإفريقيون ، فإن القاعدة التى تتبعها الإدارة فى السير بدفة الحكم ، هى قاعدة تعدد العناصر ، وتميل الإدارة إلى حماية الأقليات حماية خاصة ، ومنحها مميزات كثيرة . كما أنها حرصت على أن تحتفظ بتوازن بين العناصر المختلفة ، وتعادل فى درجة ممارستهم للنشاط السياسى والمشاركة فى الحكم . وادعت أنه إذا كان المجتمع متعدد العناصر فهو متعدد المصالح ، وما دام العنصر الأوربى خاصة ، وغير الإفريقى عامة هو الذى يقوم عليه البنيان الاقتصادى ، فإنه يجب حماية هذه الأقليات ، بل ويجب مساواتها مع مجموع الأكثرية الإفريقية .

وتصل تلك الحماية إلى تعادل فى عدد الممثلين فى المجلس النيابى ، فيتساوى عدد الممثلين الإفريقيين ، مع عدد الممثلين الأوربيين وغير الإفريقيين ، وتكون النتيجة جمود كافة الاتجاهات التطورية التى قد تمكن للشعب الإفريقى الغالب ، قدراً من التقدم والحرية أكثر مما هو عليه . وبطبيعة الحال فإن نزول الإفريقى منافساً لغير الإفريقى فى ميادين الاقتصاد أمر يضر أبلغ الضرر بمصالح الأقليات المتمتعة بامتيازات خاصة ، ولذلك فهم يحرصون على أن

يستخدموا كل نفوذ يتاح لهم ، ليقفوا فى سبيل مثل هذا التطور ، وإذا اضطروا كارهين إلى إجازة لون من ألوانه ، سارعوا إلى وضع كل صعوبة فى سبيل تحقيقه عملا ، فتظل قواعده جامدة معطلة .

الاتجاهات السياسية — ونظام الحكم :

وضع إقليم تنجانيقا تحت إشراف مجلس الوصاية عام ١٩٤٦ بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وحكومة المملكة المتحدة ، وذلك تطبيقاً لقواعد الوصاية الدولية[1] . وقد تطور نظام الحكم فى تنجانيقا خلال فترة الوصاية ،

---

(١) نص اتفاقية الوصاية الدولية على إقليم تنجانيقا :

« لما كان الإقليم المعروف بتنجانيقا تجرى إدارته طبقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم تحت الانتداب المخول لجلالة ملك بريطانيا ،

ولما كانت المادة ٧٥ من ميثاق الأمم المتحدة الموقع فى سان فرانسسكو بتاريخ ٢٦ من يونية ١٩٤٥ ، تنص على إنشاء جهاز للوصاية الدولية للإدارة والإشراف على الأقاليم التى توضع تحت إشرافها بموجب اتفاقات فردية ،

ولما كان بمقتضى المادة ٧٧ من الميثاق المذكور ، تنطبق قواعد الوصاية الدولية على الأقاليم تحت الانتداب ، وحيث أبدى جلالة الملك رغبته فى وضع تنجانيقا تحت نظام الوصاية الدولية المذكورة ،

ولما كان وضع إقليم ما تحت نظام الوصاية الدولية ينبغى أن يتم عن طريق اتفاقية للوصاية يتفق عليها بين الدول المعنية ، وتقرها الأمم المتحدة ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد اقتنعت باتفاق الدول المعنية ، بما فيها الدولة المنتدبة ، طبقاً للمادة ٧٩ من الميثاق ، تقرر بناء على ذلك الموافقة على القواعد الآتية للوصاية على تنجانيقا :

(مادة ٢) يعين جلالة الملك بموجب هذا السلطة الإدارية لتنجانيقا ، وتتولى مسئولية إدارة الإقليم حكومة جلالته فى المملكة المتحدة وشمال إيرلندة .

(مادة ٣) تلتزم السلطة القائمة بالإدارة ، أن تدير شئون تنجانيقا بحيث تحقق الأهداف الأساسية لنظام الوصاية الدولية . كما تلتزم بالتعاون الكامل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع مجلس الوصاية فى ممارستهما لوظائفهما ، وأن تسهل أى زيارات دورية لإقليم تنجانيقا قد ترى هذه الهيئات موجباً لها ، فى أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة .

(مادة ٤) تكون السلطة القائمة بالإدارة مسئولة عن :

(أ) الأمن والنظام والحكم والدفاع عن تنجانيقا .

(ب) ضمان قيام تنجانيقا بدورها فى صيانة السلم والأمن الدوليين .

(مادة ٥) لتحقيق الأغراض سالفة الذكر ، وسائر أغراض هذا الاتفاق فإن السلطة القائمة بالإدارة مخول لها :

بفضل الضغط المستمر الذى فرضه مجلس الوصاية على الإدارة البريطانية ، وبعد وقوع اضطرابات فى الشهور الأخيرة لعام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢ ، طالب فيها الوطنيون بقدر من المشاركة فى حكم بلادهم تمشياً مع قواعد الوصاية الدولية .

= (أ) السلطات المطلقة للتشريع والإدارة والقضاء فى تنجانيقا .

(ب) أن تدخل تنجانيقا فى وحدات جمركية أو إدارية أو اتحادات فدرالية مع أقاليم مجاورة تخضع لإدارة السلطة القائمة بالإدارة أو لسيادتها .

(ج) أن تقيم القواعد البحرية والجوية أو الاستحكامات أو تعسكر قواتها ، وتستخدمها فى تنجانيقا ، وأن تتخذ سائر الإجراءات التى تراها لازمة للدفاع عن الأقاليم .

(مادة ٦) على السلطة القائمة بالإدارة أن تنمى تطور الأجهزة السياسية الملائمة ، وعليها لتحقيق هذا الغرض أن توفر لشعب تنجانيقا نصيباً متزايداً فى الإدارة والوظائف العامة فى الإقليم ، وتنمى ممارسة السكان العمل فى الأجهزة التشريعية والاستشارية وفى حكومة الإقليم سواء منها المركزى أو المحلى ، حسبما يكون مناسباً للظروف الخاصة بالإقليم وشعبه . وعليها أن تتخذ سائر الخطوات التى من شأنها تحقيق التقدم السياسى للسكان طبقاً للمادة ٦٧ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة .

(مادة ٨) ينبغى على السلطة القائمة بالإدارة ، عند وضع القوانين المتصلة بملكية وحقوق التصرف فى الأراضى والموارد الطبيعية ، أن تدخل فى الاعتبار القوانين والعادات الوطنية فلا يجوز نقل ملكية الأراضى الوطنية ، أو الموارد الطبيعية الوطنية ، إلا بين الوطنيين ، وبإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة . كما أنه لا يجوز ترتيب حقوق عينية على أراضى الوطنيين أو مواردهم الطبيعية لغير شخص وطنى ، إلا بإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة .

(مادة ١٢) تتولى السلطة القائمة بالإدارة ، حسبما يناسب ظروف تنجانيقا نشر التعليم الابتدائى ، الذى يهدف إلى القضاء على الأمية ، ويمكن من التقدم الثقافى والمهنى للشعب ، وأن توفر ما يقتضيه الحال من وسائل التعليم الأعلى ، والفنى .

(مادة ١٤) فيما عدا الاحتياطات المتعلقة بالنظام العام ، تكفل السلطة القائمة بالإدارة لسكان تنجانيقا حرية القول والصحافة والاجتماع والشكوى .

(مادة ١٦) تقدم السلطة القائمة بالإدارة إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً على أساس ما يرسمه مجلس الوصاية لها . وتعين السلطة القائمة بالإدارة ممثلا لها لحضور جلسات مجلس الوصاية التى يبحث فيها التقارير المتعلقة بتنجانيقا .

(مادة ١٩) إذا ثار أى نزاع ما – بين السلطة القائمة بالإدارة ، وعضو آخر فى الأمم المتحدة – يتصل بتفسير أو تطبيق قواعد هذا الاتفاق ، ولم يتيسر تسويته عن طريق المفاوضة أو أى طريق آخر ، ينبغى أن يطرح أمام محكمة العدل الدولية المنصوص عليها فى القسم الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة » .

وقد تأثرت العناصر الوطنية إلى حد ما بالنزعة التحررية التى اجتاحت الأقاليم المجاورة لها . وما إن استشعرت بريطانيا روح التذمر فى الإقليم حتى بدأت عام ١٩٥٠ فى وضع تقرير عن الحالة فى البلاد ، ورسمت مقترحات معينة حاولت بها أن ترضى النزعة المتحررة ، وفى نفس الوقت تستبقى جميع السلطات فى أيدى الحاكم العام ، والحفنة الصغيرة من المستوطنين البيض .

وقد عمد الحاكم العام « السير إدوارد توينينج » إلى إجازة تسرب أنباء الوثيقة الدستورية المقترحة إلى الصحف ، حتى يعرف رد فعلها لدى مختلف الأوساط المعنية . وكان الرفض السريع الحاسم لدى جميع طوائف الشعب ، والسخط وخيبة الأمل ، التى جددت الاضطرابات فى صورة عنيفة . وبادرت الإدارة فى أغسطس ١٩٥١ ، إلى الإعلان عن مشروع معدل للدستور المقترح ، تضمن إنشاء مجلس تشريعى من ٤٢ عضواً ، يعين نصفهم بحكم وظائفهم ، ويتم انتخاب النصف الباقى على أساس المساواة العنصرية ، أى يمثل كل ٧ أعضاء أحد العناصر الثلاثة فى تنجانيقا ، الإفريقيين ، والأوربيين ، والآسيويين .

وبطبيعة الحال ، لم ترض هذه التعديلات القوميين الإفريقيين ، فإن نظاماً قائماً على أساس عنصرى ، من شأنه أن ينتهى بالمآسى العنصرية التى يعرفها الإفريقيون فى الجنوب ، وفى كل مكان استشرى فيه داء الدعوى الجديدة ، المجتمع المتعدد العناصر ، ولم تكن القومية الإفريقية لترضى فى إقليم من وطنها بأى بديل عن الحكومة الإفريقية الخالصة .

وضربت الإدارة عرض الحائط باحتجاجات الشعب الإفريقى ، المعنى الأول بهذه المشروعات ، وتجاهلت توصيات مجلس الوصاية ، والنقد الشديد الذى تعرضت له من جانب الدول المناهضة للاستعمار ، وأصرت على تطبيق التنظيم الجديد ، وسرى مفعوله منذ ١٩٥٥ .

واستمرت معارضة النظام المبنى على العنصرية ، وأخذ النقد يشتد سواء فى داخل الأمم المتحدة أو داخل الإقليم تحت الوصاية ذاته . وأكدت البعثات

الزائرة للأمم المتحدة أنها استشفت روح السخط على هذا النظام بين الوطنيين والتخوف المستمر من أن ينتهى ذلك النظام ، حين تزول الوصاية الدولية إلى نظام من الحكم تستبد به الأقلية البيضاء ، على حساب إهدار كرامة المجتمع الإفريقى واستعباده .

ولم يجد حتى مؤيدو السياسة الاستعمارية ، بدأ من التسليم بأن هذا النظام من شأنه أن يقلق الإفريقيين ، لما يتسم به من مجافاة لقواعد العدالة ، وأحكام نظام الوصاية ذاته . وقد ألح ممثل الولايات المتحدة نفسها لسنوات عدة فى مجلس الوصاية ، لكى تصدر بريطانيا تصريحاً تعلن فيه أن هذا النظام القائم على التمثيل العنصرى المتساوى ، نظام مؤقت ، وأن التطور الذى ستسير إليه الإدارة بالبلاد ، سوف يكفل فى النهاية قيام حكومة إفريقية أصلا ، وأن تنجانيقا ستكون دولة إفريقية خالصة[1] .

واضطرت الإدارة الاستعمارية أن تصدر على لسان الحاكم العام (سير ريتشارد تيرنبول) تصريحاً جاء به أنه « حين يتحقق الحكم الذاتى فستكون الأغلبية إفريقية فى كل من الجانبين ، التشريعى والتنفيذى بالحكومة » .

وفى عام ١٩٥٧ ، وضعت الإدارة دستوراً جديداً ، دفعها إلى وضعه النقد الدائم الذى كان يوجه إلى الدستور القديم . وقد أصرت الإدارة الاستعمارية على التمسك بقاعدة التمثيل العنصرى المتساوى . وقضى النظام الدستورى الجديد بإشراك الإفريقيين فى السلطتين التشريعية والتنفيذية بقدر ضئيل ، ومقيد بكثير من الشروط ، حتى ليوشك أن يصبح شبه معدوم .

نظام الحكم فى دستور ١٩٥٧ — القائم حالياً .

يتولى السلطة العليا ، الحاكم العام ، ويساعده مجلس تنفيذى مكون من خمسة عشر عضواً هم الوزراء . بينهم تسعة وزراء أصليين ، من الموظفين

(١) أكد هذه المعانى مندوب الولايات المتحدة « ماسون سيرز » فى مجلس الوصاية فى بيانه الذى ألقاه أمام المجلس فى دورة الأمم المتحدة الثالثة عشرة فى مارس ١٩٥٩ .

البريطانيين ، وستة وزراء غير رسميين (مساعدين) أربعة وزراء منهم إفريقيين ، ووزير أوربى وآخر آسيوى . والوزراء غير الرسميين يحضرون اجتماعات المجلس التنفيذى فى المسائل التى تدخل فى دوائر اختصاصاتهم فقط. وجميع الوزراء الخمسة عشر ، يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التشريعى .

ويتولى التشريع فى الإقليم ، الحاكم العام ، فهو الذى يصدر القوانين بعـد مشورة وإجازة المجلس التشريعى . ويتكون المجلس التشريعى من ٤٣ عضواً من موظفى الحكومة بحكم مناصبهم ، والجانب المنتخب من المجلس التشريعى من ٣٣ عضواً ، يجرى انتخابهم بحيث يمثل كل ثلاثة منهم إقليما من الأقاليم الإدارية فى تنجانيقا ، ويمثل الثلاثة عناصر المجتمع ، أى يكون أحدهم أوربيا ، وآخر إفريقيا ، والثالث آسيويا .

ونص قانون الانتخاب على أن يختار كل ناخب ثلاثة أعضاء ، يمثلون العناصر الثلاثة . وقيد القانون حق الانتخاب بشروط تكفل التضييق الكبير بالنسبة لمن لهم حق الانتخاب من الإفريقيين ، والتيسير الواسع بالنسبة لغير الإفريقيين . فكان الشرط الأول فى الناخب أن تكون له إقامة ثلاث سنوات فى البلاد خلال فترة السنوات الخمس السابقة على الانتخاب ومن شأن هذا الشرط أن يوسع المجال لغير الإفريقيين ، حيث يجوز لمن غادر البلاد منذ عامين ، أن يدلى بصوته إذا أعيد إليها ، مادام أن له فترة إقامة لثلاث سنوات خلت قبل مغادرته .

أما الشرط الثانى ، فهو يهدف إلى تضييق نطاق مجموعة الناخبين الوطنيين ؛ فاشترط القانون بعد توافر الشرط الأول أن يقوم فى الناخب أحد أمور ثلاثة :

١ — مستوى ثقافى لا يقل عن الصف الثامن .

٢ — دخل ١٥٠ جنيهاً فى العام .

٣ — خبرة فى أحد الوظائف العامة أو المهن الفنية .

وغنى عن القول . أن وضع هذه القيود يستبعد الجانب الأكبر من الشعب الإفريقى ويحرمه من حقه المشروع فى ممارسة حقه السياسى . وقد دلت الإحصاءات على أن تعداد مجموعة الناخبين بأسرها - من إفريقيين وغير إفريقيين بلغ ١٥٠,٠٠٠ ناخب .

التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى :

سجلت اللجنة الزائرة عام ١٩٥٨ سخط الإفريقيين الشامل على القواعد التى اشتمل عليها قانون الانتخاب ، ومعارضتهم لفكرة إلزامهم باختيار ثلاثة أعضاء ، وللشروط التى تقيد حق الانتخاب . وسجلت أن هذه المعارضة ظهرت فى جميع الطوائف والمستويات ، من الأحزاب إلى عامة الشعب ، إلى الأعضاء الإفريقيين الثمانية فى المجلس التشريعى نفسه[1] .

وناقش مجلس الوصاية الإدارة ، التى أصرت على تمسكها بهذه القواعد باعتبار أنها ضرورة حتمية تقتضيها ظروف الإقليم . وذلك لأن العناصر الأخرى غير الإفريقية ، لها نشاطها الاقتصادى الذى ينبغى حمايته . ولكنها اعترفت فى نفس الوقت بأن هذه القاعدة العنصرية موقتة ، كما جاء فى تصريح الحاكم العام المشار إليه آنفاً . وذكرت الإدارة بصدد شروط الانتخاب ، بأنه قد بات من المتعذر الآن تعديلها حيث استكملت إجراءات رصد الأسماء فى الجداول ، وأن التعديل من شأنه أن يؤجل موعد الانتخابات وهو ما لاتريده الإدارة ، ولا يريده المجلس أيضاً ، حيث أن الإسراع فى الانتخابات سوف يهدئ من حدة النزعات المتطرفة على أية حال . وأكدت الإدارة لمجلس الوصاية أن هذه الانتخابات مجرد تجربة أولى ، وأن

(١) ذكرت اللجنة فى تقريرها أنه « المفهوم أن هذه الأوضاع موقتة ، وأن مجلس الوصاية يرى أن تتخذ كخطوة تمهيدية للوصول إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال . ولكن ما دام أن الغالبية للسكان من الإفريقيين ، فإن مقتضى ذلك أن يشتركوا فى الحكم على نطاق متزايد مع مقدار تقدمهم الثقافى والاجتماعى » .

مدة المجلس المنتخب ستنتهى عام ١٩٦٢ . كما وعدت بأن تشكل لجنة من المجلس التشريعى لإقرار ما يرى ذلك المجلس إدخاله من تعديلات دستورية :

وقد اتخذ مجلس الوصاية فى دورته الحادية والعشرين قراراً سجل فيه خلاصة ما تجمع لديه من معلومات بشأن تنجانيقا ، وحث فيه السلطة القائمة بالإدارة للسعى الأكثر جدية لرفاهية وتقدم الإقليم(١) .

ومضت الإدارة تؤكد فى كل مناسبة أن سياستها فى إدارة الإقليم تهدف إلى تطبيق أغراض الوصاية الدولية . والنهوض بالشعب الإفريقى فى تنجانيقا إلى مرحلة من النضج تمكنه من ممارسة الحكم الذاتى أو الاستقلال . وقد أكد ذلك الحاكم العام فى خطابه أمام المجلس التشريعى عام ١٩٥٧ ، فقال : « إن الإدارة تعتبره واجباً عليها أن تعد الإقليم فى أسرع وقت ، وعلى وجه الدقة للحكم الذاتى طبقاً لأهداف نظام الوصاية » . وكلف جميع الموظفين فى الأقاليم وزعماء القبائل بأن يفهموا الشعب هذه الأهداف .

كانت تلك الوعود السياسية سهلة البذل ، وكان المستعمر كريماً جواداً فى وعوده الكلامية ، ولكن التطبيق العملى كان بعيداً كل البعد عن التمشى مع تلك الوعود . فالإدارة من ناحية أولى ، قد لجأت إلى تحريم النشاط الحزبى ،

---

(١) « مجلس الوصاية :

بالنظر إلى ما لمسته البعثة الزائرة من اعتراض الإفريقيين بالنسبة للتصويت الثلاثى والشروط المقيدة لحق الانتخاب ، بصدد الانتخابات القادمة للمجلس التشريعى .

وملاحظا التفسير الذى قدمته الإدارة لتبرير ذلك ، والذى جاء به أن هذه الانتخابات تجربة أولى ، وأن أى تعديل على قواعدها الحالية من شأنه أن يقتضى تأجيل البدء فيها .

ومشيراً إلى رأيه السابق ، بأن نظام التصويت الثلاثى يمكن أن تكشف عنه التجربة وحدها ، يلاحظ المجلس وعد الإدارة بأن تعيد النظر فى هذا النظام بواسطة اللجنة الدستورية التى ستشكل فى ١٩٥٩ .

ومشيراً أيضاً إلى رأيه السابق بشأن أفضلية إطلاق حق الانتخاب .

يأمل المجلس أن تراجع الإدارة القيود المفروضة على حق الانتخاب ، وأن تدخل فى اعتبارها ما تكشف عنه التجربة الحالية ، ورغبات الشعب الإفريقى ، وذلك بقصد التمهيد لإدخال نظام الانتخاب العام المطلق فى أقرب وقت مستطاع » .

فعمدت إلى إغلاق مراكز وفروع حزب اتحاد تنجانيقا الإفريقى الوطنى ، الذى يضم من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف إفريقى . وذلك لأن ذلك الحزب المذكور جعل من أهدافه الدعوة لإفريقيا الحرة ، ويؤيد الحزب عدد من الأقليات الأخرى الموجودة بالبلاد ، وكان دليلا حياً فى وجوده على إمكان التعاون الهادف بين عناصر السكان الثلاثة ، وهو ما تدعى الإدارة عدم إمكان تحققه . وبررت الإدارة تحريم ذلك الحزب بأنه يقوم بنشاط يهدد القانون والنظام القائم . أما عن أنه يهدد القانون فهو لا يهدد إلا قانون الشقاق العنصرى الذى تمارسه الإدارة ، وأما تهديده للنظام القائم فإن ذلك صحيحاً ، لأنه بما أثبته الحزب من إمكانيات للتعاون بين العناصر على قدم من المساواة النسبية المبنية على مراعاة تعداد كل عنصر ، يعتبر دليلا قوياً على كذب ادعاءات الإدارة التى تتعلل بها لممارسة أساليب التفرقة .

ولم يكن الميدان الاقتصادى بأفضل من الميدان السياسى فى تطوره ، فقد حرصت الإدارة على أن تقف وراء الأقلية غير الإفريقية ، وأن تضع العراقيل فى طريق التنمية الاقتصادية المجدية . فهى لا تدع للإفريقيين أى مجال للنشاط سوى فى صورة الأجراء ، وتقف فى سبيل أى اتجاه إفريقى إلى تنمية صناعية . وأبلغ دليل على ذلك أن الصناعة اقتصرت على المراحل الأولية ، وعلى قدر ضئيل من الصناعة البدائية ، وأن جميع المواد الخام التى تستخرج من البلاد تصدر كما هى إلى الخارج . وتعمد الإدارة إلى غل يد المساعدة الواجبة نحو تنمية الصناعات المحلية مثل صناعة النسيج الناشئة والتى كان من الممكن أن تستوعب أكبر عدد من العمال ، ومن شأنها أن تقابل المطالب المحلية على الأقل فى مراحلها الأولى وكفيلة بأن تمتد بعد ذلك فتكون مورداً للثروة فى البلاد .

ومن جانب آخر ، فإن مناجم الفحم المنتشرة بالبلاد ، قد تركت عاطلة لا يستخرج منها شىء ولا تستغل ، وذلك لأن تصدير الفحم للخارج لن يعود

بالفائدة على المستغلين . ولا ريب أن توافر الفحم ووجود إمكانيات الصناعة ، ووفرة الأيدى العاملة ، ذلك كله جدير بأن يكمل للبلاد المقومات الصناعية .

ولكن الإدارة ، متبعة فى ذلك الأساليب الاستعمارية التقليدية تحصر كل همها فى الزراعة ، وتحاول أن تجعل من البلاد مجرد مزرعة كبيرة يعيش أهلها فى قيود المجتمع الزراعى المستسلم ، وتشغل الإدارة أو تحاول أن تشغل المكافحين فى إفريقيا بمسائل توزيع الأراضى وتشغل مجلس الوصاية ببرامج طويلة المدى لتوزيع الأراضى على الفلاحين الصغار ، ولكن مجلس الوصاية لم تخدعه هذه المظاهر وقررت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٧ ، أن المجتمع المحلى فى تنجانيقا لم يفد فى كثير من الأحوال من تلك الإصلاحات الزراعية .

وأوصى مجلس الوصاية أن تسعى الإدارة إلى تعيين إفريقيين فى المجلس الصناعى المشترك . وأكد مجلس الوصاية توصياته السابقة بشأن دعم الحركة التعاونية المحلية وتنميتها مشيراً إلى أن هذه الحركة من شأنها أن تمد الإدارة بالرجال الأكفاء المدربين الذين يصلحون لمناصب هامة فى المجلس الصناعى المشترك .

وقد أثبت شعب تنجانيقا فهمه للمبادئ التعاونية ، ونجحت تجربة هامة فى قبيلة « الخاجا » ، وهم جماعات من الإفريقيين فى تنجانيقا ، يعيشون على سفح جبل كليمنجارو ويمارسون الزراعة ، ومدينتهم الرئيسية « موشى » . وأهم الحاصلات التى تنتجها هذه القبيلة هى البن ، وقد أقاموا نظاماً تعاونياً متكاملا ، وانتشرت الجمعيات التعاونية فى القرى ، وكونوا اتحاداً تعاونياً عاماً فى مدينة « موشى » . وتكلف بناء المركز الرئيسى حوالى ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى ، ويشتمل على مركز اجتماعى ومضيفة وقاعة اجتماعات وأخرى للمكتبة وقد جمع الإفريقيون هذه الأموال جميعها بأنفسهم .

والاقتصاد التنجانيقى يبشر بالخير ، فقد ارتفعت أثمان الحاصلات

الرئيسية كالقطن والبن والكتان، بنسب ٤٠٠٪، ٥٠٠٪، ٦٥٠٪ على الترتيب . وفى تنجانيقا عدد كبير من الأثرياء مثل « الرويد هيتشكوك » ، ملك الكتان الذى يملك الأميال من مزارع الكتان . وجون وليامسون ، ملك الماس الذى بلغ ربحه الصافى خلال عشرة أعوام ١٢ مليون جنيه استرلينى .

ولا يعمل بالزراعة فى تنجانيقا من الأوربيين سوى قرابة ألف أوربى فقط ، بين يونانيين وبريطانيين . وموقف الأوربيين عامة تجاه الأمانى الوطنية هو المعارضة والتخوف بسبب ما توحيه إليهم الإدارة . ولكن هناك عددا منهم ، يؤمن بإمكان التعايش السلمى المنتج بين العناصر ، ومن هؤلاء « الرويد هتشكوك » ملك الكتان الذى روى عنه أنه قال « إنى أعتقد أن فرض قيادة بيضاء ، يعتبر تحكماً يهدم مصالح البيض أنفسهم ، وأنه ينبغى ترك الأمور فى طريقها الطبيعى ، وإتاحة الفرصة للقيادات الطبيعية أن تظهر ، سواء من بين البيض أو الإفريقيين أو الآسيويين »[1] .

مستقبل تنجانيقا :

وعلى الرغم من محاولات الإدارة المستمرة ، فى تعطيل تحقق أى تقدم شعبى ووعى سياسى فى تنجانيقا ، فقد قامت تشكيلات حزبية ، وطالبت القبائل المختلفة بحقها فى المشاركة فى حكم أنفسها . ولم تلبث الإدارة أن خضعت أخيراً لقبيلة المساى ــ لما اتسمت به من قوة وبأس بين رجالها ، جعل الإدارة ترضخ ــ فعينت لها زعيما من بين أبنائها مؤخراً .

وقبيلة المساى ، تعيش فى شطرين حول سفوح جبل كليمنجارو ، فى إقليمى كينيا وتنجانيقا ، وكانت لهذه القبيلة أمجادها القديمة ، تتميز ببأس رجالها وقوة شكيمتهم ، يعيش أهلها على رعى الماشية . ولما جاء الرجل الأبيض واستورد معه الأمراض والحميات وطاعون الماشية ضعفت أحوال

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢٩ وما بعدها .

هذه القبيلة ، وقسمها إلى شطرين . وعانى الشطر الذى أقام فى تنجانيقا صنوفاً من ألوان التشريد والسلب ، فانتزعت منهم أراضيهم وأصبحوا تحت رحمة الرجل الأبيض .

واستمر الحال بهم على ذلك النحو ، حتى كان الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٩ ، حين قررت الإدارة البريطانية وضع حد لهذه الأساليب العدوانية ، واختير « إدوارد بونيفاس امباروتى » رئيساً للقبيلة ، وخولت له أول سلطات إقليمية واسعة عرفها تاريخ تنجانيقا ، وقد صرح امباروتى ، بأنه لم يكن يريد هذه المسئولية الضخمة ولكن لم يكن بد من قبولها ، حيث ينبغى أن يتولى أحد الدفاع عن مواطنيه . وسار الاحتفال التقليدى فارتدى امباروتى الروب الأزرق الوطنى ، واضعاً على رأسه الريشة البيضاء الكبيرة ، وتلقى من السير « ريتشارد ترنبول » مراسم تعينه رئيساً للقبيلة .

وألقى امباروتى خطابه الأول فى الحفل ، لخص فيه بإيجاز بسيط مقنع مطالب شعب المساى ، باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المستوطنين البيض الذين ينزعون أرض الوطنيين بالقوة ، وبتخصيص نصيب للوطنيين من حصيلة مكاسب السياحة ، إذ أن الأرض التى يمارس فيها رواد السياحة رياضة الصيد ، هى من الأراضى التى انتزعت من القبيلة .

وأجاب السير ريتشارد بأسلوب ضيق الصدر ، بأن على قبيلة المساى أن تقنع بما يجود عليها به الرجل الأبيض ، وأن ترضى بما خصص لها وهو ٤٠ جنيهاً كل عام من حصيلة السياحة . وكان رد الفعل سيئاً ، فانسحبت جماهير المساى بعيداً فى أثناء خطاب الحاكم العام ، وعلق أحد المراسلين البريطانيين على ذلك بقوله : « كنت أعتقد أن هذه المسائل قد انتهت منذ ٢٥ عاماً مضت » . وقد أخذ الزعيم الجديد خطاب الحاكم العام ببساطة واستهانة وقال : « على كل حال ، فإن هذه هى البداية فقط » .

وإن النذر التى تبدو فى أفق تنجانيقا تدفع جميعها بالإدارة إلى أن تغير من

سياستها وقد عبر مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الوصاية عن ذلك بقوله : « يرى الوفد الأمريكى أنه قد تعود بعواقب خطيرة على الإفريقيين إن سمح لتقدم سياسى بطىء فى منطقة مجاورة أن يبطىء عن غير قصد من سرعة التقدم فى تنجانيقا تحت الظروف الحالية . ويثق وفدنا بأن السلطة الإدارية فى تنجانيقا سوف تشجع على التقدم السريع الذى هى جديرة به دون التأثر بالظروف التى تجاورها بالمناطق التى لا تخضع لنظام الوصاية » .

وغنى عن القول ، أن مثل هذا التسليم من جانب الولايات المتحدة إحدى أقطاب العالم الغربى ، الاستعمارى فى أساسه ، له مدلول عظيم فى تقدير ما أصبحت عليه القومية الإفريقية فى تنجانيقا ، ولا شك أن نشاط الاتحاد القومى الإفريقى فى تنجانيقا ، وهو أكبر منظمة سياسية تضم تحت لوائها مئات الآلاف من الوطنيين المخلصين ، وخاصة نشاطهم فى الأمم المتحدة أمام مجلس الوصاية ، بزعامة جوليوس ميريرى ، كان لذلك كله أبعد الأثر فى تهيئة هذا الجو المناسب للتقدم السياسى . وتتبلور أمانى الإفريقيين حول زعمائهم ، وتأييد الشعوب الآسيوية الإفريقية .

الفصل الخامس : الصومال :

إن الموضع الذى كان ينبغى فيه دراسة الصومال هو حين يتعرض الباحث للعالم العربى ، والأمة العربية ، إذ أن الصومال هو جزء من هذه الأمة ، وامتداد لهذا العالم العربى ، يشترك معها فى الأصل والدين ، وتشاركه أمانيه وآماله . ولا عجب أن يثور الصوماليون فى القطاع الخاضع للاستعمار البريطانى ويعتدوا على المذيع الذى كان يذيع وصف العدوان الغاشم على مصر عام ١٩٥٦ ، ومن الطبيعى أن يعنى العالم العربى عناية خاصة بمشكلات هذا القطر الذى هو امتداد له .

وليس ثمة شك فى أن ارتباط المستقبل بين إفريقيا وآسيا إنما هو انطباع من انطباعات صورة ذلك الماضى الذى ربط هاتين القارتين . فتتلاقى عناصر السكان

فى كل من القارتين وتنسب إلى أصل واحد ، فى أكثر من موضع ، وكما رأينا حين عرضنا لبعض أقاليم غرب إفريقيا ، فإن هناك نسبة كبيرة من الآسيويين.

وقد قدمنا أن للقارة الإفريقية أبواب أربعة ، من ناحية علم الأجناس ، وقلنا إن تلك الأبواب تفضى إلى الكتلة القارية أوراسيا . وثابت من الاستقراء التاريخى أن المداخل الشمالية للقارة لم تؤد بها إلى خير . ولم تأت لها بالسلام . فلم يكن لجبل طارق وبرزخ تونس من أثر سوى جلب النفوذ الأوربى ، بأطماعه وأغراضه الاستعمارية . هذا بينما كانت نفس هذه المنافذ هى المنارات التى نقلت الحضارات الشرقية الأصيلة التى مزجتها وحفظتها ثم علمتها لأوربا .

أما الأبواب الشرقية للقارة فقد كانت بمثابة نوافذ الإخاء الصادق ، فجلبت للقارة الحضارات ، وحملت إليها الديانات ، ونقلت إليها تمازجاً وترابطاً قوياً ممتداً من العادات ، فليس بعجيب إذاً أن يشترك الشمال الإفريقى ، والشرق الإفريقى ، مع الغرب الآسيوى فى الكثير من الخصال ، وليس بمستغرب أن تعتبر هذه المنطقة كلها وحدة صغيرة هى العالم العربى .

والصومال ، حسب موقعه الجغرافى هو الساحل الشمالى لإقليم شرق إفريقيا ، وهو المنفذ الذى يطل على بوغازباب المندب . والقرن الإفريقى ، هو الصومال بمعناه الواسع ، تمتد علاقاته عبر التاريخ مع العرب والفينيقيين ، والمصريين القدماء ، وكانت بلادهم تعرف عند المصريين ببلاد « بونت » مصدر العطر والبخور والحرير والجلود . والقرن الإفريقى أمة واحدة ، ذات حضارة مكنتها من استيعاب الحضارة الإسلامية حين جاءتها من الشرق . ثم مهدت لقيام حضارة خاصة بها ، وظهر من بين أهلها علماء فى الفقه والدين . بل إن الصومال قد اتصل فى علاقاته التجارية مع بلدان الشرق الأقصى والصين ، كما قلنا فى مقدمة هذا المؤلف .

وقد عانى الصومال أكبر معاناة من سياسة الاستعمار التى ابتليت بها القارة الإفريقية فعملت فيه يد التقسيم والتفتيت بغية أن تنال من أجزائه فرادى ما لن تناله إذا تجمع .

ومحاولات الاستعمار مع القرن الإفريقى بدأت مع هجمات البرتغال فى مطلع القرن السادس عشر ، ولكن وحدة التضامن بين الأمة العربية فى ذلك الوقت مكنت لسلطان عمان من إلقاء المستعمر إلى البحر ، ومكنت للأسطول المصرى من تحطيم قوة البرتغال فى المحيط الهندى فيما بعد نهائياً .

وفى الربع الأخير من القرن الماضى ، بدأ الاستعمار يعاود تحقيق أحلامه فى إمبراطوريات يقيمها فى إفريقيا ، وجاءت فرنسا فى عام ١٨٨٣ تحت ستار إنشاء ميناء على مدخل البحر الأحمر للتجارة ، وابتاعت قطعة من الأرض ، وأبرم « هنرى لامبرت » المبعوث الفرنسى عقداً للشراء ، حوله فيما بعد إلى وثيقة سياسية مع مشايخ تلك البقاع ، تتيح لفرنسا احتلال تلك الرقعة المباعة بجنودها . وبدأ السرطان الاستعمارى يسرى ويتسع ، ويتنافس إلى حد بلغ حافة القتال فيما بين الدول الطامعة .

وفى ١٨٨٥ بادرت انجلترا باحتلال زيلع وبربرة ، وحرصت من وراء ذلك إلى خنق الميناء الفرنسى فى جيبوتى ، وتأمين سفنها الذاهبة إلى الهند ، وبدأت المصالح الاستعمارية تتعارض واتخذ صورة سباق للسيطرة على منابع النيل ، بين كل من فرنسا وانجلترا ، ودفعت فرنسا بالإمبراطور منليك الثانى إمبراطور الحبشة إلى أن يستولى على منطقة الأوجادين فى القرن الإفريقى ، ويتوغل حتى هرر .

وفى ١٨٩٢ ، استأجرت إيطاليا من سلطان زنجبار موانئ بنادر على ساحل القرن الإفريقى ، ثم اشترتها مقابل ١٤٤,٠٠٠ جنيه .

وعلى هذه الصورة الخبيثة ، تمزقت أوصال القرن الإفريقى إلى خمسة أجزاء ، الصومال الإيطالى ، والبريطانى ، والفرنسى ، والأوجادين التى ابتلعتها أثيوبيا ، والصومال الكينى الذى ضمته بريطانيا إلى كينيا .

ولم يقبل الشعب الصومالى التفتيت الذى فرضه المستعمر ، وظهر محمد عبد الله من قبيلة جبيرة السليمانى من أولى القبائل العربية التى نزلت القرن

الإفريقى فى القرن السابع الميلادى ، وأطلق على نفسه لقب المهدى والتف حوله الصوماليون من كل مكان من الوطن الصومالى . وأصبح المهدى منذ عام ١٩٠٢ مصدر خطر ومتاعب للقوات الاستعمارية الثلاث ، وقد استطاع بقواته الكثيرة ، وبمساعدة الطبيعة الجبلية ووعورة الطرق أن يطرد البريطانيين حتى شريط ساحلى ضيق . ولكن لجأ الاستعمار إلى الخداع والحيلة والخيانة حتى تمكن أخيراً فى عام ١٩١١ من قتل المهدى ، فخلا له الجو واستقرت له الأوضاع فى الأقاليم الخمسة .

ولكن مطامع الاستعمار البريطانى كانت تتصارع مع الاستعمارين الإيطالى والفرنسى . فأعلنت بريطانيا فى ١٩٣٣ تأييدها لأمانى شعوب الصومال فى الوحدة ، وقد هدفت من ذلك إلى تجميع مقدرات الشعب الصومالى تحت سلطانها ، وعمدت إلى تبنى فكرة الصومال الكبير . وكان رد فعل هذه السياسة أن سارعت إيطاليا إلى غزو الحبشة عام ١٩٣٥ حتى تفوت على الاستعمار البريطانى سياسته ، وحتى تنشئ لنفسها إمبراطورية إفريقية .

وانتهزت بريطانيا الحرب العالمية الثانية ، فاحتلت الصومال الإيطالى عام ١٩٤١ ثم طاردت الإيطاليين فى الحبشة ، وأبرمت فى ٣١ من يناير ١٩٤٢ اتفاقية مع أثيوبيا وضعت فيها منطقة أوجادين تحت الإدارة البريطانية . وظنت بريطانيا أنها قاربت بذلك تجميع أقاليم الصومال كلها تحت إدارتها فيما عدا الصومال الفرنسى . ولكن ظهرت عقبتان فى هذا السبيل ، فمن ناحية أولى وجدت بريطانيا أن الشعب الصومالى يحرص كل الحرص على أن تكون وحدته غير مشوبة بأى تسلط خارجى . ووجدت من ناحية ثانية أن الصومال الإيطالى يوشك أن يصير إلى الإشراف الدولى بموجب قواعد ميثاق الأمم المتحدة التى كانت مبادئها تصاغ فى ذلك الوقت .

ولم تلبث بريطانيا أن عدلت من سياستها وسلمت إقليم أوجادين إلى أثيوبيا مرة ثانية عام ١٩٤٤ ، وتضافرت بريطانيا مع سائر قوى الاستعمار

للوقيعة بين شعب الصومال وجارته أثيوبيا ، ومالت حينا إلى هذا الجانب ، وتارة إلى ذاك ، حتى تصطنع المشكلات التى تعوق طريق حرية شعب الصومال واستقلاله .

وتحولت بريطانيا عن تأييدها لفكرة الصومال الكبير ، حين وجدت أنها لن تؤدى بها إلى السيطرة على الصوماليات وضمها للكومنولث(١) . وخرج الصومال الإيطالى من تحت يد بريطانيا ، ووكل أمره إلى الأمم المتحدة ، وانطلق تحت إشراف المجلس الاستشارى الذى يضم كولومبيا والفلبين والجمهورية العربية المتحدة ، يسير حثيثاً نحو الاستقلال الكامل . وبدأت بريطانيا تدبر المؤامرات لعرقلة تقدم الصومال نحو الاستقلال ، فكان أن اغتيل كمال الدين صلاح ، ممثل الجمهورية العربية المتحدة فى المجلس الاستشارى ، بأيدى التعاون المتآمر بين القوى الاستعمارية . وكان الاستعمار يخشى أكثر ما يخشى القوى العربية المتحررة التى أصبحت مصدر فزع ورعب له ، فهو يعرف الرابطة القوية التى تشد الصومال إلى العالم العربى ، وبات يخشى أن يسعى العرب إلى تحرير الصومال مرة أخرى . وانطلقت قوى البطش فى أجزاء الصومال تحت الإدارتين البريطانية والفرنسية تشرد العرب ، والأحرار ، وعمدت فى الصومال تحت الوصاية الدولية إلى المؤامرات والاغتيالات . ثم هى بعد ذلك تسعى فى الأمم المتحدة لتمديد فترة الوصاية لمدة عشر سنوات أخرى ، مع إعادة تأليف المجلس الاستشارى من كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حتى يصبح الجو خالصاً للمؤامرات الاستعمارية .

---

(١) صرح إمبراطور أثيوبيا فى ١٣ من مارس ١٩٥٩ بقوله : « إن بريطانيا التى ادعت لنفسها منذ خمسة عشر عاماً الحق فى إنشاء الصومال الكبير ، وعدتنا أخيراً بأنها قد تنازلت عن هذه السياسة الموجهة ضد مصالحنا ، وليس فى وسعنا إلا الانتظار لتنفيذ ذلك الوعد . والواقع أنه يوجد تياران فى الأوساط الغربية يرميان إلى توحيد الصوماليين الإيطالى والإنجليزى ويرى بعض الساسة الإنجليز إبقاء المسألة معلقة أملا فى تحقيق أكبر كسب سياسى لهم من وراء ذلك » .

وقال : « يجب أن يستقل الصومال الإيطالى استقلالا حقيقياً » .

وليس ثمة شك فى أن استقلال الصومال سيكون نقطة تحول خطير فى القرن الإفريقى ، وشرق إفريقيا كله ، وخاصة بالنسبة للمستعمرات البريطانية المتاخمة له فى كينيا وأوغنده والصومال البريطانى بل يهدد أيضاً مصالح بريطانيا فى الجنوب اليمنى المواجه له . لهذا كله كان حرص بريطانيا على مقاومة استقلال الصومال تحت الوصاية .

وإحكاماً لسلسلة المؤامرات ، سعت بريطانيا لدى أثيوبيا ، تبذر فيها بذور الشك نحو استقلال الصومال ، والإيحاء إليها بمطامع مزعومة فى التوسع . وإن الذى لا مراء فيه هو أن قيام دولة صديقة قوية أمر يساعد على النهضة الإفريقية الشاملة ، وأن أثيوبيا مخدوعة فى اعتقادها بأن ثمة خطراً فى قيام الصومال الكبير .

أما إيطاليا ، وهى القائمة بالإدارة ، فهى لم تنس لبريطانيا عداوتها ، وانتزاعها لإمبراطوريتها فى إفريقيا . ولذلك فهى تعمل جاهدة على تأييد الصومال والمطالبة له بحقوقه كاملة ، لما تعلمه من الأثر الخطير لقيام صومال قوى مستقل على البقية الباقية من الإمبراطورية البريطانية فى إفريقيا ، فتكون بذلك قد انتقمت لنفسها من بريطانيا . وفى نفس الوقت سوف تتيح لها هذه السياسة كسب صداقة الشعب الصومالى وحكومته القوية الوليدة ، فتعوض بهذه الصداقة قدراً من خسارتها الاستعمارية ، وترسى دعائم علاقات جديدة مع الصومال المستقل فى احترام وثقة متبادلين .

ولجأ التآمر الاستعمارى إلى حيلة جديدة قديمة ، جديدة فى هذا الركن من العالم وقديمة فى فكرتها التفريقية ، فيهمس فى أذن أثيوبيا بأن تكتل الصومال هو تكتل دينى يراد به أن يناهض المسيحية فى أثيوبيا ، وهو يبغى من وراء ذلك إثارة الحفيظة الدينية فيكسب من وراء الشقاق ، وفى نفس الوقت يشيع أن أثيوبيا تعارض استقلال الصومال . ولكن زعماء الصومال بادروا إلى الاتصال المباشر ، فأبرقوا باسم رئيس وزراء الصومال فى مطلع ١٩٥٩ إلى

إمبراطور أثيوبيا معربين عن دهشتهم من معارضة الحبشة لوحدة الصومال . ولم يلبث الإمبراطور أن أنكر وجود مثل تلك المعارضة ، مؤكدا أن اتجاه بلاده لا يعدو الحرص على عدم المساس بحدودها . وتنكشف مخادعات الاستعمار ، وتتضح النوايا الحسنة بين الأشقاء .

ويمضى المستعمر غير يائس فى بث سمومه فيشيع بين الأثيوبيين أن الصومال يجد تأييداً قوياً من جانب الدول العربية ، لأن الصومال عربى فى أصوله ، وأن شعب الصومال يعتبر نفسه امتداداً للشعوب العربية ، وجزءاً من الأمة العربية . وإن الحقيقة التى لا يرقى إليها أى شك ، أن الصومال بلد عربى فعلا ، وأن شعبه جزء من الأمة العربية ، سواء فى حياته أو فى تقاليده أو فى عاداته ، وتلك حقيقة التاريخ والواقع . ولكن تأييد العالم العربى للصومال ليس لمجرد هذه الرابطة ، إذ أن العالم العربى بما يؤمن به من مبادىء الحرية وحق الشعوب فى تقرير المصير وفى الاستقلال يؤيد كل شعب مكافح . فهو يؤيد الكمرون ونياسالاند وكينيا وجميع البلاد الساعية إلى الاستقلال . وهو فى نفس الوقت يحرص كل الحرص على طيب العلاقات مع الدول الإفريقية المستقلة الأخرى ، فيحرص فيما يحرص على علاقاته مع أثيوبيا ، التى تربطه وإياها ، وشائج الصداقة والجوار ، بل الرابطة الدينية ذاتها .

سياسة التفتيت والاضطهاد فى قطاعات الصومال :

ترتبط السياسة الاستعمارية فى قطاعات الوطن الصومالى الممزق ، والتى تهدف إلى تشريد الأحرار وتفتيت النزعة الاتحادية ، أشد الارتباط باقتراب صوماليا «الصومال تحت الوصاية الدولية» من استقلاله . فيزيد قلق المستعمر ، ويمعن فى سياسته الإرهابية لكبت الصيحة الوطنية المدوية .

فى الصومال الفرنسى :

تبلغ مساحة الصومال الفرنسى ٨,١٠٨ أميال مربعة ، وتقع عاصمته وميناؤه الكبير جيبوتى فى مواجهة ميناء عدن البريطانى . وقد وقف الاستعماران

الفرنسى والبريطانى وجهاً لوجه فى تسابقهما للسيطرة على المداخل البحرية منذ نهاية القرن الماضى . وقد رأينا كيف أن فرنسا قد حاولت أن تربط مستعمراتها فى غرب إفريقيا بمستعمرتها الوحيدة فى الصومال فى شرقها ، بالتوغل من السودان الفرنسى نحو الشرق ، وكيف أن بريطانيا وقفت لها بالمرصاد وكانت نتيجة التقاء القوتان على هذا النحو أن احتفظتا لأثيوبيا باستقلالها ، من دون سائر الأقاليم الإفريقية الأخرى التى كانت نهباً للتقسيم الاستعمارى .

وما تزال فرنسا تحلم بأن تجعل من ميناء جيبوتى مركزاً تجارياً هاماً وموقعاً استراتيجياً وتأمل أن تتطور به ليصبح بديلا عن محمية عدن التى يكافح أهلها العرب فى سبيل انتزاعها من بين براثن الاستعمار البريطانى . وبذلت فرنسا كل ألاعيبها السياسية لعزل شعب الصومال الفرنسى عن النزعة التحررية التى تجتاح الصوماليات الخمس . وهى تتعاون فى ذلك مع أعداء العرب الأول ، اليهود فى فلسطين المحتلة ، فتؤيدهم فى المطالبة بحق المرور فى خليج العقبة عبر مضايق ثيران ، وتساند ادعاءاتهم فى حق المرور فى قناة السويس ، ثم هى بعد ذلك تمنح لليهود امتيازات للإقامة فى جيبوتى حتى يتكاثر عددهم ، وتتيح للمؤسسات اليهودية تولى كثيراً من المشروعات فى تلك الميناء . ومن ناحية ثانية ، أنشأت بالاتفاق مع حكومة أثيوبيا خطاً حديدياً يربط الميناء بأديس أبابا ، وإقامة معبر جوى منها إلى إقليم تشاد الخاضع لفرنسا . وتريد فرنسا بذلك أن تمهد لطريق تجارى جديد للمحيط الهندى .

وأقامت فرنسا فى جيبوتى قاعدة عسكرية كبرى ، تتخذها مركزاً للعدوان الذى تتسم بها سياستها فى كل مكان ، وهى تغرى أثيوبيا وتثيرها على العرب بدعوى أنهم يؤيدون حقوق المسلمين فى أريتريا التى انتزعها الاستعمار وأخضعها للنفوذ الحبشى . ومن ناحية ثانية ، فهى تتخذ من موقف الصهيونية فى فلسطين المحتلة حلفاء لها ، فى مثلث من إيلات إلى مشاقا إلى جيبوتى .

ولكن أبناء الصومال حملوا لواء الثورة ، والتفوا حول حزب « الاتحاد الديموقراطي » وانطلق النداء المدوى يتجاوب مع دعوة الصوماليين فى كل أركان الوطن الممزق ، يريدون الوحدة. وجاء ديجول فى سبتمبر ١٩٥٨ بدستوره ، وزيفت فرنسا استفتاء فى الصومال الفرنسي ، وزجت بالأحرار فى السجون ، وأقالت رئيس وزراء الصومال الفرنسي ورئيس حزب الاتحاد الديموقراطي . ومنعت الاجتماعات العامة وصادرت الحريات ، ثم توجت أعمالها أخيرا باعتقال الزعماء الوطنيين جميعهم وحل الأحزاب .

ويبلغ تعداد الصوماليين فى القطاع الخاضع لفرنسا قرابة ٦٧,٩٣٤ نسمة من بينهم ٤,٢٠٠ نسمة من العرب ، ويصل تعداد المسلمين فى الصومال الفرنسي ٩٩٪ من مجموع السكان . ولذلك فقد باءت كل محاولات الاستعمار الفرنسي لإقامة منشئات صناعية يهودية فى جيبوتى بالفشل ، فقاطعها الأهالى[1] .

وما يزال الصومال الفرنسي يقارع الاستعمار الوحشى بعنف وقوة ولن يستطيع الفرنسيون مهما زيفوا وأرهبوا أن يمنعوا الشعب من أن ينتزع لنفسه حريته واستقلاله ووحدته .

فى الصومال البريطانى[2] :

تبلغ مساحة الصومال البريطانى ٧٦,٩٩٧ ميلا مربعا ، وتعداد سكانه ٦٤٠,٠٠٠ نسمة ، نسبة المسلمين فيهم أيضاً ٩٩٪ . وقد بدأ الاحتلال البريطانى كما قدمنا منذ ١٨٨١ ، ثم أعلنت الصومال مستعمرة بريطانية عام ١٨٨٤ . ومنذ ذلك التاريخ تعرض شعب الصومال لصنوف الاضطهاد والتعذيب والتنكيل بالأحرار فمنعت انجلترا الماء والسقاية عن الوطنيين ، لتجبرهم على اتجاهات سياسية معينة .

(١) أقامت فرنسا مصنعا يهوديا لتجفيف اللحوم فى جيبوتى عام ١٩٥٧ ، لتصديرها إلى إسرائيل . ولكن الوطنيين رفضوا التعاون مع ذلك المصنع وأن يبيعوه أبقارهم مهما بالغ فى عرض أثمان مرتفعة وقد حاول المستعمرون استجلاب الأبقار من أثيوبيا فأفلحوا بادئ الأمر ، ولكن ثورة الشعور الوطنى فى الصومال وفى اريتريا أدت إلى انقطاع هذا التمويل وفشل المشروع وأغلق المصنع أبوابه .

(٢) انضم الصومال البريطانى إلى جمهورية صوماليا الجديدة فى أول يوليو ١٩٦٠ .

وأقوى الأحزاب فى الصومال البريطانى هو حزب الرابطة الصومالية الذى ينادى بوحدة أقاليم الصومال جميعها وعودة الصومال الكبير . واستخدمت بريطانيا شتى ألوان الاضطهاد فحاربت التعليم . فلم تسمح بقيام المدارس سوى مدرستين على المستوى الابتدائى والثانوى منذ عام ١٩٣٧ حتى اليوم . وحرمت الحريات العامة . فى الصحافة والاجتماعات العامة وطاردت أعضاء الأحزاب القومية .

وسارت بريطانيا ممعنة فى سياستها التى تهدف من ورائها إلى الإبقاء على حالة من التخلف الفكرى والسياسى بين أبناء الصومال ، حتى تظهره بمظهر العاجز الضعيف وتوجت سياستها التعسفية بإصدار مجموعة من القوانين الجائرة ، الغرض منها كبت الحريات وتهديد الآمنين وإرهاب الأحرار الوطنيين ، وبموجب هذه القوانين تقوم السلطات الاستعمارية كل يوم بممارسة الإرهاب العلنى بإعدام عدد من المواطنين الأحرار . وقد أصدرت بريطانيا هذه القوانين لتزييف الحياة النيابية قبيل بدء الانتخابات التشريعية التى وجدت نفسها مرغمة على السماح بقيامها فى مطلع هذا العام .

وقد كان الصومال البريطانى يخضع لنظام من الحكم غريب ، فقد كانت جميع السلطات مركزة فى يد الحاكم العام ، حتى أواخر عام ١٩٥٨ ، حين قامت اضطرابات وطالب الصوماليون بحقهم فى الحكم والتشريع ؛ فاضطرت إلى إدخال تعديلات صورية ، بأن يختار الحاكم مجلساً استشارياً من ١٣ عضواً . ولكن لم يخدع الشعب ، واستمرت الاضطرابات حتى اضطر المستعمر إلى الوعد بإقامة هيئة تشريعية على أساس انتخابات عامة .

وبدأ مدلول عام ١٩٦٠ يعنى شيئاً خطيراً بالنسبة لبريطانيا ، فهى قد درجت على سياسة تحرم الصومال البريطانى من إحراز أى تقدم سياسى أو ثقافى ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى إبقاء سيطرتها على الإقليم ، وأن تتمكن إذا ما أتيح لها أن تضم سائر أقاليم الصومال الأخرى تحت سيادتها ،

من أن تستغل أبناء الصومال البريطانى فى التأثير على الأقاليم الأخرى . ولكن تنقلب سياستها وبالا عليها اليوم ، فإن الصومال تحت الوصاية الدولية قد بلغ شأواً كبيراً فى وعيه السياسى وانتشار الثقافة فيه . وهو وقد وجد قدرا من الاعتدال من إيطاليا فى معاملتها ، لا يضمر لها ذلك الحقد الذى يضمره أبناء شعب الصومال فى الإقليم البريطانى لبريطانيا التى تضطهدهم وتشردهم ، ولذلك فإن دخول الصومال فى وحدة كبرى ، معناه ضياع الصومال البريطانى إلى الأبد .

وتدور السياسة البريطانية اليوم فى هذه الحلقة المفرغة ، لا تدرى كيف تتصرف . فهى تبطش تارة بالأحرار فترى عوامل الحقد والبغض تتزايد ضدها ، ثم تعود فتبذل الوعود ، وتريد أن تدعى لنفسها مركز الناصح الأمين ، فتحذر أبناء الصومال البريطانى من سيطرة أبناء الصومال الإيطالى الأقدر منهم والأكثر ثقافة ووعياً . وأعجب به من تحذير ، وكأن بريطانيا التى انتهى بها استعمارها للبلاد ثلاثة أرباع القرن أو تزيد ، ولم تحقق للبلاد أى تقدم ، تخشى على أبنائها من مواطنيهم وإخوتهم .

وتلجأ بريطانيا كأسلوب يائس أخير ، إلى محاولة عرقلة استقلال الصومال تحت الوصاية الدولية . فتتعاون مع قوى الاستعمار الفرنسى وتساندها فى ذلك المصلحية الرأسمالية الأمريكية ، فى محاولة التأثير على الأمم المتحدة لإطالة فترة الوصاية عشر سنوات أخرى .

فى الصومال الإيطالى — تحت الوصاية الدولية[1] :

تبلغ مساحة الصومال حوالى ١٥٠ ألف ميل مربع ، ويسكنه قرابة المليون وثلث المليون من الصوماليين بالإضافة إلى ٣٠ ألف عربى ، بجانب جالية آسيوية من الهنود والباكستانيين تبلغ الألف . وأغلب الجالية الأوربية من الإيطاليين الذين كانوا يتولون الوظائف العامة ، ويسيطرون على الميدان التجارى ، ولكن تعدادهم الذى قدر عام ١٩٥٣ بحوالى خمسة آلاف ، آخذ فى التناقص بسرعة لقرب استقلال البلاد .

(١) أعلن استقلال جمهورية صوماليا فى أول يوليو ١٩٦٠ .

وعاصمة الصومال تحت الوصاية ، هى مقدشوه أو مقديشيو ، على ساحل المحيط الهندى ، ولها تاريخ معروف مجيد ، رأينا جوانب منه فى مقدمة هذا المؤلف وتقترن دائماً بتاريخ إفريقيا القديم .

وقد وضع الصومال تحت الوصاية الدولية منذ عام ١٩٤٩ بموجب قواعد الوصاية التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، وقد كانت الظروف الدولية السياسية التى أحاطت بتقرير الوصاية على الصومال على نحو مكن لفكرة الوصاية أن تطبق بمعناها الكامل المقصود بها ، والتى تحقق للصومال نمواً جدياً ووعياً سياسياً يجعله يصل فى زمن قصير محدد لمرحلة الاستقلال الكامل .

وخلاصة هذه الظروف هى كما قدمنا تعارض المطامع والمصالح الاستعمارية فقد كان الاستعمار البريطانى يطمع فى جذب الصومال ، عن طريق تبنى فكرة الصومال الكبير ووضعه فى نطاق الكمنولث البريطانى . وقد دفع هذا الاتجاه من جانب بريطانيا بإيطاليا أن تحرص على أن يدخل الصومال تحت الوصاية الدولية لتفوت على بريطانيا أطماعها . ثم إن نفس هذا التعارض بين المصالح الاستعمارية جعل بريطانيا تطالب فى مجلس الوصاية حين تقرر مبدأ الوصاية على الصومال ، أن يكون لمجلس الوصاية سلطة فعالة فى الرقابة على الإقليم ، بأن يشكل المجلس لجنة للإشراف القريب المستمر ، ولم تكن بريطانيا فى ذلك تنظر إلى مصلحة الصومال المجردة ، بل كانت تبغى من وراء ذلك التضييق على إيطاليا فى إدارتها للإقليم . ومن ناحية ثانية ، فإن إيطاليا ، وقد أحست بهذا الاتجاه من جانب بريطانيا ، ووجدت أن روح الصوماليين تميل إلى تقدير مثل هذا الموقف ، وتوشك أن تميل إلى السياسة البريطانية ، نهجت سبيلا فى إدارتها للإقليم ، تهدف به إلى كسب ثقة الصوماليين . وهى كما قدمنا أرادت بذلك تحقيق هدفين : الأول إبعاد الصومال عن فكرة الانضواء تحت راية الكمنولث ، ولم يكن ذلك بدوره حرصاً على مصالح الصومال ، وإنما كان نكاية فى الاستعمار البريطانى . والهدف الثانى ، أنها وقد وجدت ألا مفر من

خروج الصومال من تحت سلطانها المباشر . أرادت بكسب وده أن تبقى على علاقة معه مبنية على الفهم المتبادل وحسن التقدير .

وانفرد الصومال بهذا اللون من رقابة الأمم المتحدة عن كثب للإدارة وليس من شك أن ذلك كان كسباً للنزعة التحررية فى البلاد ، وكان كسباً أكثر حين قرر مجلس الوصاية تشكيل المجلس الاستشارى من ممثلين ثلاثة عن (مصر) الجمهورية العربية المتحدة ، وكولومبيا ، والفلبين .

ولكن مؤامرات الاستعمار لم تنته ، فهو وقد وجد أن الصومال بفضل ظروف تنازع القوى الاستعمارية على النحو الذى فصلناه ، قد تمكن من الانتفاع الفعال بنظام الوصاية وتحت إرشاد المجلس الاستشارى ، قفز طفرات كبيرة إلى الأمام ، بحيث لم يعد ثمة تنازع حول استقلاله الكامل عام ١٩٦٠ ، وحين تكشف له مدلول ذلك كله ، اتجه إلى التآمر . فحاولت الدول الغربية أن تلغى المجلس الاستشارى فى أثناء مناقشة شئون الصومال فى يناير عام١٩٥٦ ولكن باءت المحاولة بالفشل بفضل تمسك دول آسيا وإفريقيا ، وفى مقدمتها مندوب مصر فى مجلس الوصاية ، وتحول المستعمر إلى أساليب الاغتيال فكان أن لقى المندوب المصرى فى المجلس الاستشارى مصرعه على أيدى عملاء الاستعمار .

ومن ناحية ثانية ، حاولت الإدارة أن تفوت على المجلس الاستشارى ممارسة اختصاصاته فادعت أن القوانين أصبحت بيد وزارة وطنية ،ولاينبغى لذلك عرضها على المجلس الاستشارى ، إلا إذا أحالها إليه مجلس الوزراء . ولما كان للحاكم حق الاعتراض على القوانين ، فإن مقتضى ذلك أن تصبح سلطة التشريع خاضعة لرغبة السلطة القائمة بالإدارة خضوعاً كاملا . وقد تنبه مجلس الوصاية . وكشف المجلس الاستشارى فى تقاريره عن مغزى تلك المؤامرة ، فأصدر توصيته بأن يخول للمجلس الاستشارى سلطة معاونة المجلس التشريعى مباشرة ، وأن يدعى المجلس التشريعى للصومال إلى الاسترشاد برأى المجلس الاستشارى .

وتلجأ إيطاليا إلى مناورات مكشوفة تهدف من ورائها إلى استبقاء بعض نفوذها فى الصومال بعد استقلالها . فهى قد حرصت فى الأعوام الأخيرة على أن تظهر ميزانية الصومال بعجز يقارب النصف ، ثم هى ترسم بعد ذلك خطة للتشكيك فى إمكان انفراد الصوماليين بحكم أنفسهم فى ظل هذا العجز ، وتلتقى تلك الأهداف مع أغراض القوى الاستعمارية الأخرى التى تخشى من استقلال الصومال ، فتنصح بأن يتراخى تقرير الاستقلال لفترة أخرى : وتدعى إيطاليا أنها تكمل العجز من ميزانيتها الخاصة ، بل تتمادى فى الكرم الدعى ، فتبذل وعدها بأنه حتى إذا استقل الصومال فهى سوف تستمر فى تقديم عونها المادى ، وتعوض هذا النقص . ولا شك أن ذلك القول مفضوح ينم عن مؤامرة مكشوفة ، إذ أن الصومال غنى بالثروات المعدنية والزراعية والحيوانية ، التى لو استغلت أحسن استغلال لكانت كفيلة بتعويض ذلك العجز الوهمى فى الميزانية .

ولكن ، هل حقاً لن يعيش الصومال إذا هجرته إيطاليا ؟ وما هو أساس الاقتصاد الصومالى ؟ وهل يقوم الاقتصاد الصومالى حقاً على المساعدة التى تقدمها إيطاليا ، بل هل هى تقدم مساعدة ما ؟

إن الذى يأخذ ادعاءات إيطاليا مأخذ الصدق يخيل إليه أنها تخسر الكثير فى إدارتها للصومال ، فواعجبا ! إن الاقتصاد الصومالى يقوم على زراعة الموز ، ويتولى تلك المزارع الضخمة إيطاليون ، بطريق الامتياز وتمنح الإدارة لتجار الموز إعفاءات جمركية ضخمة بحيث جعلت من الموز مورداً كبيراً للكسب ، ولكن فى التعامل مع إيطاليا وحدها . وبذلك فعندما يستقل الصومال لن تصبح تلك التجارة مربحة ، وإن الناظر إلى الميزان التجارى للبلاد يجد أن إيطاليا هى العميل الأول للصومال ، فصادرات الصومال إليها تبلغ ٤٧ مليون صومالو ، ووارداتها منها ٥٠ مليونا . بينما لا تتعدى صادرات الصومال إلى أية دولة أخرى خمسة ملايين صومالو .

وتقرر بعثة البنك الدولى ، وهى جهة اختصاص فنية ، أنه من الممكن إن أحسن وضع برامج خلال فترة قبل انتهاء الوصاية ، تحقيق قدر من الإنماء الاقتصادى بحيث يجعل المساعدة الخارجية الاستثنائية غير لازمة إلا لمدة قصيرة محدودة وبقدر محدود . كما قررت أيضاً أنه من الممكن إذا لم يتيسر ضمان المعونة بعد عام ١٩٦٠ ، أن يتم التوازن الاقتصادى بطريق ضغط حاسم للنفقات العامة والواردات . وطالبت البعثة بوجوب إنهاء الغموض الذى يحيط بمستقبل المساعدات المالية .

الاتجاهات السياسية فى الصوماليات :

قدمنا أن الاستعمار حين مزق الصومال إلى أقسامه تلك التى يعرف بها اليوم حرص على أن يطبع كل قسم بطابع يميزه عن الأقسام الأخرى ، ويهدف من وراء ذلك إلى الإبقاء على حالة التفتت التى تمكنه من السيطرة . والاستعمار يخشى اتحاد الصوماليات أكثر من اتحاد أى مناطق أخرى فى إفريقيا كلها ، وذلك لما تتميز به الصوماليات من موقع استراتيجى حيوى . فهو موقع هام من وجهة نظر المصالح الأمريكية فى بترول الجزيرة العربية بالإضافة إلى أهميته الحربية بالنسبة للدفاع عن آسيا وإفريقيا وحماية المصالح الأمريكية فى كل منها . وانجلترا تريد أن تستعيض بالصومال عن فقدها لقناة السويس ، وأن تتخذ منه قاعدة تؤمن بها قاعدتها فى عدن . وفرنسا ، تحلم كما قدمنا ، بتحويل الصومال الفرنسى إلى مركز تجارى وعسكرى ، بالتعاون مع إسرائيل ، والثلاثى التجارى من يافا إلى إيلات إلى جيبوتى ، ثم أديس أبابا ، وعبر الجسر الجوى حتى تشاد .

ومن ناحية ثانية ، فإن الاستعمار لم ينس أن الصومال المتحد يكون قوة دافعة ، ويعتبر قلعة إفريقيا المنيعة ، والتاريخ ما يزال يذكر كيف صد الصومال هجمات الأساطيل البرتغالية . هذا بالإضافة إلى المعانى السياسية التى تدعم القومية الإفريقية الصاعدة فى سائر الأقاليم الإفريقية ، حتى ليكاد

الاستعمار يشعر بأن عام ١٩٦٠ يحدد المرحلة النهائية لبقائه فى إفريقيا بأسرها .

لهذا كله ، فإن الصراع سجال بين القوى الاستعمارية وبين النزعة الاتحادية فى الصوماليات ، وتعمل الدول الاستعمارية فى السر والعلن لعرقلة استقلال الصومال تحت الوصاية ، لأن ذلك الاستقلال سيكون حجر الزاوية فى وحدة الصومال . ولكن القوى التحررية فى الصوماليات تحشد جهودها لتساند الدعوة إلى الوحدة وإلى قيام الصومال الكبير .

الحركات الحزبية فى الصوماليات :

تتبلور مبادىء وأهداف الحركات الحزبية والمنظمات السياسية فى أجزاء الصومال جميعها حول توحيد الأجزاء المقسمة ، وضم الصوماليات الخمسة فى وحدة سياسية واحدة . وفى مقدمة هذه الأحزاب ، حزب الاتحاد الديموقراطى فى الصومال الفرنسى وحزب الرابطة الوطنية الصومالية فى الصومال البريطانى وحزب وحدة شباب الصومال وحزب صوماليا الكبرى فى الصومال تحت الوصاية .

تلك هى الأحزاب الرئيسية الهامة فى الأقسام الصومالية الثلاثة التى أجيزت فيها الحركات الحزبية . وهذه الأحزاب جميعها تضع الهدف الأول لها وحدة البلاد ، بل إن أسماءها جميعها تدل على الوحدة والاتحاد . وتعاهدت أحزاب الصومال على أن تتساند فى سبيل تحقيق هدفها الأسمى وأن الرابطة التى تجمع أبناء الصوماليات ، من وحدة فى الأصل وانتماء إلى دين واحد قويم متين ، والاشتراك فى تقاليد وعادات واحدة ، ووجود لغة مشتركة هى العربية (الرسمية) والسواحلية (العامية) ، ذلك كله بالإضافة إلى عدم وجود حواجز طبيعية تبرر وجود فواصل وحدود سياسية بين أجزاء الصومال يجعل من فكرة الصومال الكبير فكرة شعبية يؤمن بها الشعب الصومالى جميعه من الصومال الكينى حتى الأوجادين فى الحبشة .

وكان من الطبيعى أن يتزعم الصومال (الإيطالى) تحت الوصاية ، الدعوة

إلى الوحدة الصومالية ، وبعد أن تشكلت الحكومة الوطنية الأولى فى الصومال تحت الوصاية فى مطلع عام ١٩٥٩ ، تقدمت الحكومة التى يرأسها السيد عبد الله عيسى رئيس حزب وحدة الشباب الصومالى ، بمشروع إلى المجلس التشريعى يطالب بوحدة الصوماليين جميعاً . وقد جاء فى المذكرة التفسيرية لذلك المشروع عرض سريع لتاريخ الصوماليات كلها ، وبيان بالمظاهر المشتركة التى تدل على وحدة الشعب الصومالى . وتتلخص المطالب التى وردت فى المشروع فى ثلاث نقط رئيسية . الأولى الاستقلال الفورى للصومال تحت الوصاية بمجرد انتهاء الوصاية بنهاية شهر ديسمبر ١٩٥٩ ؛ والثانية إنشاء جيش وطنى للبلاد حتى لا تقوم الدعوى التى يريد بها الاستعمار إبقاء بعض قواته بالبلاد . والثالث ، وحدة الصوماليات الخمس فى دولة واحدة تجمع شتات الشعب الذى مزقه الاستعمار.

مشكلة الحدود الصومالية الأثيوبية :

إن المستعمر ، حين أعيته الحيل فى تفتيت عزم الشعب الصومالى على الوحدة والاستقلال ، وحين سدت فى وجهه كل مداخل الخيانة والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، عمد إلى مؤامراته الأخيرة التى كان قد أعد عدته لها من قبل ، واحتفظ بأسبابها ليثيرها عند ما يحتاج إليها . فقد قدمنا أن الاستعمار البريطانى وهو الذى يتزعم المؤامرات فى الشق الشرقى من إفريقيا ، قد احتل الصومال تحت الوصاية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وهو حين سلم البلاد للإدارة الإيطالية ، وضع بذور المشكلة التى تعرف اليوم بمشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية ، فاستبقى بضع مناطق من الصومال الإيطالى وتنازل عنها لأثيوبيا بموجب معاهدة ثنائية عام ١٩٥٤ . واليوم ، يثير الاستعمار شقيقين متجاورين ، الصومال وأثيوبيا ، ما كان ينبغى أن يثور أى منهما على الآخر ولكنها سياسة الاستعمار دائماً . ويحاول الاستعمار وصحافته إيهام أثيوبيا بأن ثمة مؤامرة عربية مسلمة للإحاطة بها ، وأنه ينبغى على أثيوبيا أن تكون أبعد نظراً وأعمق فهماً لحقائق الأشياء .

وقد بادرت أول وزارة صومالية وطنية برئاسة السيد عبد الله عيسى ، إلى الإبراق إلى إمبراطور أثيوبيا مباشرة ، مبدية الدهشة البالغة لموقف أثيوبيا من مشروع الوحدة الصومالية ، ومناشدة الإمبراطور التدخل بحكمته ، ليحمل حكومة أثيوبيا على تعديل موقفها ، ومستثيرة النزعات الطيبة القائمة بين الشعبين المتآخيين ، ومؤكدة حرص الصومال حكومة وشعباً على نمو واطراد العلاقات الودية الصديقة مع أثيوبيا .

ولم تلبث النزعة الطيبة أن تغلبت ، وأظهرت أثيوبيا قدراً كبيراً من الفهم والحرص على العلاقات الودية ، وأنكرت فى ردها أية معارضة من جانبها بشأن استقلال الصومال تحت الوصاية الدولية أو وحدة الشعب الصومالى وجاء فى مذكرة وزارة الخارجية الأثيوبية أن أثيوبيا وليبريا ، كان لها دور كبير فى تحديد موعد لاستقلال الصومال عام ١٩٦٠ . وقالت المذكرة إن كل ما تعترض عليه أثيوبيا هو أية محاولة للمساس بحدودها الحالية ووحدة أراضيها ، وأن تظل منطقة الصومال الحبشى تحت الإدارة الأثيوبية ، بما فى ذلك إقليم الأوجادين ، أى إصرارها على موقفها بشأن مشكلة الحدود ، وهذه هى نقطة الضعف الهامة فى رد إمبراطور أثيوبيا .

ولا شك أن مهمة أثيوبيا باعتبارها دولة إفريقية مستقلة ، التزمت بمقررات مؤتمرات باندونج ، والقاهرة ، وأكرا ، وباعتبار أنها تسير فى الركب المتحرر الهادف إلى تقرير حق استقلال الشعوب الإفريقية ، مهمتها الأولى أن تقدم كل عون وتضحية فى سبيل دعم استقلال ووحدة الشعب الصومالى . وينبغى عليها ألا تلقى بالا للدسائس التى ينفث سمومها الاستعمار والتى تهدف إلى الوقيعة بين شعبين شقيقين .

ولا ريب أن سموم المستعمر المكشوفة الأهداف ، لن تجد لنفسها ميداناً خصباً فى نفوس الأثيوبيين . فإن المنطق يقتضى أن تعرف أثيوبيا أن وجود دولة قوية بجوارها إنما هو سند لها وعون كبير ، وخاصة بعد أن عزمت الشعوب

الإفريقية على محاربة الاستعمار فى بلادها ، وعلى مساعدة الدول الصغيرة فى نيل استقلالها . وإن الصومال الكبير سيكون حماية لأثيوبيا من المناورات الاستعمارية ، لأنه سيكون اتحاداً حراً بعيداً عن النفوذ الأجنبى والأحلاف ومناطق النفوذ . وأثيوبيا كدولة إفريقية كبرى يهمها أن تطهر منطقة القرن الإفريقى كلها من أرجاس الاستعمار ، ومناطق النفوذ لتصبح ملكاً لأهلها . ومن مصلحتها أن يكون الصومال حراً قوياً متحداً ، ويتبادل معها العلاقات الثقافية والاقتصادية والدبلوماسية .

كما أنه ينبغى قبل ذلك أن تسوى أثيوبيا مشكلة الحدود بينها وبين الصومال وأن تسير فى إجراءات التحكيم بروح أكثر تسامحاً وفهماً للعدالة الحقة . ولها أن تجرى استفتاء شعبياً حراً فى المناطق الصومالية الخاضعة لها ، تحت إشراف دولى . وأنها حين تفعل ذلك ، وتدع للشعب نفسه أن يختار مصيره تكسب أضعاف ما تؤمله من تمسكها الصلب فى موقف لا يتسم بالمرونة والعدالة . وهى فوق هذا وذاك ، ستكون قد وجهت أقوى صفعة للمؤامرات الاستعمارية والمحاولات الاستغلالية التى لا تعيش إلا فى ظل التفرقة والنزاع والخلاف .

وإن الأمل معقود بناصية إمبراطور أثيوبيا ، الرجل الحكيم المتحرر ، فى أن يحمل حكومته على السير قدماً فى سبيل دعم علاقاتها الودية مع الأمة الصومالية الصاعدة على مشارف حدود بلاده الجنوبية . وإنه سيكون أكبر كسب للقومية الإفريقية ، أن تتمكن بالفهم المتبادل من حل مشكلاتها بأنفسها ، دون ما حاجة إلى وساطة أو تدخل ، إذ أن تلك المشكلات كلها من رواسب عهود طويلة من الاستعمار والاستغلال ، ولذلك ينبغى حلها بعقلية متطورة حديثة واعية ، تفهم الشخصية الإفريقية الحديثة بمدلولها الكامل .

الفصل السادس : جنوب غرب إفريقيا :

أرض الماس والمطر والرياح العاصفة ، والمجارى الجافة التى تمتلىء بالمياه حين تتساقط الأمطار لتعود إلى جفافها مرة أخرى . وتقوم ثروتها على الماس فهو مصدر الربح الوفير للأوربيين المستغلين ، وذلك بجانب ثروات مدفونة فى مناجم النحاس والزنك ، واحتمالات وجود اليورانيوم . هذا بالإضافة إلى المصادر الحيوانية من المراعى الكثيرة التى يبلغ إنتاجها كل عام قرابة ١٥٠,٠٠٠ رأس من الأبقار . ومن ناحية ثانية ، فإن وفرة الثروة المائية قد مكنت لصناعات حفظ الأسماك أن تزدهر .

وعاصمة إقليم جنوب غرب إفريقيا هى مدينة « ويند هويك » أى ركن العواصف . ويبلغ تعداد الإقليم قرابة نصف المليون ، منهم ٤٥٠ ألف إفريقى ، ٤٠ ألف أوربى بينهم ١٥ ألفا من الألمان . ومساحته تقدر بحوالى ٣٠٠,٠٠٠ ميل مربع . واللغات الرسمية فى هذا الإقليم هى الإنجليزية والألمانية والأفريكانية التى يتحدث بها سكان جنوب إفريقيا من الأصل الهولندى .

وأكبر قبائل جنوب غرب إفريقيا هى قبيلة هيرورو ، التى يصل تعدادها الآن حوالى ٥٠ ألف نسمة . وتتميز هذه القبيلة بقوة أهلها وصلابتهم وشجاعتهم الفائقة ، وهى من القبائل التى هاجرت من الشمال واستقرت فى تلك المنطقة ، وأقامت ملكاً امتد إلى أعماق التاريخ ، وتنتمى إلى أصل جنس البانتو ، بينما الإفريقيون الأصلاء فى هذه البقعة من الجنوب من قبائل البوشمن والهوتينتوت . وقد كان الهيرورو يملكون أكبر قطعان الماشية فى العالم أجمع ، وقد ذكر أحد الرحالة الأول أنه إذا ذعرت القطعان فإن أصوات حوافرها تهدر كالأمواج .

دخول الوباء الأبيض :

وقد نكب جنوب غرب إفريقيا بالوباء الأبيض ، فى نهاية القرن الماضى إبان موجة التسابق المجنون فى احتلال إفريقيا . وكانت تلك البقعة من نصيب

الاستعمار الألمانى ، حيث أرسل قيصرهم بعثة تجارية سياسية للتفاهم مع البريطانيين فى المناطق المجاورة ، ورأسها الدكتور « جورنج » أبو هيرمان جورنج وزير الطيران فى عهد هتلر ، وكان ذلك فى عام ١٨٧٨ .

وقاتلت قبيلة « هيرورو » تحت قيادة ملكها « ماهاريرو » قتال الأبطال ، وواجهت قوات ألمانيا العسكرية فى بسالة وشجاعة ، حتى أن نساءها حملن الرماح والبلط ، وقمن يطالبن بالثأر والفـــداء . وقد كلف القتال ألمانيا نفقات كثيرة بلغت قرابة ٢٦ مليون جنيه استرلينى فى ذلك الوقت . ولكن لم تلبث الجيوش المنظمة أن اجتاحت الإقليم ، وكيف كان الانتقام البشع الذى أوقعه الألمان بالشعب المغلوب ، لقد كان أسوأ صفحة من صفحات الاستعمار ، ووصف أحد الألمان الذين عاصروا تلك المأساة فظائع جنود الاحتلال قائلا : « أستطيع أن أذكر المشانق يتدلى منها الهيرورو كأعناق العنب ، وكان الوطنيون يطاردون فى كل مكان كالحيوانات ، مهدرة دماؤهم بغير حساب » . وعمد الألمان إلى إنقاص تعداد قبيلة الهيرورو من ٨٠ نسمة إلى ١٥ ألف نسمة ، وذلك عن طريق قتلهم بأسلوب الإبادة الجماعية . أما الباقون ، فقد وزعوا على السادة الملاك الألمان الجدد ، الذين أقطعوا قرابة ٨٠ ٪ من مساحة الأراضى الصالحة للرعى ، واستخدموهم عبيداً لهم . وكتب الدكتور « بول ربهرباخ » من وزارة المستعمرات الألمانية فى برلين يقول : « إن تحويل الهيرورو إلى طبقة عاملة ، لا طبقة حاكمة ، إنما هو قانون لصيانة بقائنا فى هذه البلاد » .

وتذكر أساطير الهيرورو بطولات أجدادها ، وأمجاد تاريخها وتلقنه للنشء . ويتزعم هذه القبيلة اليوم « كوتاكو » الذى يردد دائماً قوله المشهور ، بأن جنوب غرب إفريقيا قد قتل مرتين ، وأن ثمة محاولة للقضاء عليه نهائياً . ويفسر ذلك باستعراض تاريخ الإقليم فى كفاحه مع المستعمر ، فقد كانت القتلة الأولى عند دخول الألمان أول مرة عام ١٨٧٨ ، الذين أبادوا ٧٤ ألف رجل من القبيلة ، واستعبدوا ١٥ ألفاً ، وفر ألف رجل إلى بتشوانالاند .

أما القتلة الثانية ، فهى حين خلت بهم بريطانيا فى أعقاب الحرب الأولى ، بعد أن قاتلوا الألمان فى صف البريطانيين ، مقابل وعود براقة كاذبة من بريطانيا بإعادة البلاد إلى أصحابها الشرعيين . واستمر الاحتلال البريطانى ، ونهج أسلوباً جديداً من التشريد ، فتشرد أهل القبيلة فى الصحارى ، وضاعت قطعانهم .

والآن ، يحاول اتحاد جنوب إفريقيا توجيه الطعنة الثالثة القاضية ، بما يبذله من تهديدات بضم الإقليم نهائياً للاتحاد ، ويتساءل الزعيم بقوله : « هل ستساعدنا الأمم المتحدة ، ينبغى عليها ذلك ، وإلا فإن موقفها سيؤدى إلى إفناء شخصية القوميين على أيدى المستعمر المستبد الغاصب » .

أسلوب الإدارة فى الجشع والسيطرة :

إن أسلوب إدارة اتحاد جنوب إفريقيا لإقليم جنوب غربى إفريقيا يقوم على الاقتصاد المركز ، حيث تتجمع السلطات فى أيدى بضعة أشخاص . فقد وكل الانتداب على الإقليم إلى اتحاد جنوب إفريقيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد انهيار ألمانيا القيصرية ، ووضع رجال الإدارة أسلوباً مبسطاً مقتضاه اعتبار أن الملونين مهمتهم الوحيدة هى التوافر على خدمة السادة البيض . فوزعت مساحات الجزء الجيد الصالح للزراعة البالغة ٨٠ مليون فدان إنجليزى على بضعة آلاف من البيض . بينما خصصت مساحة لا تتجاوز ٢٠ مليون فدان إنجليزى للمزارعين السود البالغ عددهم ١٤٠ ألف شخص ، وهم ٢٠ ٪ من تعداد السود جميعهم . وصدرت قوانين تنظم حق السود فى الزراعة ، تقصر هذا الحق على العجزة والمقعدين منهم ، الذين لا يستطيعون القيام بخدمة السادة البيض فى مزارعهم ، وحرمت تلك القوانين أن يهاجر أى عامل سخرة من مزارع البيض للعمل فى جماعات السود من العجزة ، وقد بررت تلك القوانين ، بأنها وضعت لأن خدمة العمال الزراعيين فى المزارع المملوكة للبيض ، لازمة وضرورية :

هذا بينما نصت وثيقة انتداب جنوب إفريقيا لإدارة هذا الإقليم فى ظل

ميثاق عصبة الأمم ، على أن الاتحاد يلتزم بالنهوض بأحوال الإقليم الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن الاتحاد حرص على إهدار كل هذه الالتزامات التى رتبت حقوقاً كثيرة للملونين . وما فتئت لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم توجه النقد الشديد لأسلوب الاتحاد فى إدارته للإقليم .

وعند ما حلت الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حاول الجنرال سمطس ، رئيس حكومة الاتحاد فى ذلك الوقت ، وبالرغم من أنه كان من بين الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة ، حاول بشتى الوسائل إلغاء نظام الانتداب ، وضم جنوب غرب إفريقيا إلى الاتحاد . ولما اشتد الجدل حول ذلك الموضوع ، وعد سمطس بإجراء استفتاء بين السود للتعرف على رغبتهم فى الاندماج . ولكنه رفض بشدة ، وهنا وجه العجب ، أن يسمح لشخص محايد مثل « اللورد هايلى » أن يكون فى الإقليم لمراقبة سير الاستفتاء .

وأعلن سمطس نتائج استفتائه المزيف ، فكانت دليلا واقعا على ما مارسته الإدارة من وسائل الضغط على الوطنيين . فقد بلغ عدد مؤيدى الاندماج فى الجزء الشمالى من الإقليم وهو غير خاضع لنظام المزارع البيضاء ، ١٦٠ ألف صوت ، بينما بلغ فى الجزء الجنوبى ، الخاضعة لنظام المزارع البيضاء ٤٧٥٦٠ صوتاً فى صالح الاندماج ، وعارضه ٣٣٥٢٠ صوتا وبطلت أصوات ٥٦٧٩٠ .

اتصال الأمم المتحدة بالمشكلة :

قدمنا فى الفصول السابقة من هذا الفرع ، أن الأمم المتحدة وقد نص ميثاقها على تنظيم جديد للوصاية الدولية ، وباعتبار أنها خلفت عصبة الأمم ، وأن مادتها السابعة والسبعون قد نصت على أن الأقاليم المشمولة بالانتداب هى من بين الأقاليم التى يتعين أن توضع تحت نظام الوصاية فى المرتبة الأولى : وأنه وإن كان نص المادة لم يجعل ذلك الأمر جبرياً إلا أن روح الميثاق وملابسات

إبرامه تجعل مثل هذا الالتزام قائماً يتعين على الدول المنتدبة أن ترضخ له . فإنه من ناحية أولى ، لم يكن التقليد الدولى الجديد قد استقر بعد بالأسلوب والمفاهيم الحديثة التى تمرستها المنظمة الوليدة ، وأثرت وتأثرت بالاتجاهات المتطورة فى قواعد وأسس القانون الدولى ، ولذلك لم يأت النص صريحاً فى إلزامه ، بل علق الأمر على أن يتم إخضاع الأقاليم المنصوص عن فئاتها بمقتضى اتفاقات خاصة للوصاية . ومن ناحية ثانية ، فإن تعيين هذه الفئة « الأقاليم المشمولة بالانتداب الآن » ، وتصدير سائر الفئات بها ، يدل على ترجيح لمذهب عدم أحقية الدول المنتدبة فى التمسك بالنظام الملغى للانتداب ، إذ أن أسلوب الوظيفة الدولية قد تغير ، ويتحتم أن يتغير معها النظام وبالتالى فليس ثمة حقوق مترتبة للدولة المنتدبة على الإقليم تحت الانتداب ما دام أن الحق يترتب لصالح المجموعة الدولية ، التى وكلت الدولة المنتدبة ، والقاعدة القانونية أنه للموكل إنهاء الوكالة أو تعديلها دون حاجة لإجازة الوكيل أو إقراره . ومن ناحية ثالثة ، فإن الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ ، حين عرضت للفئة الثالثة من الأقاليم التى تدخل تحت نظام الوصاية ، نصت على أن تلك الفئة ، هى« الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها ، دول مسئولة عن إدارتها » . وقد ذكر النص هنا لفظ« محض اختيارها » ومدلول هذا التعبير ، أن هناك فئات أخرى ، ليس فيها مجال لهذا الاختيار ، وأن طبيعة الفئتين السابقتين — وهما أقاليم الانتداب القديم ، والأقاليم التى انتزعت من دول الأعداء نتيجة للحرب — أنه ليس للدول التى تقوم فيها بالإدارة الفعلية فى ذلك الوقت ، سواء بموجب اتفاق سابق فى ظل الانتداب الملغى ، أو نتيجة للأمر الواقع فى أثناء الحرب ، ليس لها أن تدعى بترتيب حقوق خاصة لها ، وأنها إنما وكلت فى ذلك صراحة بموجب نظام الانتداب الملغى ، أو ضمنا بموجب قواعد الضرورة الحربية . وأنه على أى من الحالتين ، فقد جاء التوكيل الصريح أو الضمنى بتفويض من المجتمع الدولى ، الذى له بطبيعة الحال أن يهيمن على قواعد ذلك النظام .

ولكن حكومة اتحاد جنوب إفريقيا ، تجاهلت كل تلك الاعتبارات ، وكأنها لم تكتف بما تتبعه فى داخل سياستها الإقليمية ، بل أضافت إلى جريمة التفرقة العنصرية التى تمارسها فى نطاقها الداخلى ، جريمة أخرى بتطبيق قواعد التفرقة فى إقليم جنوب غرب إفريقيا ، الذى لا يتجاوز عدد البيض فيه بضعة آلاف ، وتدعم تلك السياسة بقوة السيف والبطش .

ولم يكن للقومية الإفريقية أن ترضى بذلك العسف ، وحمل لواء التمرد أبطال قبيلة هيرورو ، وأرسلوا إلى زعيمهم « فريدريك ماهاريرو » الذى يعيش فى المنفى الذى هاجر إليه أبوه ، فى حماية « تشيكيدى خاما » فى بتشوانالاند ، وقالوا له : « إن أرض أجدادك توشك أن تضيع ، وأن تنتزع من بين أيدينا » . وقد طلب « فريدريك » من « خاما » الذى كان مسافراً إلى لندن ، أن يتوسط لدى الحكومة البريطانية للتدخل ، ولكن نفوذ سمطس كان أقوى ؛ فلم تعر بريطانيا نداءات الأحرار أى اهتمام .

ولجأ الوطنيون من قبيلة هيرورو إلى القس ميشيل سكوت ، وهو أحد رجال الدين القلائل ، الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن القضايا الإفريقية . واستطاع القس سكوت أن يبلغ صوت الوطنيين إلى مسامع الأمم المتحدة ، ونتيجة لذلك ، رفضت الأمم المتحدة مشروع سمطس ، ولم تأخذ باستفتائه المزيف . وتغيرت حكومة سمطس ، ليحل محلها مالان ، ولكن السياسة المتبعة فى جنوب غرب إفريقيا لم يجر عليها أى تعديل . بل قررت الحكومة الجديدة وقف إرسال أية تقارير للأمم المتحدة عن الاقليم ، واتبعت أساليب الضغط والإرهاب لحمل الوطنيين على الرضوخ لمصير ضمهم نهائياً إلى اتحاد جنوب إفريقيا .

ومرة ثانية ، وكل الوطنيون فى جنوب إفريقيا القس سكوت للدفاع عنهم ، واجتمعوا به سراً رغم القيود التى فرضت على البلاد ، وجمعوا له الأموال اللازمة . وارتفع صوت سكوت أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة

فى باريس ، ولما حاول مندوب اتحاد جنوب إفريقيا الاعتراض ، لم توافق اللجنة على اعتراضه ، واستمر سكوت فى الدفاع عن الإقليم المغتصبة حقوقه .

وفى تلك الأثناء ، بادر مالان ، رئيس وزراء الاتحاد بإعلان تنظيم جديد لإدارة الإقليم لم يكن ضما كاملا ، وإنما كان مرحلة تمهيدية للضم . فقد أعلن تخصيص ستة مقاعد لإقليم جنوب غرب إفريقيا ، فى البرلمان الاتحادى ، يتم انتخابهم طبقاً للقوانين المعمول بها فى الاتحاد ، وهى التى تحرم الوطنين من حق التصويت ، بموجب قواعد التفرقة العنصرية . وهكذا تطورت المهزلة ، إلى تمثيل البيض فى إقليم جنوب غرب إفريقيا ، فى البرلمان الاتحادى لجنوب إفريقيا .

وتأزم النزاع بين الأمم المتحدة ، واتحاد جنوب إفريقيا ، وقررت الجمعية العامة فى عام ١٩٥٠ ، إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية . وأصدرت تلك المحكمة قرارها أعلنت فيه أن إقليم جنوب غرب إفريقيا ، مازال إقليما تحت الانتداب ، وأن اتحاد جنوب إفريقيا ليس من سلطته أن يغير المركز الدولى للإقليم دون موافقة صريحة من الأمم المتحدة .

وشكلت الأمم المتحدة بعد سبعة أعوام من النزاع المتكرر حول مركز إقليم جنوب غرب إفريقيا لجنة للمساعى الحميدة ، فى عام ١٩٥٧ ، وكان الهدف من عمل اللجنة هو الوصول إلى أسس اتفاق دولى يؤدى إلى « استمرار بقاء مركز دولى لإقليم جنوب غرب إفريقيا » وشكلت اللجنة من ممثلين عن ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، والبرازيل ، فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٧[١] .

وقد حرصت اللجنة على أن يتسم عملها بأوسع تفسير ممكن ، وأن تكون متحررة فى بحثها وألا تتقيد سلفاً بأى اتجاه معين ، كما أنها وطدت نفسها على أن تكون على أكبر قدر من المرونة ، بحيث تفوت على المغرضين العقبات

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١١٤٣ — دورة ١٢ — فى ٢٥ - ١٠ - ١٩٥٧ .

المفتعلة التى تحطمت عليها كل المحاولات السابقة للتوفيق . كما حرصت أيضاً على ألا تجعل المناقشات الفقهية والعقبات القانونية التقليدية سبيلا إلى عرقلة أعمالها .

وسعت اللجنة إلى تضييق مجال الخلاف بين حكومة اتحاد جنوب إفريقيا والأمم المتحدة ، وأن تجعل ميدان تقارب وجهات نظرهما أوسع مما كان عليه فيما سبق . ورأت اللجنة لذلك أن التسليم بالواقع هوأولى مراتب التفاهم ،وأن النظرة الواقعية وحدها هى التى تمكن إلى تحقيق ذلك . وقد جعلت اللجنة من المسلمات التى يتعين الإقرار بواقعيتها ، الرأى الذى أبدته محكمة العدل الدولية عام ١٩٥٠ ، والذى فسرت به المحكمة معنى « المركز الدولى » على أنه المركز المنبثق عن نظام الانتداب ويدل فى أوفى معانيه وأساسها على أن الاتحاد ليس له أن يغير من الوضع القانونى للإقليم ، بتصرف من جانبه المنفرد . كما أنه يعنى أيضاً ، أن الاتحاد ينبغى أن يكون مسئولا أمام هيئة دولية عن إدارته للإقليم ، وهذه المسئولية تتلخص فى وجوب تقديم تقارير ومعلومات عن إدارته .

وبهذه الروح المتسامحة ،والرغبة فى الوصول إلى حل للمشكلات المتعددة التى خلقتها الإدارة وما تزال تخلقها فى الإقليم . بدأت اللجنة عملها . ولكن الملاحظات الأولى التى أبدتها حكومة اتحاد جنوب إفريقيا تضمنت اتهام اللجنة بأنها تميل مع رأى الأمم المتحدة أكثر مما تؤيد وجهة النظر التى أبدتها حكومة الاتحاد . وتقدمت اللجنة بمقترحات تتسم بالحياد أكثر من اللازم ، وتتلخص فى محاولة إعادة الأمر إلى ماكان عليه وقت الانتداب فى ظل عصبة الأمم ، وذلك بإحياء مجلس الانتداب ، وتكوين مجلس جنوب غرب إفريقيا من جديد . كما اقترحت من ناحية أخرى ، تشكيل مجلس الوصاية فى صورة خاصة تقرب من شكل مجلس الانتداب القديم ، وذلك بإدخال جنوب إفريقيا فى عضويته فى ذلك التشكيل الخاص ، وأن يختص المجلس فى صورته تلك

ينظر مسألة جنوب غرب إفريقيا والرقابة على الإدارة بها . وتضمنت اقتراحات اللجنة أيضاً ، إنشاء لجنة للانتداب من أشخاص يختارون على أساس كفاءاتهم من رعايا دول كانت أعضاء فى عصبة الأمم ولكن لم تكن متولية إدارة أى إقليم آخر من أقاليم الانتداب . وبدهى أن غرض اللجنة من ذلك إبعاد الدول الاستعمارية . ولا ريب أن تلك المقترحات ، وإن اتسمت بقدر كبير من التحرر فى تفسير نظام الوصاية فى ظل الأمم المتحدة ، إلا أنها من شأنها أن تظهر الإرادة الصحيحة للشعب الإفريقى فى جنوب غرب إفريقيا ، وتكفل التطور بفكرة الوصاية بعيداً عن نفوذ الدول الاستعمارية التى قد تميل إلى تأييد الإدارة فى تعسفها واستبدادها .

ولكن ، لم تقبل حكومة اتحاد جنوب إفريقيا أيا من تلك الحلول ، لأنها تفوت عليها ما تقصد إليه من أهداف ، ولا تفتأ تلك الحكومة تتمسك بأن لها حقاً مكتسباً مباشراً على الإقليم ، وأنه ليس ثمة إلزام يقيدها بوضع معين فى صدد إدارته . ويدعى ممثل اتحاد جنوب إفريقيا أمام لجنة المساعى الحميدة ، أن علاقة الاتحاد مع إقليم جنوب غرب إفريقيا علاقة ذات طبيعة خاصة ، قد بنيت على نظام الانتداب الذى وكل إليها إدارته ، وهو نظام من نوع خاص . وذكر مندوب الاتحاد أيضاً ، أن حكومته كانت قد أعلنت فى موتمر سان فرانسيسكو أنها سوف تعقد اتفاقاً مع ألمانيا بناء على معاهدة الصلح ، تضم بموجبه إفريقيا الجنوبية الغربية ضماكاملا إلى إقليمها .

ولا ريب أن هذه الادعاءات جميعها ، تنهار أمام الاعتبارات التى أشرنا إليها آنفاً ، وتتعارض مع التفسيرات واجبة الاتباع بصدد المفهوم الحديث لنظام الوصاية الدولية .

وساءت العلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب إفريقيا ، لأن الأمم المتحدة كانت دائماً توصى بعدم التفرقة العنصرية ، وإن حكومة جنوب إفريقيا تعتبر ذلك تدخلا فى شئونها الداخلية ، ولكن حكومة جنوب إفريقيا ،

رغبة منها فى تحويل الأنظار عن السبب الحقيقى لسوء العلاقات ، تعللت بأن سببها يرجع إلى إصرار الأمم المتحدة على سماع شكاوى المواطنين فى جنوب غرب إفريقيا . ويضع الاتحاد الشروط التى يتمسك بها لإمكان موافقته على أى اتفاق ، متضمنة التسليم بحق مشروع للاتحاد فى إدارة إقليم جنوب غرب إفريقيا ، وألا تنقص سلطات الاتحاد على الإقليم عما هى عليه . وأخيراً فلن يلتزم الاتحاد بأى اتفاق إلا بعد تمام مراحل التصديق عليه .

وتستند حكومة الاتحاد فى ادعاءاتها إلى مبررات تنسبها لقواعد من قانون ومن سياسة . فهى تصر من ناحية أولى على التمسك بنظام الإدارة الحالى ، باعتبار أنه قد آل إليها من نظام الانتداب فى ظل عصبة الأمم ، وتنكر أن هناك أية اعتراف دولى سواء صراحة أو ضمناً بأيلولة سلطات الانتداب إلى أى مؤسسة دولية أخرى . فهى لا تعترف بنظام الوصاية وريثاً لنظام الانتداب ، ولا تعترف للأمم المتحدة بحق الرقابة على الأقاليم التى كانت تحت الانتداب ، ومن ناحية ثانية ، دفع الاتحاد بمبررات سياسية مؤداها أن الأمم المتحدة لا تتبع نظام الإجماع فى قراراتها ، وهو ضمان كانت توفره عصبة الأمم . وأضاف الاتحاد إلى دعواه السابقة أن إقليم جنوب غرب إفريقيا يعتبر نقطة عسكرية فنية فى الدفاع عن الاتحاد .

وليس ثمة شك فى وضوح المغالطات السياسية والقانونية التى يدعيها اتحاد جنوب غرب إفريقيا ويتعلل بها فى الإصرار على موقفه .

فإنه من ناحية أولى وكما قال مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى اللجنة الرابعة للأمم المتحدة ، أن سماع مجلس الوصاية أو اللجنة الرابعة أو الجمعية العامة لأفراد متقدمين بشكاوى ، هو أمر طبيعى وحق قانونى ، لأن حق الشكوى مكفول لكل إنسان ، وينبغى أن يتاح لكل صوت أن يسمع رأيه إلى ذوى الشأن . ولذلك فلا ينبغى أن يفسر قبول الأمم المتحدة لسماع مثل هذه الشكاوى فى أجهزتها المختلفة ، على أنه تدخل فى شئون الاتحاد الداخلية ،

خاصة حينما يكون ذلك بصدد إقليم له صفة دولية بالمعنى الذى فسرته به محكمة العدل الدولية . ولا جدال فى أن القواعد القانونية التى تدعى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا الاستناد إليها ، فى أن نظام الانتداب قد رتب آثاراً قانونية وحقوقاً للدولة المنتدبة بحيث لا يجوز أن تعدل بعد ذلك لزوال الانتداب هذه القواعد لا تستقيم مع منطق القانون الدولى المتطور .

ولا ريب أن الأمم المتحدة ، باعتبار أنها تعبير عن إرادات الشعوب فى أركان الأرض جميعها ، وباعتبار أن ميثاقها ، والإعلانات العالمية المنبثقة عن ميثاقها ، إنما هى قواعد قانونية ملزمة فى عرف القانون الدولى ، ويتبع ذلك أن جميع التنظيمات الدولية التى يضعها الميثاق ، وتقضى بها أجهزة الأمم المتحدة ، ينبغى إعمالها وحدها ، دون القواعد السابقة التى تنسخها هذه التنظيمات الجديدة .

ومن الناحية السياسية ، فإنه ليس من المعقول التمسك بقواعد وضعت لتلائم ظروفاً وبيئة غير تلك التى يعيشها العالم فى الوقت الحالى ، بالإضافة إلى أنه من المسلم به أن الأمم المتحدة هى الخلف المقبول من العالم أجمع لعصبة الأمم القديمة ، وقد خلفتها فى جميع أوضاعها القانونية ، باعتبارها الصورة الجديدة للإدارات الدولية مجتمعة .

الجزء الثالث

نظرة فى تطور

إن انبثاقات الحرية التى تنبعث فى أرجاء قارتنا العذراء تدل على أن الشعب الإفريقى يريد أن يدخل فى عالم التحرر من أوسع أبوابه ، باب النضال والكفاح ، ويريد أن يرفع نبراساً جديداً يضىء به للبشرية طريقها نحو العزة والكرامة الخالصة من كل شائبة ، وأن يدعم مفاهيم جديدة للمجتمع الدولى . والشعب الإفريقى فى استهدافه لهذه المفاهيم وتلك المقاييس الجديدة ، يضرب عرض الحائط بالادعاءات والتحذيرات التى تبتكرها قوى سيطرت على مقدراته أزماناً ، وتريد من ورائها أن يستمر لها بعض التحكم والاستغلال ، منكرة على الشعب الصاعد طفراته من التبعية الكاملة المستسلمة إلى الاستقلال التـــام .

ولكن الشعب الإفريقى الذى كان أول من عرف ، وعلم العالم تسخير التربة لتنتج له الحاصلات الزراعية ، وانتقل بمعلوماته تلك إلى العالم الجديد فى جنوبه وفى شماله على سواء ، مع خلاف ، فهو قد مارس ذلك العلم فى جنوبه قبل كشفه ، وتدل على ذلك السمات السمراء التى تعيش فيه ، وقد قام بذلك على رغبة منه وإرادة حرة ، وله هناك احترام ومكانة . ولكنه فى شمال ذلك العالم الجديد ، قد أجبر على سخرة لم يكن ليرضاها إلا لأنه قد غلب على أمره أفراداً وجماعات ، وحمل حملا على ممارسة وظيفته التى لقنها هو للبشرية من قديم ، وهو لذلك ، مستبد به منكرة عليه حقوقه الإنسانية . ذلك الشعب الإفريقى الممتد فى تاريخه القديم ، وفى حضاراته الخاصة والتى تبناها ، لا يقبل اليوم أن يغرر به مدع بادعاء كذب . وهو يندفع فى قوة عارمة ، لا يتريث

لينصت لما يسميه الغرب بالتصرف العملى ، أو التطور المتزن ، إنما يؤمن بالمشاعر الخارقة التى تعتمل فى أعماق نفسه والتى تدفعه نحو التخلص من أدران قرون فى الظلام الظالم ، دعواه فى كل ذلك « الحرية » ، الحرية الحقة التى رادها فى حياته الأولى ، والتى لمسها فى ثنايا وأركان قارته العذراء ، يتمتع بها الطير والحيوان ، والتى سلبت منه فى غفلة منه ومن الزمان .

إن الشعب الإفريقى يتحرك فى سرعة ، وإن المصور الجغرافى الذى رسمته يد البغى والاستبداد المستغل ، تريد منه تفتيت وإضاعة معالم بلاده ، يتغير من يوم لآخر ، وتتزايد سرعة التغير ، وتتقارب فتراته حتى ليأتى اليوم الذى يتعين على العالم أن يخط مصوراً جديداً ترسمه أيدى أبناء القارة العذراء ، حسب إرادتهم أنفسهم ، قطعة واحدة من الوحدة الإفريقية الكبرى .

وحتى عام ١٩٥٢ ، لم يكن الشعب الإفريقى قد استقامت له صفة الاستقلال فى أى قطاع من قطاعات قارته ، سوى فى أثيوبيا ، وليبريا ، ولكل منهما أسباب خاصة دفعت إلى توافر هذه الصفة له . ولكن اليوم ، تزايد عدد الدول المستقلة الإفريقية ، فوصل إلى تسع ، خمس منها عربيات فى الشمال ، والسادسة أثيوبيا ، وهى جميعها خارجة عن نطاق بحثنا هذا ، وثلاث فيما وزاء الصحراء ، هى ليبريا القديمة ، وغانا وغينيا[1] .

وفى عام ١٩٦٠ ، تترقب دول جديدة مولدها ، هى كما رأينا فى الأجزاء السالفة من هذا المؤلف ، الكمرون ، توجولاند ، الصومال ونيجيريا . وقد دفع إصرار الشعب الإفريقى ونضاله ، قوى الشر المستبد على أن تبدل من سياستها ، وتلين من عريكتها ، فانتزع من بلجيكا فى الكونجو وعدا بالاستقلال الذى كانت تنكره عليه ، وقد رأينا كيف يعمل الشعب فى كفاح مستميت لينتزع هذا الاستقلال قوة وغصباً .

---

(١) بلغ عدد الدول التى استقلت حتى أول يوليو ١٩٦٠ ست دول إفريقية جديدة هى : توجولاند – الكرون – مدغشقر – مالى – الصومال – الكونجو ، وبذلك أصبح عدد الدول المستقلة خمس عشرة دولة .

إن أسمى مراتب الحرية هى تلك التى ينتزعها الإنسان لنفسه لا تلك التى قد تتيحها له تصاريف القدر ، وهو لذلك يستنشق عبيرها فى متعة ، ويستشعر غلوها ويمجد عظمتها . وإن الكلمة التى تدوى وتملأ الأسماع فى إفريقيا اليوم هى كلمة «كواكا» أى فجر الحرية ، ترددها الشفاه والقلوب فى إيمان عميق ، فلم يكن رجل كينيا «توم مبويا» يعنى بلاده وحدها حين صرخ فى الأوربيين أن «اخرجوا من إفريقيا» ، إنما قصد إفريقيا بأسرها .

وما إن تخلصت بعض القطاعات الإفريقية من أرجاس المستعمر حتى استشعرت ضرورة حيوية تجذب بعضها إلى البعض الآخر . واجتمع ممثلو الدول التسع المستقلة ، مرات ، وسوف يسجل لهم التاريخ اجتماعات مقبلة كثيرة ، ويعبر رئيس وزراء المملكة المغربية ، الدولة الإفريقية العربية عن المشاعر والعقيدة التى اجتمع عليها ممثلو تلك الدول فيقول ، إنهم يمثلون قوى المستقبل . ويتجمع حول مندوبى الدول المستقلة ، ممثلون للقطاعات الإفريقية المكافحة ، يستمدون من إيمانهم دعماً وتوثيقاً لكفاحهم ، ومؤازرة وتأييداً لقضاياهم .

ويتشبث الغاصب بمراكزه فى تلكوء أمام خيوط الفجر الزاحف ويتعلل بتعلات تتباين ويوشك أحياناً أن يستجدى بقاء لنفسه غير مشروع ، وتارات أخرى تأخذه العزة بالإثم فيزعم أنه هو المنشئ والخالق هذه البلدان ، وينكر على نفسه وعلى مجتمعه الدولى المتهاوى بقوانينه الممزقة ، أن يجبر على ترك كل ذلك[1] . ولكنه فى النهاية يسلم ، ويجد نفسه حاملا عصاه ، أو حتى تاركاً إياها لينقذ وجوده المادى ، ويعود من حيث أتى .

ويزداد تقارب الدول المستقلة ، ويتوثق ترابطها ، ثم هى تتلفت ، فتجد أن حدودها قد اصطنعها المستعمر لغاية فى نفسه ، وأنها لم تعد ثمة

---

(١) كتبت جريدة الكومبا الفرنسية غداة استقلال غينيا مقالا جاء فيه على لسان أحد الفرنسيين المقيمين فى غينيا : «إننا نحن الذين صنعنا هذه البلاد ، وما نزال ننشؤها ، فهل يجوز أن نتخلى عنها هكذا ، بضربة على الرأس فى عشية وضحاها ، وأن نترك مكاننا لآخرين يحصلون ما بذرناه بجهودنا ... وذلك غباء شديد ، ولا يقبله أى عقل» .

ضرورة لالتزام خطوط غير متجانسة مع طبيعة شعوبها . فتتجه إلى خلق النواة الأولى للفكرة الإفريقية الجامعة ، وتضع مشروعها نحو اتحادات تدعم بها تآلفها وتآزرها ، وتنسق بها اقتصادياتها ، وتتكامل بها إمكانياتها .

وسوف نعرض فى دراستنا فى هذا الجزء الأخير من مؤلفنا إلى طفرات التطور التى انبعثت فى القارة ، فندرس فى مطلب أول الدول الإفريقية الثلاث التى انتزعت استقلالها ، وفى مطلب ثان نعرض للقوة المتزايدة التى تكسبها إفريقيا فى الميدان الدولى وعلاقاتها مع غيرها من المجموعات المتحررة ، وفى مطلب ثالث وأخير نستعرض بخاتمة هذا المؤلف المستقبل المرتقب لقارتنا العذراء.

المطلب الأول : الدول الإفريقية الصاعدة

الفصل الأول : ليبيريا :

فى أقصى الطرف الغربى لانحناءة القارة الإفريقية ، تقوم أقدم جمهورية فى إفريقيا ، ليبريا . وتشمل مساحة قدرها ١١٠ كيلو مترات مربعة ، ويبلغ تعداد أهلها قرابة المليونين ونصف المليون إفريقى . وأهم حاصلاتها الزراعية ، البن والأرز وقصب السكر والمطاط وزيت النخيل . وهى تحتوى على بعض الثروات المعدنية من الحديد والذهب ولكن ليست بكميات إنتاجية كبيرة .

والعلم الليبيرى يعتبر من أوسع الأعلام انتشاراً فى ميدان التجارة البحرية ، وتجوب السفن التى تحمله أعالى البحار وترتاد جميع موانئ العالم تقريباً . وأهل ليبيريا ذوو كفاءة ونشاط ، وهم لذلك برزوا فى ميدان العمل بالبحر . ولعل ظاهرة انتشار العلم الليبيرى ترجع إلى أن كثيراً من الشركات العالمية البحرية ، رغبة منها فى تفادى الكثير من الضرائب المحلية فى مقارها الرئيسية ، لجأت تلك الشركات إلى نسب سفنها إلى العلم الليبيرى ، وإن عدداً كبيراً من الشركات الأمريكية تتبع هذا السبيل فى جانب كبير من سفنها .

ليبيريا — بلد العائدين :

رأينا ألواناً من استغلال الاستعمار واستبداده بالشعب الإفريقى ، وإن نشأة ليبريا تمثل لوناً غريباً من هذا الاستبداد ، لوناً سلبياً يدل على استهانة المستعمر بكل قيم الإنسانية . فقد رأينا كيف أقبل المستعمر فى مبدأ اتصاله الآثم بالقارة العذراء ، بنخاسيه وسفن العبيد ، يهاجم أطراف القارة ، فيأسر ويخطف من أبنائها الأبرياء العزل ، ويجمع منهم الآلاف بل الملايين ، يسوقهم قيد الأغلال مصفدين ، ويرسل بهم إلى مزارع أوربا والعالم الجديد . ثم يستنفد جهودهم تحت ضربات السياط ليخرجوا له محصولات الزراعة ، ويسومهم فى سبيل ذلك شتى ألوان العذاب .

وتطورت أساليب الزراعة ، وظهرت الآلة البخارية ، ودخلت ميدان الزراعة ، وأصبح المستعمر فى غير حاجة إلى هذه الآلاف من العبيد ، وعندئذ فقط ، استيقظت النزعة الإنسانية التى طال بها الرقاد ، وبدأت الدعوة إلى تحرير العبيد ، وتحريم الرق . وانتشرت تلك الدعوة فى بريطانيا ولم يعد ثمة حاجة للإبقاء على العبيد فى بريطانيا بعد إطلاق سراحهم لأنه كان من شأنهم منافسة الصناع البريطانيين فى الحياة الصناعية الجديدة . ولم يكن ثمة مفر من إيجاد مخرج من هذا المأزق ، والتخلص منهم . وبدأت انجلترا ترحل العبيد من أرضها . وبدأت سفن العبيد تعمل مرة أخرى تشحن الآلاف منهم ، ثم تفرغهم على سواحل إفريقيا ، فى قسوة فاقت قسوة السعى وراءهم ومطاردتهم لأسرهم من بلادهم . فهم قد ولدوا فى بيئة غير البيئة الإفريقية ومارسوا حياة بعيدة كل البعد عن الفطرة المتخلفة التى انحدر إليها المجتمع الإفريقى . ثم إذا بهم بعد ذلك يلقى بهم فى منطقة « سيراليون » على ساحل الأطلسى الإفريقى ، ويتركون لشأنهم .

ولم تلبث الولايات المتحدة أن نهجت نفس السبيل ، فتملكتها تلك النزعة الإنسانية المزعومة ، حين استبدل بالعبيد الآلات فى المزارع الواسعة .وقامت

نفس الدوافع الاقتصادية وبدأت السفن تمتلئ بالعبيد المحررين من الولايات المتحدة ، وتتجه فى طريق عكس الطريق الذى حملت به أجدادهم ، لتفرغ شحناتها على الساحل الإفريقى فى المنطقة المعروفة اليوم بجمهورية ليبيريا . ولكن كان عدد الإفريقيين فى الولايات المتحدة يصل إلى الملايين ولم يكن لذلك من المستطاع عملا أن ينقلوا فى سهولة ودون ضجة يثيرونها ، كما فعلت بريطانيا ، وقد كان الإفريقيون فى الولايات المتحدة أبعد جذوراً منهم فى بريطانيا ساعدهم على ذلك كثرة فى أعدادهم . ومساهمة فعالة فى نواح من الحياة الخاصة حين انقسم الشمال مع الجنوب بشأن نظام الرق ، وقيام ثورة العبيد . وأصبحت المشكلة ممتدة إلى أسباب مذهبية ، واضطرت حكومة الولايات المتحدة ، بعد انتصار الشمال على الجنوب ، أن ترضى المذهب المتحرر الذى انتصرت بفضله ، فأصدرت قانون تحرير العبيد ومنحهم الجنسية الأمريكية .

ولكن التسلط والاستبداد الذى جبل عليه الرجل الأبيض تجاه الإفريقيين كان أقوى من القانون ، وبدأ يتخذ الصورة الحديثة التى يعرفها العالم اليوم بالتفرقة العنصرية وأخذت مشكلة الملونين تتبلور فى أساليب من الاضطهاد والمطاردة . وبدأ الإفريقيون يلاقون ألواناً من العسف فى المجتمع الأمريكى المتكالب على حياة اقتصادية صناعية ، فسدت أمامهم أبواب الرزق بقواعد عرفية نسخت كل قانون .

وبدأت الولايات المتحدة تشجع الإفريقيين إلى هجرة لبلادهم الأم فى إفريقيا وتبنت إقليم « ليبيريا » الذى خصصته للدفعات الأولى من المهاجرين منذ ١٨٢٢ واستخدمت كل نفوذ وأساليب الإغراء لتهجير الإفريقيين إليها ، بإقطاعهم مساحات من الأرض ثم منحهم مبالغ كبيرة ليبدءوا بها حياة جديدة فى مجتمع غريب .

وفى عام ١٨٤٧ ، استشعر الإفريقيون المهاجرون ضرورة تنظيم حياتهم

الجديدة فأرسوا أسس جمهورية ليبيريا وأعلنت الجمهورية الوليدة عام ١٨٤٨ ، فجاءت على نمط النظام الرئاسى الذى ابتدعته الولايات المتحدة ، وكان دستورها يتطابق مع دستور الولايات المتحدة فى أغلب نصوصه . وقد حرصت الحكومة الوطنية على أن توجه إلى جميع المنحدرين من أصل إفريقى فى جميع أنحاء العالم ، تأكيدها بأنها وجدت لترحب بهجرة أى منهم إليها لإقامة دائمة ، وهى قد عنت بتصريحها الذى أصدرته عام ١٨٦٢ ، إتاحة فرصة الحياة الكريمة الحرة لهؤلاء الذين يلاقون الظلم والعسف فى أية بقعة من بقاع العالم . وليس ثمة شك فى أن هذا الاتجاه من جانب الحكومات الأولى لليبيريا ، لم يكن مجرداً عن التأثير الذى استخدمته لديها الولايات المتحدة ، حتى تستكمل الحلقة المتآمرة ، باضطهاد للإفريقيين فى إقليمها وعلى أرضها ، وإغراء لهم إلى هجرة ميسرة فى ليبريا . وبذلك تظهر أمام العالم كأنها هجرة إرادية غير مغصوبة .

وفى عام ١٨٦٤ . أصدر المشرع الليبرى قانون الهجرة الجديد أكد فيه رغبة الحكومة فى إفساح المجال لحياة حرة لبنى الجنس الإفريقى ، ووضع من القواعد ما يكفل قيام الإغراء الكافى لاستجلاب المهاجرين ، وقد عدلت هذه القواعد لتصبح أكثر تيسيراً وإغراء فى عام ١٩٣٨ ، فى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية . وجرت تعديلات أخرى فى عام ١٩٤٧ — ٤٨ أجازت تيسيرات أكثر(١) .

وفى الجانب الآخر من الأطلسى ، شدد الشعب الأمريكى نكير الاضطهاد

---

١ — ففى عام ١٨٦٤ صدر قانون نص على : « بمجرد صدور هذا القانون ، يخول لرئيس الجمهورية أن يدخل فى مشاورات مالية بقصد زيادة عدد سكان ليبيريا بتجديد الدعوة التى وجهت فى عام ١٨٦٢ إلى الأشخاص المنحدرين من أصل إفريقى فى جزر الهند الغربية ومساعدتهم للهجرة إلى هذه الجمهورية .

« وتشجيعاً لهم على الهجرة تقطع لهم الحكومة مساحات قدرها ١٠ أفدنة لكل فرد ، و٢٥ فداناً لكل أسرة » .

وصدر قانون ١٩٣٨ يحدد مدة كسب الجنسية بعد إقامة عامين متتاليين . وعدل ذلك القانون عام ١٩٤٨ فأجاز لرئيس الجمهورية استثناء شرط الإقامة ومنح الجنسية مباشرة .

على الملونين فيه ، وساعدت الحكومة على إنشاء مؤسسة خاصة للتهجير تحت اسم « الحركة الوطنية العالمية الإفريقية » مقرها مدينة نيويورك وأهدافها تنظيم الهجرة إلى ليبيريا . وكان ذلك فى عام ١٩٤٧ . وقد ساهمت تلك المؤسسة فى تهجير أعداد كبيرة من الإفريقيين من الولايات المتحدة إلى ليبريا .

وقد اتفقت تلك المؤسسة مع حكومة ليبريا على القواعد العامة التى يتم بموجبها التهجير ، وما فتئت توجه نداءاتها إلى المؤسسات العالمية لمؤازرتها فى أهدافها تلك[١] .

---

(١) – وجهت وزارة الخارجية فى منروفيا الرسالة التالية إلى المؤسسة رداً على طلبها :

وزارة الخارجية

منروفيا – ليبريا　　　　　　　　　　　　١١ من سبتمبر ١٩٤٧

رقم ١٨٧ ٦ ـ ل

إلى السادة :

بنجامين جيبونز ، وثور جويز سيك

الحركة القومية الإفريقية العالمية

منروفيا ليبيريا

سادتى :

بالإشارة إلى مشروعكم نحو خطة التهجير التى تفضلتم برفعها إلى الحكومة عن طريق هذه الوزارة ، وإشارة إلى اجتماعاتكم مع أعضاء الحكومة بوصفكم لجنة لمناقشة بعض المراحل التى اقتضت إيضاحات معينة ، فإنه قد فوضتنى حكومتى إبلاغكم موافقتها على المشروع المذكور كأساس تقوم عليه الهجرة إلى ليبيريا تحت رعاية مؤسستكم مع التحفظات الآتية :

١ – تتحمل الحكومة التسهيلات التى قد تكون ميسرة لها لنزول المهاجرين وإقامتهم المؤقتة فى منروفيا وترحيلهم النهائى إلى المناطق التى يقصدونها للإقامة المستقرة ، وتدفع المؤسسة جميع النفقات التى تتصل بهذه العمليات كلها .

٢ – بعد امتلاء المستعمرة بالقرب من منطقة « جراند سيس » توزع الأفواج التالية للمهاجرين على سائر المناطق والأقاليم الأخرى فى الجمهورية . وللمهاجرين حرية اختيار المدينة أو البلد أو المستعمرة التى يريدون الإقامة بها .

٣ – لن يسمح بإقامة أى وحدات متميزة مستقلة عن الحكومة ، ولا يمنع ذلك من أن يجرى تعيين العمد ورجال الإدارة فى المستعمرات الجديدة بموجب اختيار وتزكية المستوطنين طبقاً للقوانين السارية .

٤ – أن يتم اختيار المهاجرين إلى ليبريا من ذوى السمعة الطيبة ، وذوى الشخصية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

المخلص

شاس . ت . ا – كينج

وزير الخارجية بالإنابة

ولكن ما لبثت حكومة ليبيريا بعد ذلك أن تنبهت إلى المؤامرة العنصرية من وراء سياسة الولايات المتحدة ، فتعلن بلسان وزارة الخارجية عام ١٩٥٥ أن : « دستور هذه الأمة يحرم صدور قانون أو تشريع يمنع الهجرة ، وذلك يفصح عن نية مؤسسى هذه البلاد فى الاحتفاظ بأبوابها مفتوحة لجميع هؤلاء الذين يريدون الانضمام إلينا ومساعدتنا فى بناء صرحها الشامل .

« وتسير سياسة الحكومة على تشجيع الهجرة ، لدعم قوتها ، وإقامة ولايات متحدة إفريقية قوية ، إلا أن مثل هذه الهجرة ، حتى تصبح مجدية وفعالة ينبغى ألا تكون هجرة تمييز أو مجرد هجرة عاطفية ، إنما ينبغى أن تكون مرسومة بدقة ، ومختارة على أسس من المستويات الطبيعية والخلقية .

« وفى سبيل تشجيع الهجرة ، تسلم سياستنا بأن مستوى المعيشة هو أثمن ما تحرص عليه أمة ما ، وأن واجب الحكومة الأول هو الحفاظ على هذا المستوى والارتقاء به . وبالنظر إلى هذه الحقائق ، نود أن نضمن أن عدد المهاجرين فى دفعة ما إلى البلاد ، لا يتعدى القدر الذى يمكن أن يتم للمجتمع استيعابه فى فترة معقولة » .

الاتجاه نحو الحركة التحررية :

إن شعلة الحرية التى استعر لهيبها المقدس فى كل قلب إفريقى فى قارتنا هذه ، لم تلبث أن وجدت لدى المسئولين وطوائف الشعب فى ليبريا استجابة رائعة . فساهمت ليبريا مساهمة فعالة فى المؤتمرات الإفريقية فى أكرا والقاهرة وتونس . ثم هى أخيراً قفزت بعاصمتها منروفيا إلى الصف الأول حين دعت إلى المؤتمر المشهود الذى عقد فيها من أجل البلد الإفريقى المكافح البطل ، الجزائر . وارتفع علم حكومة الجزائر المؤقتة على صاريته بجانب أعلام الدول الإفريقية الأخرى التى اشتركت فى المؤتمر ، وذلك بالرغم من أن ليبريا لم تعترف بعد رسمياً فى ذلك الوقت بحكومة الجزائر المؤقتة ، وقد كان لذلك الاتجاه مدلوله القوى على أصالة الروح الإفريقية ودعمها .

وجاءت مقررات مؤتمر منروفيا ، نصراً مؤزراً للحركة التحررية الإفريقية والتضامن الإفريقى المتكامل . هذا وقد توجت حكومة ليبرياالنصر الإفريقى بالإعلان المشترك الذى أصدرته مع كل من حكومتى غانا وغينيا بإنشاء النواة الأولى للولايات المتحدة الإفريقية بإقامة اتحاد بين الدول الثلاث ، على النحو الذى سنعرض له فى نهاية هذا المبحث .

الفصل الثانى : غانا :

تعتبر غانا التجربة الإفريقية الأولى الخالصة لانتصار قوى التحرر القومى فى إفريقيا فقد انتزعت القومية الإفريقية الاستقلال من براثن أقوى دولة استعمارية ، ثم انطلقت فى طريقها تحوطها عوامل التآمر الاستعمارى ونظرات السخرية من جانب القوى المستبدة التى تترقب فشل التجربة لتنقض مرة أخرى على الفريسة التى حاولت التملص من قبضتها ، وترف بها من جانب آخر الآمال المشفقة من عواطف القوى المكافحة فى إفريقيا ، تدعو لهابالنجاح لتكون قدوة ، ولتصبح برهاناً قائماً ملموساً على كفاءة الإفريقيين .

ونجحت التجربة ، وسارت السفينة يقودها ربان ماهر عرف كيف يتجنب الأعاصير والصخور التى أحاطها بها المستعمر ، وعرف كيف يستفيد من نسمات الأمل والحرية التى انبثقت من أمانى مواطنيه فى بلده الصغير ، ومؤيديه فى وطنه الكبير إفريقيا . وأصبح لفكرة الحكم الذاتى التى بدعها المستعمر هادفاً من ورائها إبقاء سيطرته تحت ستار جديد من التسلط ، أصبح لها مفاهيم جديدة دعمتها غانا وأرست أسسها ، وحولتها إلى تخلص كامل واستقلال مؤزر .

ثم انطلقت قوى القومية الإفريقية فى غانا ، ترسم لنفسها طريقها المميز وتقيم علاقاتها مع القوى التحررية فى القارة بأسرها ، بل تتعداها إلى الحقل الدولى فتشارك وتساهم فى ترجيح الصوت المدوى فى ميزان القوى الدولية ، ثم تأخذ على عاتقها ، وسائر شقيقاتها المستقلة فى القارة العذراء ، أن تدعم صوت

الحق ومطلب الحرية لدفعات القومية الإفريقية المكافحة . وأصبحت أكرا قاهرة ثانية ، تتجاوب مع النداء المنبثق من باندونج وتشهد تضافر قوى التحرر فى العالم وتدخل التاريخ من أوسع أبوابه .

مفهوم الحكم الذاتى :

عند ما اتصل الاستعمار بالأقاليم الإفريقية ، وتمكنت له السيطرة عليها ، وافتعل فيها ما شاء من تفتيت وتقسيم ، تراءى له بعد حين أن يتستر وراء بعض الزعماء القبليين فمنحهم سلطات بيروقراطية ، واستخدمهم مخلباً يستنزف بهم ثروات الشعب ومقدراته . واستمر ذلك الحال فترة من الزمن طالت حتى أوشك المرجل أن ينفجر ، فعمد الاستعمار بعد ذلك إلى اتباع أسلوب جديد ، هدف به إلى منع القوى القومية من التقارب الذى قد يهدد بقاءه .

وكان أسلوب المستعمر الذى أطلق عليه نظام الحكم غير المباشر ، فتت به كل إقليم إلى قطاعات صغيرة يتولى إدارتها موظف عمومى يعاونه بعض من الإفريقيين الذين يدربون على ذلك ، وحرص على ألا يكون لأى من هذه القطاعات اتصال مع بعضها البعض ، وذلك حتى يفوت على الإفريقيين فرصة التمرس على ألوان من الحكم المحلى الذى قد يصلح أساساً لإرساء دعائم استقلال وطنى .

ولما استشعر المستعمر أن الروح القومية قد اتخذت سبيلها فشملت تلك الأقاليم بالرغم من محاولاته جميعها ، نهج نهجاً جديداً ، أراد به أن يرضى فى الظاهر جوانب من النزعات القومية ، فبدع نظام الحكم الذاتى ، وكان مفهومه لديه ، هو إسهام الإفريقيين فى التشريع ووضع القوانين الخاصة بهم ، وتمرس سيادة داخلية فى الشئون الإدارية .

ولكن لم يلبث هذا المفهوم أن تطور بفضل القوى المتحررة وزعمائها المخلصين وأصبح الحكم الذاتى ، هو المرادف للسيادة الكاملة فى كل منحى

من نواحي الحياة ، الدستورية والاقتصادية والاجتماعية . ويعنى الوصول إلى مرحلة كاملة من السيادة الوطنية والتحرر من الاستغلال الاقتصادى ومن الجهل والمرض والحاجة ، ويعنى المساواة العنصرية والتسليم بقدرة الإفريقيين على إقامة شعوب حديثة على أنقاض المستعمرات .

وربط الشعب فى مفاهيمه الجديدة للحكم الذاتى بين الاستقلال وتحقيق آماله فى حياة أفضل ورفع لمستوى معيشته وتحقيق تنمية اقتصادية ونهضة اجتماعية شاملة . كما ربط بين ذلك كله ، وبين إحساس عميق بضرورة اتباع سياسة ثورية ، تتلخص فى التأييد الشعبى المكتسح ، والقيادة المقدسة الواعية ، والحماس الملتهب ، والشعارات القومية مع التنظيم الدقيق وعدم قبول الجدل السياسى الذى يضيع الجهود .

وأحست الشعوب حديثة الاستقلال ، كما لمس قادتها . المشكلات التى تقف فى طريقها رواسب الاستعمار ، من تخلف فى الخبرات ومصادر رءوس المال ، ومع ذلك الإحساس تقوم الحاجة إلى رأس المال الخارجى ، ولكن هذه الحاجة تشوبها منازع التشكك فى استجلاب النفوذ الخارجى . ولذلك اقتضى الجهد والحرص الشديدين فى تخير المعونات غير المشروطة التى لا تمس السيادة ولا تشوب الاستقلال .

ولكن الإيمان يفعل كل شىء ، وآمنت غانا بنفسها وبحقها فى الحياة ثم استمدت من ذلك الإيمان ومن مشاعرها القومية العميقة قوة ، واندفعت فى طريق القومية بأقدام ثابتة ورسمت خططها تدعم بها ميادين التجارة ، والاقتصاد وتستغل مواردها الطبيعية وتنشئ المؤسسات والمشروعات .

غانا المستقلة :

إن أصل لفظ غانا كما ورد فى الأساطير القديمة أنه كانت هناك مملكة قديمة ذات حضارة عريقة فى غربى السودان ، واستمر حكمها حتى جاء الفتح الإسلامى فى القرن الحادى عشر . وتقول الأساطير أن ملوك هذه المملكة قد

هاجرو مع أتباعهم ، وتوغلوا فى إفريقيا عن طريق وادى الفولتا والنيجر حتى استقر بهم المطاف فى منطقة ساحل الذهب . وعند ما بدأت القومية الغانية الحديثة ، أراد الدكتور « وانكواه » مؤسس تلك الحركة إحياء هذا الاسم التاريخى وذلك بإطلاقه على ساحل الذهب ، ليربط بين أقاليمه التى فتتها الاستعمار .

وتعداد غانا يبلغ ٤,٨٠٠ مليون نسمة ، وهى تعتبر من أكثر بلدان إفريقيا ثراء . وليس فى غانا عدد كبير من المستوطنين البيض ، حيث أن مناخها لم يساعد على توطنهم فيها ، والمحصول الزراعى الرئيسى فى غانا هو الكاكاو ، وقد بلغ متوسط الإنتاج له قرابة ٩٠٠,٠٠٠ طن كل عام . وذلك بالإضافة إلى الخشب والذهب والمنجنيز والماس .

ومتوسط أدنى أجر فى أكرا هو ٦ دولارات فى الأسبوع ، وأقل أجر يومى لموظف حكومى هو ٥٠ سنت (نصف دولار) وليس فى أكرا أى مظهر من مظاهر التفرقة العنصرية فيختلط الإفريقيون مع البيض فى كل شىء ، بل كثيراً ما يتم الزواج بينهم .

وقد كان الاعتقاد الذى يسود دوائر الاستعمار أن تجربة غانا نحو الحكم الذاتى ستبوء بالفشل ، وقد سلمت بريطانيا بدون ضجة تولى نكروما رئاسة الوزارة ، وهذا الأمل يراودها . وعند ما تولى نكروما وزملاؤه السبعة مناصب الوزارة ، أفردت لهم السلطات مساكن حديثة تتناسب مع مراكزهم الجديدة . ولكنهم رفضوا العرض وأصبحت هذه المساكن اليوم مخصصة لعدد من كبار الموظفين الإفريقيين فى الحكومة الوطنية .

وفى أكرا منشآت حديثة ، هى دور الحكومة الجديدة التى استقدمت حكومة غانا المستقلة المهندسين العالميين لتصميمها ، فجاءت تحفة ليس لها نظير فى إفريقيا الاستوائية ، وتزين مدخلها مظلة كبيرة على نمط مظلات زعماء قبائل الأشانتى فى غابر عهودهم .

وفيها المركز الإفريقى الاجتماعى الذى تديره المؤسسة الاجتماعية وتنظم تلك المؤسسة محاضرات دورية حول مستقبل المجتمع الإفريقى فى غانا ، وتعالج مختلف المسائل المتصلة بالتطور الاجتماعى ، كما تصدر كتيباً شهرياً .

وفى ميدان أكرا الكبير ، حيث أعلن نكروما فى ١٢ من يونية ١٩٤٩ إنشاء حزبه الجديد حزب مؤتمر الشعب ، ما يزال نكروما يوجه كل عام خطابه السنوى إلى الشعب ، ويطل على ذلك الميدان سجن (جيمستون) الذى اعتقل فيه نكروما قبيل توليه الوزارة عام ١٩٥١ . ومن داخل السجن خاض نكروما المعركة الانتخابية مرشحاً عن أكرا ، فاكتسح بفوز بلغ ٢٠,٧٨٠ صوتاً . وقد كان الشعب يتجمع إبان اعتقال نكروما فى الميدان الكبير وينشد قائلا فى صوت هادر : « كوامى نكروما يرقد فى أغلال السجن ولكن روحه طليقة تملأ كل مكان » . ثم تهتف جموع الشعب عالياً بشعار الحزب ، كلمة « الحرية » .

القومية الإفريقية فى غانا :

بدأت بذور القومية فى غانا (ساحل الذهب) قبيل الحرب العالمية الثانية ، وذلك بإنشاء أول منظمة سياسية على يدى الدكتور « وانكواه » باسم « مؤتمر الشبيبة » الذى ضم المثقفين الشبان فى غانا الذين كانوا يهتمون بمستقبل بلادهم . وانتهز المؤتمر زيارة وزير المستعمرات البلاد فى أثناء الحرب ، وقدم إليه مذكرة تتضمن المطالبة بإجراء تعديلات دستورية . ونتيجة لذلك تم وضع دستور ١٩٤٦ ، ليحل محل النظام الذى استمر منذ ١٩٢٥ ، وبمقتضى الدستور الجديد تشكل أول مجلس تشريعى وطنى ومثل الشعب فى المجلس التنفيذى ثلاثة من الإفريقيين .

ولكن مع ذلك لم ترض هذه التطورات البطيئة النزعة القومية الصاعدة . وكما لاحظ أحد المسئولين البريطانيين فى ذلك الوقت ، فإن دستور ١٩٤٦ كان منذ مولده غير ملائم للتطورات الجديدة فى البلاد . وتكون حزب

جديد فى أعقاب الحرب الثانية ، هو حزب « المؤتمر المتحد لساحل الذهب » عام ١٩٤٧ ، الذى نادى بتحقيق الاستقلال والحكم الذاتى مباشرة .

وبدأت المتاعب والاضطرابات ، وأرسلت بريطانيا بعثة إلى ساحل الذهب (غانا) عرفت ببعثة واطسن ، وقررت البعثة فى تقريرها أن ثمة حاجة ملحة إلى إصلاح . وتشكلت لجنة إفريقية من ٣٨ عضواً برئاسة قاض إفريقى « هنرى كوس » ووضعت تقريراً يعتبر وثيقة هامة فى تاريخ غانا الحديث ، وضعت على هديه قواعد الدستور الجديد للحكم الذاتى .

وبمقتضى الدستور الجديد ، وكلت السلطة التشريعية إلى ٨٤ عضواً منهم ٦ أوربيون وثلاثة موظفون بريطانيون رسميون يتولون شئون القضاء والخارجية والمالية فى المجلس التنفيذى ، وخول الدستور الجديد للحاكم العام سلطات الاعتراض التوقيفى على أى قرار يتخذه المجلس التشريعى ، كما خول له سلطة إصدار أى قانون يراه ، على غير رغبة المجلس التشريعى . وجعل الدستور فى المجلس التنفيذى ثمانية وزراء إفريقيين ، وأجاز عزل المجلس بقرار من أغلبية ثلثى المجلس التشريعى . كما قضى الدستور الجديد بنظام الحكم المحلى ليخلف أسلوب الحكم غير المباشر الذى كان يتولاه رؤساء القبائل .

الأحزاب فى غانا :

الأحزاب الحالية فى غانا هى ، حزب مؤتمر الشعب ، وهو حزب الأغلبية الذى يرأسه نكروما . وحزب مؤتمر غانا ، وحزب الجمعية الإسلامية ، وحزب شعب الشمال ، وحزب العمل الغانى ، وجمعية شباب الأنلو .

والملاحظ أن أحزاب غانا ما زال بعضها يقوم على أساس إقليمى محلى ، وذلك بسبب رواسب المحلية التى تركها الاستعمار البريطانى ، ولكن مع ذلك ، فإن الحركة الحزبية السياسية الحديثة ، تعتمد على مجموع الشعب فى شتى الأقاليم ، وأكبر مثال لذلك ، تلك الشعبية الساحقة التى يتمتع بها حزب مؤتمر الشعب .

ويملك كل حزب تقريباً صحيفة خاصة به ، وفى أكرا سبع صحف منها ست صحف يومية ، وتصدر كلها بالإنجليزية ، وتملك دار الديلى ميرور صحيفة الجرافيك الغانية . وقد اجتاحت غانا موجة من النزاع السياسى التى أدت إلى كثير من القضايا بين السياسيين بتهمة التشهير ، وكان ذلك قبل الاستقلال عام ١٩٥٧ ، حتى لقد بلغ دخل أحد المحامين من هذه القضايا ٤٥ ألف دولار فى العام .

نكروما — والاستقلال(١) :

لانزاع فى أن نكروما هو بطل الاستقلال الغانى ، ولا نغالى إذا قلنا إنه أحد دعائم القومية الحديثة فى إفريقيا بأسرها . ونكروما من مواليد ١٩٠٩ فى قرية « نكرفول » فى مقاطعة « أنزيما » على بعد ٢٢٠ ميلا من أكرا ، من قبيلة « نوى» وهى فرع من قبيلة « إنتى » . وهو لم يولد عظيما ولم تمنح له العظمة ، إنما كسبها خلال جهده وعمله وكفاحه الطويل ، فى إصرار وثبات ميز شخصيته البسيطة . وكان أبوه حداداً وأمه تمارس التجارة ، ولكن مركزهم فى الحياة لم يمنع من أن يفكروا ويرسموا مستقبل ابنهم ، فعملا فى جد وكفاح ليوفرا له نفقات الدراسة .

وتخرج نكروما من كلية اشيموتا سنة ١٩٣١ ، ثم سافر إلى الولايات المتحدة والتحق بجامعة لنكولن فى بنسلفانيا . وبعد تخرجه سافر إلى لندن للدراسة القانونية واشتغل نكروما بالسياسة وهو فى لندن ، وأحس البريطانيون أن ثمة رجل قيادة يوشك أن يظهر . وأنشأ فى لندن أول منظمة سياسية هو وبعض الغانيين المقيمين فى لندن ، واشترك فى كثير من المؤتمرات السياسية التى جمعته مع عدد من القادة الإفريقيين ، أمثال الدكتور باندا ، وجومو كينياتا وغيرهم .

وفى أعقاب الحرب الثانية ، دعى نكروما إلى تولى سكرتارية حزب

---

(١) المرجع السابق ص ٨٧ وما بعدها ، والمرجع السابق ص ٣٩٧ وما بعدها .

اتحاد شعب ساحل الذهب الذى أسسه الدكتور وانكواه . وبدأ نكروما يتجه بالقومية الإفريقية فى غانا اتجاهاً جديداً ، وثارت الاضطرابات فى عنف لم يألفه المستعمر ، وانتهى الأمر بإلقاء القبض على نكروما عام ١٩٤٨ .

وبعد خروجه من المعتقل عام ١٩٤٩ ، وجد أن اتجاه حزب اتحاد شعب ساحل الذهب لا يتفق مع أمانيه الوطنية ، ولذلك بدأ بإنشاء حزبه الجديد « حزب مؤتمر الشعب » وقام بحملة شعبية واسعة ، استجابت لها جميع طوائف الشعب ، ولم يجد المستعمر مفراً من اعتقال نكروما مرة ثانية فى عام١٩٥١ .

وقد كان اعتقال نكروما تدعيما قوياً لتأييد الشعب له . واتضح هذا التأييد الكاسح فى انتخابات المجلس التشريعى عام ١٩٥١ ، إذ تقدم نكروما إلى الانتخابات وهو فى السجن . وكان شعار الحزب هو« الحكم الذاتى الآن » واكتسح الحزب الميدان واضطر الحاكم العام إلى إطلاق سراح نكروما ليصبح رئيساً للوزارة .

وعدل نكروما الدستور فى عام ١٩٥٢ ثم فى عام ١٩٥٤ . وبموجب هذه التعديلات أصبح المجلس التشريعى من الإفريقيين وحدهم ثم أخرج الوزراء الإنجليز . واستبقيت مسائل الدفاع والقضاء والمالية فى أيدى الحاكم العام بالإضافة إلى شئون التوجولاند تحت الوصاية الدولية .

وانطلقت الحكومة الوطنية الخالصة فى غانا فى طريق مرسوم لتحقيق غايتها من استكمال السيادة الوطنية للبلاد . ورسم نكروما سياسة حكومته وأرساها على أربعة دعائم ، الدعامة الأولى النهوض بالزراعة ، المصدر الرئيسى للثروة فى البلاد . والدعامة الثانية ، إقامة الصناعة المحلية ، لتكون نواة للنهضة الصناعية الشاملة ، حتى يتحقق لغانا قدر من الكفاية الصناعية يوفر عليها الكثير مما تستورده . والدعامة الثالثة تيسير وسائل المواصلات التى هى عماد النشاط التجارى ولربط أقاليم البلاد وتوثيق وحدتها . والدعامة الأخيرة نشر العلم والثقافة وإقامة وعى سياسى وقومى .

ونكروما رجل جماهير من الطراز الأول ، وهو لا يعنى كثيراً بشئون نفسه الخاصة ولا يقيم وزناً كثيراً لتنظيم أوقات راحته ، بل لا يكاد يترك لنفسه وقتاً للراحة ، ويمضى عطلة نهاية الأسبوع فى التجول فى الأقاليم . وهو يستيقظ عادة فى الرابعة صباحاً ، فيطلع على الأوراق الرسمية حتى منتصف السابعة ثم يذهب إلى مقر الحزب ليلتقى برؤساء اللجان والزوار لفترة قد تطول حتى الساعتين من الزمن . ثم يرجع إلى مكتبه برئاسة الوزارة ويظل فيه متجاوزاً موعد غذائه فى أغلب الأحيان . وليس لنكروما هوايات معينة وهو لا يمارس رياضة ما ، فليس لديه وقت لمثل هذه المسائل .

ونكروما عميق الإيمان بأهدافه وبالشعب ، وهو واثق من طريقه ومن الهدف الذى يسعى إليه . ويستطيع أن ينقل هذه الثقة فى تأثير بليغ إلى مستمعيه من جماهير الشعب ، فقد حدث فى المؤتمر الشعبى الذى يعقده كل عام فى الميدان الكبير فى أكرا ، وكان ذلك قبيل إعلان استقلال غانا رسمياً ، أن خطب فى المؤتمر السنوى للحزب مؤكداً ثقته فى أهدافه بخطاب طويل جاء به :

« إن أول شىء أريد أن أقوله لكم ، هو أنى أرغب أن أعرف بينكم باسم كوامى نكروما مجرداً عن أى صفة ، فأرجو أن تدعوا لقب الدكتور ، والمحترم أيضاً .

« أصدقائى ومواطنى أعضاء الحزب ، باسم الحرية ، نحتفل هذا الأسبوع كله بيوم الاستقلال ، ذلك اليوم المقدس ، وذكراه العطرة ، فلننشد معاً نشيد الحرية .

« إنه ليس من اليسير تنظيم حزب سياسى فى إقليم مستعمر تسعى قوى الاستعمار بذر الفرقة بين أبنائه ، فإن سياسة الاستعمار منذ القدم هى سياسة فرّق تسد ؛ إن الاستعمار نظام ينبغى تحطيمه ، وإن تاريخ هذه القارة سوف يتغير بما نرسمه نحن ونقرره بإرادتنا ، فلننس أحقادنا وضغائننا ، ولنجعل من غانا مهداً للحرية لإفريقيا بأسرها .

« إننا وصلنا إلى مرحلة فى كفاحنا ، حيث لا محل هناك للنكوص ، وإن ثقتكم لن تكون أبداً فى غير محلها ، وقد يأتى وقت تريد فيه قوى الاستعمار والرجعية أن توقف التيار الزاحف بالشعب ، وإنى أدعوكم من الآن إلى الثبات ، فإن الهدف قد بات قريبا ولتكونوا جميعاً متحدين باسم السماء » .

غانا فى الحقل الدولى :

وفى عام ١٩٥٧ ، أعلنت دولة غانا المستقلة ، وآلت جميع شئونها إلى حكومتها ودخلت فى مجموعة الدول المستقلة وفى الأمم المتحدة ، وتبادلت التمثيل السياسى مع غيرها من الدول . وبدأت غانا تمارس نشاطها فى الحقل الدولى ، وتشترك مع القوة الحيادية فى العالم لإرساء قواعد جديدة للعلاقات الدولية . وساهمت أكرا مع القاهرة فى تزعم الدعوة الإفريقية ، ومن منبر مؤتمر الشعوب الإفريقية ، ومؤتمر الدول الإفريقية فى أكرا ، رسمت السمات الأولى للشخصية الإفريقية الحديثة التى عبر عنها نكروما بقوله : « إنها الوثبة التى رفعت اسم إفريقيا من العدم فأصبح على كل لسان . إنها دعوة التحرر والسلام ، إنها صرخة الملونين الذين أرادوا لأنفسهم الحياة الكريمة » .

وتعنف الدعوة إلى الشخصية الإفريقية ، ويزيد انزعاج المستعمر ويحاول أن يعود إلى مؤامراته وقد وجد غانا تثبت أقدامها فى الطريق الذى اختارته لنفسها ، طريق الكتلة الآسيوية الإفريقية الحيادية . وينطلق النداء القوى مدوياً « إليكم عنا ، فهذه بلادنا ونحن أصحابها ، ونحن جديرون بأن نتولاها ، إليكم عنا ، فلسنا فى حاجة إلى أن يرحب بنا أحد ، لقد ولدنا اليوم ، ولكنا ولدنا أقوياء » .

ولكن الاستعمار لم يفقد كل آماله بعد ، وما تزال لديه بعض الألاعيب التى يجيدها . الاستعمار الذى فتت شعوب إفريقيا والذى عز عليه أن يرى معالم التحرر تنبعث من المعقل الذى كان يسيطر عليه . ولكن عين الشعب اليقظ لم تكن لتغفل ، ولم تلبث أن كشفت النقاب عن مؤامرة يقف وراءها

المستعمر وأعلن فى أكرا نبأ اكتشاف مؤامرة تهدف إلى قتل رئيس الوزراء وإحداث انقلاب وثورة فى غانا وشكلت الحكومة لجنة ثلاثية للتحقيق. وأثبت التحقيق أن الاستعمار البريطانى كان يمول المؤامرة. وإنه ليس بغريب أن يلجأ الاستعمار إلى أساليبه العتيقة، اعتقاداً منه بأن الشعوب ما زالت على فطرتها وسذاجتها وليست مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر ببعيدة عن الأذهان.

وهدف الاستعمار من افتعال القلاقل والانقسام فى بلد حديث الاستقلال هو السعى إلى إيجاد مبررات لعودته إلى سيطرته السابقة، واستعادة تلك الأسواق التجارية التى أوشكت أن تفلت من براثنه بإظهار الإفريقيين بمظهر العاجزين عن إدارة أمور أنفسهم:

وأصدرت حكومة غانا كتاباً أبيض فى الرابع والعشرين من يونية ١٩٥٩ جاء فيه: «ثبت للحكومة من معلوماتها بأن دولة أجنبية تعهدت بدفع مليون جنيه لتمويل مؤامرة لقلب نظام الحكم فى غانا ولاغتيال رئيس الوزراء الدكتور نكروما».

وقد تضمن الكتاب كذلك تقرير اللجنة الخاصة التى قامت بالتحقيق فى المؤامرة وقالت اللجنة فى تقريرها إنه: «ثبت لديها أن اثنين من زعماء المعارضة اتفقا على القيام بعمل غير مشروع، وهو تنفيذ مؤامرة فى تاريخ مقبل، تتسم بالطابع الثورى».

وأعلنت حكومة غانا أنها ستأخذ أى شخص يحاول إحداث انقلاب أو الإقدام على الاغتيال أو عرقلة الانتخابات الحرة بمنتهى الشدة. وقالت الحكومة إنها ستلجأ إلى الجيش الاحتياطى متى كان ذلك ضرورياً إزاء أى فرد مهما كان مركزه ومتى رؤى أن مصلحة الوطن تتطلب ذلك.

غانا – والمستقبل[1]:

لا يملك كل من زار غانا سوى أن يبدى الإعجاب العظيم بما حققته

(١) اتخذت الإجراءات للانتهاء من وضع دستور جديد لجمهورية غانا، وذلك بعد زيارة مكميلان الأخيرة فى فبراير ١٩٦٠، وتمت إجراءات الإعلان فى نهاية يونية ١٩٦٠ – وقد فاز نكروما بمنصب رئاسة الجمهورية بأغلبية ساحقة.

فى فترة عامين من الاستقلال ، حتى غلاة المستعمرين لم يستطيعوا إنكار تلك الحقيقة . فصرح وزير الدولة البريطانى لشئون الكمنولث عقب زيارته لغانا بقوله : « إن التقدم الذى أحرزته غانا منذ استقلالها كان تقدماً طيباً ، وإن التجارب التى قامت بها فى ميدان الإصلاح الزراعى للتوسع فى زراعة الكاكاو وتحسينه قد أسفرت عن نتائج ممتازة ، ارتفعت بالإنتاج » .

وفى العيد الثانى لاستقلال غانا ، سنة ١٩٥٩ ، قال نكروما فى خطابة السنوى الموجه للشعب ، بشأن العلاقات الخارجية وسياسة غانا الدولية . لم نقتصر على تأكيد شخصيتنا الإفريقية داخل نطاق مجموعة الشعوب الإفريقية فقط ، بل وضعنا أسس الوحدة بين غانا وغينيا ، ودعمنا روابط الإخاء مع جارتنا الكبيرة نيجيريا ، وازدادت علاقات المودة والصداقة بيننا وبين الدول الإفريقية الأخرى عمقاً وقوة » .

والمستقبل بالنسبة لغانا يستقر على دعامتين : الدعامة الأولى اقتصادية ، وتتضمن برامج النهضة الاقتصادية والتنمية التى من شأنها أن تكفل للدولة الوليدة أسباب القوة والتحرر الاقتصادى وهما أساسا الاستقلال السياسى . والدعامة الثانية سياسية ، وهى تتعلق بأسلوب إدارة دفة الحكم فى البلاد ، بحيث يتحقق أكبر قدر من المكاسب السريعة فى ظل من الأمن والطمأنينة والاستقرار والتوجيه السليم .

غانا الصناعية :

إن التخطيط الصناعى الذى وضعته حكومة غانا ، يتميز بقدر كبير من الطموح ، حتى لقد وصفه أحد رجال الاقتصاد البريطانيين بأنه تخطيط يتردد أى اقتصاد أوربى فى إقراره ، وإن كانت مقدماته سليمة إلى حد كبير . وقد وضع التخطيط ليطبق حتى عام ١٩٦٤ ، وتقدر له ميزانية إنفاق تبلغ ٣٤٢ مليون جنيه غانى . وتفرق مشروعات التخطيط بين المشروعات الحالية التى تتكلف ١٢٤ مليون جنيه فقط ، والمشروعات الأخرى التى سوف

تقتضى استخدام المعونات الخارجية . وتتركز المشروعات الحالية على العمليات الإنتاجية وتتضمن مخصصات متزايدة للتحسين الزراعى فى مزارع الكاكاو ، كما تتضمن استثمارات كبيرة فى المنتجات الأخرى كالتفاح وزيت النخيل وذلك لتخفيف اعتماد غانا على محصول الكاكاو وحده . كما تجرى تجارب الآن فى مساحات ضيقة لزراعة المطاط والطباق والقطن .

ويهدف التخطيط الجديد إلى إنشاء ٦٠٠ مصنع على الأقل ، تنتج أكثر من ١٠٠ صنف من المنتجات بما فيها النسيج والمنتجات المعدنية والكيماويات وأدوات البناء ومصانع تجميع السيارات . وتسير مشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه مع الحركة الصناعية وتبلغ تكاليفها التقديرية قرابة ١٠٠مليون جنيه ، ويهتم نكرومابصفة خاصة بهذه المشروعات وتؤثر إلى حد كبير على آماله السياسية ، لأنه يشعر بأن اعتماد غانا على الكاكاو وحده لن يتيح لها مركز الزعامة التى تصبو إلى الاحتفاظ به فى إفريقيا .

الديموقراطية الموجهة فى غانا :

قلنا إن حكومة غانا قد رسمت سياستها على دعائم تكفل الأمن والاستقرار المطمئن ، والتوجيه السليم . ولذلك فقد اتسمت مناهجها فى ميادين الاقتصاد والسياسة على سواء ، بظاهرة المشاركة الحكومية والإشراف الموجه ، ففى الميدان الاقتصادى ، أنشىء مجلس الاتحاد التجارى الغانى ، ممثلا للاتحادات التجارية جميعها ، وخولت له سلطات تنظيم الاتحادات بكافة أنواعها ، بعد إجازة الحكومة لإنشائها . وخولت للسلطات الحكومية المسئولة مراجعة حسابات ونظم تلك الاتحادات ، كما لها سلطة تجميد أموالها إذا خرجت عن أهدافها الأساسية . ولا يجوز إنشاء اتحاد مهنى إلا إذا ضم على الأقل ٤٠ ٪ من أبناء المهنة كما حرم القانون إنشاء اتحادات لعمال الحكومة وحرم حق الإضراب .

ولا شك أن هذا القانون يدل على حرص حكومة غانا على إعلاء مصلحة الجماعة والدولة على مصالح الأفراد ، ورسم السياسة الاقتصادية العامة ، أو المشاركة فى رسمها بما يكفل تحقيق ذلك .

وتحرص غانا على وضع برنامج للتطور الدستورى السريع ، ويهدف هذا البرنامج إلى إقامة مركزية موجهة ، تستطيع التصرف الموحد السريع . فألغت الحكومة المجالس الإقليمية وأصدرت قوانين تقيد من النشاط الحزبى . كما خول القانون للحكومة سلطة سحب الصفة النيابية من أى عضو فى البرلمان إذا قاطع جلسات المجلس .

ومن صور الديموقراطية الموجهة فى غانا ، تركيز سلطة الترقية إلى المناصب الرئيسية فى الدولة بين أيدى رئيس الوزراء وكذلك مراكز القضاء العالى لا يتم شغلها إلا بعد مشورة رئيس الوزراء . وواضح أن الهدف من هذه القواعد أن يتحقق تناسق وانسجام بين المسئوليات العليا فى الدولة ، حتى يمكن التفرغ للسياسة التحررية التقدمية التى رسمت للنهضة الشاملة بالبلاد .

وقد تبلورت هذه السياسة الموجهة فى استقرار وثبات تميزت بها غانا وأثار إعجاب جميع من زاروها من رجال الأعمال والمسئولين الأجانب ؛ ولاريب أن الاستقرار والطمأنينة هما الدعامتان الأساسيتان اللتان تحتاج إليهما دولة ناشئة تريد أن ترسى مستقبلها على أسس سليمة من التعاون المثمر مع غيرها من الدول ، كما أنهما من شأنهما أن يشجعا رءوس الأموال الأجنبية الخاصة التى تكون فى حاجة إليها .

وإن المستقبل الباسم الذى تتطلع إليه القومية الإفريقية فى غانا قد أخذت معالمه تتضح شيئاً فشيئاً ، فى ظل قيادة وطنية مخلصة ، ترسم منهجاً سياسياً سليما على ضوء المشاعر الوطنية ، وعلى هدى الروح المتحررة التى تتمشى مع الأسلوب التحررى الذى تمثله المجموعة الآسيوية الإفريقية . وإن المأمول أن تتبوأ غانا ، مع شقيقاتها الإفريقيات مكانها اللائق فى الصف الحيادى الذى تنتظم فيه سائر الدول المؤمنة بحقها فى الحياة الحرة الكريمة .

الفصل الثالث ـ غينيا :

تقع غينيا على الساحل الإفريقى للأطلنطى وهى تشترك فى حدودها مع اتحاد مالى (السنغال) ومع ليبيريا ومع سيراليون . ويبلغ تعدادها حوالى ثلاثة ملايين نفس ولكن مساحتها تعادل مساحة غانا . وغينيا دولة إسلامية إذ تبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٠ ٪ من عدد السكان ورئيس جمهوريتها الزعيم الإفريقى المسلم أحمد سيكوتورى . وقد افتتحت الجلسة التاريخية للجمعية التشريعية التى أعلن فيها الاستقلال بترتيل من آى الذكر الحكيم . وأعلن رئيس الجمعية التشريعية فى خطابه الافتتاحى قائلا : « إن العالم يشهد اليوم مولد دولة إسلامية جديدة ، دولة مستقلة ذات سيادة » .

وينتسب شعب غينيا إلى قبيلتين غالبتين فى أصله ، هما قبيلتا البيلهز (الفولانى) والمالنيك . وتعيش على الساحل بعض قبائل السوسو : وهم يتميزون بنشاط وحذق جعلهم يكونون الأساس الصناعى للبلاد ، بل لغرب إفريقيا كله .

وتستقر قبائل بيلهز (فولانى) فى إقليم « فوتاد جاليون » وهم العنصر الغالب على أصل غينيا كلها . وهذه القبائل هى امتزاج تاريخى بين المؤسسين الأول لإمبراطورية غانا القديمة التى انحدرت من السودان الغربى أمام الزحف الإسلامى على النحو الذى قدمنا عند دراستنا لغانا ، وقد استوطنوا غينيا فى مطلع القرن الخامس عشر وامتزجوا مع الزنوج .

وقد كانت غينيا جزءاً من إمبراطورية « مالى » التاريخية التى كانت تمتد من السودان الفرنسى حتى ساحل الأطلنطى . وكانت لتلك الإمبراطورية أمجاد سجلها التاريخ ، وكان على رأسها ملك يسمى « المانسا » بلغت عظمته وثراؤه أنه قد اصطحب معه عند أداء فريضة الحج حاشية بلغت ستين ألف رجل . وقد جعل هذا الملك عاصمته « تيمبوكوتو » معقلا إسلامياً عظيماً ، وملجأ للعلماء المسلمين الذين كانوا يهاجرون إليها هرباً من بطش أو استبداد يلاقونه فى بلادهم .

وقد جرت سنة تلك المملكة على عدم السماح لغريب غير مسلم بالدخول إلى أراضيها وعند ما بدأت مغامرات الأوربيين وهجماتهم على إفريقيا لم يستطيعوا دخول غينيا لحرص هذه المملكة على تلك التقاليد . حتى كان عام ١٨١٥حين استطاع مغامر فرنسى يدعى « رينيه كابل » كان يتقن العربية وادعى أنه لاجئ مسلم هارب من اضطهاد سلطان مصر . واستطاع تحت هذا الستار أن يدخل غينيا ثم عاصمة مالى « تيمبوكتو » وبعد ذلك مكن للفرنسيين من التسلل إلى غابات غينيا .

وفى عام ١٨٨٧ ، بادرت فرنسا فى فترة السباق نحو الاستيلاء على الأقاليم الإفريقية إلى إرسال جنود احتلالها إلى غينيا واحتلت مدينة كونكارى . ولكن الروح الإفريقية لم تقبل هذا الاحتلال وقام من صفوف الشعب الإفريقى رجل يدعى « الماى ساموري » وهو كان أحد عبيد الزعماء القدامى بلغ مرتبة كبيرة فى إمبراطورية مالى وتزعم حركة للمقاومة العنيفة للفرنسيين استمرت أحد عشر عاماً متوالية ، كبدهم فيها أعظم الخسائر وعاش حياة أسطورية من البطولة والفداء حتى أسر فى عام ١٨٩٨ . ولكن ظلت الأسطورة تعيش ، وتروى عن ساموري أنه تنبأ بأن أحد أحفاده سوف يحمل رسالته من بعده ويطهر أرض غينيا من الفرنسيين . وقد تحققت نبوءة ذلك الزعيم القديم ، فإن سيكوتورى ، ينتسب بأصله إلى البطل « ساموري » .

وغينيا ليست معدومة الثروات ، بل إنها تعتبر من أهم بلدان إفريقيا بالنظر إلى احتمالاتها الصناعية فى المستقبل ، وكل ما ينقصها هو رءوس الأموال . وقد أطلق الفرنسيون على غينيا تسمية « إقليم الإنجو الإفريقى » إشارة إلى ما تتمتع به من تباين فى الثروات فى مساحاتها الواسعة . وتتميز غينيا بالمرتفعات والأنهار شديدة الانحدار والمستنقعات .

وغينيا المتطورة الحديثة ، تتمثل فيها إفريقيا القديمة والجديدة على سواء . فهناك المبانى الضخمة وبجوارها المساكن البدائية التقليدية ذات الطابق الواحد .

وتقوم حركة الإنشاء على قدم وساق ، هذه مدارس ، ومكاتب ، ومحلات تجارية حديثة تطغى على البقايا القديمة من مدينة كوناكرى . وتتسابق السيارات الحديثة بجانب وسائل المواصلات القديمة المعتمدة على الدواب . ويمتلئ الميناء بأنواع من السفن الكبيرة ، تزاحم سفن الصيد الصغيرة .

القومية الإفريقية فى غينيا :

قدمنا أن الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير من نوع خاص على نشأة القومية الإفريقية بوجه عام ، وقد كان لها أثرها المتميز الواضح فى الأقاليم التى كانت تخضع للاستعمار الفرنسى على وجه خاص . وذلك لأن فرنسا ، وهى قد تهاوت تحت أقدام جيش الاحتلال الألمانى ، كانت مستعمراتها حرية بأن تنفصل عنها وتتركها تتداعى إلى الفناء . ولكن تلك المستعمرات كانت العون الأول لفرنسا فساعدتها لإقالة عثرتها ، والوقوف على قدميها . وكانت داكار ، هى العاصمة الثانية ، بل الأولى لفرنسا الحرة (الديجولية). ثم من بعدها فى أعقاب الحرب التأم شمل زعماء إفريقيا مع ديجول فى مؤتمر برازافيل المشهور ، الذى بذل فيه ديجول على لسان الاستعمار الفرنسى أكاذيبه المضللة بوعود كاذبة .

ولكن أبناء إفريقيا الذين خاضوا الحرب فى سبيل فكرة الحرية البشرية ، وليس فى سبيل فرنسا ، ذلك الوهم الكاذب الذى حاولت فرنسا أن تخدع العالم به ، حينما عاد هؤلاء الأبطال إلى بلادهم بدأت موجات من الوعى السياسى والقومية تجتاح تلك الأقاليم . وظهرت الأحزاب السياسية التى انتظمت صفوف المحاربين المسرحين ، وطوائف المثقفين .

وغيرت فرنسا مضطرة نظرتها إلى مستعمراتها ، وقد دفعها إلى ذلك عاملان : الأول الإحساس بالضعف والتخاذل فى أعقاب الحرب بعد افتضاح حقيقة قوتها التى ما كانت سوى سياج من الباطل ترهب به العزل من الإفريقيين ، والعامل الثانى فقدها لمستعمراتها فى الشرق الأقصى من آسيا ، فأشفقت أن تفقد مستعمراتها فى إفريقيا .

وصدر قانون الإطار ، اعترفت فيه فرنسا لأول مرة بانتهاء فكرة الجمهورية الفرنسية الواحدة غير القابلة للانقسام . وظنت فرنسا أنها بذلك قد استطاعت مخادعة قوى القومية الإفريقية ، ولكن الوعى فى غينيا كان أعمق من أن تخدعه أساليب المستعمر ووعوده . فلم ترض غينيا عن قانون الإطار ، وأعلن سيكوتورى أنه يعتقد أن هذا القانون لا يعدو مجرد خطوة أولى ينبغى أن تتبعها خطوات . وبادر بالسفر إلى باريس للتفاهم حول الخطوة التالية ، وعند ما قيل له إن قانون الإطار قد حدد بجلاء وضع غينيا أجاب فى عنف « إننا لم نجئ إلى هنا ليقال لنا ما هو القانون ، لقد جئنا لنرسم القانون بإرادتنا » .

استفاد المستعمر من كثرة الأحزاب السياسية فى غينيا ، واستغل الثغرات التى أتيحت له لتحقيق أطماعه وتوطيد أقدامه فى البلاد . ولم يلبث سيكوتورى زعيم الحزب الاشتراكى الديموقراطى أن دعا فى عام ١٩٥٣ جميع الأحزاب السياسية إلى التكتل فى جبهة واحدة متحدة لمواجهة المستعمر . وقد استجابت الأحزاب لنداء الزعيم وقلدوه زعامة الحركة الوطنية فى غينيا الفرنسية .

أحمد سيكوتورى :

إن القوميات ترتبط فى نشأتها دائماً بالأشخاص الذين يتزعمون حركاتها ولا تخرج القومية الإفريقية الحديثة عن هذه القاعدة ، خاصة وأن المجتمع الإفريقى ما يزال فى المراحل الأولى من تطوره المرتقب . ولذلك فإن دراسة أى قطاع من قطاعات القومية الإفريقية الصاعدة لا يستقيم بدون التعرض للشخص الباعث لها .

وبطل التحرر الغينى ، أحمد سيكوتورى ، شاب فى الثامنة والثلاثين من العمر ، عريض المنكبين ، سمح المحيا ، خطيب قدير على التحكم فى الجماهير ، وهو فى ذلك يشبه سائر زعماء إفريقيا ، وغينيا تكاد تعبد زعيمها الشاب ، الذى قفز إلى مقدمة أحداث إفريقيا بعد إعلانه عزم شعب غينيا رفض مشروع ديجول .

وقد ولد سيكوتورى عام ١٩٢١ لأبوين فقيرين يعملان فى الفلاحة ، ودرس فى مدرسة تحفيظ القرآن والدراسة الإسلامية فى مدينة «كانكان» ، ثم انتقل بعد ذلك للدراسة فى مدرسة صناعية فرنسية . واضطر تحت وطأة الفاقة إلى ترك المدرسة ، ولكنه استمر على اتصاله بالطبقات المثقفة ويقرأ كل ما تصل إليه يده من كتب ، والتحق بالعمل فى إحدى الوظائف الحكومية الصغيرة فى بلدته .

ولكن طموح أحمد سيكوتورى لم يكن ليقف به عند قدر الوظيفة الكتابية الصغيرة ، ولم يلبث أن بدأ فى تنظيم اتحاد للعمال ، واستقال من وظيفته عندما قررت الإدارة نقله إلى مكان بعيد . وأصبح سيكوتورى بعد قليل رئيساً لاتحاد العمل الفرنسى فى غينيا ، وهو فرع من فروع الاتحاد العام ، ومنذ ذلك الوقت بدأت متاعب الإدارة الفرنسية . وبرزت موهبة تورى الخطابية سواء فى لغته الوطنية بلهجاتها المختلفة أم باللغة الفرنسية ، وبدأ زعماء العمال فى فرنسا يهتمون بالزعيم الغينى الشاب . الذى درس الماركسية والاشتراكية وجاب أوربا الشرقية والغربية على سواء .

وعاد سيكوتورى من جولته ليؤسس أول اتحاد وطنى عمالى حر ، غير تابع لأى من اتحادات العمال الفرنسية ، وكان اتحاده الجديد وراء اضطرابات ١٩٥٣ التى حققت للعمال الغانيين أطيب النتائج . ثم انتقل تورى إلى حقل السياسة الحزبية وقد ساءه تفرق الأحزاب وضعفها ، فدعا إلى الانضمام إلى حزب الجبهة الديموقراطية الإفريقية الذى أسسه « فليكس بوجينى » فى ساحل العاج وكان فى ذلك الوقت أقوى رجل سياسى فى غرب إفريقيا .

وتطورت حياته السياسية ، فانتقل من الجمعية التشريعية فى غينيا وأصبح عمدة العاصمة كوناكرى ، ثم انتخب عضواً فى الجمعية الوطنية الفرنسية نائباً عن غينيا . وفى الجلسة الأولى التى حضرها سيكوتورى ، وقف يخطب فى الجمعية الوطنية الفرنسية وكان يوجه كلامه إلى قاعة شبه خاوية إلا من

بعض أعضاء اختفوا وراء صحفهم . وما إن استطرد تورى فى خطابه حتى بدأت الصحف تنزل عن وجوه أصحابها وأخذت المقاعد تمتلئ بشاغليها الذين أقبلوا من الخارج مسرعين ، وعندما انتهى تورى من خطابه ، انطلقت عاصفة مدوية من تصفيق الإعجاب .

ووجد تورى أن مكانه ينبغى أن يكون فى غينيا ، وإليها عاد لينظم حزبه الجديد «الجبهة الديموقراطية الإفريقية فى غينيا» على أسس جديدة من الاشتراكية التى يؤمن بها وأنشأ اتحاداً قوياً مستقلا عن أى توجيه خارجى ، وبلغ عدد أعضاء الحزب المؤسسين ٧٠٠ ألف عضو . واكتسح كل مقاومة حزبية فى الداخل ، وأصبح أقوى رجل سياسى فى غينيا .

وعند ما أعلنت فرنسا قانون الإطار سنة ١٩٥٧ كان سيكو مستعداً وانتخب الرجل الثانى فى غينيا بعد الحاكم الفرنسى . ونهج سياسة مرسومة بدقة استخدم فيها القدر الضئيل من السلطات التى كانت مخولة له أحسن استخدام . ووجه تورى همه فى تلك المرحلة إلى الإصلاح الداخلى ، فقضى على النظام القبلى الذى كان المستعمر يستخدمه مخلباً للفتك بالروح القومية ، وقد كانت لعبة بارعة منه ، فقد استدعى الحكام الفرنسيين المحليين واستكتبهم رأيهم فى رؤساء القبائل بصفة سرية ، وأبدوا رأيهم بفساد ذلك النظام . ثم بعد ذلك ألغى النظام بجرة قلم ، وحينما أراد الزعماء القبليين التذمر ، نشر ما لديه من فضائح بخط الحكام الفرنسيين . وبذلك أوقع جميع الأطراف المتعاونة على استغلال البلاد فى الحرج ، وضرب الزعماء بالحكام ، وبعد التخلص من الزعماء القبليين وضع نظاماً أنشأ بمقتضاه أكثر من ٤ آلاف مجلس محلى قائم على أساس الانتخاب الشعبى العام المباشر ، وكانت تلك هى التجربة الديموقراطية الأولى فى إفريقيا الفرنسية .

قرار الاستقلال :

وعند ما جاء الجنرال ديجول إلى الحكم فى مايو ١٩٥٨ ، وقام بمسرحيته التى أطلق عليها جمهورية فرنسا الخامسة ، وعرض على المستعمرات الاختيار بين أحد أمور ثلاثة . الاستقلال التام . أو الدخول فى المجموعة الفرنسية ، أو الاندماج مع فرنسا الأم ، أعلن سيكوتورى فى سخرية أن المجموعة الفرنسية ليست سوى صورة مزخرفة للأسلوب الاستعمارى العتيق . وحينما جاء ديجول فى جولته الإفريقية إلى كوناكرى ، أرعد ثورى فى حضور ديجول قائلا : « إننا نفضل الفقر فى ظل الحرية ، على الغنى فى ظل العبودية » .

وقال ثورى فى إحدى خطبه القومية فى جموع الشعب فى كونكارى فى ٢٥ من سبتمبر ١٩٥٨ . أى قبيل الاستفتاء بأيام ، « سنكون دولة مستقلة اعتباراً من ٢٩ سبتمبر الجارى فسوف نصوت بالرفض فى الاستفتاء بشأن المجموعة الفرنسية . التى ليست فى الواقع سوى الاتحاد الفرنسى القديم فى صورة مجددة ، أى أنه نفس البضاعة القديمة وقد تبدلت بطاقتها فقط » .

« سوف نرفض عدم المساواة ، وعدم المسئولية ، وابتداء من ٢٩ سبتمبر سنصبح دولة مستقلة ، ونتحمل المسئولية الكاملة الشاملة لجميع شئوننا . وسوف ننضم دولة جديدة إلى قائمة الدول الحرة ، وسيصبح يوم ٢٨ سبتمبر يوم عيدنا القومى » .

وبطبيعة الحال لم يكن الاستعمار الفرنسى ليرضى عن هذه الثورة القومية ، فعمد إلى تدبير المؤامرات ، وافتعال الحوادث واستغلالها . ولم تلبث الحكومة أن أعلنت فى ١٩ من سبتمبر أن « الاستقلال لا يهدف كما يدعى البعض ، إثارة الإفريقيين على الأوربيين ، بل على العكس من ذلك ، يدعم الأسس التى يقوم عليها التعاون الصادق المثمر المشترك فى الولاء لغينيا » .

وصوتت غينيا على المشروع الذى بدعه ديجول ، وكان جوابها النفى ، وبلغ عدد الأصوات التى رفضت المشروع نسبة ٩٥٪ من مجموع الأصوات

الصحيحة ، وغضبت فرنسا وأعلنت باريس عن نيتها فى سحب جميع موظفيها المدنيين من غينيا خلال شهرين ، وكانت إجابة تورى على الفور ، أن طلب سحبهم فى خلال ثمانية أيام .

وحرم تورى إقامة أى احتفال ، وقال للشعب إن الوقت ليس وقت أفراح ، وينبغى على كل فرد أن يضاعف من الجهد والحذر من مؤامرات المستعمر . وظهرت قوة شخصية أحمد سيكوتورى ، ولو لم تكن تلك الشخصية الفذة ، لما استطاعت الأمة الجديدة أن تقف على قدميها . ويعتبر تورى نفسه أباً لشعب غينيا وأن مشكلات أفراده هى مشكلاته الخاصة .

وأعلن رسمياً فى ٢ من أكتوبر ١٩٥٨ قيام دولة غينيا جمهورية ذات سيادة . وقد رحبت الكتلة الإفريقية الآسيوية بقيام دولة غينيا . واعترفت دول هذه المجموعة بالجمهورية الجديدة ، وكان فى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة وغانا والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر ، وانضمت غينيا إلى الأمم المتحدة ، وأصبحت عضواً فى المجموعة الآسيوية الإفريقية ، وتبادلت التمثيل الدبلوماسى مع عدد كبير من دولها .

ولم يأل المستعمر جهداً لتدبير مؤامراته ، واستخدمت باريس الكثير من العملاء فى داخل غينيا وخارجها ، وأحاطت الجمهورية الوليدة بحصار اقتصادى ، وحاولت إثارة الفتن فى البلاد بالإيقاع بين القبائل وبإثارة بعض النزعات الانفصالية . وقد كان قبول غينيا فى الأمم المتحدة لطمة شديدة لحكومة باريس فزادت من سخطها ومن جهودها المتآمرة وعلى الرغم من أن باريس اضطرت فى النهاية إلى التسليم بقيام جمهورية غينيا المستقلة كأمر واقع ، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسى ، وأبرمت بعض الاتفاقات الاقتصادية لبرامج المعونات الفنية ، إلا أنها استمرت فى مؤامرتها فى الخفاء . فصرح ديبريه رئيس وزراء فرنسا فى حديث سرى له ، بأن حكومته تفكر فى القيام بتدخل عسكرى فى غينيا لمعاقبتها لأنها جعلت من إقليمها مركزاً هاماً من مراكز تجمع الحركات الإفريقية المتحررة بحيث تشكل خطراً مباشراً على المجموعة الفرنسية .

وأحس شعب غينيا بالخطر ، فأخذ يعد العدة ، واستوردت الحكومة العتاد الحربى من تشيكوسلوفاكيا ، فكانت تلك الحركة هى الضربة القاضية التى أقامت حكومة باريس وأقعدتها ، وحطمت آمالها فى تدخل عسكرى سريع فى غينيا . وثبتت أقدام الدولة الوليدة فى المجتمع الدولى ومضت فى طريقها الذى رسمه لها بإتقان زعيمها الفذ ورائدها القوى أحمد سيكوتورى .

وأعلن سيكوتورى سياسة غينيا الجديدة ، التى تتلخص فى الحياد الإيجابى وعدم الانحياز لأى كتلة من الكتل الدولية ، والمساهمة فى كل ما من شأنه دعم السلام العالمى وتحقيق حريات الشعوب . وقال إن بلاده لا تدين بأى مذهب من المذاهب السياسية المعروفة ، وإنما درست كل تلك النظم ، واستخلصت منها جميعاً أسلوباً يتناسب مع مقتضيات الظروف التى تحيط بالمجتمع الإفريقى فى غينيا . وأكد سيكوتورى تضامن بلاده مع دول المجموعة الآسيوية الإفريقية تضامناً كاملا ، ليس فيه أية شائبة من مناورات سياسية أو نوايا خفية .

اقتصاد غينيا:

إن طاقات غينيا فى الثورة المعدنية تكفل لها مستقبلا صناعياً عظيماً ، فقد اكتشفت مناجم « البوكسيد » (خام الألمنيوم) فى مناطق شاسعة حول مدينة كوناكرى ، منذ عام ١٩٤٩ وقد حرص المستعمر منذ ذلك الوقت على أن يسير استغلاله لتلك المناجم بنسبة ضئيلة وأن يتم شحن المستخرج فى حالته الخام إلى الخارج حيث يحول إلى ألمنيوم فى مصانع فرنسا وكندا ، اللتين تنتسب إليهما الشركات المستغلة .

وعند ما تولت الحكومة الوطنية بقيادة سيكوتورى ، قبل الاستقلال ، وضعت مشروعات لإقامة الصناعة المحلية للألمنيوم . وتعتمد هذه المشروعات على توليد الكهرباء من مساقط الأنهار السريعة المنتشرة فى غينيا . وأهم هذه المشروعات الخاصة بالقوى المائية ، مشروع خزان نهر « كونكورى » عند

مدينة « سونابيتى » . وقد عرقلت فرنسا إقامة ذلك الخزان وسحبت وعدها بتقديم قرض لإنشائه بعد استقلال غينيا ، ولكن مضت الجمهورية الفتية فى إصرار وإيمان فى العمل لإقامة هذا الخزان الذى يهتم به الرئيس سيكوتورى ، حتى لقد صرح قائلا « سنبنيه بأيدينا ، حجراً حجراً ، إن اقتضى الأمر » .

ويحلم سيكوتورى بكميات ضخمة من الطاقات الكهربائية تكون فى خدمة النهضة الصناعية التى يرسمها ، ويتوقع اليوم القريب الذى تصبح فيه للشعب الإفريقى فى غينيا بيوت من الألمنيوم ، وقوارب ملاحية وطائرات وقاطرات وسيارات تصنع جميعها محلياً ، وإذا ما استكملت غينيا مشروعات استخراج البوكسيد ، سوف تصبح أكبر مركز لإنتاج الألمنيوم فى العالم .

ورسمت الحكومة الوطنية لجمهورية غينيا خطوط المشروع العظيم لاستخراج البوكسيد وإنتاج الألمنيوم . وتحدد تاريخ ١٩٦٠ لبدء إنتاج المصنع الضخم ، وينتظر أن يصل إنتاجه المبدئى فى العام الأول إلى ٥٠٠ ألف طن ، يزيد فى العام التالى إلى مليون طن . ويجرى استخلاص الألمنيوم لنصف المستخرج من البوكسيد محلياً ، ويصدر الباقى بحالته الخام . والمشروع الجديد يرسم عدداً من المدن الصناعية الكاملة حول المناجم ، معدة على الطراز الحديث ، وتتسع لإسكان ٢٠ ألف نفس بين مهندسين وفنيين وعمال . وتتهيأ فى تلك المدن وسائل الحياة الاجتماعية ، فتضم المراكز الثقافية ودور اللهو والمدارس والمستشفيات . ويعمل الآن فى تشييد هذه المدن والمنشئات . ستة آلاف عامل إفريقى و ١,٢٠٠ عامل ومهندس أوربى . هذا ويقدر مستودع البوكسيد فى هذه المناجم بحوالى ٥٥٠ مليون طن يستخرج منه قرابة ٢٢ مليون طن من الألمنيوم أى يعادل أكثر من مائة ضعف ما تنتجه فرنسا .

وإلى جانب سياسة التصنيع ، تسير الحكومة على نهج قويم فى برامج التنمية الزراعية والإصلاح للتوسع فى الرقعة المنزرعة . وتحرص الحكومة على أن تسير السياستين الصناعية والزراعية فى تناسق

وتجانس ، وتهدف من ذلك إلى تفادى الفورة الصناعية بالإقبال عليها فترتفع نسبة البطالة الصناعية وتهبط الأجور ، كما ترمى إلى توفير المحصولات الزراعية التى تمكن البلاد من اكتفاء ذاتى فى كثير من المواد الغذائية ، وأهم المحصولات الزراعية الموز الذى وصلت قيمته إلى مليار ، ٣٠٠ مليون فرنك فى العام ، والأرز ، والذرة والبطاطا والفول السودانى ، والبن والبلح .

وفى غينيا مناجم للحديد الذى يعتبر الثروة المعدنية الثانية فى البلاد ، وقد وصل إنتاج الحديد إلى مليارين من الأطنان عام ١٩٥٧ . وما تزال الصادرات الزراعية هى العنصر الأكبر فى تجارة غينيا ، إذ وصلت نسبتها ٦٨,٦٥٪ من مجموعة قيمة الصادرات فى عام ١٩٥٧ .

غينيا والمستقبل :

إن تحول غينيا من إقليم إدارى إلى دولة كاملة السيادة دون أن تسقط نقطة دم واحدة ودون أى عنف ، ثم استطرادها فى طريق سليم مرسوم لسياسة خارجية كريمة من الحياد الإيجابى وعدم الانحياز إلى الكتل الدولية ، ثم التغلب على صنوف العقبات المادية والاقتصادية والسياسية التى وضعها ويضعها المستعمر فى طريقها ، كل أولئك يدل على أن ثمة مستقبلا باسما يترقب غينيا وتتطلع إليه .

وقد تمكنت غينيا من التغلب على الفراغ الذى تركه انسحاب مئات من الفنيين الفرنسيين ونفذت مشروعاتها الاقتصادية والعمرانية فى دقة مذهلة ، فأنشأت شبكات المواصلات ونظمت إدارات المصالح الحكومية . وشكلت الحكومة لجنة فنية من المهندسين الإفريقيين لدراسة وإعداد المشروعات فى إطار تصميم وتطور مطابقين .

وستكون غينيا ميداناً مزدوجاً للتجربة ، ففى الوقت الذى يتعين فيه على الإفريقيين أن يعملوا لرقى بلادهم ، ينبغى عليهم أن يربوا أنفسهم بأنفسهم ويبرهنوا بذلك على أنهم جديرون بالمسئوليات الضخمة التى ألقيت على

عواتقهم . وإن العزم والتصميم الذى يطبع الشعب الغينى وحكومته ، هو الباعث الأول على تلك الثقة بالمستقبل التى تسود جميع الدوائر المسئولة .

ولم تنهر غينيا حين تخلت عنها فرنسا ، كما توقعت[1] ، كما أنها لم تقبل كل الإقبال على فرنسا حين عادت تمد يد الصداقة وتلوح لها بالمعونات ، بل أخذت ما لم يكن ليس به أدنى مساس بسيادتها واستقلالها ، وعاملت فرنسا فى ترفع وعزة . وانطلقت غينيا فى طريقها المتحرر ، ترسى دعائم الحلم الإفريقى الكبير ، متعاونة مع دولتى غانا وليبيريا ، تمهيداً لوضع النواة الأولى للولايات المتحدة الإفريقية .

الفصل الرابع : الكمرون :

أعلنت جمهورية الكمرون فى أول يناير سنة ١٩٦٠ ، وأجرى استفتاء على دستور الجمهورية الوليدة فى ٢١ من فبراير ، فأقرته الجمعية الوطنية بالإجماع ، وجمهورية الكمرون جمهورية مستقلة غير داخلة فى المجموعة الفرنسية ، ويتولى رئاسة حكومتها أحمد واهيدجو ، الذى شكل وزارة ائتلافية .

وتعانى الكمرون من رواسب الاستعمار الذى جثم على أنفاسها أكثر من ٤٥ عاماً ، تمكن فيها — وتلك شيمته — من بث بذور الفرقة الدينية والخلافات القبلية . والنظام الاجتماعى فى الكمرون ، شأن سائر بلدان غرب إفريقيا يقوم على عنصرين ، المسلمين فى الشمال ، حيث تمسكوا بتقاليدهم وعاداتهم ،

---

(١) كانت فرنسا بين اتجاهين متعارضين ، أن تخلى مسئولياتها تماماً ، وتترك سيكوتورى يتعثر فى العقبات التى تصادفه ليكون درساً لسائر أقاليم إفريقيا الفرنسية . والاتجاه الآخر أن تستمر فى معونتها حتى لا تضطر الدولة الجديدة إلى الالتجاء لجهات أخرى معروف أنها ستستغل الموقف .

ونادى أصحاب الرأى الأول بخنق الخطر فى مهده ، والاتعاظ بما حدث فى فيتنام ومراكش وتونس ، ويحذر من أن « الماركسية » فى غينيا سوف تنتهى إلى نفس أسلوب التأميم الذى بدءه عبد الناصر . ولذلك ينبغى أن تخلى فرنسا يدها من كل شىء حتى تنهار غينيا .

وغير المسلمين فى الجنوب . وكان الجنوب أكثر طواعية للتأثر بالاستعمار والثقافة الغربية .

مرحلة الاستعمار :

أدمجت فرنسا الكمرون فى اتحادها القديم ، ضاربة بقواعد الوصاية عرض الحائط وأقامت حكومة كمرونية مزيفة أثارت الشعب ، ولم تلبث أن أجرت تعديلات ظاهرية عام ١٩٥٧ وشكلت جهازاً للحكم تتركز سلطاته العليا فى يد الحكومة الفرنسية . فللحكومة الفرنسية سلطة حل المجلس التشريعى للكمرون بناء على اقتراح الحكومة الكمرونية . وبذلك كان البرلمان يخضع لسلطة الحل تمارسها عليه الحكومة الفرنسية . هذا بالإضافة إلى خروج مسائل الدفاع والحريات العامة والعلاقات الخارجية والقضاء والنقد ، عن سلطة حكومة الكمرون وتركزها فى يد فرنسا . فماذا بقى للحكومة الكمرونية الهزيلة بعد ذلك ؟ ... مسائل الإدارة والأحوال الشخصية ، والاقتصاد الداخلى والتنظيم الاجتماعى .

ولم تكتف فرنسا بهذا الهزال ، بل جعلت مندوبها السامى هو الذى يرأس مجلس الوزراء ، وله حق طلب إعادة النظر فى أى إجراء تشريعى وله سلطة إصدار اللوائح . وبجانب ذلك ، كان للحكومة الفرنسية أن تلغى بقرار منها ، بعد استشارة مجلس الدولة الفرنسى ، أى قانون يصدره المجلس التشريعى الكمرونى بدعوى معارضته لوضع الكمرون الدولى أو مخالفته للاتفاقيات الدولية .

وبالرغم من مؤامرات المستعمر ، ومحاولاته المتعددة للإيقاع بين أبناء شعب الكمرون فى شقيه ، وللإيقاع بينه وبين الشعوب الإفريقية التى تجاوره ، فقد توحدت اتجاهات القومية الإفريقية فى الكمرون ، وظهرت الأحزاب السياسية فى شقى الإقليم متسقة فى تكوينها متجانسة فى سياستها . وارتفع صوت الشعب الكمرونى مدوياً يطالب بالوحدة والاستقلال . وكان أقوى

تلك الأحزاب هما حزبا « اتحاد شعب الكمرون » برئاسة الدكتور « فيليكس مومى» ، والحزب الديموقراطى برئاسة « أندريه مارى مبيدا » .

ولكن المستعمر لم يكن ليرضه أن تقوى النزعة التحررية على هذا النحو . ولم يلبث أن تفاهم الاستعمار الفرنسى مع الاستعمار البريطانى على خطة منهجية للتآمر على ذلك الشعب الباسل . وبدأت السلطات فى كل من شقى الكمرون فى وقت واحد ، تتبع سياسة تعسفية إرهابية . فصدرت قوانين حل الأحزاب السياسية فى كل من الشقين ، وجردت الحملات العسكرية للقبض على الأحرار وحشدهم فى السجون . وطالبت كل من الدولتين الاستعماريتين مجلس الوصاية والجمعية العامة ، أن لا تسمحا لأحرار الكمرون بالتقدم إليها بشكاوى باعتبار أنهم خارجون على القانون .

وفى نطاق الأمم المتحدة ، أخذ المستعمر ينفذ خطته التآمرية لتفتيت شعب الكمرون فنسق جهوده وحركت فرنسا الحكومة الزائفة التى أقامتها فى الكمرون لمطالبة مجلس الوصاية بالغاء اتفاقية الوصاية ، وإعلان استقلال الكمرون الفرنسى فى عام ١٩٦٠ . وفى نفس الوقت ، أعلنت بريطانيا أنها ترى إجراء استفتاءين فى جزئى الشق الخاضع لإدارتها شماله وجنوبه ، إذ أن شماله يميل إلى اتحاد مع نيجيريا وجنوبه قد يفضل انضماما إلى الكمرون الفرنسى حين يستقل عام ١٩٦٠ . وقالت بريطانيا ، إنها ترى إجراء هذين الاستفتاءين فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ بالنسبة للشمال ، وفى أوائل عام ١٩٦٠ بالنسبة للجنوب.

وفى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت الصورة تتبلور فى وضوح ، فقدم الوفد الفرنسى ، الذى ضم بين أعضائه السيد أحمد واهيجو رئيس مجلس وزراء الكمرون الفرنسى ، طلباً للجمعية العامة جاء به أن المجلس التشريعى للكمرون قد اتخذ قراراً فى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٨ ، بما يقرب من الاجماع (معارضة ٧) نص على « نعلن رغبة شعب الكمرون بأن تصل دولة الكمرون إلى مرحلة الاستقلال الكامل فى أول يناير

١٩٦٠ ، وندعو حكومة الكمرون أن تطلب من فرنسا عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحالية ، لإلغاء اتفاقية الوصاية فى ذلك التاريخ . ونؤكد تمسكنا بمبدأ الوحدة بين الكمرونين ، ونحث على أن تتخذ جميع الإجراءات التى من شأنها أن تكفل تعبير الشعوب المعنية عن رأيها فى حرية بصدد هذه الوحدة قبل أول يناير سنة ١٩٦٠ » .

ولم تأل القوى المتحررة فى العالم جهداً فى نصرة حقوق شعب الكمرون ، وارتفعت أصوات الأحرار من أبناء الكمرون ، وزعماء حزب « اتحاد شعب الكمرون » من منابر الحرية فى القاهرة ، وأكرا وكاناكرى ، تحذر من خداع الاستعمار ، وتطالب بإطلاق الحريات فى الكمرون ، بشقيه ، وإجراء انتخابات واستفتاء عام فى الإقليم بأسره قبل عام ١٩٦٠ ، وإعفاء حكومة « اهيدجو » ووقف حركات القمع الإرهابية التى تتبعها سلطات فرنسا وبريطانيا فى شقى الكمرون .

واتهم مندوب غينيا فى الأمم المتحدة القوى الاستعمارية بأنها هى المحرك الأول للأحداث ، وأعلن أن خطة الاستعمار هى حصول الكمرون الفرنسى على الاستقلال بمفرده عام ١٩٦٠ ، لتقيده بشروط تحت الضغط الذى تمارسه على حكومته الضعيفة ، وتجعل استقلاله مسيطراً عليه من الخارج . أما بالنسبة للكمرون البريطانى فتسعى بريطانيا إلى بذر بذور الشقاق بين بنيه وتفتيت قواه وتمزيق وحدته .

هذا وقد أبرمت فرنسا اتفاقيات سرية مع الكمرون الفرنسى تقضى بإقامة قواعد عسكرية فيه .

ومع ذلك ، فقد صدر قرار الأمم المتحدة تحت ضغط القوى الاستعمارية والكتلة الغربية بتحديد عام ١٩٦٠ لاستقلال الكمرون الفرنسى ، تحت حكومة « اهيدجو » دون انتخابات جديدة .

وقد استنكرت جميع الدوائر المتحررة هذا القرار ، وأصدر كل من

الدكتور نكروما والرئيس سيكوتورى ، بياناً مشتركاً عن الكمرون ، أعربا فيه عن انتقادهما لقرار الأمم المتحدة لمجافاته لرغبة الشعب فى وحدة الكمرون فى جزئيه . وطالبا الأمم المتحدة بإعادة بحث المسألة وتفادى الأوضاع غير الطبيعية ، وأبديا استعداد بلادهما لتقديم أية مساعدة فى سبيل تحقيق وحدة الكمرون ، وإنشاء حكومة موحدة ديموقراطية .

واشتعلت الثورة عارمة عنيفة مكتسحة ، وقام أبناء الكمرون يطالبون بحقهم فى الوحدة والاستقلال الكريم . وكان لا بد لهذه الأصوات المدوية التى تتجاوب مع الحركة التحررية الشاملة فى سائر أنحاء القارة ، أن توقظ الضمير الإنسانى الذى تراوده إغفاءة يريد المستعمر لها أن تطول . فقررت الأمم المتحدة أن تكون أكثر واقعية ، وسلمت بأن يجرى استفتاء شامل تحت إشراف دولى ، للتعرف على رغبات الشعب الحقيقية فى الوحدة . وعلى هدى ذلك الاستفتاء يتحدد أسلوب وموعد قيام الحكومة المستقلة .

مستقبل الكمرون :

ولكن ، ما تزال محاولات فرنسا من جانبها للاحتفاظ بقواعد عسكرية فى الكمرون ، ولم ترض العناصر القومية بهذا الاستقلال المشروط وصممت على أن تمضى فى كفاحها الطويل ، يحدوها الأمل فى انتصار كلمة الشعب ، والتخلص من آخر مظهر من مظاهر البغى الاستعمارى .

وأعلن فيلكس مومى[1] الزعيم الفلاح العملاق الذى هز أعمدة الاستعمار ، أنه « لن يوقف الوطنيون ثورتهم فى الكمرون حتى ينالوا حقهم فى الاستقلال كاملا ، وأن ثورته هذه ليست سوى ثورة التحرر فى بدايتها ، تحرر الكمرون فى جميع ربوعه » .

---

(١) فيلكس مومى ، هرب من الكمرون بعد حل حزب اتحاد الشعب الكمرونى الذى كان رئيساً له وأقام فترة طويلة بين ١٩٥٥ و ١٩٥٩ بالقاهرة يقوم بالدعوة لقضية بلاده . ثم انتقل إلى غانا فى مطلع عام ١٩٦٠ ، ليكون على مقربة من الحركة المناهضة لحكومة أهدو ، التى يتهمها بأنها عميلة للاستعمار الفرنسى .

كما أعلن أنه قد يشكل فى الوقت المناسب حكومة ثورية فى المنفى تمهيداً للزحف فى معركة التحرير الحقيقية .

الفصل الخامس : نواة اتحاد دول غرب إفريقيا :

فى الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٥٨ أصدر الرئيسان أحمد سيكوتورى وكوامى نكروما رئيسا غينيا وغانا ، بياناً مشتركاً من مدينة أكرا ، كان له دوى تاريخى عظيم ، جاء فيه :

« باسم حكومتى غينيا وغانا ، نعلن اتفاقنا على قيام دولة واحدة من دولتينا تكون نواة لاتحاد الولايات الإفريقية الغربية ، وسوف يعرض هذا الاتفاق على برلمان الدولتين لإقراره .

« وإننا نذكر أنه عند ما حصلت ١٣ مستعمرة أمريكية على استقلالها ، كونت فيما بينها اتحاداً فدرالياً ، تطور الآن إلى الولايات المتحدة الأمريكية » .

وقد جاء ذلك الإعلان ضربة قاضية للاستعمار ، فذهلت كل من لندن وباريس ، وأمسكت بتلابيب الأخرى ، تتهمها بأنها وراء هذه المؤامرة للقضاء على نفوذ الأخرى فى إفريقيا . ونسى المستعمر أمراً جوهرياً ، وهو أن الحدود الصناعية التى افتعلها فى إفريقيا لن تصمد أمام تيار القومية الإفريقية الواحدة المتآلفة .

وكانت الصفعة الثانية ، حين قررت غانا تزويد الاتحاد الجديد بقرض قدره ٢٨ مليون دولار ، دفعت منه فوراً ١١ مليوناً . وعقب ذلك قام نكروما بزيارة غينيا فى إبريل ١٩٥٩ لإرساء قواعد الاتحاد بين البلدين ، بعد إقرار برلمان كل من البلدين لمبدأ الاتحاد . وقد وضعت الخطوط العريضة بحيث تجعل باب الاتحاد مفتوحاً لانضمام أية دولة إفريقية مستقلة فى المستقبل .

ولا شك أن التأييد الشعبى الكاسح الذى يتمتع به الزعيمان سيدفع دول غرب إفريقيا إلى الدخول فى ذلك الاتحاد . وقد أنشئ بنك مشترك للإصدار يتبع الاتحاد ، ويصدر الفرنكات الغينية والجنيهات الغانية . ومن قواعد

الاتحاد أيضاً أن تعين كل دولة وزيراً لها يشترك فى اجتماعات مجلس وزراء الدولة الأخرى .

وهكذا ، وضعت النواة الأولى لاتحاد دول غرب إفريقيا المستقلة ، كمرحلة للولايات المتحدة الإفريقية ، وجمعت تلك النواة بين دولتى الحياد الإيجابى والتحرر القومى وعدم الانحياز . وتحير المستعمر فى تحليل مدلول ذلك ، فهو ما يزال ينظر إلى إفريقيا على أنها غنم ميسر له ، لا ينبغى أن يحرم منها . ويكره المستعمر أن يرى تقارباً بين الدول الإفريقية وبعضها البعض . وأن يمتد هذا التقارب ليضم دول التحرر والحياد الإيجابى . وهو يعمد إلى محاولة إفشال مثل ذلك التقارب ، والسعى بدلا منه إلى ربط مصالح الشعوب الإفريقية بالمستعمر ، ولكنه نسى أنه لم يعد ثمة مجال لمثل هذه الدعوة ، وأن وعى القومية الإفريقية يجعل الشعب يقظ يحرص على عدم التبعية لأحد ، ويتبع سياسة من الحياد بعد أن لمس ما عاناه أجداده من ويلات القذف فى حربين عالميتين لم تكن لهم أى مصلحة فى أى منهما .

وتأصلت فكرة التجمع بين الشعوب الإفريقية ، واستشعرت تلك الشعوب أن تقاربها وتعاونها الوثيق هو السبيل الأمثل لتحقيق حريتها ودعم مستقبلها واستغلال طاقاتها التحررية . واكتشفت الشعوب الإفريقية الصاعدة أن تلك الخطوط التى رسمها المستعمر من وحى مصالحه الخاصة للتسلط والاستبداد على أقاليمها والتى أطلق عليها زوراً اسم الحدود ، لا تمت إلى ذلك المفهوم بأية صلة ، وأنها مجرد خطوط وهمية لا تفصل سوى بين أبناء جنس واحد يشترك فى جميع السمات ويعانى نفس الآلام ويتطلع من ورائها إلى آمال وأمانى واحدة .

وإن اتحاد غانا وغينيا يعتبر أول خطوة عملية لتعديل المصور الجغرافى السياسى القديم لإفريقيا عامة ، وإفريقيا الغربية خاصة ، ومن ناحية ثانية ، استشعرت الدول الإفريقية الداخلة ضمن المجموعة الفرنسية طغيان هذا الميل

الشعبي ، واستشعرته معها فرنسا نفسها ، فكان أن قامت وحدة جمركية بين فريقين من دول تلك المجموعة ، صورة جمركية بحتة ، وأخرى جمركية واقتصادية على النحو الذى رأيناه ، بل لقد انتصرت الدعوة الاتحادية بإقامة اتحاد مالى بين السودان والسنغال على الرغم من العقبات التى وضعتها فرنسا فى سبيل ذلك .

ولم تلبث ليبيريا بدورها أن وجدت أن دعم مستقبلها ، وتأكيد استقلالها وتحررها ، رهين انضمامها إلى الاتجاه التحررى والدعوة إلى وحدة إفريقيا . فكان أن انضمت إلى كل من غانا وغينيا ، واجتمعت دول غرب إفريقيا الثلاث فى مؤتمر فى أكرا ، أعلنت فيه سياستها الموحدة ، وقيام اتحاد بينها ، وجعل ذلك الاتحاد مفتوحاً لسائر الدول الإفريقية التى قد ترغب فى الدخول فيه .

واتجهت أنظار الشعوب الإفريقية إلى ذلك المؤتمر ، وتعلقت آمالها على نتائجه واستبشرت بالمستقبل الذى رسمته أيدى الزعماء الأحرار ، وبالهزيمة التى لاقتها محاولات الاستعمار لعرقلة المؤتمر . وتدعمت الاتجاهات الحيادية فى القارة مبشرة بتجربة إنسانية وعالم جديد بدأت تتفتح براعم الحضارة فيه ، وتتبلور مفاهيم جديدة لقواعد التعايش بين الدول وقوانين المجتمع الدولى بالصورة التى ينبغى أن تصير إليه .

ولن يمضى وقت طويل حتى ينتظم فى الصف الإفريقى المتحرر كل من نيجيريا بطاقاتها وإمكانياتها وتعدادها الضخم والصومال بما هو عليه من حضارة وتاريخ مؤثل . ولن تلبث الوجوه السمر العامرة بالإيمان أن تملأ أروقة الأمم المتحدة يحدوها الأمل ويدفعها الرجاء فى المشاركة لإرساء حياة الأمم والشعوب على قواعد أفضل من تلك التى بدعتها الوجوه البيضاء الباهتة ، بما شاب قلوبها من أحقاد وضغائن .

وفى الثانى والعشرين من شهر يوليو ١٩٥٩ ، أعلن رؤساء كل من غانا

وغينيا وليبيريا مولد « مجموعة الدول الإفريقية المستقلة »(١) التي يضمها اتحاد سياسي ، وأرسيت الدعائم الأولى لهذه المجموعة ، وتقضي باحتفاظ كل دولة تدخل فيها بشخصيتها الدولية ونظامها الدستوري وعلاقاتها والتزاماتها ونص ميثاق المجموعة على أن الدول الأعضاء لا تتدخل في شئون بعضها البعض الداخلية ، وأن السياسة العامة للمجموعة لا تتعارض مع الخطوط العريضة لسياسة دول المجموعة الآسيوية الإفريقية . وجعل الميثاق من أول أهداف المجموعة ، العمل على طرد الاستعمار من إفريقيا كلها ، والنهضة بالشعوب الإفريقية ومساعدتها في كفاحها في سبيل الحرية . ولذلك تضمن الميثاق تشكيل ثلاثة مجالس للمجموعة ، مجلس اقتصادي ، ومجلس ثقافي ، وثالث علمي .

وجعل الميثاق الانضمام لهذه المجموعة مفتوحاً لجميع الدول الإفريقية المستقلة ، وجعل للمجموعة علماً واحداً ونشيداً واحداً ، وشعاره المشترك هو الاستقلال والوحدة .

المطلب الثاني : إفريقيا والعالم

قدمنا أن إفريقيا حين نفضت عن ساقيها غبار الرقدة الطويلة التي أرقدها لها المستعمر حيناً من الزمان ، التقط أبناؤها الخيط من حيث سقط من أيدي أجداد لهم كانوا قد ساهموا بأنصبتهم كاملة في تطوير البشرية . ودخلت إفريقيا في رحبة العالم الحديث من أوسع أبوابه ، باب النضال المكافح ، والمعارك الدامية ، تجاه قوى حرصت على أن تخمد كل حركة تحررية ، وأن تكبت كل نزعة تقدمية .

وأقبل الإفريقيون في نهم يعبون من مناهل الحياة ، وقد استشعروا ما أجبروا عليه من تخلف ، وما حرم عليهم من حقوق . ولم تعد أحاديث

---

(١) قرر الأقطاب الثلاثة عقد اجتماع يدعون فيه أقطاب دول إفريقيا في عام ١٩٦٠ بعد حصول الكمرون ونيجيريا والصومال على استقلالها في عام ١٩٦٠ وذلك للبحث في تشكيل مجموعة الدول الإفريقية المستقلة . وأثير الموضوع في مؤتمر أديس أبابا ، ولكنه تأجل إلى المؤتمر المقبل ، وإن كان المؤتمر قد أقر إنشاء المجالس الثلاثة المقترحة .

الإفريقيين تنصرف إلى الماضى المشوب بالضباب ، أو التأمل والحلم بمستقبل تغمره الضياء ، إنما اتصلت أفكارهم بمعاركهم القائمة التى يلمسونها ، وخططهم المكافحة التى ينبغى لهم أن يتبعوها . وتحررت مفاهيمهم إلى واقع حياتهم ، فبلورت المعانى التى تضىء لهم الطريق ، وتأكدت النزعات التى تحقق لهم النصر ، وتجمعت هذه كلها لتصبح ذلك الرائد الذى تستهدى به القومية الإفريقية ، ألا وهو ، الشخصية الإفريقية .

واتضحت معالم تلك الشخصية ، وفرضت نفسها فى مجال السياسة الدولية ، وأثبتت أن لها وزنها واعتبارها عند قياس الأقدار والقيم . ويرتفع صوت مدو ، صوت لم يعتد منه العالم سوى الأنات الخافتة تحت ضربات السياط ، يرتفع عالياً مطالباً ومعاناً حقه فى الحياة وإرادته فى أن يعيش . وتمتد يده وقد عززها الحق وقواها الإيمان بهذا الحق فترسم الطريق وتنتزع المغتصب من حقوقه . ويقف العملاق على قدميه ، ويعجب لطول غفوته ويتقلص الظل البغيض من أرضه رويداً رويداً .

وتتأكد سمات الشخصية الإفريقية ، وتأخذ فى الثبات ، شأنها شأن الشخصيات الدولية . وتلتقى الإرادة الجارفة بالعناد المستميت ، ويغلى المرجل فى مواضع وتسفك الدماء ويعنت المستعمر فى الفتك والتقتيل ، ويعلو الهدير ويطغى الموج مكتسحاً مدمراً وتكتمل الصورة : أحرار يكافحون ويصلون ، ومستغلون يدبرون ويرحلون .

وإذا كان الصراع بين الشرق والغرب مذهبى ، فإن مجاله متسع فى إفريقيا ذات الشعوب الصاعدة للسعى لكسبها إلى أى من التيارين ، وإن كان الصراع يستند إلى جانب من المصالح الاقتصادية ، فإن ميدان المصالح الاقتصادية قائم فى القارة البكر . ولذلك فإن إفريقيا هى بلاريب ميدان المعركة .

ويهتم العالم بالقارة الصاعدة ، ويقبل على دراسة إمكانياتها وطاقاتها ،

واستطلاع المدى الذى قد تحتاج إليه من عون ، وتنشئ الأمم المتحدة لجنة اقتصادية لإفريقيا ، وتسرع دول إلى تقديم ما لم يطلبه منها أحد ، ويتطوع ناصحون وباحثون ، ويتزايد المقدرون ويسعى المدبرون ، ويضيع التدبير وتضحك الأقدار .

وبين هذه التيارات جميعاً ، تخرج الشخصية الإفريقية ، قوية واعية ، وتدوى صيحة الحق فتزهق صرخات الباطل ، إنها الوثبة التى رفعت اسم إفريقيا من العدم فأصبح على كل لسان ، إنها دعوة التحرر والسلام ، صرخة الملونين الذين أرادوا لأنفسهم الحياة .

وأصبح من المحتوم أن ينزل مركز الثقافات العالمية إلى مستوى التوازى لا التفوق بالنسبة للثقافة الإفريقية الحديثة . وإن ثقافات الغرب التى أفسدت المعانى الروحية وجردتها من أرق أحاسيسها ، والتى أوهمت العالم أن جنساً بعينه ينبغى أن يرسم خطوط الحياة الإنسانية . هذه الثقافات وما حملته من أوهام ، توشك أن تتصدع لتخلى سبيلها للون جديد جاءت به يقظة الزنوج الحديثة ، أثبتت به أن ليس لجنس متفرد أن يشرع للبشرية جمعاء فى هذا العالم المتشعب الذى نعيش فيه (١).

الفصل الأول – إفريقيا فى ميزان القوى العالمية

إن الحركات القومية فى تاريخ البشرية قد اتسمت دائماً بأنها انبثقت فى أعقاب فترات من الظلام والظلم والاستبداد ، وأن القائمين بها كانوا دائماً أقليات من التقدميين الذين آلوا على أنفسهم النهوض بشعوبهم المغلوبة على

---

(١) قال « اليوتى ديوب » سكرتير عام جمعية الثقافة الإفريقية فى اجتماع الكتاب السود فى روما فى ٢٩ من مارس ١٩٥٩ « إن الشخصية الإفريقية مفهوم جديد يرفضه الغرب ، وإن الغرب يسبقنا فى النمو الفنى . ولكن بالرغم من تقدم الغرب ، فهو يجعل الملونين هدفاً للاحتقار والتفرقة وإننا فى مواجهة هـذه الأخطار لن يقدر لنا الفشل فى خلق وحدتنا . إننا سنقبل تراث الغرب ولكن على أن نصبه فى مفاهيمنا الخاصة . وليس لنا أى مصلحة فى التدخل فى الصراع المذهبى الذى قسم العالم » .

أمرها ، الراسفة فى أغلال العبودية والاستغلال . وكذلك كان حال أوربا قبيل عام ١٨٤٨ ، حين بدأت الحركات التحررية التى اجتاحت شعوب أوربا فى ذلك الوقت وبدأ العهد الذى أطلق عليه المؤرخون فيما بعد ، عهد القوميات .

وعلى هذا القياس يكون حال إفريقيا اليوم ، ظلت ترزح تحت نير من استبداد المستعمر واستغلاله وتحكمه فى مقدراتها خلال فترة من الزمن . ثم بدأت تنتشر فيها اليوم دعوات حمل لواءها أفراد قلائل ، استشعروا ضرورة بث روح جديدة من الوعى التقدمى ، ودعوا إلى كفاح من أجل معانى ومفاهيم جديدة لم يألفها الإفريقى العادى ، وإن كان يحس بانفعالاتها فى أعماقه . وبدأت الاستجابة الشعبية العارمة ، والحركة التحررية القومية الجديدة فى إفريقيا . لذلك يمكن القول ، بأن العهد الذى تعيشه إفريقيا اليوم هو عهد القوميات الجديد .

ومن ناحية أخرى ، كما كانت أوربا مفككة إلى ولايات ، ومدن ، وإمارات ، ومناطق نفوذ لبعض القوى فى ذلك الوقت ، وما إن بدأت الروح القومية المشبوبة تجتاح أوربا منبثقة من سهل لمباردى ، وفى أقصى بروسيا ، حتى كانت الدعوة الأولى للقومية الأوربية هى : التقارب والاتحاد ، وظهر غاريبالدى فى إيطاليا ، وبدأ يجمع المدن الأيطالية تحت لواء واحد ، ويدعو المواطنين الإيطاليين إلى الإيمان بهدف قومى مشترك هو وحدة إيطاليا .

وعلى نفس النمط تتجه القومية الإفريقية اليوم إلى الدعوة إلى التقارب والاتحاد والتجمع ، وموازنة القوى والجهود فى سبيل هدف واحد مشترك ، هو استقلال إفريقيا وزوال المستعمر . فتنعقد مؤتمرات إفريقية بين الدول التى بلغت مراحل الاستقلال لتدعم استقلالها بتوحيد سياستها وتأكيد المفاهيم الجديدة التى خلقتها الشخصية الإفريقية الوليدة ، وللسعى إلى موازرة القوى التحررية فى المناطق التى ما تزال فى طريقها المكافح فى سبيل الاستقلال . وتنشأ النواة الأولى لفكرة الوحدة الإفريقية الشاملة .

وتهدف الحركة الإفريقية إلى وضع مفاهيم جديدة لمعانى الحكم الذاتى ، على النحو الذى سبق تفصيله . ولم يعد الهدف هو الوصول إلى مركز الدولة المستقلة استقلالا سياسياً مجرداً ، بل إن الهدف الأصيل أعمق من هذا ، يرمى إلى الوصول إلى مستوى من التطور الاقتصادى والاجتماعى الكامل . وإن الطموح الذى يملأ قلوب الزعماء التقدميين والذى قد لا يتمشى مع المستوى الفكرى الذى عليه الغرب ، هو أمر طبيعى وظاهرة عادية فى الحركات القومية .

والمشكلات التى تواجه القادة الإفريقيين ، ليست فى الأنظمة المتوارثة التى قد تشكل عقبات فى سبيل التطور . فإن هذه فى طريقها إلى الزوال بطبيعتها ولا تثير صعوبات . خاصة وأن المستعمر قد درج على استغلال هذه الأنظمة فى الاستبداد بالشعوب ، فأصبح يسير إلغاءها بجرة قلم ، كما حدث فى كل من غينيا وغانا على النحو الذى فصلناه ، كما أنه ليس للأوضاع الاقتصادية المؤسسة على نظام الاقتصاد التبـــادلى أن تثير مشكلات كبيرة ، إذ أن شعوب إفريقيا قد بدأت فعلا مرحلة فى الاقتصاد الورقى .

أما الصعوبات التى يعتد بأهميتها فى مواجهة الزعامات الإفريقية التقدمية ، فهى التى تصدر عن مشكلة التدريب العملى للشعوب ، للتمرس على المسئولية السياسية ، فإن الشعوب الإفريقبة قد جرت نظمها الاجتماعية على أسس من الروابط الشخصية ، وما تزال مفاهيم القيادة لديهم مركزة حول الفردية . كما تثور مسألة أخرى ، هى مشكلة تحويل مجتمع أجبر على أن يعيش على الضروريات البدائية مرحلة طويلة من تاريخه الحديث إلى مجتمع يضم الأجهزة السياسية والتنظيمية الكفء التى تمكنه من مواجهة حياة متطورة فى نواحى الإنتاج .

تلك بعض الصعوبات التى تنبعث من داخل الظروف التى عليها إفريقيا

فى حد ذاتها ، وثمة ظروف خارجية تؤثر فى خلق مشكلات من نوع آخر. فإنه عبر التطور التاريخى كانت دائماً ثمة نتائج معينة من تسلط مجتمع كامل التطور على مجتمع أقل منه تطوراً ، فتطبع المجتمعات التابعة بطابع المجتمعات المتبوعة . وقد تباينت إلى حد ما النظم التى عليها المجتمعات المتبوعة التى تسلطت على المجتمعات الإفريقية . ولذلك تثور مشكلة أى تلك النظم يقدر لها السيادة فى إفريقيا المتطورة المستقلة ، أم تكون النتيجة تمازج بين تلك النظم جميعها والخروج بتنظيمات جديدة تتطابق مع حاجات المجتمع الإفريقى الوليد ؟

ومرة ثانية ، فإن الاستقراء التاريخى يلقى لنا الكثير من الضوء على احتمالات المستقبل فى إفريقيا . فإن مجتمع المستعمرات الأمريكية ، حين تبلورت النزعة الاستقلالية اتجه إلى إرساء قواعد دستورية جديدة ، وإن كانت قد تأثرت بعض التأثر بالمذاهب التى سادت المجتمع البريطانى الذى كان متسلطاً على تلك المستعمرات ، إلا أنها كانت فتحاً جديداً وخلقت مذهبية جديدة فى مفاهيم الحرية والعدل والمساواة . وقد كان من شأن هذه المذهبية الجديدة أن أثرت فى المجتمعات الأوربية فى ذلك الوقت ، بل أثرت فى المجتمع البريطانى ذاته ، فدفعت به إلى تطورات سريعة ، وانبثقت الثورة الفرنسية ذاتها متأثرة بهذه الاتجاهات .

ومن ناحية ثانية ، فإن ثمة مشكلة تثيرها مسألة التسلط الأوربى فى جنوب إفريقيا على غالبية ساحقة من الإفريقيين ، ومدى تفاعل ذلك كله مع المستقبل الذى تتطلع إليه القومية الإفريقية من تحرر ، وهل يقدر لمثل هذه الأغلبية أن تنتزع حقها المقرر لها بموجب الطبيعة الديموقراطية . وبين الصورة الكاملة للاستقلال ، والهوة المزعجة لنظام التفرقة العنصرية ، تتراوح الصور التى يثور فيها الصراع بين الاتجاهين السائدين فى إفريقيا . وليس ثمة شك فى أن كل كسب تحققه القومية الإفريقية وكل نصر تسجله ، تنعكس آثاره فى تماد وإصرار تمعن فيه قوى التسلط الأبيض فى جنوب إفريقيا . ومن شأن

هذا الإصرار أن يدعم النزعة التحررية ويدفع بالقوى الإفريقية فى المجتمع الإفريقى فى الجنوب إلى الأمام . ولن يطول الوقت الذى تقع فيه المعركة الحاسمة ولن يعفى من ذلك مظهر الاستقلال والسيادة الذى يظهر بهما اتحاد جنوب إفريقيا[١] .

وأصبح الرجل الأبيض يقاتل فى سبيل مجرد التأجيل لنهاية محتومة ، ويشعر جميع الأوربيين فى إفريقيا هذه الحقيقة كاملة . وفى كل مكان فى شمالى الليمبوبو ، يسعى الرجل الأبيض لابتداع حل للحياة المقبلة فى مجتمع متعدد العناصر ، ولكن لا شك أن المعيار الوحيد فى ذلك كله هو « الكفاءة الفردية » ، لأفراد المجتمع المتعدد العناصر أمام الفرص المتعادلة للجميع . ويعرف الرجل الأبيض أن زمان سيادته قد آذن بانتهاء ، فيعترف المسئولون أن الوضع أصبح يقتضى إيجاد تنظيم جديد[٢] . وتسلم الدوائر المسئولة فى جنوب إفريقيا بضرورة

---

(١) كتب اللورد هايلى فى كتاب إفريقيا اليوم حول الأوضاع فى جنوب إفريقيا يقول : « إن حكومة جنوب إفريقيا تتمسك فى إصرار بعقيدة إمكان قيام لونين منفصلين تماماً من المدنية فى نفس الدولة ، مع استمرار السيادة السياسية للمدنية الأرقى . وذلك يتنافى مع مفهوم التجانس وإننا لا يمكننا أن نتنبأ نتيجة لذلك — ولكنا قد نقترب من التقدير — إذا عرفنا الإجابة عن التساؤل بما إذا كان ممكناً حقيقة لدولة صناعية حديثة أن تحتفظ بخط اجتماعى وسياسى جامد يفصل بين مجتمعين يعتبر عملهما المتكامل المشترك ضرورى لبقاء الدولة الاقتصادى . وقد يمكن وجود أمل فى شىء من ذلك فى ظل أسلوب المشاركة المتبع فى روديسيا ، وإن كانت فكرة المشاركة كما وضعت غير مقبولة أصلا لدى الإفريقيين بمفهومها لدى الأوربيين ، إلا أن نجاحها يتوقف على أية حال على الروح التى تفسرها ، وليس على صياغتها .

وعند هذا الحد ، تخرج المشكلة عن نطاق حدودها الإفريقية ، حيث تتصل بجهود كثيرة تبذل فى النطاق العالمى لمحاولة إيجاد توافق بين مطالب المجتمعات ، وهى مشكلة إقامة عالم واحد من العوالم المتعددة المنفصلة التى عرفها أجدادنا ، والتى تباينت تبايناً شاسعاً فى مدنيتها وثقافتها ، ومستويات معيشتها ومراكزها السياسية .

(٢) أضاف المستر « هنوريك فرويد » رئيس وزراء اتحاد جنوب إفريقيا جانباً إيجابياً إلى فكرة « الأبارت هيد » (قانون التفرقة) حين قال « إننا نتوقع فى عام ٢٠٠٠ أن يصل تعداد البانتو إلى ١٩ مليونا ، فكيف تتم السيطرة عليهم وقيادتهم . إن هؤلاء الناس ينبغى أن يوفر لهم العمل ، والمكان الذى يعيشون فيه ، وليس ثمة غير سبيل واحد هو الاختيار بين تقسيم البلاد بين البانتو والرجل الأبيض ، أو التسليم بدولة موحدة يسودها البانتو » .

وحتمية خروج الاتحاد من عزلته العنصرية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية المستقلة ، ولكن المسألة مسألة وقت فى نظرهم .

ولكن الوقت من شأنه أن يغير ما يمكن أن يقبله الإفريقيون ، فإن ثمة حقيقة واضحة هى أن ما كان يرضى الإفريقى منذ بضع سنوات لم يعد يرضيه الآن . فمثلا فى اتحاد وسط إفريقيا اختفت فكرة بلاد الرجل الأبيض ، ولكن لم تلبث حوادث الاعتقال الجماعى أن دفعت الإفريقيين إلى رفض فكرة المشاركة أيضاً . وثمة مثل آخر فى الكونجو . فقد كان المطلب الأول للإفريقيين فى عام ١٩٥٧ ، هو العدالة وإنشاء مجموعة «كونجوبلجيكية» ، ولكن اليوم وبعد أقل من عامين ، تطورت المطالب إلى حكومة برلمانية وطنية تتولى الحكم فى عام ١٩٦٠ .

وتتركز الحكومات الإفريقية الحديثة حول شخصيات القائمين عليها ، ولعل أبرز تعبير عن فكرة القومية الإفريقية الحديثة هى ذلك القول المأثور المحفور على قاعدة تمثال كوامى نكروما فى أكرا ، «ابحث أولا عن السلطة السياسية ، وبعد ذلك كل شىء سيأتى فى حينه» .

والسمة المشتركة فى اتجاه الحكومات الإفريقية الجديدة . هى النزعة الحيادية وعدم الانحياز بين الكتلتين العالميتين المتنازعتين ، وذلك على الرغم من أن قادة هذه الحكومات جميعهم ذوو ثقافة غربية ، وهم يبدون أكثر حرصاً على ما كسبوه من مكاسب سياسية ، فلا يريدون أن يغامروا بأى اتجاه انحيازى فى الصراع الدولى .

وتبلورت الشخصية الإفريقية ، وصارت هى تأكيد التميز والانفراد ، لا ميل إلى شرق أو غرب ، بل ابتعاد بقدر متساو عن كليهما ، والتعاون المثمر المجدى مع دول العالم أجمع فى سبيل النهوض بالأقاليم الإفريقية . وقد تأكدت هذه المعانى فى المؤتمرات الإفريقية المتعددة ، ودعمتها التصريحات المشتركة التى صدرت عن زعماء الدول الإفريقية المستقلة ، والحركات التحررية فى سائر القطاعات المكافحة فى سبيل الاستقلال .

وتنزل القوة الجديدة فى معترك الحياة الدولية ، وما تلبث أن تفرض

لنفسها تلك المكانة التى هزت أركان المستعمر ، وقوضت جميع أمانيه وآماله . واقتربت إفريقيا الناهضة من شقيقتها آسيا ، وشكلتاسوياً مجموعة دولية جديدة ، رجحت بصوتها المدوى كل صوت آخر ، ودحضت بتضامنها المتآزر ادعاءات الاستعمار بأن الدول الوليدة لن تعرف كيف تسوس نفسها ، فهاهى ترسم الخط الرئيسى فى سياسة العالم أجمع . وأضحت القوة الحيادية الجديدة ، التى انبثقت فى باندونج ، وعقبت انطباعاتها فى القاهرة ثم فى أكرا ثم فى منروفيا ، أضحت هى القوة الثالثة فى العالم ، ويتوقف على اتجاهاتها مستقبل البشرية ، فلن تستطيع إحدى كتلتى العالم أن تنفرد وحدها بالتشريع للإنسانية وفرض إرادتها عليها . كما لم يعد فى إمكانهما أن يتفقا على تقسيم العالم فيما بينهما ، كما كان يحدث فى فترات التاريخ ، مثل مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، فإن الوعى والمفهوم الحيادى الحديث قد أثبت للعالم أن القوة الثالثة فى العالم هى الصوت الراجح فى ميزان القوى الدولية .

وأقلقت الكتلة الإفريقية الآسيوية بنفوذها المتزايد فى المجال الدولى قوى الرجعية والاستعمار والكتلة الشرقية والغربية على سواء[١] . وقد ظهرت الدعوة إلى محاولة تغيير نظام التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حتى تتمكن تلك القوى من فرض إرادتها ، ولكن الدعوة فشلت فى مهدها ، وتحطمت على نفس الصخرة التى أرادت أن تزيلها .

وقد بدأت البذور الأولى للمجموعة الآسيوية الإفريقية فى إحساس بالضرورة التى يقتضيها وضع هذه الدول ، وتشابه انفعالاتها تجاه الأحداث الدولية . فهذه المجموعة لم تكن وليدة مصالح خارجية وأطماع عدوانية أو آمال استغلالية . بل جاءت نتيجة حتمية لضرورة ملحة أملتها حاجات متماثلة وآلام فى الذكريات قريبة ، وآمال فى النفوس مستقرة . ولذلك حين جاء ترابطها ، كان اندماجاً ثابتاً قوياً مدعم الأسس مرتكز الأركان . وكان

(١) عبر عن ذلك القلق الكاتب الأمريكى ويل ماسلو بقوله : « إن الضرر الحقيقى للكتلة الآسيوية الإفريقية يكمن فى أنها تستطيع بكثرتها العددية المجردة أن يكون لها من النفوذ فى السياسة العالمية ما لا يتناسب مع قوتها الحقيقية ومركزها فى المجتمع الدولى . »

أول مظهر من مظاهر التآلف هو ذلك الموقف الموحد الذى أملته الاعتبارات المتجانسة ، فى صدد مشكلة الاعتراف باستقلال أندونيسيا عام ١٩٤٧ . وقد جاء الموقف الموحد عفو العاطفة ووليد الإيمان ، ولم يكن خلاصة تدبير أو اتفاق . وتكررت المواقف ، بتكرار الظروف المماثلة وتعدد التقارب بتعدد الملابسات المتشابهة ، واستشعرت تلك الدول بأن ثمة شيئا يجمع بينها فعلا ، وأن هذا الشىء ينبغى أن يتخذ صفة من الصفات ، وأن الحاجة العملية يتعين لها أن تتسق مع فكرة نظرية ، فكانت فكرة مؤتمر باندونج ، واجتمعت النواة الأولى للمجموعة الآسيوية الإفريقية فى إبريل عام ١٩٥٥ فى باندونج بأندونيسيا . وكان الاختيار موفقاً فى أنه كان تكريماً للدولة التى كانت مشكلتها هى السبب فى كشف البذور الأولى لهذا التقارب .

وأرسيت دعائم القوة الثالثة فى العالم ، واتضحت معالم المذهبية الحيادية الجديدة . وإن هذه المذهبية وإن تفاوتت درجاتها إلى حد ما ، فإن هذا التفاوت ليس سوى أثر من رواسب قديمة وانفعالات حديثة ، لن يلبث أن يتضاءل حتى ينتهى إلى زوال تتأكد بعده المفاهيم الحيادية بأسلوب أكثر وضوحاً مما هو عليه الآن .

وانتصرت المجموعة فى الكثير من القضايا الدولية ؛ وكسبت ما يدعم قوتها فهى قد استطاعت تقرير حق الانضمام إلى الأمم المتحدة مطلقاً لجميع الدول التى تصل إلى الاستقلال فدخلت بذلك كل من كمبوديا وسيلان والأردن وليبيا ونيبال ولاوس والسودان وتونس والمغرب واليابان وغانا وغينيا ، منذ أن تقرر ذلك الحق فى عام ١٩٥٥ ، فأصبح بذلك عدد دول المجموعة ثمانى وعشرين دولة[1] . وقد استطاعت المجموعة أيضاً أن تعدل من نظام

---

(١) دول المجموعة الآسيوية الإفريقية هى :

دول الجامعة : الأردن — الجمهورية العربية المتحدة — لبنان — العراق — السعودية — اليمن — السودان — ليبيا — تونس — المغرب .

دول آسيا : بورما — كمبوديا — سيلان — الهند — اليابان — لاوس — نيبال — الفليبين — سيام — أفغانستان — أندونسيا — إيران — باكستان — تركيا .

دول إفريقيا : غينيا — غانا — ليبيريا — الحبشة . بالإضافة إلى الدول التى استقلت مؤخراً وعددها كما قدمنا فى هذا الكتاب خمس دول .

تمثيل الدول فى مجلس الأمن فى المقاعد غير الدائمة ، وكان من نتيجة ذلك أن دخلت الفليبين فى هذه العضوية عام ١٩٥٦ ، ثم اليابان عام ١٩٥٧ .

وتتضح أهمية الدور الذى تلعبه المجموعة الآسيوية الإفريقية فى المجال الدولى فى الأمم المتحدة من التصوير المركز الآتى : قبل قيام المجموعة الآسيوية الإفريقية ، كان الميدان خالياً للكتلتين الشرقية والغربية ، وكانت الكتلة الغربية تتمتع بأكثرية عددية من الدول المنضمة لها والدائرة فى فلكها ، على عكس الكتلةالشرقية قليلةالعدد . ولذلك كان الميل شديداً إلىزيادة اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث تستطيع الكتلة الغربية كسب عدد أكبر من الأصوات ، وكانت تلك الزيادة على حساب اختصاصات مجلس الأمن . ولكن بعد تكوين المجموعة الآسيوية الإفريقية ، تناقص عدد الدول الدائرة فى فلك الغرب ، وتأكدت النزعة الحيادية الجديدة ، وبرزت إلى الكيان الدولى قوة ثالثة ، تملك ثلث الأصوات فى الجمعية العامة . ولم يقتصر الأمر على مجرد الحيازة على ذلك العدد من الأصوات الذى يستطيع أن يشل أى قرار من الجمعية العامة فى المسائل الهامة التى تقتضى ثلثى الأصوات ، إذا أمكن أن يتآلف الشرق والغرب بصدد مسألة هامة ، لم يقتصر الأمر على مجرد هذه القوة السلبية ، بل الأهم من ذلك أنه تعداه إلى قوة إيجابية فعالة ترجح الميزان فى صدد أى مسألة من المسائل .

ولذلك أصبح لهذه القوة المرجحة قدر عال وشأن هام فى معيار السياسة الدولية وجعلت كل من الكتلتين تحرص على أن تكسب ود هذه القوة الوليدة وتحسب لرأيها أكبر تقدير فى اعتباراتها السياسية . ولم تحاول القوة الآسيوية الإفريقية أن تسىء استخدام قوتها تلك بل نهجت نهجاً إيجابياً حيادياً بناء كان من شأنه أن أكسبها الاحترام والثقة ، وزاد من وزن رأيها فى المعيار الأدبى أكثر من قوته فى المعيار المادى . وقد حرصت دول المجموعة على أن تؤكد نزعتها الحيادية ، فإنها على الرغم من ارتباط الكثير منها مع قوى الغرب

بارتباط من نوع أو آخر ، إلا أنها لم تتقيد بتلك الروابط ، بل اتخذت لنفسها موقفاً مستقلا متميزاً .

وإن المستقبل سيكون لهذه القوة الوليدة ، فإن انتصارها للحركات التحررية ، سوف يساعد على تزايد عدد الدول التى تحصل على استقلالها ، وبالتالى زيادة عدد دول المجموعة نفسها ، ومن ناحية أخرى ، فإن تبلور فكرة الحياد ونجاح سياسة عدم الانحياز ، واستقرار مبادئها ومفاهيمها ، سوف يغرى عدداً من الدول المنضمة للكتل الأخرى ، أو الدائرة فى فلكها إلى الميل والانضمام للمجموعة ، فتدعم بذلك من قوتها . ومن ناحية ثالثة فإن الحملة التى تقودها هذه المجموعة فى سبيل رفاهية البشرية وسعادة الإنسان وتساويه فى الحقوق والواجبات ، والقضاء على الاستعمار والمصالح الاستغلالية كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انفراط الأحلاف ، وإلى تصدع الجبهات المتكتلة وضعفها .

وإن الزيادة المرتقبة فى دول المجموعة تتركز جميعها فى إفريقيا ، وقد شهد عام ١٩٦٠ مولد خمس دول جديدة هى ، الصومال ، والكمرون ، ونيجيريا ، والتوجولاند والكونجو ، وإن الطريق الزاحف ملىء بالشعوب الإفريقية التى فى طريقها إلى الاستقلال والقوة التى تشد أزر المجموعة المرجحة لميزان القوى العالمية[١] .

الفصل الثانى ــ روابط إفريقيا بالعالم العربى :

إننا حين نعرض للعلاقات بين إفريقيا والعالم العربى ، إنما نعرض لعلاقات توثقت واستقرت عبر التاريخ . بل إن تعبير « علاقات » لا يكفى فى مدلوله مهما اتسع للتعبير عن حقيقة الصلات التى تربط بين هذه الأطراف ، ولذلك فضلنا أن نجعل تقديم هذا الفصل تحت تسمية « روابط إفريقيا بالعالم العربى » لما يحمله لفظ الربط من مدلول أشد وثوقاً وأدعم صلة من مجرد العلاقة : فإن جانباً كبيراً هاماً من العالم العربى يقع فى إفريقيا ، بل إن نصف الدول

---

(١) بالإضافة إلى انفصال كل من جمهوريات نيجرو داهومى وساحل العاج ومالى ومدغشقر عن المجموعة الفرنسية ، واكتمال استقلالها ، ومن المتوقع دخولها الأمم المتحدة فى القريب .

العربية المستقلة تقع فى إفريقيا ، حيث أن خمس دول من دول الجامعة العربية العشر هى دول إفريقية ، وهى الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم الجنوبى) ، وجمهورية السودان ، والمملكة الليبية المتحدة ، وجمهورية تونس ، والمملكة المغربية .

ذلك هو الشق الدبلوماسى للترابط العربى مع إفريقيا فى معناه الضيق ، وإن هناك شقاً نفسياً وسياسياً وفكرياً يمثل الجانب الحقيقى الملموس للصلات الوثيقة التى تشد العالم العربى بالقارة الإفريقية .

وقد قدمنا أن التاريخ قد سجل فى أغواره السحيقة تلك الصلات التى كانت تربط الشعوب الإفريقية مع الشعب العربى ، امتدت منذ أجيال بعيدة وشاطرت التاريخ قدمه . فرأينا كيف أن الهجرات المتبادلة بين الساحل الشرقى لإفريقيا وبين الجزيرة العربية قد مكنت إلى قيام روابط المصاهرة والمشاركة فى الحياتين الفكرية والحضارية . ورأينا أيضاً كيف كانت الأبواب الشرقية للقارة مداخل خير وبركة حملته إليها الأفواج العربية حين أقبلت مهاجرة قبل آلاف السنين . ثم رأينا الحضارة الإسلامية حين جاءت فى مطلع القرن الحادى عشر واستوعبها الشعب الإفريقى فى نقطتين رئيسيتين فى الشمال وفى الشرق ، بحيث استنبط من ذلك الاستيعاب مع مزجه بتقاليد متوارثة وحضارة متأثلة ، ثم أخرج من ذلك المزج تلك الحضارة التى عرفها التاريخ فى شمال إفريقيا بالحضارة الفاطمية ، وأخرج أيضاً ذلك اللون من الحضارة الذى تتبدى آثاره اليوم على ساحل القرن الإفريقى .

ورأينا كيف أن العرب قد تآزروا مع الإفريقيين فى صد الهجمات التى حاول البرتغاليون بها فرض سلطانهم على الساحل الشرقى لإفريقيا . ورأينا أيضاً تلك الممالك الإسلامية التى قامت قروناً من الزمان على الساحل الغربى لإفريقيا ، ولا ريب أننا حين نربط بين قيام تلك الممالك وبين العرب ، فإن ذلك يتمشى مع المنطق التاريخى حيث أن ارتباط الكيان السياسى الإسلامى فى ذلك الوقت ، كان متمركزاً حول المجتمع العربى .

وفى التاريخ الحديث ، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة التى بذلها المستعمر خلال قرن من الزمان لفصل العالم العربى عن القارة الإفريقية ، وجعل الصحراء الإفريقية العقبة الرئيسية والحد النهائى لإمكان امتداد الروابط ، نقول إنه بالرغم من ذلك كله ، فإن المعاناة النفسية التى اشترك فيها العالم العربى مع الشعوب الإفريقية ، قد زادت من الرابطة الشعورية التى قامت بينها ؛

ولم تلبث العواصم العربية عامة ، والعربية الإفريقية خاصة أن أضحت منذ استكمال تحررها مركزاً للإشعاع الفكرى والتحررى لسائر الشعوب الإفريقية ؛

وإننا حين نعرض للحديث عن الإشعاع المنبثق من هذه العواصم ، لا نعنى به ذلك اللون من الإشعاع المصلحى الذى تعوده العالم من هذا التعبير ، إنما نعنى به الاستجابة الطبيعية لمشاعر الأخوة التى تجذب القلوب إلى تآلف ثم إلى تآزر ثم إلى قوة عارمة تسحق المستعمر سحقاً . ولم تكن المؤتمرات التى عقدت فى القاهرة وفى تونس وفى طنجة هى السمات الوحيدة لهذا التآلف ، بل إن القاهرة ، وغيرها من العواصم ، قد فتحت صدرها مرحبة بالزعماء الأحرار الإفريقيين ، وجعلت من أجهزتها منبراً للصوت الإفريقى المكافح ، ليعلو ثم يعلو حتى ليصم آذان المستعمر .

الجامعة العربية — والروابط الإفريقية العربية :

لم تأل الجامعة العربية ، بوصفها منظمة بين حكومات ، ولم تأل دولها الأعضاء ، جهداً فى سبيل تثبيت أواصر التعاون ودعم الروابط مع الدول والشعوب الإفريقية . واتخذت الجامعة منذ نشأتها فى عام ١٩٤٦ منهجاً بناء فى هذا السبيل استهلته بقرار مجلسها الذى اتخذه فى دورته الخامسة لتأييد مبدأ تنمية الحريات ، وتذكير الدول أعضاء الأمم المتحدة بضرورة خضوع الدول القائمة بالإدارة لنظام الوصاية[١] .

وحرص مجلس الجامعة على تأييد الحركات التحررية فى القطاعات

(١) قرار رقم ١٣٤ (دورة ٥) ١١ - ١٢ - ١٩٤٦ .

الإفريقية المكافحة فأيد قضايا الكمرون وكينيا والصومال ، وحث الدول الأعضاء على الوقوف بجانب هذه القضايا فى مجال الأمم المتحدة[١] .

وأرست الجامعة أسس التعاون بين العالم العربى ودعم الترابط ، ولخصها مجلس الجامعة فى المبادىء الآتية [٢] :

١ — أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسى لدى دول المجموعة الآسيوية .

٢ — تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون فى الميدان السياسى إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية .

٣ — رجاء الأمانة العامة دراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقة بين دول الجامعة العربية والمجموعة الآسيوية الإفريقية بما فى ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال .

وعلى هدى هذه القواعد أوصى المجلس باشتراك الدول الأعضاء فى مؤتمر جاكارتا عام ١٩٥٤[٣] ثم فى المؤتمر الإفريقى فى باندونج عام ١٩٥٥ [٤].

ومن ناحية ثانية حرصت الجامعة على دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية خاصة ، ورسمت القواعد العامة لهذه العلاقات[٥] . وعنيت الجامعة

---

(١) كينيا — ٥٨٨ / ٩١٧ / ٥٣ / الكمرون / ١٤٤٢ ٢٧ / ٤ / ٥٨ — الصومال ١٠٩٨ / ٧ / ٩ / ٥٩

(٢) قرار رقم ٦٠٥ — ٧ / ٩ / ١٩٥٣

(٣) قرار رقم ٨٢٩ — ١٦ / ١٢ / ١٩٥٤

(٤) قرار رقم ٩٢٣ — ٣١ / ٣ / ١٩٥٥

(٥) قرار رقم ١٣٩٣ (دورة ٢٨) ١٧ / ١١ / ١٩٥٧ ونصه :

« يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية الآتية :

نظرت لجنة الشئون السياسية مذكرتى الأمانة العامة والأمانة العسكرية والمذكرات المصرية والعراقية والسعودية ، بشأن دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية وتوصى بما يلى :

أولا — العناية بتعميم التمثيل الدبلوماسى والقنصلى العربى فى هذه البلاد .

ثانياً — إنشاء مكاتب للجامعة فيها .

ثالثاً — تنظيم التعاون بين البعثات العربية والجاليات العربية فى جنوبى إفريقيا ، وسائر البلاد الآسيوية والإفريقية .

بأن تقوم روابط دولها الأعضاء مع البلدان الإفريقية على دعائم من ثقافة وتعاون اقتصادى ، ولذلك أوصت الدول الأعضاء بها على تخصيص المنح الدراسية للطلبة الإفريقيين فى معاهدها[1] . ولم تلبث بعد أن أنشئت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، أن اتخذت الجامعة التدابير التى من شأنها إرساء أسلوب من التعاون المثمر مع تلك اللجنة .

وفى المجال السياسى ، اتخذت الجامعة والدول الأعضاء بها موقفاً حاسماً تجاه محاولات فرنسا لتفجير القنبلة الذرية فى الصحراء ، وصدر قرار المجلس فى الدار البيضاء ينص على :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« نظرت اللجنة السياسية ببالغ الاهتمام طلب المملكة المغربية إدراج موضوع القرار الفرنسى بإجراء التجارب الذرية فى الصحراء الإفريقية ، بجدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومذكرة الأمانة العامة فى الموضوع .

« واستذكرت قرارات مؤتمر منروفيا فى أغسطس ١٩٥٩ المنبهة إلى الأخطار البالغة الناجمة عن القرار الفرنسى ، تلك الأخطار التى تعرض الشعوب الإفريقية وخاصة سكان الصحراء وما حولها لأشد الكوارث ، وكذلك القرارات الداعية إلى معارضة تنفيذ القرار الفرنسى بجميع الوسائل .

« وقررت ما يأتى :

١ — شجب موقف فرنسا ، ومعارضة تنفيذ عزمها على تفجير القنبلة الذرية فى الصحراء .

٢ — تضامن الدول العربية مع المملكة المغربية فى شكواها إلى الأمم المتحدة ، وتبنى جميع الوفود العربية لهذه الشكوى ، وبذل الجهود ، بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية لإظهار الأمم المتحدة على فظائع هذا الإجراء وكوارثه ، واستصدار قرار منها بمعارضته ، استجابة لنداء الرأى

---

(١) قرار رقم ١٤٥٤ — ٢٧/٤/١٩٥٨

العام الدولى ، ودعماً للسلام العالمى ، وتمشياً مع موافقة الدول الكبرى الثلاث الحائزة للأسلحة الفتاكة على وقف التجارب النووية موقتاً » .

نخلص من ذلك أن العلاقات والروابط التى تجمع بين إفريقيا والعالم العربى تستمد أصولها من تاريخ قديم ، وتبادل فكرى وثقافى . ولم يكن غريباً أن يصرح الدكتور « رالف بانش » مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة بقوله بأن إفريقيا ستكون من أكثر مناطق العالم خطراً فى العشرين سنة القادمة ، بعد أن أصبحت متأثرة إلى حد بعيد بالعالم العربى ، ويشترك فى هذا الرأى كثير من المعقبين السياسيين والكتاب والباحثين ، وقد دفع إلى هذا القول ، تلك الانتفاضة الواعية التى أخذت تجتاح إفريقيا ، والتى نمت نمواً سريعاً فى السنوات الأخيرة . وليس ثمة شك فى الدور القيادى الذى يلعبه العالم العربى فى هذه المعركة الفاصلة بين قوى الاستعمار وبين النزعة التحررية ، والتى أخذت تتهاوى فيها قلاع المستعمر الواحدة تلو الأخرى . ....

الفصل الثالث – النشاط الصهيونى فى إفريقيا :

الصهيونية هى الأسلوب الجديد الذى خلقه المستعمر ليكون سلاحاً ذا حدين ، فهى من ناحية أولى ، الخنجر المستقر فى جنب العالم العربى ، فى جرح عميق غائر لن يلتئم إلا بالدماء ، والمعركة دائمة بين قوى الاستعمار من وراء الصهيونية ، وبين العالم العربى خاصة ، والمجموعة التحررية عامة .

وإن إسرائيل ، من ناحية ثانية ، هى رسول المستعمر فى أنحاء الأرض ، يستتر وراءها ، متخذة مسوح المسالمة الكاذبة ، لتصل ويصل معها المستعمر إلى لون من التسلط الاقتصادى وقد سقطت عنه فرص التسلط السياسى والعسكرى. وإن إسرائيل بوصفها ذاك ، تحرص أشد ما يكون الحرص على أن تظهر بمظهر الدولة التى تنشد السلام ، وهى التى قامت على الدماء ، وعلى أنها تبغى التعاون وتمد يدها إلى الدول الجديدة فى إفريقيا ، وتمنحها المعونات ، وهى العصابة التى تعيش نفسها ويقوم وجودها وكيانها على الإحسان والتبرعات .

وليس ثمة شك فى أن ما تقدمه إسرائيل ليس بالأصالة عن نفسها ، إنها هى عميل لممول مستتر وراءها ، لن يلبث أن يكشف عن نفسه حينما تنضج خطته التسلطية ، وتصبح ثمة مصلحة له فى الكشف عن حقيقته .

وقد تنبهت الدول الإفريقية إلى ألاعيب الاستعمار من وراء تزايد النشاط الصهيونى فى إفريقيا ، وبدأت تتخذ بعض الحذر ، ولكن للمسألة جانب آخر ، فلعل من أخطر المسائل التى ينبغى على الدول العربية التنبه لها وبذل الجهود لمواجهتها مواجهة جماعية قائمة على أسس ثابتة مرسومة طبقاً لتخطيط سياسى مشترك ، هى مسألة هذا النشاط الصهيونى فى بعض بلدان إفريقيا . فإن هذا النشاط الآخذ فى الازدياد باطراد يشكل خطراً ذا شقين ، سلبى وإيجابى على الدول العربية ، وهو يمتد فى الميدانين الاقتصادى والسياسى على سواء .

وليس بمستغرب أن تلتفت إسرائيل إلى القارة الإفريقية ، تلك القارة التى أخذت موجة البعث الجديد تعتلج فى كل جنباتها ، فإن إسرائيل ، كدأبها منذ أن أحست بإحكام سياج الحصار الاقتصادى الذى أقامته الدول العربية حولها ، واستشعرت خطر المقاطعة التى أوشكت أن تخنقها ، حرصت على أن تقيم لنفسها متنفساً اقتصادياً يتخطى النطاق الذى أحاطها .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإغراء الذى يتمثل فى الطاقات الطبيعية الضخمة التى تستقر فى إفريقيا العذراء ، واحتمالات الرخاء القائمة فى مستقبلها ، كل ذلك قد جذب أنظار إسرائيل إلى إلقاء شباكها حول الشعوب الصاعدة ، مادة يدها بكل وسيلة من وسائل التقرب ومظاهر الصداقة الخادعة .

وتلبس إسرائيل مسوح الطيبة الكاذبة وتحاول أن تظهر أمام الشعوب حديثة الاستقلال فى إفريقيا بمظهر من لا مطامع سياسية لها ، وتؤكد لها ، أنها وهى الدولة الصغيرة لن تكون لها أطماع استعمارية ، ولذلك فإن معونتها ستكون غير مشوبة بما يشوب المعونات الغربية ، بالإضافة إلى أن الشروط

التي تصاحب ما تقدم من معونات ونفقات وما تقدمه من خبرات تكون في الغالب قليلة بحيث تغرى الدول الناشئة على الإقبال عليها .

أهداف إسرائيل من إقامة تلك العلاقات :

قلنا إن الهدف الظاهرى الذى تبتغيه إسرائيل من إقامة تلك العلاقات الاقتصادية مع دول إفريقيا خاصة ، هو تخطى نطاق الحصار العربى المضروب حولها . ولكن وراء هذا الهدف الظاهرى تسعى إسرائيل إلى تحقيق غرضين خطيرين ، تطمع فى أن تتوصل إلى الأسباب التى تمكنها إلى تثبيتهما .

الغرض الأول : غرض سياسى ، فإنها تطمع فى أن تقيم على أساس الروابط الاقتصادية التى تبذر بذورها الآن ، رابطة سياسية تحقق لها تأييداً وكسباً فى الأنصار السياسيين فى الميدان الدولى ، بزيادة عدد أصدقائها .

والغرض الثانى : وهو الأشد خطورة ، غرض عسكرى استراتيجى . فإن إسرائيل ، على الرغم من حقيقة أن طريق تجارتها مع الدول الإفريقية ، وهو طريق البحر المتوسط ، طريق باهظ النفقات ، إلا أنها تتحمل الكثير من الخسارة المادية المؤقتة فى سبيل اتساع تلك التجارة ، وهى ترمى من وراء ذلك إلى إيجاد المبررات لتغطية مساعيها العسكرية وأطماعها الاستراتيجية التى ترسمها .

فهى من قبل قد مدت حدودها حتى بلغت مشارف البحر الأحمر ، وأقامت ميناء إيلات ثم عمرت النقب لتربط إيلات بالداخل . وتذرعت بعد ذلك بحجة تجارتها مع آسيا وإفريقيا فى المطالبة بفتح مدخل خليج العقبة . وكانت قد تأهبت لذلك واستعانت بالقوى الغربية ، وما إن خفت قبضة العرب على مدخل الخليج ، حتى بدأت المرحلة الثانية فى الخطة المرسومة ، فوسعت ميناء إيلات توسيعاً لا يتلاءم مع مستوى التجارة التى تتداول فيه ، ومهدت لتوصيل الميناء والبترول عبر الأنابيب إلى حيفا على البحر الأبيض ، واستخدمت فى ذلك رءوس أموال أوربية وأمريكية .

والمرحلة الثالثة ، هى التى تمر بها إسرائيل الآن فى خطتها بإثارة مسألة المرور البرىء فى قناة السويس ، وحاجتها إلى ذلك للمضى فيما أقامته من علائق تجارية مع إفريقيا وآسيا . ولا شك أن هذه المساعى إنما تهدف بها إلى الظهور بمظهر المعتدى عليها المتعسف معها وأن تبدو فى نظر العالم فى صورة الدولة المسالمة . ولكن التاريخ يؤكد أن التحكم فى ميناء إيلات يمكن من تهديد التجارة فى البحر الأحمر ، والموانئ العربية فيه ، وهذا هو ما تبغى إليه إسرائيل بمسعاها إلى ازدهار هذا الميناء .

وإن أهداف إسرائيل السياسية والعسكرية من وراء إقامة علاقاتها مع دول إفريقيا وآسيا أهداف واضحة المعالم . وإن ادعاء بن جوريون بأنه ليس لإسرائيل أهداف سياسية من وراء تلك العلاقات ادعاء يدحضه الواقع ، كما تدحضه تصريحاته هو نفسه ثم انتقادات معارضيه .

فقد ألقى بن جوريون خطاباً فى عرض عسكرى جاء فيه : « إن إسرائيل قد أصبحت مفتاحاً للأمل بالنسبة لشعوب آسيا وإفريقيا التى ما زالت ترزح تحت حكم أجنبي ، وتجرى إقامة علاقات ثقافية وتجارية واسعة مع هذه الشعوب ، وذلك كله عن طريق خليج إيلات » .

وأضاف بأنه يتوقع أن يصبح ميناء إيلات من أكبر موانئ العالم ، وأن الاكتفاء الذاتى الاقتصادى لن يتحقق إلا عن طريق توطيد العلاقات مع إفريقيا وآسيا . ويتوقف أمن إسرائيل على ذلك إلى درجة كبيرة .

ويدعى بن جوريون بأن إسرائيل قد أضحت مركز شعوب آسيا وإفريقيا وأنها الزعيمة السياسية والاجتماعية للقارتين ، وهى المدرس المثالى الذى تحج إليه شعوب آسيا وإفريقيا :

ومن ناحية ثانية ، فإن المعارضة فى إسرائيل لم ترضها سياسة الحكومة الهزيلة فى نظرها ، والتى لم تحقق المكاسب المرجوة . فكتبت صحيفة « هاعولام هزه » فى ٢٥ من مارس ١٩٥٩ انتقدت خطابات بن جوريون بشأن العلاقات

الإسرائيلية مع دول آسيا وإفريقيا قالت : « لقد كان العمل الجدى فى المجال الاقتصادى فقط – فقد عرضت إسرائيل على الشعوب الجديدة منحاً وتحسينات لا يمكنها الحصول عليها بهذا السعر المنخفض من أى مكان . وتم الأمر دون أى تفكير اقتصادى لتحقيق نفوذ سياسى (أيا كانت ضآلته) وإننى أعتقد أن تلك سياسة سليمة » .

ومضى الكاتب بعد ذلك ينعى على حكومة إسرائيل أنها لم تستطع أن تحقق نصراً سياسياً كبيراً ، باستقدام الزعماء من دول إفريقيا لزيارة إسرائيل ، وانتقد برامج الزيارات الشعبية التى تنظمها إسرائيل للأفراد والجماعات من دول إفريقيا فقال : « ليس هناك ضرر فى حد ذاته من تلك الزيارات ، ولكن الأمر بدأ يكون خطيراً عند ما يحاولون أن يبنوا على هذه العلاقات الساذجة قصوراً من الخداع السياسى ، فهنالك حقيقة ثابتة وهامة ،وهى أنه لم يزر إسرائيل أى زعيم سياسى إفريقى منذ بدأ الصراع المصرى الإسرائيلى عند هجوم إسرائيل على غزة فى فبراير سنة ١٩٥٥ وإن أكبر زعيم فى إفريقيا هو نكروما محرر غانا ، لقد زار القاهرة ثم تزوج من مصرية ، ولم يحضر إلى إسرائيل[1] » .

التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا :

إن الخطر الذى تشكله العلاقات الاقتصادية والسياسية التى تقيمها إسرائيل مع دول إفريقيا لم يزل فى مراحله الأولى ، ولكنه إن ترك فسوف يستفحل بحيث يضر أبلغ الضرر بالمصالح العربية .

(١) قالت الصحيفة : « ولم يحضر هنا أى زعيم آسيوى . فى حين تحولت القاهرة إلى عاصمة دولية ويمر بها زعماء آسيا وإفريقيا بالجماعات ، وبينما ظلت القدس يتيمة ذليلة مقفلة .

وإن الشىء المؤسف حقاً هو حماس بن جوريون لدرجة الافتخار ، وكأن جموع آسيا وإفريقية تتدفق على أبوابنا وتنادينا لنفتح لها » .

من ذلك يتضح أن إسرائيل تهدف إلى تحقيق مآرب سياسية وعسكرية من وراء المرحلة التى بدأتها بنشاطها الاقتصادى فى إفريقيا .

وتعتبر العلاقات التجارية بين إسرائيل ودول غرب إفريقية ، وخاصة غانا أهم علاقات تجارية . فهى تستورد منها الماس والكاكاو وتصدر لها الأسمنت والمصنوعات . كما تمدها بالخبراء ، وتقدم لها القروض وقد تولت مجموعة من الشركات الإسرائيلية الكثير من العمليات الإنشائية فى غانا وفى نيجيريا ، خاصة عمليات المياه وتوليد الكهرباء .

وسافرت بعثة حكومية من غانا إلى إسرائيل فى أول شهر مايو ١٩٥٩ ، وقد وضعت البعثة المذكورة أسساً جديدة لتوثيق التعاون الاقتصادى ، لإنشاء شبكة من المواصلات الجوية .

ووقعت إسرائيل مع لبيريا معاهدة صداقة فى منتصف شهر إبريل الماضى ، ورسم ذلك الاتفاق أسس التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والتعاون البحرى .

وتمهد إسرائيل لافتتاح قنصلية عامة لها فى داكار ، وفى إفريقيا الغربية الفرنسية وتزمع فتح سفارة لها فى كوناكرى فى غينيا .

ولم تقف أطماع إسرائيل على نشاطها فى غرب إفريقيا ، فإن هذه المنطقة وإن صح إلى حد ما اتخاذ علاقاتها التجارية معها ذريعة للمطالبة بآمالها السياسية فى فتح طريق البحر الأحمر ، إلا أنها ليست بالذريعة القوية الدامغة فى نظرها ، حيث يستوى طريق البحر الأبيض وطريق البحر الأحمر . ولذلك فإن إسرائيل تحشد جهودها لإقامة علاقات مع إفريقيا الشرقية . وأعربت صحافة الاستعمار عن أملها فى أن تستطيع إسرائيل أن تزيد من صادراتها إلى بلاد إفريقيا الشرقية وذلك بعد أن تمكنت المنتجات الإسرائيلية من غزو بعض أسواق تلك البلدان . كما أشار سفير إسرائيل فى غانا إلى ضرورة توقيع اتفاقية تجارية مع بلاد إفريقيا الشرقية على غرار الاتفاق التجارى الذى عقد مع غانا . كما صرح السفير المذكور بأن الاتفاق التجارى المعقود بين إسرائيل وغانا يفتح الطريق أمام المنتجات الإسرائيلية لتصريفها فى أسواق غينيا .

وأعلنت حكومة إسرائيل أن بنك إسرائيل سوف يقدم قروضاً خاصة لجماعة المصدرين يبلغ ٥ ملايين ليرة لتمويل وتشجيع التصدير إلى بلدان آسيا وإفريقيا ، وذلك بناء على قرار وزارتى التجارة والمالية . وإنه سوف يمنح المصدرين الذين يتعاملون مع بورما وغانا وليبيريا كمبيالات تدفع فى الدول المصدر إليها بالعملة الأجنبية لمدة سنة أو اثنتين ، وذلك لتمكينهم من الصمود أمام منافسة المصدرين الآخرين .

الخداع والتضليل ، هو رائد إسرائيل فى علاقاتها مع دول إفريقيا :

يعلن بن جوريون أن إسرائيل أصبحت مهبط الأمل لشعوب آسيا وإفريقيا . ولكنه لا يلبث فى نفس الخطاب أن يعلن ولاءه لسادته فى الغرب فيقول : « إننا لا نقصد توثيق روابطنا مع شعوب آسيا وإفريقيا على حساب صداقتنا مع شعوب أوربا وأمريكا » . وهكذا وبهذه السياسة المتناقضة يعتقد بن جوريون أنه يستطيع خداع شعوب آسيا وإفريقيا .

ولكن شعوب هذه البلاد لم تنس لإسرائيل مواقف عدائها الفاضح تجاهها :

١ — تعترف صحيفة « هاعولام هزة » فى ١٩٥٩/٣/٢٥ أنه منذ العدوان الإسرائيلى على غزة عام ١٩٥٥ فقدت إسرائيل ثقة شعوب آسيا وإفريقيا ، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة من أدوات الاستعمار :

٢ — تعترف نفس الصحيفة ، أن حملة سيناء قد أخرجت إسرائيل نهائياً من المعسكر الآسيوى الإفريقى . إذ أن كل إنسان فى آسيا وفى إفريقيا يعرف أن إسرائيل تعاونت مع الشعبين الاستعماريين المكروهين جداً فى آسيا وإفريقيا ، الإنجليز والفرنسيين . وقد صوتت كل شعوب آسيا وإفريقيا ضد إسرائيل ، لأن حملة سيناء كانت ولا زالت رجساً فى عين كل إنسان أسود أو أصفر .

ولكن بن جوريون يخدع ويضلل فيقول فى خطاب له فى الكنيست

فى ١٧/٣/١٩٥٩ : « إن العلاقات المتينة بين إسرائيل وبين عدة شعوب فى آسيا وإفريقيا بدأت أساساً بعد معركة سيناء فإن هذه الحملة أظهرت إسرائيل على خريطة العالم ، صحيح أن مندوبى هذه الشعوب صوتوا ضد إسرائيل فى هيئة الأمم المتحدة .... وفى النهاية بدأت تلك الشعوب تهتم بإسرائيل » .

٣ — إن مواقف إسرائيل السابقة ضد القضايا الآسيوية والإفريقية فى الأمم المتحدة لا يمكن أن تغيب عن أذهان تلك الشعوب . فهى قد صوتت إلى جانب فرنسا فى ١٩٥٣ ضد استقلال تونس وأيدت سياسة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩٥٣ ووقفت ضد استقلال تونس ومراكش فى دورتى ٥٣ / ١٩٥٤ ، كما عارضت فى قضية الكمرون عام ١٩٥٩ وأعلنت وقوفها بجانب القوى الاستعمارية صراحة .

٤ — وما إن بدأت الثورة فى نياسالاند ، حتى وقفت الصحافة والإذاعة فى إسرائيل تلقائياً فى جانب الحكام الأوربيين فى كل مكان من الجزائر حتى الكونجو .

٥ — إن إسرائيل لن تستطيع أن تنسى شعوب آسيا وإفريقيا أنها دولة محتلة باغية تعيش على أرض لا حق لها فيها . ولن تستطيع أن تنسيها أنها شردت أكثر من مليون نسمة لكى تقيم كيانها وتفرض وجودها . ولن تستطيع أن تخفى الحقائق فى إنكارها لقرارات الأمم المتحدة ولن تستطيع أن تخفى أنها أداة من أدوات الاستعمار ووسيلة من وسائل مؤامراته بل إنها هى نفسها مؤامرته الكبرى .

المطلب الثالث : خاتمة

مستقبل إفريقيا

إن إفريقيا تدق اليوم على أبواب المجتمع الدولى فى عناد وإصرار ، وتطلب لنفسها مكانها اللائق فى ذلك المجتمع ، وهى إذ تفعل ذلك تصطحب معها مبادئ ومفاهيم جديدة على هذا العالم ، مفاهيم الإيمان العميق المستقر

فى ضمائر أبنائنا بالحق فى الحرية والعدالة الأصيلة المؤسسة على دعائم المساواة الكاملة . أما المبادئ التى أتت بها إفريقيا لتذهل بها العالم ، فهى تلك المبادئ الجديدة التى تنظم علاقات أفراد المجتمع الدولى القائمة على احترام متبادل مطلق ، وعلى مساواة مشوبة بالتعاون البناء المثمر . ولفتت إفريقيا أنظار العالم كله بما غمرها من وعى وما انبثق فيها من موجات تحررية عارمة لعب العالم العربى فى بعثها دوراً فعالا ، بما كان له من علائق ممتدة معها ، وعلى النحو الذى جعلته عليه طبيعة موقعه من القارة ، باعتباره النافذة التى أطلت منها إفريقيا على حضارات متعاقبة ، وباعتباره المدخل الذى تلقت عن طريقه تعاليم تلك الحضارات التى ملأت العالم نوراً .

ولا نزاع فى تأثر إفريقيا بالحضارات العربية فى قديم ، وبالحضارة الإسلامية خاصة منذ أن استوعبتها ذلك الاستيعاب العميق ، فى المناطق التى قدر لتلك الحضارة أن تستقر فيها ، فكانت الثمار الطيبة التى استنبطتها الشعوب الإفريقية العاربة والمستعربة على سواء ، وكانت تلك الحضارات المؤثلة التى شهدها الشمال الإفريقى ، والتى نقلها إلى الأندلس فى أوربا حين استطاب له المقام فيها . ثم كانت تلك الحضارة الأندلسية الخاصة التى تولدت عن تمازج الثقافات المتباينة والتراث المتعدد الذى حملته فى طياتها . وبهذا ينبغى أن يعترف العالم بالدور الخطير الذى لعبته إفريقيا ، حين استوعبت ومزجت الحضارة الإسلامية مع تقاليدها الخاصة وتراثها المتوارث ، ثم أخرجت من ذلك المزج ، تلك الفنون التى تدين لها أوربا بما تفاخر به العالم اليوم ، وتظن أنها تجود به على إفريقيا خاصة .

وإن الثابت التاريخى ، هو أن القارة الإفريقية لم تكتنفها تلك الظلمات التى رزحت تحت وطأتها حيناً من الزمان ، إلا على أيدى الرجل الأبيض حين بدأ اتصاله بها واستغل مواردها ومقدراتها واستولى على خيراتها وثرواتها ، وأمعن فى إذلال أهلها ودفعهم إلى ذلك التخلف وعرقل أى نزعة تهدف إلى السير والتقدم والرخاء .

ولم تكد القارة الآمنة المسالمة لتتحرز تجاه الدخيل الذى امتسح بكساء من الطيبة وتقدم وبيده دعوة دينية ، ودعوى بحضارة يريد أن يعلمها للإفريقيين ؛ وخدع الإفريقيون فظنوها حضارة كتلك الحضارات التى جاءت بها أطواف من القادمين من الشرق فى قديم ، ولكن لم تلبث الآفة الاستعمارية أن تحكمت واستبدت ، وسيطرت واستغلت . ولعل أفضل تعبير عن تلك الكارثة هو ما قاله أحد الزعماء المتحررين فى إفريقيا يصف الأوربيين : « عندما قدم الأوربيون كانوا يملكون الإنجيل ، وكنا نحن نملك الأرض ، أما الآن فقد أعطونا الإنجيل وأخذوا منا الأرض ».

ووصل استغلال المستعمر أقصى مداه ، فبلغ مجموع أرباح الشركات الاستغلالية خلال الخمسين عاماً الأخيرة قرابة ٤٢٠٠ مليون جنيه ، بينما لا يتجاوز أجر العامل الإفريقى الذى يقوم على أكتافه العمل والجهد ، أكثر من ثمانية قروش فى اليوم . وبلغ السيل الزبى بما فرضه المستعمر الأبيض على الإفريقى من قواعد تفرقة عنصرية مقيتة جعلت صاحب الأرض غريباً فى أرضه .

ونفض الإفريقى عن نفسه غبار سنين الاستغلال الطويلة ، واكتشف أن الفقر والمجاعة والبؤس التى يرسف فى أغلالها هن من فعل المستعمر ، الذى استبد به وسلب ثرواته واكتشف أن بلاده مليئة بالخيرات الوفيرة فى كل شبر منها ، وقام يطالب بحقه وحده فى هذه الثروات ، واندلع اللهيب الثائر ، يجتاح القارة جميعها ، ولن تستطيع محاولات الاستعمار المتشبثة ومخاتلاته أن توقف هذا الأوار المستعر الذى يكتسح كل شىء . وتبرز فى كل عام قوة إفريقية جديدة تسير فى ركب الحضارة بخطوات ثابتة ، تؤازر بعضها البعض ، وتدعم التيار التحررى الجارف الذى يؤكد الشخصية الإفريقية ، والنزعة الحيادية فى العالم .

وأصبحت القومية هى النداء الذى يسود حياة الإفريقيين فى كل مكان ،

وأضحت رائد المائة والثمانين مليون إفريقى فى القارة العذراء ، وبدأت الصورة تتضح رويداً رويداً ، صورة المستقبل الذى ترسمه الأيدى الأبنوسية فى عزم وإصرار ، وفى ثقة وإيمان . ووضع الشعب الصاعد ثقته فى زعمائه الأحرار ، ثقة كاملة مطلقة ، وركز الزعماء كل جهودهم للعمل فى سبيل تقدم شعوبهم ، وتمتعهم بكل مظاهر الحياة المدنية الحديثة بأكمل صورها وأحدث وسائلها . إن الذى لا يختلف عليه اثنان ، هو أن إفريقيا تسير اليوم فى الطريق إلى ميلاد جديد .

فى إفريقيا ديانات وأجناس وتجمعها فكرة القومية :

تتميز إفريقيا بتعدد فى أجناسها ، نتج عن دفعات الهجرات التاريخية التى تعرضت لها القارة ، وتتعدد اللغات واللهجات حتى تصل إلى ٥٠٠ لغة ولهجة متشابهة ولكنهم جميعاً يشتركون فى ميراث واحد من الاستغلال والضغط . وتتعدد الأديان فى إفريقيا ، فيسود الإسلام فى قطاعيها الغربى والقرن الإفريقى الشرقى ، وتكثر المسيحية فى الجنوب والوسط والشرق . وإن تغلغل هذه الأديان جاء عن طريق محورين ، المحور الإسلامى جاء من منافذ الشرق ، فاكتسح الشمال الإفريقى ، وتركز فى القرن الإفريقى فى أول الأمر ، ثم توغل حتى وصل إلى سواحل الأطلنطى فى الغرب ، حيث التقى بالشق الذى اكتسح الشمال الإفريقى .

أما المسيحية ، فهناك كنيستان مسيحيتان ، الكنيسة القبطية ، وهى الكنيسة الإفريقية الأصيلة ، وتشمل مصر والحبشة ، وتمتد إلى أجزاء من أوغندة . والكنيسة الغربية ، وهى المسيحية اللادينية التى أتى بها المستعمر الغربى ، فقدم الإنجيل ليسلب الإفريقى لقاءه جميع مقدرات الحياة . وتنتشر هذه المسيحية الغربية فى الجنوب وتمتد إلى الشرق والوسط الإفريقى .

وبجانب الإسلام والمسيحية تقوم أديان هى بقايا العقائد الوثنية القديمة . وقد اتسمت مرحلة النصف الأول من هذا القرن . بتسابق بين النزعتين

الإسلامية والمسيحية فى إفريقيا، وما إن استقام للدول العربية الإسلامية استقلالها فى الربع الأول من هذا القرن ، حتى بدأت بإيفاد بعثات إسلامية إلى المناطق الإسلامية فى إفريقيا الغربية والقرن الإفريقى .

وقد كان للدعوة الإسلامية الحديثة فى إفريقيا دور كبير فى مولد القومية الإفريقية الحديثة ، فإن الأثر العميق الذى تركته تجربة القومية العربية فى شمال إفريقيا ، وإحرازها النصر باستقلال ليبيا وتونس والمغرب والسودان ، هذا الأثر لا يخفى رد فعله الذى يمتد إلى بقية الأجزاء والأقاليم الإفريقية .

ومن ناحية ثانية ، فقد كان الأسلوب الذى اتبعه الاستعمار المسيحى من أكبر العوامل التى ساعدت على دعم الدعوة الإسلامية ، حتى لقد اتهم بعض الكتاب الغربيين القوى الاستعمارية بأنها أكبر داعية إلى إقبال الإفريقيين على اعتناق الإسلام ، بما تثبته من فساد العقيدة المسيحية وإهدارها للتعاليم التى تدعو إليها تلك العقيدة من مساواة وعدالة ورحمة[1].

ولكن تبلورت هذه الاتجاهات جميعها فى دعوة قوية نحو القومية الإفريقية التى ضمت جميع الإفريقيين على سواء ، واستمدت القومية الإفريقية قوتها من المفاهيم الجديدة التى أيقن الإفريقيون بضرورتها لقيام مجتمع دولى سليم . واتسقت مفاهيم القومية الإفريقية للمجتمع الدولى مع مفاهيم القومية العربية وسائر دول المجموعة الآسيوية الإفريقية . وتدعمت بذلك الاتجاهات التحررية للقوة الثالثة فى العالم .

رد الفعل الاستعمارى ــ اليقظة وقاحة من السود :

استخدم الاستعمار جميع أساليب التهديد بالتقتيل والتشريد ، وأضاف

---

(١) قدرت نسبة المسلمين فى غرب إفريقيا ، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية كالآتى :

موريتانيا	٩٥ ٪	السودان الفرنسى وفولتا العليا	٦٠ ٪	الكمرون	٥٠ ٪
نيجر	٩٠ ٪	ساحل العاج وداهومى وتوجلاند	١٠ ٪	جامبيا	٨٤ ٪
سنغال	٨٥ ٪			ليبيريا	٢٠ ٪
غينيا	٨١ ٪			نيجيريا	٣٣ ٪
تشاد	٧٧ ٪			سيراليون	١١ ٪

إلى ذلك التلويح بالتفجير الذرى والإبادة الجماعية . وليست محاولات المستعمر هذه بالجديدة فقد مارسها من قبل ، ولكنها لم تعد ترهب القومية الواعية ولن تستطيع أن توقف السيل العرم .

ولم يلبث المستعمر كما رأينا أن عمد إلى إقامة اتحادات زائفة علها ترضى النزعة التى تجتاح شعوب إفريقيا نحو الوحدة . ومرة أخرى لم يكن الشعب الإفريقى ليخدع بهذه الوسائل ، فرفض الاتحاد الذى أريد به أن يشتت قواه ، وأصر على أن يختار هو بنفسه أسلوب ولون الاتحاد الذى يتمشى مع مصالحه ورغباته . وفشلت المؤامرة الاستعمارية ، ولجأ المستعمر إلى الحديد والنار ، يريد أن يفرض إرادته ، وكانت تلك الثورات فى كل مكان ، وتكاتفت الشعوب الإفريقية لتدحض أباطيل الاستعمار ، ولتشهد العالم على آثامه وجرائمه .

وبدأ المستعمر يعد العدة للون جديد من ألوان الاستغلال المخادع ، وهو قد توقع أن تيار القومية الزاحف لن يلبث أن يقضى على وجوده المادى المستبد فى إفريقيا ، ولما كان هدفه الأول من ذلك الوجود هو الاستغلال الاقتصادى ، فقد رتب لمؤامرته الكبرى لتحقق له التسلط الاقتصادى . فأنشأ دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى ، لتكون مركزاً لمؤامراته السياسية والاقتصادية على سواء . وارد بها أول ما أراد أن تكون الخنجر المسدد إلى صدر القومية العربية . لما يعلمه من أنها الرائد للقومية الإفريقية والمؤازر لها . ثم هو بعد ذلك أوعز إلى مسخه المشوه أن يتغلغل فى علاقاته الاقتصادية مع الدول الإفريقية الحديدة ليقف من ورائه فيستغل ويتسلط ، ويدفع بأمواله يسيطر بها على اقتصاد تلك الدول .

ومن ناحية ثانية . حتى يستكمل خيوط مؤامرته ، بدأ يرسم خطة التكتل الاقتصادى وما إن فشلت حملة العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وانتصرت القومية العربية ، وانكشفت مؤامرات الاستعمار وارتباطاته مع

صنيعته إسرائيل ، وعانى من جراء غلق قناة السويس ما عاناه ، وثبت له أن القومية الصاعدة تعرف كيف ترد الصفعة وتكيل له من لون مؤامراته ، وما إن استشعر ذلك كله ، حتى بدأ ينفذ فكرة السوق الأوربية المشتركة ، وأبرمت معاهدتها فعلا فى ٢٥ من مارس ١٩٥٧ ، بين دول ست من دول غرب أوربا . وهدف معاهدة السوق الأوربية المشتركة كما يتضح من نصوصها ، هو فى المقام الأول توحيد الدول الست الأعضاء وجعلها منطقة واحدة تسودها الحرية التامة فى نقل المنتجات ورءوس الأموال والأيدى العاملة وتوحيد سياستها التجارية وإحكام وسائل استغلال المستعمرات الإفريقية من قبل الدول الأوربية مجتمعة[1] .

وكانت أهم النتائج السياسية للسوق الأوربية المشتركة ، هو تأييد الدول الداخلة فيه للاتجاهات الاستغلالية والاستعمارية الفرنسية والبلجيكية فى إفريقيا ، سواء معنوياً كان أو مالياً . وأما النتيجة الاقتصادية التى استهدفها المشروع ، فهى أولوية أوربا فى الحصول على المواد الخام الوفيرة التى تتمتع بها الثروة الإفريقية .

تبلور الشخصية الإفريقية :

رأينا من دراستنا السابقة لكفاح القومية الإفريقية فى مراحلها المختلفة فى مواجهة قوى البغى والاستبداد ، ثم فى نطاق الصراع المتحرر ضد

---

(١) نص الجزء الرابع من المعاهدة تحت عنوان أقاليم ما وراء البحار على ما يأتى :

« إن أقاليم ما وراء البحار التى تتبع الدول الأعضاء سترتبط بالسوق المشتركة ، وهى : إفريقيا الغربية الفرنسية والأقاليم الفرنسية لسان بيير ، ومدغشقر ، والصومال الفرنسى ، ونيوكاليدونيا والجزر الفرنسية فى أوشنيا ، وتوجولاند ، والكرون ، والكنجو البلجيكى ، ورواندا أوراندى والصومال تحت الوصاية الإيطالية ، وغينيا الهولندية المشتركة .

والمقصود من مشاركة هذه المناطق فى السوق الأوربية أن تأخذ مكاناً فى خفض التعريفات فى السوق الأوربية ومناطق ما وراء البحار ، وبتزايد منظم فى حصص الاستيراد عن طريق اشتراك الدول الأوربية فى استثمارات المشروعات العامة فى هذه الأقاليم » .

وقد خصصت المعاهدة مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ و ٥٨١ دولار لإنشاء صندوق الاستثمار العام لأقاليم ما وراء البحار فى مرحلة السنوات الخمس الأولى .

المؤامرات التى تواجه الدول الإفريقية التى انتزعت استقلالها ، رأينا من ذلك كله أن روح التحرر التى بدأت تعم القارة وتغمرها بفيض من التيارات الكاسحة ، قد استوت على عودها وأخذت تؤتى ثمارها ، وأن الدعوة إلى « أفرقة » إفريقيا هى النداء الذى يرعب قوى الاستعمار الذابلة فى القارة العذراء .

وتبلورت الشخصية الإفريقية ، متميزة المعالم واضحة الأهداف ، تشد أزرها القومية العربية المتداخلة معها ، والقومية الآسيوية التى تتحالف مع هاتين القوميتين ، ليكونوا جميعاً القوة الثالثة المرجحة فى ميزان القوى العالمية . ويؤكد الإفريقيون وحدة قضاياهم ، فهم وراء الشعوب المكافحة فى سبيل الحرية ، فى الجزائر ، وفى كينيا ، وفى الاتحاد الزائف لوسط إفريقيا ، وفى جنوب إفريقيا ، وفى الكونجو ، وفى الكمرون .

وتعلن القومية الإفريقية مولد النواة الأولى للولايات المتحدة الإفريقية ، ويوشك الحلم الجميل أن يصبح حقيقة ملموسة . ومن ناحية ثانية تؤكد القومية الإفريقية نصرتها الفعالة للشعوب الإفريقية المكافحة ، بعزمها على إنشاء جيش تحرير إفريقى . وتطالب أيضاً أن يوكل أمر الشعوب الإفريقية المتخلفة إلى الدول الإفريقية ، لتشرف على إدارتها ، فهى أقرب إلى تلمس حاجاتها ، وأقدر على أن تسير بها صادقة نحو تحقيق أمانيها .

وتدخل الدول الإفريقية الجديدة فى المجتمع الدولى ، وتعمل على إرساء دعائم قواعد جديدة فى القانون الدولى ، من شأنها أن تحق الحق ، وأن تفوت على القوى المستعمرة فرص الاستغلال والانفراد بالتشريع للبشرية جمعاء ، بما يرضى الأغراض الاستبدادية . ويتطور العرف الدولى ، وتتعدل قواعد القانون الدولى ، فما القانون إلا الاستجابة لحاجات الجماعة ، والجماعة الدولية قد دخلت فيها عناصر جديدة ، فلم تعد قاصرة على دول أوربا الاستعمارية ، ولم يعد المفهوم للقانون الدولى هو الاستجابة للرغبات والمصالح الاستعمارية

وحمايتها وإسباغ الصفة الشرعية على أعمالها . لقد تدخلت إرادة جديدة وظهرت فى الصورة رغبات ومصالح جديدة أصيلة ، هى رغبات الشعوب ومصالح الأمم المتحررة .

إن إفريقيا هى الخط الأخير للنظام الاستعمارى فى العالم ، وهو لذلك يتشبث بها فى استماتة قاتلة ، ولكن شمسه قد آذنت بالزوال ، وإن أساليب البطش التى يمارسها ، ويحاول بها أن يوهم نفسه أن ثمة بقية من قوة ما تزال له ، ليست سوى حشرجات الفناء يلفظها فى عسر . وإن المصالح المشتركة ، والأمانى والآمال التى تربط جميع الشعوب الإفريقية من البحر المتوسط إلى الكاب ، ومن البحر الأحمر والمحيط الهندى إلى الأطلسى هى الباعث على هذا التضامن الذى نراه اليوم قائماً بين هذه الشعوب جميعاً ، تقف من وراء مبادئ الكفاح والحرية وتستشعر فى أعماقها مرارة التجارب القاسية التى عانتها جميعها ، ثم يدوى صوتها الهادر ، ينذر الاستعمار بالرحيل .

ولعل أفضل ما يمكن أن نختم به هذا المؤلف ، والذى يفسر أسباب عنايتنا بدراسة جوانب المشكلة الإفريقية ، وارتباطنا الوثيق بها ، هو قول زعيمنا ورائد قوميتنا ، الرئيس جمال عبد الناصر ، فى كتاب فلسفة الثورة :

« لم يعد مفر أمام كل دولة أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها وترى ماذا تستطيع أن تفعل ، وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب . أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة إفريقيا شاء لنا القدر أن نكون فيها وشاء أيضاً أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد .

« وليس عبثاً أن بلدنا يقع فى شمال إفريقيا ويطل من عل على القارة السوداء التى يدور فيها اليوم أعنف صراع بين مستعمريها البيض ، وأهلها السود من أجل مواردها التى لا تحد .

« كل هذه حقائق أصيلة ذات جذور عميقة فى حياتنا ، لا نستطيع مهما حاولنا أن ننساها أو نفر منها .

« إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور فى أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين ، لا نستطيع لسبب هام وبدهى ، هو : أننا فى إفريقيا . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء . والمؤكد الآن أن إفريقيا مسرح لفوران عجيب مثير وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوربية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى إفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا .

« ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهداً ضخماً لإفريقيا ، يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا ، ويخلق فى عقولنا وعياً إفريقيا مستنيراً ويشارك مع العاملين فى كل أنحاء الأرض على تقدم القارة ورفاهيتها » .

المراجع العربية

بغية الآمال فى تاريخ الصومال :
تأليف الشريف عيدروس

تحفة النظار فى غرائب الأمصار :
تأليف الرحالة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم
اللواتى الطنجى شمس الدين الشهير بابن بطوطة

إحصاء معهد العلاقات العنصرية فى جنوب إفريقيا ١٩٤٠

الاقتصاد المالى فى إفريقيا الاستوائية :
من أبحاث الأمم المتحدة ١٩٥٥

السياسة العالمية :
تأليف أ . ف . ك . أورجانسكى ـ مجموعة اخترنا لك

English References.

Before The African Storm. by John Cookson.
Puplisher-Bobbs Merril. Co Inc. New York. 1954.

The Heart of Africa. by Alexander Compbell.
Publisher-Alfred A. Knoff. Inc. New York. 1954.

Africa Today. edited by C. Grove Haines.
Publisher-Jarrolds ltd. 1955.

Contemporary Africa. by T. Walter Wallabank.
publisher - Anvil. 1956.

Africa Emergent. by W. M. Macmillan.
publisher - Harmonsworth. 1939.

Leopold The Unloved. by Ludwig Bawer.
publisher - Little Brown & Co. Boston. 1935.

Struggle For Africa. by Wernon Bartlet.
publisher - Fredrick A. Prager. New York. 1953.

An African Survey. by Lord Haily.
Oxford Universty press. London. 1945.

Mau Mau & the Kikuyu. by Leakey. L.S.B.
pub - Methuen & Co. ltd. London. 1952.

The New West Africa. edited by Davidson Basil.
pub - George Allen & univ. ltd. London 1953.

Must We Lose Africa ? by Colin Legum.
pub - W. H. Allen. London 1954.

Last Chance In Africa by Negley Farson.
pub - Harcourt Brace & Co. Inc. New York. 1950.

Inside Africa. by Jhon Junther.

United Nations Publications & records.

U.N. Official records. Sessions V to XIII.

U.N. Economic & Social Council. Summary of current programmes

of the U.N. & specialized agencies relating to Africa. Nov. 1958.

U.N. Economic & Social Council. Commission on Human rights. Feb. 1958

Economic Developements in Africa. 1956—1957. Supplementary Survey. 57.

Structure & Growth of Selected African Economics. 1958.

U.N. Secretariat. Series of Community Developement. ST/T.AA/ Ser. D/26. August. 1958.

Reports of the Trusteeship Council.

Reports of the Committee of Good Offices on South West Africa. A/3900. 1 Sept. 1958.

القـــاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٦٠